

هالة العوري

فلسطيين!

كشف المستور فيما آلت إليه الأمور

تقديم

ناصر الدين النشاشيبي

الناشر: مكتبة مدبولي

فلسطيين!

كشف المستور فيما أكتسبته الأمور

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى ١٩٩٢م

الإهداء

إلى والدي « جمال » الذي فارقنا صغراً ،
يعتصره الألم خشية ان يمتد بنا الضياع
وإلى « رفقه » الوالدة التي
أرضعتنا حب مقدساتنا «

هاله العوري تكتب عن بلدها !

بقلم ناصر الدين النشاشيبي

كانت « هاله العوري » تلميذة في جامعة القاهرة ، عندما عرفتھا خلال عملی رئيساً للتحرير بدار جريدة « الجمهورية » القاهرية . وشدنی الى « هاله » تلك المسحة الخفية من الحزن على بلدها ، وتلك الثورة المكبوتة في داخلها ضد الذين أضاعوا البلد وشرذوا الشعب ! وكان الالم يرسم خطوطه الثقيلة فوق عينیها ! وكانت العبارات في حديثها تخرج كالدموع ، وكانت الكلمات في عباراتها تنطلق كالسهام !

وباختصار شديد ، كانت « هاله العوري » نموذجاً واضحاً لكل فتاة فلسطينية، مثقفة ، تشعر بالنكبة ، ولكنها ترفضها ، وتعيش المأساة ولكنها تفتش عن الحل ، وتناقش بوعي الجامعي الذي يبحث عن الأسباب والنتائج ، وترقب الفجر لكي يحمل إليها بشرى الخلاص !..

وتمضى السنون ولم يصل الخلاص الذي كانت هاله بانتظاره كانت آمالها بل آمالنا كلنا ، تحلم باسترجاع نصف فلسطين الذي ضاع في نكبة عام ١٩٤٨ ، واذ بالأحداث المفجعة في عام ١٩٦٧ ، تأخذ منها ، ومنا كلنا ، النصف الباقي من أرض الوطن الغالي ، لقد اكتملت المأساة ، وتمت النكبة وتلاشى الأمل ، وضاعت فلسطين ... كل فلسطين !

وتخرجت هاله من جامعة القاهرة .

ثم راحت تبحث عن وطن تلجأ اليه ..

وتنقلت بين القاهرة ، وبيروت ، والأردن ، وباريس ، ولندن ، والقدس ، ثم عادت الى القاهرة لمتابعة دراستها العليا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وتحوات

حياتها الى حبر وورق ! وتركزت نظراتها على شاشات التلفزيون تترقب نتائج لقاءات القمة ومباحثات السلام ! وكبرت مكتبتها الخاصة فى أهرامات من المؤلفات السياسية عن بلدها . وقزات كثيراً ، وكتبت كثيراً وكانت يوماً معتزة باصولها وفروعها المنتشرة فوق الأرض الطيبة . وكانت تحدثنى كثيراً عن الكثير من الأخبار التى كانت تسمعها من أعمامها وأقربائها فى عمان والقدس وساحات المسجد الأقصى و « بيت عور » ! وكانت تنتظر منى يوماً أن أكون متفائلاً وأن أحمل لها البشرى المطلوبة بقرب ظهور ضوء الفجر .

ولم يظهر الفجر ..

والوطن الذى لم يسقط بالحرب ، قد سقط بالسلام ! والأرض التى لم تضع بالمعارك المسلحة ، قد ضاعت بمفاوضات السلام ، وخطابات القادة والزعماء وأحلام المتزعمين ، المستوزرين والممثلين المضحكين ... المبكين !

وأحسب أن هاله قد رأت - أخيراً - أن الصداق النفسى الذى استبد بها بسبب الاحداث المفجعة ، لن يزول ، ولن يخف ، الا اذا لجأت الى الورق والقلم . وكأنها راحت تردد على مسمع ذاتها وتقول بكل تصميم وعناد :

ساكتب كل شيء . وأفصح كل شيء . وأترك الحكم للتاريخ .

ومن عصارة هذه الارادة المخلصة ، جاءت هذه السطور فى كتاب «هاله

العورى» عن بلدها فلسطين .

كان بوسعها ان تكتب رواية تقلد بها بنات جنسها فى بيروت ودمشق

والرياض . ولكنها لم تفعل .

وكان بوسعها أن تنظم قصيدة بالوزن « الحديث » والقافية العرجاء وتهديها

الى استاذ الشعر النثرى ، او النثر الشعرى ، محمود درويش ، الذى ينظم عن

جورجيت أو جانيت أو حصان أخرج أو شاشة سوداء ، ثم يفسر كلامه بأن

جورجيت هى الوطن الضائع ، وان الحصان هو البلد المفقود ، وان الشاشة هى

الناصره !

لا ! إن « هاله العورى » لم تقلد اميل حبيبي فى « المتشائل » أو المتقلب، أو المنتقل من مقعده فى الكنيست الاسرائيلية الى صفحته فى جريدة « الشرق الأوسط » اللندنية ! لا لم تقترف « هاله العورى » جريمة غيرها من الكتاب والشعراء الفلسطينيين، اذ أنها لم تتوخ فى كتابها الا الحق ، ولم تنشد الا الحقيقة ولم تخف الا الله !

والى جانب الجديد المتضمن فى غير موضع فى هذا الكتاب ، ثمة الجرأة فى الطرح ، والأسلوب العلمى فى المعالجة . لقد قرأتها تكتب عن مأساة الرفضين للسلام ، أو الباحثين عن العنف طيلة أيام الانتداب البريطانى على فلسطين . لقد سمعتها تدق أبواب التاريخ وهى تروى مأساة عرب فلسطين فى وجود زعمائهم ، وفى جهل هؤلاء الزعماء ، وأنانيتهم ، وقصر نظرهم ، وانتسابهم الى مدرسة اسمها « خلى السيف يقول » . لقد كان من الممكن ان يستفيد عرب فلسطين من وجود الانتداب البريطانى فى فلسطين من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٤٨ ، ولكنهم لم يفعلوا . وكان باستطاعة هؤلاء « الزعماء » الاقتناع بمزايا زعماء بريطانيين مسئوليين من أمثال « اتلى » و « وارينست بيفن » و « هارولد بيللى » . ولكنهم صموا الاذان عن كل النصائح . كان يهود فلسطين يمشون فى البناء ، وكنا - نحن العرب - نهدم ونتقاتل . كانوا هم الاعداء يسرقون المياه ، وينشئون الحدائق ويبنون المصانع ، وكنا نحن نبحث عن حلول «عادلة » للخصومة القائمة بين الحجاز واليمن ، أو بين مصر والسودان ، أو بين الملك سعود، وجمال عبد الناصر! ثم جاءت نكبة المفاوضات للسلام ..

وسقطت الحجج كلها ! وظهرت الاتفاقات كلها . ورحنا نسمع عن اوسلو ، وطابا ، وواشنطن ، والمرحلة الاولى والمرحلة الوسطى والمرحلة الأخيرة . ومع كل عام ، يسقط المزيد من أرض الوطن .. ومنذ « مدريد » تلاشت القرارات النولية حول القدس وفلسطين . وخلال خمسة أعوام حوصرت القدس بالمستوطنات وتلاشت أحلام العودة وأحلام الانقاذ !

لم يتذكر هؤلاء أن اسرائيل هي التي كانت ترفض السلام معنا نحن العرب على مدى خمسين سنة من عمر قضيتنا ، وأن سلام اليوم ، أو « سلام » هذه الايام، ليس بالجديد على أحد ، لو عرفنا أن أكثر من ملك وأكثر من زعيم - حسنى الزعيم - وأكثر من رئيس وزراء - محمود فهمى النقراشى . وأكثر من عراقى مسئول - نورى السعيد - وأكثر من زعيم لبنانى وسورى ومصرى ، حاولوا عقد السلام مع اليهود ، وكان اليهود - يوماً - يرفضون سلامهم !

ان هاله العورى ، تسأل فى كتابها هذا ، عن مدى وجود « الشرعية » المطلوبة لدى الذين تنطخوا لعقد السلام مع اسرائيل .
ولكنها لا تسمع جواباً ..

فلا أحد يتكلم ولا أحد يرد ! ولا أحد يملك تلك الشرعية المطلوبة . لقد مضى الشعب فى واد والقادة فى واد آخر ! وانقسم الشعب نفسه الى مجموعة « شعوب » بعضها فى داخل فلسطين ، وبعضها فى خارجها ! وانقسم الذين فى الداخل الى عدة أقسام . بعضهم فى « الناصرة » مثلاً وبعضهم فى غزة ! وانقسم أهل الجليل كأهل القدس كأهل الساحل الى ألف قسم وقسم !

لقد قررت « هاله » أن تدلى بدلوها، وتضع كتاباً موثقاً ومتسماً بالطابع الاكاديمى عن مأساة وطنها .
وحسنأ فعلت !

ذلك أن « فلسطين لاحتجاج الى قصيدة فخر أو تبيج أو فشر ، بقدر ماتحتاج الى دراسة واستخراج العبر وسرد الحقائق كاملة .

وستنعم هاله العورى اثر مجهودها هذا بأكثر من ثواب وأكثر من شكر وأكثر من تقدير ..

وسيشكرها الكثيرون من الفلسطينيين الذين ولدوا ، وكبروا وترعرعوا ، وشبح وطنهم يبتعد عن نظرهم .. رويدا رويدا !

ان ما أصاب فلسطين ، يدخل فى نطاق الماسى الاغريقية الخالدة التى

ما زالت تدق أبواب التاريخ .

والكتابة عن المأسى الاغريقية ، تحتاج الى احتراف ولا تقبل الهواة ، ولا الارتجال !

والماسى ، ذاتها ، كأبطالها ، كأشخاصها كشخصياتها ، لا تقبل الا بالأقلام المثقفة البعيدة عن الغرض والهوى والجهل .

لقد سألتنى « هاله العورى » أن أكتب لها مقدمة هذا الكتاب ، وقد أجبته الى طلبها . وأضفت الى المقدمة سطرأ واحداً قلت فيه للمؤلفة الجامعية الشابة :
هاله : ألف مبروك .

إننى ادعو الله أن يمنح « هاله » ، وكل فتاة فلسطينية أو شاب أو مواطن من الأرض الطيبة ، نعمة النسيان .

لكى ننسى الجرائم التى اقترفت باسم فلسطين !

ولكى ننسى كامب دافيد . . و « أوسلو » . . وواشنطن ! ونسى ترومان وكينيدى ، وجونسون ، وحرب الأيام الستة ، الذليلة المذلة ، ونسى أنور السادات! ونسى مضايق « تيران » و « يوتانت » وعبد الحكيم عامر ، ونسى برلنتى عبدالحميد ، ونسى الهيئة العربية العليا . ونسى « أحمد سعيد » وأخى فى قطر وناشيد الحمى المشبوبة بالصرع والجنون !

وندعو الله بالفقران للذين جعلوا من النكبة موضوعاً للفلسفة والتنظير، و التمسوا من ورائها المال والشهرة والكتب المنتشرة فى أنحاء العالم وبكل لغات العالم .

وياعزيزتى « هاله العورى »

ندعو الله أن يرحمنا جميعا .

واسلمى لأهلك ، ولوطنك ، وقرائك .

ناصر البزغى الناشيحي

القاهرة فى ٢٠/٢/١٩٩٧

استملال

كثر الحديث عن فلسطين ، قضية ، وشعبا ، ولاجئين .
صدرت مئات الكتب ، باللغة العربية ، تتحدث عن القضية بإبعادها المحلية ،
الاقليمية، والدولية . وامتلات صفحات ، معظمها ، بالاشارة إلى أيام تاريخية
وأخرى حاسمة . ضاعت فيها البلاد وتشنت ابناؤها فى شتى انحاء الأرض .
تبدت النكبة ، كما كان يطلق عليها عادة ، فى غالبية هذه الكتب ، كصاعقة
نزلت من السماء ، على حين غرة ، لتحرق الأرض ومن عليها . . كما ظهرت
القضية ، فى احيان أخرى ، نتيجة مؤامرة ، حاكتها قوى الغرب باحكام شديد ،
ثم ألتقت بتقلها خلف الصهيونية العالمية تدعم خطى استيطانها بلداً صغيراً ،
يعيش على أرضه اناس أمنون وادعون ، روعتهم احداث العنف المجنون ، وهزتهم
المجازر البشعة ، فولى بعضهم الأدبار ، وتولت الدولة اليهودية ، حديثة العهد ،
طرد ماتيسر ممن بقى منهم .

ويحار العقل ، كلما تتابعت الصفحات . . فكما أن للفلبة والرفعة اسبابهما
الموضوعية ، فللتدهور والهزيمة أسبابه الموضوعية ، أيضا .
وتمضى الصفحات وتتردد التساؤلات وتتدافع . .

هل مات ضمير العالم ، ووثدت معه قيم العدل والحق ، فلم يحرك ساكنا لدى
رؤيته ما حل بشعب اعزل من قتل وتشرد وضياع ؟!

ألم تكن لدى قلة من المسئولين البريطانيين ، من الساسة أو العسكر ، رغبة
ما فى معاونة الفلسطينيين ، فى كيفية معالجة هذا البلاء النازل ببلادهم ؟!
هل ساد التعميم والانفراد بالرأى ، فلم تلتفت القيادة الفلسطينية الى تمايز
المواقف، حتى تفرقت بالفلسطينيين السبل ، لتحل عليهم النكبة ، ويتمزقوا الى
شراذم مبعثرة ، فى بلدان اختلفت انظمتها وتباينت سياساتها ؟!

رحت أبحث عن التفاصيل الصغيرة ، فى ثنايا الاحداث الكبيرة ، وأطلع

على كل ما وصلت اليه يداى ، من مراجع وكتب عربية وأجنبية ، أبحث عن التفاصيل الصغيرة ، كما أخذت أفتش أيضا عن الأخطاء ، التى قادت إلى مأساة عام ١٩٤٨ . تلك الأخطاء التى استمر معظمها لاحقا ، لتتبدى فى ما لحق بنا من هزائم، وتردٍ عربى .

حتى وصل بنا المطاف الى اتفاقات اوسلو وواشنطن والقاهرة . فرحت أبحث عن اسباب الفوز والنجاح ، فى عالم لايعترف بالحق ان لم يصاحبه القوة ويواكبه العلم .

بدأت رحلتى مع الايمان اليهودى فى أوروبا ، وكيف انتهى الى فكر صهيونى متعصب ، مروراً بحركة الاصلاح الدينى اليهودى ، التى اجتاحت أوروبا فى عصر التنوير ، تدعو الى الاندماج الاجتماعى والمساواة . ثم ما آلت اليه ، لاحقا ، من تراجع وانحطاط .

بحثت ، أيضا ، عن جنوب الولاية السورية ابان الحكم العثمانى ، وما ابتليت به من اقتتال وتناحر داخلى ، ادى الى هشاشة بنيتها الاجتماعية وتمزقها . وحطمت عمى الترحال فى مرحلة الانتداب البريطانى ، حين جاءت بريطانيا وصية على فلسطين ، تحمل « اعلان بلفور » وتلتزم بوليا بتحويل بلد لا تملكه الى وطن قومى لليهود ، فى وقت كانت أغلبية هؤلاء تعيش فى مواطنها الأوروبية الأصلية ، التى أخذ يسودها ، تدريجيا ، مبادئ المساواة والمواطنة .

كان لابد من التوقف للتعرف على الاداء السياسى الفلسطينى والعربى ، فى مرحلة الانتداب ، وعلى مسار الاحداث حتى وصلت المأساة إلى ذروتها فى عام ١٩٤٨ .

وتولدت من حجم الصراع العربى - العربى ، والعربى - الاسرائيلى ، حركة المقاومة الفلسطينية ، فتتبع منشأها ومسارها ، حتى انتهت إلى ما انتهت اليه . ويصل بنا الترحال الى اوسلو ومالحق باوسلو من اتفاقات عقدت فى عجلة ، لأجد جلبة وضجة ، تصور الاتفاقات بالحل الذى سيجلب الأمن والرخاء ، رغم ان

النظرة الفاحصة تظهر بجلاء ، ان الاتفاقات تجنبت المساس بجوهر القضية ،
الأرض والشعب .

ان الشرعية الوحيدة التي تستند اليها دولة اسرائيل ، ترجع الى قرار
التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ . وای حل سلمی
لايأخذ هذا القرار وتوصياته ، فى الحسابان ، يحمل فى ثناياه بنور فئاته ، فعلى
حد قول مناضلة فلسطينية ، أفرج عنها مؤخرا ، ليس من أجل هذا ناضلنا
وضحينا بالكثير .

ان ما تشهده ، الأرض الفلسطينية ، حاليا ، من عسف وتديس ، ليس من
السلام فى شيء ، بل اذعان وتسليم ، يفضله الاحتلال ، لما يتيحه من الناحية
القانونية من حق المقاومة ، الامر الذى بات يعد ارهابا على ضوء اتفاقات اوسلو ،
ناهيك عن ازدياد الاوضاع سوءاً ، فوفقا لما قاله دايان يوماً ، ليسموا أنفسهم ما
يشاؤون ، طالما نمتلك نحن ناصية القوة والقلبة .

وليعذر القارئ ، ما قد يعتبره قسوة فى بعض التفاصيل الواردة ، فنحن قوم
اعتدنا كيل المديح ، ونشأنا على ذكر محاسن موتانا ، مع ان موتانا هؤلاء
شخصيات عامة ، عاشت وتفاعلت وأثرت فى مصائر شعوب باكملها ، لاتزال
تحصد ، الى الآن ، ما زرعه هؤلاء .

ولعل البعض يدهش لدى اطلاعه على البون الشاسع بين ما كان يريده
الزعماء فى العلن ، وبين حقيقة ما كان يقال فى الغرف المغلقة .

لم أجد خيانات ، بالمعنى الفج الذى صموا به أذاننا ، وان وجدت تضخما
للذات ، وافتقاراً للجرأة فى المجاهرة بحقيقة موازين القوى ، كما لمست ضيق
النظرة ، الفردية ، المزاحمة ، فضلا عن انعدام الثقة بين الأطراف المعنية
بالصراع؛ وكلها أفضت إلى اداء خاطيء ونتائج كارثية .

سألت الكاتب الكبير ، ناصر الدين النشاشيبي ، تقديمًا لكتابى هذا ، فهو
اسم فلسطينى لامع ، فى عالم الصحافة العربية والمصرية ، منذ كنت اضع أول

خطواتى على درب الدراسة الجامعية . كان يتحدث على شاشات التليفزيون وفى أعمدة الصحف بحرارة عن فلسطين ، وكيفية انقاذها ، سبيلا للعودة ، وقد تفاعلت طفولتى ، مثل أبناء جيلى ، مع وقع المعاناة والغربة عن الوطن ، بحكم الكارثة .
كان الكاتب الكبير وزملاؤه من الاسماء اللامعة يشدوننا الى الأمل ، فى تلك الأيام البعيدة القريبة ، ذلك الأمل الذى نرجو الا يكون قد سقط ، نهائيا ، وراء الافق الأسود .

وحالنا ، آنذاك ، كان منصبا على الاهتمامات الوطنية الصرفة ، فى كل مايتعلق بالوطن والأمل فى العودة .

ومضت السنون ، وتوالت الكوارث ، واتسعت المعاناة .. والوطن يزداد تلاشيا ، والقضية تتعمق ضياعاً وتهميشا ، والشعب تنتسح ميادين تشرذمه وفرقته .
لبى الكاتب الكبير مشكوراً دعوتى ، شأنه دائما فى كل مايتعلق بفلسطين وقضيتها .

وفى رحلة هذا الكتاب الممتدة ، لايفوتنى تقدير التوجيهات الصائبة والحوارات العميقة ، التى لم يبخل بها على الكاتب الفلسطينى المعروف ، عبد القادر ياسين ، فقد ظل معى على الطريق كعهده دائما مع كل من ينشد الحقيقة ، بأرائه المثمرة ، التى كان لها ابعده الاثر فى خروج هذا الكتاب .

وهكذا نقلت حصيلة المحنة الى الورق ، متوخية ذكر الحقائق ، تاركة للقارئ الكريم ان يستخلص منها ما رجوت من فائدة ، لأن التاريخ لا يقرأ لذاته ، كما لا يكتب لذاته .. وانما يراد بالتاريخ ان يتحدث عن الماضى ، سبيلا لبناء المستقبل ..

والله من وراء القصد .

هاله العورى

القاهرة فى ٢٦/٢/١٩٩٧

الفصل الأول

« ان ما تحقق لنا هو نصر تاريخى عظيم للشعب اليهودى كله . كان اكبر مما تصورناه . وتوقعناه . ولكن اذا كنتم تعتقدون بان هذا النصر قد تحقق بفضل عبقريتكم وذكائكم ... فانكم على خطأ كبير .
انى احذركم من خداع انفسكم . لقد تم لنا ذلك . لان اعداءنا يعيشون حالة مزرية من التفسخ . والفساد والاتحلال» .

دافيد بن جوريون

عام ١٩٤٩

صندال وسيجار

لم يجانب دافيد بن جوريون الحقيقة ، فى خطابه ، الذى ألقاه على مسامح ضباط الهاجاناه* ، فى عام ١٩٤٩ . فقد لخص رئيس الوزراء الاسرائيلى الاول ، بدقة ، الأسباب الحقيقية الكامنة وراء النصر الذى حققته الحركة الصهيونية ، والتي هى فى الوقت نفسه الأسباب الحقيقية لهزيمة العرب . هذا فى حين ، يعمد غالبية المؤرخين والكتاب العرب إلى تقديم ما يعرف بنكبة فلسطين ، وماتبعا من كوارث ، على أنها نتيجة مؤامرة دولية ، نسجت خيوطها بليل ، بما يفوق قدرة العرب على التعامل معها ، أو معالجة أسبابها ، أو أنها حدث غير عقلانى ، يفتقر إلى المنطق ... وأحيانا تقدم الهزيمة على أنها قدر صاعق ، محتوم ، لا طاقة لأحد بدفعه .

هكذا ، بقى ويبقى الوعي العربى أسير دائرة مفرغة ، يُرجع أسباب الهزيمة والعجز إلى عوامل خارجية ، لا يستطيع ولايقدر على التحكم بها ، وأخطر مايتأتى عن هكذا فهم ، أنه بات يشكل عائقا وسداً منيعاً يحول دون مواجهة النخبة المثقفة للواقع وللأسباب الحقيقية للهزيمة ، وللتردى العربى . الأمر الذى أدى إلى تشكل وعي زائف عام بمجمل المشكلة ، وبأسبابها الحقيقية .

لعل التهم المتبادلة بين زعماء العرب ، فى أعقاب هزيمة عام ١٩٤٨ ، شكلت بدورها عاملاً إضافياً فى تعميق هذا الفهم السطحى ، والوعي الزائف . فقد ساعد ، تبادل التهم ، هؤلاء الزعماء ، أيما مساعدة ، فى التهرب من مسؤولياتهم عما وقع ، كما أنها حرفت انتباه شعوبهم عن رؤية ما تعانیه مجتمعاتهم من تفسخ ، وما يتفشى فى أنظمتهم الحاكمة من عوامل الضعف .

* الذراع العسكرى للوكالة اليهودية ، وغدت مع قيام دولة اسرائيل أحد أهم مكونات جيش الدفاع الاسرائيلى .

لننظر قليلا ، وعلى سبيل المثال ، إلى ما كتبه المؤرخ الفلسطينى وليد الخالدى، عن هزيمة عام ١٩٤٨ ، حين يقول « إن مؤرخ المستقبل سيشير بأصبعه إلى هذه الأيام من شهر نيسان / ابريل ١٩٤٨ ، قائلا : إن فلسطين سقطت ، عملياً ، بين ٦ و ١١ نيسان / إبريل [١٩٤٨] ^(١) .

اذن ، فمن وجهة نظر ، د . الخالدى ، أن فلسطين سقطت وضاعت فى الأيام القليلة الواقعة بين ٦ و ١١ نيسان / ابريل ١٩٤٨ ، فتلك كانت أياما تاريخية ومصيرية ، غربت شمسها ، وغربت معها فلسطين .

جعجة لفظية ، وهراء بلاغى .. ستة أيام ، فقط ، تضع فيها بلاد ، بجبالها ، وسهولها ، شواطئها ، ومدنها ، وقراها ، يتشرد فيها شعبها ليصبح ملح الأرض .. أهذا كلام ! ورغم فخامة الديباجة ، فهى لاتغنى ولا تسمن من جوع ، وتلغى ، تماماً ، من العقل العربى وحدة الزمان ، أى ترابط وتواصل وحدات الزمن ، بما تحمله من أحداث ، وبما يربط بينها من أسباب ومسببات ، وبما تؤدى اليه من تراكمات ، وبالتالي بما يتوجب على نتائجها من مسئوليات .

إن تاكل فلسطين ، ومن ثم سقوطها ، بدأ مع أول يوشيف * ، تم تأسيسه فى أرض فلسطين ، فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر .

كم كان المفكر السورى ياسين الحافظ محقا ، حين تناول هذا الفهم السطحى للأحداث بالنقد اللاذع : « إننا نخدع أنفسنا بالحديث عن لحظات تاريخية ، وأيام مصيرية ، غُلبنا فيها ، وقررت هى ، وحدها ، نتيجة الصراع » ^(٢) ويستطرد ، مضيفاً : « علينا أن نعقلن تاريخنا ، كى ندرك أن فلسطين لم تسقط فى أيام ، كما لم تسقط فى شهور .. بل إنها كانت تسقط ، كل يوم ، كسرة بعد كسرة ، وحجراً بعد حجر ، منذ صدور وعد بلفور وحتى اعلان قيام دولة اسرائيل » ^(٣) .

لم يقتصر الأمر على هزيمة ١٩٤٨ . فقد ظل الحبل على الجرار ، حيث استمر التردى العربى ، واستمر معه ، أيضاً ، الوعى الزائف فى تعليق الهزائم العربية وأسبابها على مشجب العوامل الخارجية .

إن ما يعرف بنكبة فلسطين كان ، فى الحقيقة ، نتيجة متوقعة ومنطقية لمواجهة، استمرت قرابة نصف القرن ، بين مهاجرين من مجتمعات حديثة ، أى المستوطنين الصهاينة ، وجماعة متفسخة مشتتة الانتماء والولاء ، أو بكلمة أخرى بين مجتمع حديث ، حسب المفهوم العلمى ، وجماعات تقليدية شبه قبلية ، يعصف بها التشاحن الداخلى وضبابية الرؤية (٤) .

ان عقلنة التاريخ ، والنظر إلى الأحداث التى عصفت بفلسطين ، كحلقات متصلة ، تلد الواحدة الأخرى وتنبثق عنها ، يجعل المرء يدرك بأن قيام دولة اسرائيل لم يكن أمراً وليد صدفة ، أو ضربية حظ ، أو أمراً وقع فى غفلة من الزمن ، بل جاء نتيجة متوقعة ومنطقية ، تمخضت عن مواجهة مستمرة ، غطت كافة المجالات السياسية ، الثقافية ، الاقتصادية ، القتالية ، وأمتدت حوالى نصف قرن . لم تأل الحركة الصهيونية ، طوالها ، جهداً وعملاً ، فى خلق واقع جديد على أرض فلسطين، مجسدة بذلك العنصر الحاسم فى تحويل « اعلان بلفور » من مجرد كلمات، مدرجة فى ورقة ، إلى حقيقة ملموسة على الأرض . ورقة اندفع بها ، ذات يوم ، فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٧ مارك سايكس ، خارجاً من اجتماع للحكومة البريطانية ، ملوحاً بها فرحاً إلى المفاوض الصهيونى البارز ، حاييم وايزمان ، المتهلف بالباب : دكتور وايزمان ٠٠٠ إنه صبى ٠٠ صبى » (٥) .

حتى « اعلان بلفور » ، لم يأت وليد الساعة ، ولم يكن مجرد تعبير تلقائى عن عواطف الحكومة البريطانية الجياشة تجاه الحركة الصهيونية . بل ، لقد نجحت الزعامة الصهيونية فى التحرك فى سياق المشروع الاستعمارى الغربى المتحفز، ليحل محل الامبراطورية العثمانية فى الشرق الأوسط ، وقامت بطرح أيديولوجيتها ، وتحديد أهدافها ، بما يتفق وحقائق القوة الدولية .

بعد وفاة مؤسس الحركة الصهيونية وباعثها ، تيودور هيرتزل ، فى عام ١٩٠٤ ، قرر المؤتمر اليهودى السابع ، رفض النظر فى بديل آخر عن فلسطين ، وأوصى بتوسيع نشاط الحركة فى بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، لتصبحا مراكز القوة الرئيسية للنشاط الصهيونى .

فى عام ١٩١٢ ، أصبح قاضى المحكمة العليا ، لويس د. برانديس ، مركز الثقل الأول للصهيونية فى الولايات المتحدة الاميركية ، وكان يتمتع بصلة وثيقة مع الرئيس الأمريكى ويلسون ، وباحترام واسع لدى الدوائر الليبرالية . كان القاضى برانديس يدعو اليهود الأمريكين لرفض محاولات الاستيعاب ، لأنها بمثابة «إنتحار قومى» ، وينادى بالكفاح من أجل فلسطين ، « حيث يمكن أن تمارس الحياة اليهودية ، بشكل طبيعى » (٦) .

حمل وايزمان مهام قيادة الحركة فى بريطانيا ، بناء على اقتناعه بأنها المتعاطف المحتمل والأول للطموحات الصهيونية . وقد ولد وايزمان فى روسيا ، وانخرط فى الحركة الصهيونية ، منذ كان طالباً فى جامعات برلين وجنيف ، واتخذ موقفا معارضا لجهود هيرتزل فى الحصول على تصريح قانونى من السلطات العثمانية ، لاقامة الاستيطان اليهودى فى فلسطين ، مطالباً بالبده الفورى باقامة مشاريع متواضعة ، تقود لبناء المجموعات اليهودية فى فلسطين .

بدأ وايزمان ، منذ عام ١٩٠٣ ، فى تدريس مادة الكيمياء ، فى جامعة مانشستر البريطانية ، حيث لعبت ابحاثه الهامة فى هذا المجال دوراً فاعلاً فى نجاحاته الدبلوماسية اللاحقة ، فقد استطاع الوصول إلى اكتشاف أسلوب لانتاج الأستون ، بكميات وفيرة ، وتلك مادة ، كما لا يخفى عن القارىء ، أساسية فى صناعة المتفجرات . ونجح وايزمان فى بناء شبكة من اليهود وغير اليهود البريطانيين ، الذين يمكنهم دعمه لدى الدوائر الحكومية . على رأس هؤلاء ، الأب الشرعى لأعلان بلفور ، هيربرت صمويل ، الذى أصبح وزيراً للشؤون الداخلية البريطانية ، عام ١٩١٦ .

جاء انفجار الحرب الكونية الأولى ، عام ١٩١٤ ، بفرصة تاريخية للحركة الصهيونية ، وفق تحليلات وايزمان ، ونظرتة الاستراتيجية لمسار الأحداث . شرع وايزمان ، منذ عام ١٩١٤ ، فى مواجهة الصعوبات المالية الناجمة عن الحرب ، وفى بناء صلات قوية مع الأميركيين الصهاينة ، وبالفعل ، نجح هؤلاء فى جمع عشرة ملايين دولار ، فى نحو عامين ، للمساعدة ليس على ابقاء اليوشيف فى فلسطين فحسب ، بل أيضا على استمرار نشاط الوكالة اليهودية . بذل رجال الحركة الصهيونية ، فى بريطانيا والولايات المتحدة ، جهوداً مكثفة للحصول على تعهد الحلفاء ، بالاعتراف بفلسطين دولة يهودية ، مشرعة الأبواب لهجرة يهودية غير محددة ، فى حال هزيمة العثمانيين . ولم تجد هذه الجهود نفعا ، طوال عامين ، لدى الحكومة البريطانية . فى نيسان / ابريل ١٩١٦ ، عقد الحلفاء اتفاقية سايكس - بيكو ، السرية ، لتقسيم المنطقة العربية فى ما بينهم ، حيث لم ترد اشارة مباشرة لطموحات الصهيونية ، بل اتفق الحلفاء على وضع منطقة فلسطين تحت الاشراف النولى ، على أن يمنح اليهود ، بموجب ذلك ، حقوقا سياسية ، ودينية ، ومدنية متساوية ، لا أقل ولا أكثر .

ومع ذلك ، لم تتوقف الجهود الصهيونية الملحة . . وبدأت تؤتى ثمارها ، بفضل هيربرت صمويل . فى كانون ثانى / يناير ١٩١٥ ، بعث صمويل إلى الحكومة البريطانية ، مذكرة تعد ، بحق ، خطة عملية للخطوات الكفيلة باقامة دولة يهودية فى فلسطين ، بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة ، وذلك باعلان فلسطين محمية بريطانية ، والحاقها بالامبراطورية ، محمية « تمكن انجلترا من الانجاز (والعطاء) فى مجال آخر ، يتفق وديورها كجزء من العالم المتحضر تجاه البلدان المتخلفة » (٧) .

تعد هذه المذكرة / الوثيقة نقطة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط والعالم ، كما أنها تلقى الضوء على وجهة النظر الغربية تجاه العرب ، ولهذا نورد بايجاز أهم ما تضمنته .

وضع صمويل خمسة احتمالات لمستقبل فلسطين ، أولهما يوضح استغلال الصهيونية للنزاعات الأوروبية- الأوروبية حول تقسيم المنطقة العربية بين الأوروبيين ، فقد مضى صمويل يحذر من استيلاء فرنسا على فلسطين ، لما يشكله هذا من خطر على خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية . ثم أخذ في تمحيص الاحتمالين الأخيرين لاختيار الأفضل ، للحركة الصهيونية بالطبع ، وليس لبريطانيا ، مؤكداً أن التحويل المبكر لفلسطين إلى دولة يهودية مكلف ، وبشكل خطراً على الحركة الصهيونية ، فالوقت لم ينضج بعد لقيام دولة يهودية ، وذلك لان الفضل في الزيادة السكانية في فلسطين يعود ، في تلك السنوات للمهاجرين اليهود ، في حين ان المستوطنات الزراعية لليهودية الجديدة تضم حوالى خمسة عشر الف مستوطن فقط . وفى القدس ، شكل اليهود ثلثى السكان ، ولكنهم لا يشكلون فى البلاد ، برمتها ، أكثر من سدس مجموع السكان . « فاذا قامت محاولة بوضع ٥٠٠ أو ٦٠٠ ألف محمدياً من العنصر العربى تحت حكومة لايدعمها سوى ٩٠ أو ١٠٠ ألف يهودى ، لا يمكن ضمان أن حكومة كهذه تستطيع الهيمنة ، حتى لو اقيمت بواسطة القوى الدولية . إن حلم انشاء دولة يهودية مزدهرة ومتقدمة ونموذج لحضارة مضيئة ، قد يتبدد فى سلسلة من الصراعات الجديرة بالازدراء مع السكان العرب . وحتى لو استطاعت الدولة (اليهودية) تفادى الصراعات ، أو قمع الفوضى الداخلية ، فمن المشكوك فيه أنها تكون قوية كفاية لحماية نفسها من الاعتداء الخارجى ، من قبل من حولها من العناصر المشاغبة » (٨) .

وخلص صمويل إلى أن تحويل فلسطين إلى محمية بريطانية ، لهو الخيار الأكثر ملائمة ، لأنها تصبح صمام أمن لمصر ، وتقوى دفاعاتها (تحت الاستعمار البريطانى) ، وذلك على أمل أن يمنح الحكم البريطانى تسهيلات للمنظمات اليهودية ، لشراء الأراضى ، وانشاء المستوطنات ، واقامة المعاهد التعليمية والدينية ، إضافة إلى التعاون فى تنمية البلاد ، اقتصادياً ، « وهكذا ، مع الوقت ، يتحول السكان اليهود إلى أغلبية ، ويستقرون فى البلاد ، وقد يحصلون على درجة

من الحكم الذاتى ، (٩) ، فذلك يكسب بريطانيا امتنان اليهود ، وعرفانهم ، فى شتى أرجاء العالم ، ولا سيما فى الولايات المتحدة ، حيث يقيم مليونى يهودى .
ومضى صمويل يدغدغ الغرور البريطانى : « إن الامبراطورية البريطانية ، على اتساعها وأزدهارها الحالى ، لم يعد أمامها سوى القليل حتى تكتمل عظمتها ، نعم ، فلسطين مساحتها صغيرة ولكنها تظل عظيمة الشأن ، فى مخيلة العالم ، حيث مامن امبراطورية عظيمة ذات مكانة رفيعة الا وامتلكتها » (١٠).

ولاقت مذكرة صمويل استحساناً لدى رئيس الوزراء البريطانى آنذاك ، لويد جودج ، الذى لم يكن ، فى الحقيقة « بيالى البتة باليهود ، سواء ماضيهم ، أو مستقبلهم » ، ولكنه بدى شديد الاهتمام فى أيام الحرب الأولى ، باكتشاف وايزمان ، طريقة لانتاج الأستون ، بكميات كبيرة ، وهذه مادة أساسية فى صنع المتفجرات .
أما وزير خارجيته بلفور ، فصهيونى متحمس ، انطلقاً من نظرتة العنصرية إلى الأجناس غير البيضاء .

على الفور ، بدأت الترتيبات لادخال تعديلات على اتفاقية سايكس - بيكو ، ولم يكن ذلك بالأمر الصعب ، فالسير مارك سايكس كان صهيونياً متحمساً ، هو الآخر ، منذ عام ١٩١٦ . وهكذا تم تجاوز ، وإنكار ذلك الجزء من الاتفاقية المتعلق بتحويل فلسطين . وفى الحقيقة ، لقد ساعد انهيار حكم القياصرة فى روسيا ، عام ١٩١٧ ، فى تسهيل مهمة الصهيونية ، فقد باتت فرنسا أكثر ميلاً الى تعديل موقفها ، خاصة وأن دخول الولايات المتحدة المتحدة الوشيك فى الحرب ، جعل لتوجهات رئيسها ، ويلسون ، فى المسألة اليهودية وغيرها ، أهمية قصوى .

هكذا ، كثفت الزعامة الصهيونية ، فى الوقت المناسب تماماً ، جهودها ونشاطها ، عشية وأثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، لمساومة وكسب تأييد رجال السياسة فى بريطانيا ، حين تعهدت لهم بدعم يهود العالم ، بما فى ذلك يهود ألمانيا والنمسا ، لجهود الحلفاء فى الحرب ، فى وقت لم تكن فيه دفتها تسيير

لصالحهم . فقد اغرقت الزوارق الحربية الألمانية ربع مجموع السفن البريطانية ، كما خسرت إيطاليا معركة كابورتو ، فيما دخلت الولايات المتحدة الأميركية الحرب، في مرحلة متأخرة ، ولم تكن على أهبة الاستعداد ، بعد ، لخوض قتال على نطاق واسع ، ناهيك عن ضعف جيش القيصر الروسي .

كانت الأهداف البريطانية تنحصر في هدفين لا ثالث لهما ، أولهما كسب الحرب ، وثانيهما دعم قوتها وتأكيدهما ، بما يدعم موقفها في الترتيبات النوية اللاحقة . وهذا لايعنى ، بحال ، إعفاء الحكومة البريطانية فيما ترتب على « اعلان بلفور » من نتائج مدمرة في فلسطين والعالم العربى . ولعل وزير المستعمرات البريطانى ، مالكوم ماككونالد ، كان أول مسؤول يمارس انتقاداً علنياً حاداً ، عام ١٩٣٤ ، للوعود المتناقضة التي أخذت الحكومة البريطانية تلقياها ، يمينا ويسارا ، للعرب واليهود ، كل على حدة ، بما لايعفيها من اللوم والمسئولية .

يبقى جديراً بالملاحظة ، أن وايزمان ، الذى لم يهدأ دون الحصول على اعلان بلفور ، لم يقطع الوقت ساكناً ، ينتظر صدوره ، بل أخذ يبحث على البدء الفورى ، فى تنفيذ مشروع الدولة اليهودية ، دون انتظار « الأذن القانونى » ، اعتمادا على المنظمة الصهيونية العالمية . فتم افتتاح بنك انجلو - بالستين ، عام ١٩٠٣ ، وبدأ الصندوق القومى اليهودى فى شراء الاراضى ، عام ١٩٠٥ ، وافتتح فرع للمنظمة - مكتب فلسطين - فى يافا ، عام ١٩٠٨ ، كما أسست شركة فلسطين لتنمية الاراضى ، كى تعد الاراضى للمستوطنين . ونتيجة لهذا النشاط المنظم والمحموم ، وصل عدد المستوطنين الجدد ، بحلول عام ١٩١٤ ، إلى إثنى عشر الف مستوطن ، من مجموع السكان اليهود الذين قدر عددهم بحوالى ٦٠.٠٠٠ . وامتلك اليهود ٢ ٪ من الأرض ، فى حين كان عدد الأهالى العرب يقارب ٦٤٤.٠٠٠ (١١) .

يتحدث المؤرخ الصهيونى روفس ليرزى عام ١٩٥١ ، عن المشروع الصهيونى برمته ، ضمن سياق الفلسفة السياسية السائدة فى الغرب ، فى محاولة للدفاع عن

الذات وتبرير ما تفعله ، إثر النتائج المدمرة للعرب التي تمخض عنها المشروع : « إن اليهود ، بحكم العرق والأصل ، شعب شرقي ، ويشكلون جزءاً من الغرب ، بحكم التجربة والمهارات ، وهم ، على نحو استثنائي ، مؤهلون إلى ادخال الشرق الراكد في مدار الحضارة الغربية . . . إن الصهيونية تقدم دفعة ديناميكية (حيوية) واعدة إلى فلسطين ، لغرس حياة جديدة في الشرق الأدنى برمته » (١٢) .

من المعروف أن الحكومة البريطانية أصدرت ، في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ ، « اعلان بلفور » الشهير ، بعد أخذ ورد مع المفاوضات الصهيونية البارز ، وايزمان . فقد تعرض نص الاعلان إلى التعديل والتبديل ، مرة تلو الأخرى ، حتى خرج في صيغته المعروفة .

تولت وزارة الخارجية البريطانية ، بداية ، اعداد مسودة الاعلان ، في حزيران / يونيه ١٩١٧ ، وجاءت صياغتها تحتوى على عبارات مثل « مأوى » و « حق اللجوء السياسى » ، وما شابه ذلك ، انطلاقاً من تصور الحكومة البريطانية الأولى في الاعلان عن اقامة ملاذ في فلسطين للمضطهدين اليهود . ويعلق السير هارولد نيكسون ، الذى كان أحد القائمين على إعداد تلك المسودة ، بعد سنوات من صدور الاعلان ، قائلاً : « كنا نعتقد بأننا نعمل على انشاء مأوى للعجزة وغير القادرين ، ولم نتوقع ، فى حينه ، أنه سوف يصبح عشا للدبابير » (١٣) . الامر الذى يدل على عدم معرفة الكثيرين من موظفى الخارجية البريطانية ، الاهداف الحقيقية والخفية للحركة الصهيونية .

طبعاً ، لم يرق النص المقترح لوايزمان ، فتولى وأعضاء الوفد المرافق له إعداد النص بأنفسهم . كان وايزمان يطمح إلى اعلان صريح « باعادة انشاء » دولة فى فلسطين ، تقتصر على « العنصر اليهودى » ، مع التزام بريطانيا الواضح بتحقيق هذا الهدف ، نون أدنى ذكر للفلسطينيين ، أو لحقوقهم ، فهم ، من وجهه نظره ، ليسوا شعباً ، وليست لهم حقوق جديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار .

الغريب أن الشخصيات اليهودية البارزة فى بريطانيا ، اتخذت موقفا معارضاً

للسهيونية ، فقد كان مهم ، أولاً وأخيراً ، الحفاظ على الحقوق السياسية والاجتماعية المكتسبة في بريطانيا ، والتي تشمل ، أيضاً ، حرية اليهود الدينية . فقد رأوا في الصهيونية تهديداً لهذه الحقوق ، بما تطالب به من انشاء وطن «لشعب اليهودي» . فقد تحققت لليهود أخيراً المساواة في الحقوق والواجبات في الكثير من الدول الغربية ، ولايجوز ، بحال ، التفریط بها ، من وجهة نظرهم ، من أجل خلق «جيتو» صهيوني في فلسطين .

لعل من أبرز هؤلاء الانجليز اليهود ، السير أدوين مونتيجو ، الذي تولى وزارة شؤون الهند ، فيما بعد ، فقد كان مونتيجو اليهودي الوحيد القادر على النفاذ إلى دوائر صنع القرار في الحكومة البريطانية ، فأخذ يعارض ، بعناد شديد ، مسودة الاعلان التي قدمها وايزمان ، معتبراً الحركة الصهيونية ، إنكاراً ، في جوهرها ، للديانة اليهودية ، وان تقديم اليهود كقومية ما هو الا تحريض للآ - سامية . وصل الأمر بمونتيجو الى حد إرسال مذكرة إلى أعضاء الحكومة البريطانية ، متهما إياهم بالآ - سامية ، وبأن موافقتهم على مطالب وايزمان ستدفع إلى انتشار الآ - سامية في العالم أجمع . وأوضح بأن هذه المطالب تعنى ازاحة المسلمين والمسيحيين ، واحلال اليهود محلهم ، وأن حق المواطنة في فلسطين سيصبح مرتها بأداء اختبار ديني ، لن ينجح في اجتيازه سوى غلاة المتطرفين ، نوى الافق الضيق ، الذين تقتصر رؤيتهم على مرحلة واحدة في تاريخ فلسطين الممتد ، ليستولوا بذلك على حق ليس لهم . واختتم مذكرته بالقول « ان فلسطين ستصبح أكبر جيتو في العالم » (١٤) .

بعد مداوات طالت وامتدت ، تلقى وايزمان الاعلان على مضض ، فقد جاء بصورة مبهمه ، ولكنه أطرق ، لبرهه ، ثم علق ، قائلاً : « سنجعله يعنى ما نريد ، بالضبط ، لا أكثر ولا أقل » . ويشير وايزمان ، بعد سنوات ، إلى هذا الاعلان ، مختلاً فخوراً . « إن اعلان بلفور ، عام ١٩١٧ ، تم إصداره في الهواء ، كان لا بد من ارساء قاعدة متينة لتجسيده (على الأرض) ، من خلال العمل الشاق ، كل

يوم، بل كل ساعة ، طوال السنوات العشر التي أعقبت صدوره ،^(١٥) ما أن عبر الجنرال ادموند اللبني الحدود من مصر إلى فلسطين ، واثناء احتدام المعارك في غزة ، حتى وصله من لندن « اعلان بلفور » ، وما يتطلبه هذا الاعلان من إجراءات . وحرص الجنرال البريطاني على كتمان الأمر ، خشية الصدمة المحتملة التي يمكن أن يوقعها اعلان كهذا في فلسطين . وبالفعل ، تم للجنرال ما أراد ، يساعده في ذلك فقر حالة الاتصالات ، فلم يشعر الرأي العام العربي بأمر الاعلان ، وبما خبيء للعرب ، الا بعد أشهر .

انتصر الحلفاء ، واستسلم الجيش التركي في فلسطين ، في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩١٨ ، ودخل الجنرال اللبني القدس ، ولحق به كوكبة من رجال العرب ، بعضهم من المستعربين ، (نسبة إلى الغرب) ، وعلى رأس هؤلاء جورج انطونيوس ، صاحب أول كتاب يصدره عربي بالانجليزية ، « يقظة العرب » .

حرص الجنرال البريطاني ، طوال فترة الحكم العسكري في فلسطين ، والتي استمرت عامين ونصف العام ، على الحفاظ على حقوق السكان ، نون تمييز ، وعلى عدم منح أية امتيازات لليهود ، انتظارا لما يسفر عنه مؤتمر السلام المزمع انعقاده في باريس ، مما أثار ضده انتقادات حادة من الحركة الصهيونية وأصدقائها ليس في لندن وحسب ، بل من بعض ضباط أركانها في فلسطين .

لم تكد الحرب تضع أوزارها ، حتى كانت أول بعثة صهيونية ، منتدبة من المؤتمر الصهيوني ، في طريقها إلى فلسطين ، للتفتيش عن أوضاع اليهود الموجودين هناك ، والكشف عن الأضرار التي لحقت بهم . وقبل أن ينقضى عام ١٩١٨ ، نجح المؤتمر الصهيوني في إيجاد مكان لعقد اجتماعاته في فلسطين ، وبعد شهر واحد ، تمكنت البعثة الصهيونية في إقامة عدة نوادر وفروع ، كل منها يختص بمتابعة الجهة المرادفة له في حكومة الانتداب . وفي نيسان / ابريل ١٩١٩ ، شكل فلاديمير جابوتنسكي ، أول منظمة صهيونية « للدفاع عن النفس » ، أمام الهيئات العربية التي بدأت في الظهور . وركز « الصندوق القومي اليهودي » (الكيرن

كايمة) ، منذ عام ١٩٢٠ ، جهوده فى الحصول على الاراضى ، واعدادها للزراعة ، ثم جاءت «الهستدروت»* لتهتم بشؤون العمال، فى شتى المجالات، وايضا منظمة «الكيرين هايسود»، لبناء الحياة الزراعية وتوفير أسباب المعيشة للمهاجرين اليهود . وهكذا ، انتصر الحلفاء ، وتقطعت أوصال الامبراطورية العثمانية ، وأصبحت بريطانيا العظمى صاحبة الوصاية على القدس والأراضى المقدسة ، وتم تعيين اليهودى الانجليزى البارز ، هيربرت صمويل ، أول مندوب سام فى فلسطين ونشطت الوكالة اليهودية « فى خلق حقائق جديدة على أرض فلسطين ، قبل صدور وثيقة الانتداب عن عصبة الأمم .

خرج « صك الانتداب » البريطانى على فلسطين الى النور ، عام ١٩٢٢ ، متضمناً ، كما هو متوقع ، « اعلان بلفور » ، بعد أن نجحت الحركة الصهيونية فى تأمين الدعم اللازم من فرنسا ، وايطاليا ، والولايات المتحدة ، بالطبع . وشدد الصك ، الصادر عن عصبة الأمم ، على الرابطة التاريخية بين اليهود وفلسطين ، كما حفل بالاعتراف « بالوكالة اليهودية » ، مؤسسة عامة ، يتوجب على إدارة الانتداب البريطانى ، استشارتها فى سائر الأمور الاقتصادية والاجتماعية .

هل جاكم نبأ الفقرة السادسة من صك الانتداب .. إنها تشتمل على تناقض يستحيل أن يطبق ، حيث تتعهد ادارة الانتداب بتوفير كل الإمكانيات للمهاجرين اليهود ، دون المساس بحقوق « السكان المحليين » ! والمقصود بالسكان المحليين عرب فلسطين ، الذين لم يذكروا بالاسم ، سواء فى اعلان بلفور ، أو فى صك الانتداب ، رغم أنهم كانوا يشكلون ، فى ذلك الوقت ، ٩٠ ٪ من سكان فلسطين ، الأمر الذى عده الكثيرون ، بمن فيهم شرفاء الانجليز ، تجاهلاً وتحقيراً متعمداً للعرب من قبل بريطانيا ، بما لايفتقر .

* اتحاد العمال المبرانيين .

كان اللورد كيرزون أول من تنبه ، من بين رجال الدولة البريطانيين ، وحذر من مغبة تناقضات وعود الحكومة البريطانية لكل من العرب واليهود . وقد حاول ، مراراً ، أثناء انعقاد مؤتمر السلام ، في باريس ، عام ١٩١٩ ، لفت نظر وزير الدولة للشؤون الخارجية ، آرثر بلفور ، في عدة رسائل ، بعث بها اليه ، إلى ذلك التناقض البين . وضمن اللورد كيرزون إحدى رسائله هذه ، وجهة نظر الجنرال اللنبي ، وآخرين معه ، بأن حكومة يهودية ، أياً كان شكلها ، ستؤدي إلى ثورات وهياج في الوسط العربي ، الذي يشكل أفراده تسعة أعشار السكان . ومضى كيرزون ، في رسالته ، قائلاً : بأنه شعر ، منذ زمن ، بأن مطالب د . وايزمان وجماعته مفرطة ، ويتوجب كبحها (١٦) .

وبعث بلفور بالرد ، حيث يقول ، مراوفاً : ان وايزمان ، على حد علمه ، لم يطالب بأن يحكم فلسطين ، ولكنه يتفق مع كيرزون بأن مطالبة كهذه غير مقبولة ، وأن على بريطانيا الا تتعهد بأكثر مما قدمته في اعلان بلفور !

وعاود كيرزون الكتابة ، موضحاً المحاذير ، بأن عبارة « وطن قومي » قد تحمل معنيين مختلفين ، تماماً ، لدى كل من بلفور ووايزمان ، فالأخير يتوقع دولة يهودية ، قومية يهودية ، مع أخضاع السكان العرب للحكم اليهودي .

على أن صوت كيرزون ، رغم الحاحه ، ضاع في أروقة مؤتمر السلام ، فلم تكن فلسطين تشغل كثيراً بال قادة الحلفاء المزهوين بالنصر ، وحتى لو شغلت بالهم قليلاً ، لكان خيارهم « وطن قومي لليهود » ، ولم لا ، ألا يكفي العرب مساعدة القوات البريطانية لهم في التحرر من نير الحكم العثماني ؟ ألم تقم لهم بريطانيا ، أيضاً ، دولا وعروشاً وسلطاناً ؟

هذه الذرائع ليست محض خيال ، فقد وردت مؤشراتهما ، بالفعل ، في رسالة بعث بها الملك البريطاني ، جورج الخامس ، إلى « سكان » فلسطين ، عام ١٩٢٠ ، مع تعهده بان الاجراءات التدريجية لاقامة الوطن القومي لليهود ، لن تمس حقوقهم الدينية والمدنية ، وأن تضعف ازدهار غالبية « سكان فلسطين » (١٧) .

على أية حال ، لم يكن موقف بلفور نابعاً عن سلامة طوية أو حسن نية ، فالرجل كان على اقتناع تام ، فى قرارة نفسه ، بان الوطن القومى لليهود ، فى فلسطين ، ليس بمثابة هدية لليهود ، وإنما حق يعيد اليهم ما قد سلب منهم ، فى السنوات الأولى من الحقبة المسيحية . وقد عبر الرجل ، صراحة ، باقتناعه هذا ، للحضور اليهود ، فى الخطاب الذى القاه فى البرت هول بلندن ، أملاً ألا يتدمر العرب لسلب قطعة أرض صغيرة من بلادهم .

ولا يختلف اقتناع بلفور هذا ، قيد أنمله ، عن مزاعم وايزمان وقادة الحركة الصهيونية ، الذين أخذوا يرددونها فى كل المحافل ، ومايزالون ، إلى وقتنا هذا . واستمر النشاط الاستيطانى المحموم ، وأخذ اعلان بلفور ينتقل ، خطوة خطوة ، من مجرد كلمات ، إلى حقائق ملموسة على الأرض ، وبدأ التآكل التدريجى والعملى لفلسطين العربية ، قطعة قطعة ، وحجراً بعد آخر . وبدأت معدلات الهجرة اليهودية فى الارتفاع ، بفضل المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفياتى ، وبولندا ، وبحر البلطيق ، وغالبيتهم من العناصر الشابة المدربة ، مسبقاً ، على الأعمال الزراعية ، فى المزارع التى أنشأتها « حركة الطليعة » ، فى بولندا ، عام ١٩١٧ خصيصاً لهذا الغرض .

لم يأت التركيز على الزراعة ، والجهد المبذول لتدريب اليهود على عمل لم يمارسوه منذ قرون طويلة ، من فراغ ، بل جاء متفقاً وجهود الحركة الصهيونية فى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية . يقول المفكر الصهيونى المعروف ، اسرائيل زانجويل ، عام ١٩١٩ ، بهذا الصدد « القوة فى كل بلد .. تبقى ، دائماً ، فى يد الطبقات المالكة للأراضي الزراعية ، لكن هناك ثلاثون الف مالك زراعى عربى ، وحوالى ستمائة ألف فلاح مستمرون فى امتلاك التراب المقدس ... لهذا يتوجب علينا افتراض أن هذا النظام الجديد فى السياسات الخلاقة ... سينفذ فى فلسطين ، كما فى البلاد الأخرى . لهذا على العرب أن يتوطنوا ، تدريجياً ، فى المملكة العربية الجديدة الواسعة .. بهذا ، فقط ، يمكن أن تصبح فلسطين « وطناً

قومياً يهودياً» (١٨) .

وتوالى تشريعات حكومة الانتداب ، واجراءاتها ، بما يتفق وأهداف الصهيونية ، التى وضعت ، من فورها ، ١٧٥ الف لونم من أملاك الدولة تحت إمرة « الوكالة اليهودية » ، لتوطين المهاجرين .

فى عام ١٩٢٠ ، صدر « قانون الهجرة » ، الذى منح المنسوب السامى البريطانى حق تنظيم الهجرة ، مما سمح بادخال المهاجرين الذين تتكفل الوكالة اليهودية باعالتهم ، لمدة عام ، وكذلك الذين لديهم مواردهم الخاصة ، الأمر الذى زاد فى ارتفاع معدلات الهجرة .

واشتد العمل الصهيونى ، فى المرحلة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، فى شق الطرق ، ومد السكك الحديدية ، وتجفيف المستنقعات ، والاستغناء التدريجى عن العمالة الزراعية العربية ، تمهيداً لتهويد العمل بالكامل ، كما عملت على تطوير الصناعة اليهودية عبر توليد الكهرباء .

باختصار ، تمكنت هذه الموجه الثالثة من المهاجرين اليهود ، بالتعاون مع من سبقهم الى فلسطين بسنوات قليلة ، من إرساء قاعدة اقتصادية فى القطاعين الزراعى والصناعى ، أتاحت للاستيطان اليهودى ضرب جنوره فى فلسطين .

علينا أن نعترف بأن ما انجزته الصهيونية ، تحقق من خلال النظام الدقيق والعمل الشاق . ولهذا كان الجنرال البريطانى ، فى فلسطين ، على بينة حين تنبأ ، بحق ، وقبل اعلان قيام دولة اسرائيل ، وخلافا لتوقعات العرب ، باحراز اليوشيف نصر سهل على كل العرب مجتمعين ، ان قوات الهاجاناه تستطيع السيطرة على فلسطين ، ومواجهة الدول العربية ، بمجرد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين» (١٩) .

لعل موسى دايان ، رجل الحروب العربية الاسرائيلية الأربع ، يعد أحد ثمرات هذا الجهد الصهيونى ، المكثف والمنظم . فقد ولد فى داجانيا ، عام ١٩١٥ ، لأبوين

مهاجرين من روسيا ، وداجانيا هذه مستوطنة زراعية ، فى شمال فلسطين ، لم يتعد عمرها ، آنذاك ، سنوات قليلة ، كان يقيم ، ويعمل فيها أقل من عشرين رجلا وامرأة . قضى دايان صدر شبابه فى استصلاح الأرض ، وتربية الماشية ، إلى جانب الدراسة والتمرس فى القتال . ومما قد يثير دهشة البعض أن دايان لم ينتعل حذاءً ، حتى جاوز العشرين من عمره ، مكتفياً بصندال ! . وذلك لحصوله على بطاقات سفر ، الى لندن ، هدية بمناسبة زفافه .

أين هذا من وصف المبعوث الأمريكى ، إلى مفاوضات السلام جورج بلييترو ، لمفاوضى الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى فى مباحثات السلام فى التسعينيات ، يقول بلييترو فى أحد أحاديثه الصحفية : يأتى المفاوضات الاسرائيلى متقلا بالمفاتيح والاوراق والخرائط ، فى حين يأتى المفاوضات الفلسطينى ، (مختالا مرحا) ، يحمل سيجاراً ، أو مسبحة !

أما دافيدبن جوريون ، قائد الحركة الصهيونية الفعلى فى فلسطين ، حتى أوائل الستينيات ، فقد أثار دهشة الحاضرين ، حين لم يأت على ذكر تيودور هيرتزل ، أو حاييم وايزمان ، كنماذج استطاعت تجسيد الفكر الصهيونى ، من وجهة نظره . بل اكتفى بتحديد ثلاثة من اليهود الفرنسيين ، وثلاثة يهود آخرين يقيمون فى « أرض اسرائيل » ، الأول ادولف كريمو ، اليهودى الفرنسى البارز ، الذى ألقى العبودية فى المستعمرات الفرنسية ، والذى أسرع إلى دمشق لانقاذ اليهود ، إثر حوادث العنف التى وقعت هناك فى عام ١٨٤٠ ، والثانى شارلز تينر ، الذى أسس ، عام ١٨٧٠ ، أول مدرسة زراعية فى بتاح تكفا فى فلسطين ، والثالث البارون آدموند دى روتشيلد ، الذى بذل الجهد والمال لإقامة وتطوير المستوطنات فى فلسطين . أما الثلاثة الآخرون ، فقد قاموا ، فى عام ١٨٧٨ ، بتأسيس أول قرية يهودية ، فى العصر الحديث ، فهؤلاء - فى رأى بن جوريون - لم يطالبوا أحداً بالعمل ، بل بدأوا العمل من تلقاء أنفسهم ، ودون أن يطالبهم أحد ذلك ، فهم لم يقنعوا بخلاص أنفسهم ، بل عملوا على خلاص الأرض ، بزراعتها ، تمهيداً لعودة اليهود (٢٠) .

لم يكن بن جوريون ، على عكس غالبية الشخصيات العامة ، يكثر من الكلام، فإنشاء النول ، على حد قوله ، يتم بالعمل ، وليس بالخطب والشعارات ، لقد أدرك بن جوريون المغزى والمضمون الحقيقي للصهيونية ، فتجسيد الحلم يتم ، فحسب، عبر العمل العضلي الشاق ، وذلك ما قام به ، فى أيامه الأولى ، حتى أصبح فى قلب القيادة الصهيونية فى فلسطين . . فقد عرف أكثر من غيره كيف يزاوج بين الرؤية وتجسيدها . كان يردد ، دائما : « ليس صهيونيا من يتوقع العدل الفورى من العالم »^(٢١) .

لعل العرب أشد حاجة إلى التعرف والعمل ، وفق هذه المقولة .

هوامش الفصل الأول:

- ١ - ياسين الحافظ - الهزيمة والايديولوجية المهزومة ، بيروت دار الطليعة ١٩٧٩
ص ٧٨ .
 - ٢ - المرجع السابق ، ص ٧٦
 - ٣ - المرجع السابق ، ص ٧٥ .
 - ٤ - المرجع نفسه ، ص ٧٦ .
- (5) W. T. Mallison Jr., " The Belfour Declaration : An appraisal in International Law" The Transformation of Plastine. Ibrahim Abu Lughod . ed (Evanston : North Western University Press, 1941) P.86
 - (6) Richard P. Stevens , Zonism is a phase of Western imperialism, The Transformation of Palestine, Ibrahim Abu lughod ed, (Evanston, North Western University Press, 1941) P.40
 - (7) Ibid, P.43
 - (8) Ibid, P.43
 - (9) Ibid, P.44
 - (10) Ibid, P.46
 - (11) Ibid, P.40
 - (12) Ibid, P.40
 - (13) Mallison Jr., P.71
 - (14) Ibid, P. 66
 - (15) Ibid, P. 48
 - (16) Nicholas Bethell "The Palestine Triangle," The Trinity Press, Worcester, and London, 1949 P .18
 - (17) Ibid, P. 18
 - (18) P. Stevens, P .55

- (19) David Hirst, "The Gun and the olive Branch." (London : Future Publications Limited, 1944) P .134
- (20) Moshe Dayan : Story of my life. William Morrow and company, Inc, New York , 1976) P. 35.
- (21) Ibid, P. 36.

الفصل الثاني

«انا اعرف ما في قلوبكم من كراهية . وحقد . وغيره ... كونوا من
العظيمة . بحيث لاتخجلوا من هذه الصفات . عليكم بحب السلام . طريقاً
لحرب جديدة .. والسلام القصير أكثر من حبكم للسلام الطويل .
لا احرضكم على العمل . بل على القتال . لا احرضكم على السلم . بل
على النصر . فهلا يصبح عملكم قتالاً وسلامكم نصراً؟»

نيتشه

ذبح وموسيقى

« أحجية داخل أحجية ، يلفهما معا لفز كبير » ، عبارة أدلى بها ، يوما ، رئيس الوزراء البريطاني المعروف ، ونستون تشرشل ، يصف بها الغموض الذى يكتنف أداء الاتحاد السوفياتى . هذا الوصف يمكن أن ينطبق أيضا على الحركة الصهيونية ، منذ نشأتها الأولى . فإن ضبابا كثيفا كان ، ولعله ما يزال ، يلف طبيعة الصهيونية ، وأهدافها الأساسية والبعيدة ، التى لا يعرف مداها وحقيقتها إلا قيادة الحركة ، فى حلقتها الداخلية الضيقة .

فى عشرينيات هذا القرن ، احتدم النقاش فى الساحة الصهيونية ، حول كيفية التعامل مع « سكان » فلسطين العرب . نزل جودا ماجنس (١٨٧٧ - ١٩٤٨) ، قبل أن يصبح قائدا للبلماخ ، إلى الساحة ليدلى بدلوه فى النقاش الدائر بصدد هذه المشكلة ، حيث قال: « جاء الوقت الذى يتحتم فيه أن يأخذ اليهود العامل العربى ، الذى يعد أهم ما يواجهنا ، فى الاعتبار . اذا كانت لدينا قضية عادلة ، فللغرب أيضا قضيتهم ، واذا الوعود بذلت لنا ، فقد بذلت لهم ، أيضا ، واذا كنا نحب الأرض ، ولدينا روابطنا التاريخية بها ، فذلك أيضا ، حال العرب . وعلى الرغم من واقع الاستعمار البشع ، فالواقع أن العرب يعيشون هنا ، فى هذا الجزء من العالم ، وسوف يستمرون فى العيش ، إلى ما بعد انهيار استعمار ما ، وظهور آخر . إذن ، علينا أن نعيش مع العرب ، إذا كنا نرغب فى العيش فى هذا المكان » (١) .

كلام بيدو معقولا !

لكن عواطف قائد البلماخ جودا ماجنس ، سرعان ماتبخرت تجاه العرب ، حين تبدلت الظروف ، وواتته الفرصة ، فكتب يصف ، فى عام ١٩٤٨ ، الكيفية التى تم بها اخلاء الجليل الداخلى من الفلسطينيين : « كنا فى حاجة إلى تنظيف الجليل

الداخلي من السكان العرب ، لخلق منطقة يهودية ، تمتد حتى كامل الجليل الأعلى ، لذلك بحثنا عن وسائل ، حتى لانضطر إلى استعمال القوة في إجبار العرب ، متجهى الوجوه ، الى الفرار . وقد عدنا إلى الأسلوب الناجح الذى أسهم فى سقوط صفد ، وهزيمة العرب فى المنطقة استدعيت كل من لهم علاقة بالعرب ، من المخاتير اليهود فى المنطقة ، وسألتهم أن يهمسوا فى أذان بعض العرب ، بأن تعزيزات يهودية ضخمة قد وصلت الى الجليل ، وسوف تمزق جميع قرى الحولة ، وعليهم أن يقترحوا على هؤلاء العرب ، بدافع الصداقة ، أن يفروا بجلودهم ، حيث الوقت لايزال متاحاً . . . وانتشرت الشائعة فى مناطق الحولة ، وهكذا حقق الاسلوب كل الأهداف (المرجوة) بنجاح كامل ، (٢) .

لقد تغير موقف الرجل ، وتبدلت لهجته ، تبديلاً جذرياً ، ترى أيعود هذا التبدل الى تغير ما فى مفاهيم الرجل ، أم أن النية مبيتة أصلاً ، لاختلاء فلسطين من شعبها؟

ماسر هذه الازواجية ؟

تتطلب الاجابة على هذا التساؤل ، القاء الضوء على بداية تشكل الحركة الصهيونية ، وأبرز حلقات تطورها .
رغم أن عملية التحديث ماتزال بحاجة ، الى المزيد ، من الدراسات المكثفة ، لما يكتنفها من تناقض وتعقيد ، الا أنه يمكن الاشارة إلى ظاهرتين رئيسيتين ، بوجه عام .

الأولى: تعتمد المجتمعات ، فى مرحلتها الانتقالية ، إلى اعتماد وتطوير اسطورة ذاتية ، تفسر من خلالها الحاضر عبر تمجيد الماضى والتبشير بمستقبل مزدهر . اسطورة ، كهذه ، تمثل ضرورة هامة ، لتخفف من حدة توتر الناس وتحد من قلقهم ، أثناء دفعهم من مرحلة التقليد الى نهضة غير متبلورة المعالم ، تزيد من تأججها التحديات المعاصرة . وأهم مكونات الأسطورة ، أفكار مبهمة وعامة ، حول رؤى

تؤكد على السمات الخاصة للمجتمع ، وقيمه الانسانية الرفيعة ، التي تؤهله ، وحده ، للقيام بمهمة رسالية مقدسة .

الظاهرة الثانية : نسج الأسطورة بما يتضمن ، عادة ، تناقضا بين المعلن والخفى ، أو ، بعبارة أخرى ، بين الظاهر والباطن ، ويرجع ذلك الى حاجة زعماء حركة التغيير إلى صياغة عقيدة لمجتمعهم وللعالم الخارجى ، فى أن واحد . حيث يجب اقناع المجتمع بفاعلية الاسطورة وحيويتها ، حتى ينجذب وينشد إلى رؤاها ، فلا بد من موافقة أفرادها جميعا على المساهمة فى الحركة والقبول بأهدافها ، والاقنتاع بعادتها وقيمتها ، كما يجب ، أيضا ، اقناع العالم الخارجى بملازمة الأسطورة لمفاهيمه الشائعة ، وباتفاق نوايا الحركة مع قيم هذا العالم ومصالحه .

إن الصهيونية ، على عكس المفهوم الشائع ، لا تتجذر فى التاريخ الفكرى والثقافى للإيمان اليهودى ، وان اعتمدت على الأساطير التلمودية ، لاستثارة حماس جموع اليهود . فهى حركة حديثة ، تماما ، وان ضربت جنورها فى خضم الحركة الأوروبية ، باعتبارها ، أى الصهيونية ، رافدا منها فى ميادين الفلسفة ، والأدب ، والدين ، وتشكل ، بالتالى ، منذ المنتصف الثانى للقرن التاسع عشر ، جزءاً من ظاهرة القومية الحديثة الهابطة . ونعنى بذلك ، قومية الثورة المضادة ، التى وصلت إلى ذروتها ، اثر سقوط نابليون ، عام ١٨١٥ ، وقيام الحلف المقدس .

شهد عصر النهضة ، منذ القرن السادس عشر ، وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، يقظة الشعوب الأوروبية وبداية تشكل القوميات ، وبناء الدولة الوطنية ، من خلال توحيد سوقها الوطنى ، والتقدم نحو التحرر ، والخلاص من التمزق الاقطاعى ، والعرقى ، والدينى ، ومن ثم النزوع إلى استبدال استبداد امراء الاقطاع ، ورجال الكهنوت بسلطة الشعب ، تحت أعلام الحرية والاخاء والمساواة للجميع . وكان العقل والتنوير سلاح عصر النهضة ، فى مواجهة ظلام الاقطاع وفساد الكنيسة والجبوت .

فى منتصف القرن التاسع عشر ، تمكنت القوى المضادة ، التى لم تدعن للهزيمة ، من معاودة الهيمنة ، عبر تحالفها مع الطبقات البرجوازية والاحتكارية الكبيرة . وبعد أن كانت سيادة العقل ، والعلم ، ومثل الحرية والمساواة تكاد تكون هى السائدة، فى القرنين السابع والثامن عشر . بدأت فلسفة نقد العقل ، على أساس أن العلم يصلح لوصف ظواهر العالم ، وليس الكشف عن حقيقته ، بما فيها خبرات الضمير ، والجمال ، والدافع الدينى . وبالرغم من أن هذه الفلسفة كانت ليبرالية متقدمة ، فى جوهرها ، تقف مع الانسان وحرية واطلاق طاقاته ، الا أنها أُستغلت ، فى مرحلة لاحقة ، من قبل القوى المضادة ، لمساندة فلسفات الرؤية اللا-عقلانية ، وصولاً إلى الدعوى بأن طبيعة الانسان تكمن فى الغرائز والأحاسيس المبهمة ، وإلى التأكيد على الفردية ، الأمر الذى أضفى على التاريخ البشرى والتقاليد والتراث أهمية قصوى . . . وهكذا انفتح الباب واسعاً ، خاصة فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر ، لعدد لا يحصى من الطرق اللا - عقلانية ، للوصول إلى المعتقدات الأخلاقية والدينية وصولاً إلى النازية والفاشية .

يصف الفيلسوف البريطانى الشهير ، برتراند راسل الحياة العقلية ، فى القرن التاسع عشر ، بقوله : إن الحياة أصبحت أكثر تعقيداً ، مما كانت عليه فى القرن السابق ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أولها ، إسهام أمريكا وروسيا فى حياة العصر ، بحيث ازداد الاهتمام بالشرق ، وخاصة الهند ، فى إطار الاندفاع الكولونىالىة الاستعمارية ، وثانيهما ، أن العلم حقق انتصارات فى البيولوجيا ، والكيمياء الحيوية ، والجيولوجيا ، وثالثها ، أن إنتاج الآلة غير من التركيب الاجتماعى ، تغييراً كبيراً ، أفسح أمام الناس رؤية جديدة . . . ورابعها ، الثورة العميقة التى هبت ضد النظم والمؤسسات العتيقة ، فى الفكر ، والسياسة ، والمذاهب الاقتصادية ، مما فتح الباب لمهاجمة مؤسسات ومعتقدات كانت تبدو راسخة مخلدة ، وقد أخذت ثورة العصر هذه أشكالاً مختلفة ، تماماً ، رومنسية ، وعقلانية . اما العقلانية فتبدأ بالفلاسفة الفرنسيين الى الفلاسفة الراديكاليين

الإنجليز ... أما الرومنسية فتمتد من بايرون الى شوينهور ، فنيتشه حتى موسولينى وهتلر ، (٢) .

من عبادة الرومنسية ، الممتدة حتى نيتشه ، خرجت ، أيضا ، الصهيونية الحديثة ، وهى تطرح ، مثلها مثل كل حركات القومية المعاصرة ، اتجاهاً تجديدياً ، فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية الشائعة ، ولهذا فان فكرة دولة يهودية ديمقراطية فى فلسطين ، تعد موضوعاً مثيراً للجدل فى تاريخ الإيمان اليهودى . إن الكيان السياسى اليهودى ، الذى وجد من القرن الحادى عشر وحتى القرن السادس قبل الميلاد ، ثم عاد لقرن واحد قبيل الغزو الرومانى وحتى العام ٧٠ بعد الميلاد ، يعد قصيراً ، بالمقارنة بتاريخ الإيمان اليهودى ، الذى يمتد لثلاثة الاف عام . بل لقد ظهرت أثناء هذه الفترة القصيرة ، اتجاهات فى الوسط اليهودى ، ترفض فكرة الدولة ، حيث اعتبر الكثيرون من أنبياء اليهود أن الانشغال السياسى فى اسرائيل القديمة هذه ، يتعارض مع الواجب الدينى . فهذا النبى أشعيا ينادى بتححر اسرائيل من ذاتها ، بما يعنى إنهاءً للقيد السياسى والاجتماعى (٤) .

فى أعقاب الحصار الرومانى للقدس ، فى عامى ٧٠ و ١٣٥ بعد الميلاد ، فقدت اليهودية مركزها فى فلسطين . وبدأ ، منذ ذلك الحين ، تاريخ الشتات (دياسبورا) ، حيث عاش اليهود فى مجموعات ، يعمهم الخمول السياسى ، فى مختلف أنحاء العالم ، حتى عصر النهضة . نعم ، ظلت فلسطين محل إجلال خاص ، كمهد الإيمان اليهودى ، دائما ، ولكن من منطلق إيمانى محض ، وليس سياسى . لم يكن هناك برنامجاً للعودة ، أو نظريات سياسية ، واقتصر تفكير اليهود فى فلسطين، ضمن مفهوم الخلاص المسيحى المستقبلى ، الذى سيشهد العودة ، المرتبطة بإعادة بناء اليهود كشعب كاهن ، أو أمة من القديسين . أما الصهيونية ، فهى نتاج العصر الحديث ، تمثل فى جوهرها الانتقال من إيمان الشتات الى ايديولوجية علمانية ، مستوحاة من الأفكار الفلسفية والسياسية ، التى اجتاحت

أوروبا « الوثنية غير اليهودية » ، منذ بداية عصر النهضة ، بفكره العقلانى الى
هيمنة القوى المضادة وسيادة الرومنسية .

ركزت الحركة التنويرية ، التى عرفتها أوروبا ، على الاتجاه العلمانى ، فى
ثوراتها الفكرية والسياسية ، رافعة أعلام الحرية ، والاخاء ، والمساواة . وقد
أصابت هذه الافكار اليهود بالاضطراب ، كما أثرت فيهم بعمق ، مما أفرز
اتجاهين، تمثل أولهما فى الدعوة إلى الاندماج الاجتماعى فى أوربا ، ومساهمة
الاقليات ، الى أبعد مدى ، فى الأنشطة السياسية والفكرية ، التى تزدهم بها القارة
الأوروبية . أما الاتجاه الثانى ، فقد رأى أصحابه فى القومية نظاماً ملائماً لتحقيق
الهوية لجميع الاقليات . وهكذا ، فقد كان الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام
خيارين ، إما الاندماج اليهودى فى أرض الشتات ، أو بناء حركة يهودية
انفصالية.

تعددت ردود الفعل لدى اليهود ، فمنهم من أصر على العزلة الثقافية ،
والالتصاق بالتقاليد ، والتمسك بالأسوار التى تحيطهم ، رافضين الأفكار التنويرية
الحديثة ، بما فيها القومية ، لأنها ، من وجهة نظرهم ، تعد بدعاً ، ومحل شبهة ،
وابتعاداً عن الله . فاسرائيل فى المنفى والشتات ، حسب وجهة نظر هؤلاء
المحافظين، فى فترة امتحان واختبار ، لايعرف مداها الا الله ، وعليها الصبر ،
انتظاراً لىء المسيح المخلص ، ولهذا لا بد من التمسك بالشريعة ، والبعد
والانعزال عن الأمم والأغيار . فيما نادى آخرون بمشاركة اليهود فى مختلف
النشاطات الثقافية والإجتماعية ، مع الاحتفاظ بهوية انفصالية ، بقدر ما ، وعمد
فريق ثالث إلى البحث عن هوية يهودية ، وفق مفهومى الروح الوطنى ، والعودة إلى
فلسطين .

ولعل حاخام براج ليفى (١٥٢٠ - ١٦٠٩) كان أول يهودى أورثوذكسى فى
تاريخ الشتات يرى فى إعادة اليهود إلى فلسطين ، شرطاً أساسياً لتحقيق ذاتهم ،
كشعب . وقد حاول بعض الحاخامات ، فى فترات لاحقة ، المزج بين التقليد الموروث

والنظريات الحديثة للقومية العصرية ، ولكنهم بقوا فى عزلة ، حتى أواخر القرن التاسع عشر (٥).

شهد عصر النهضة حركة للإصلاح الدينى ، المسيحى واليهودى ، على حد سواء . وقد تضمنت حركة الإصلاح اليهودى دعوة إلى الاندماج الوطنى والقومى فى المجتمعات الأوروبية ، وإلى التغلب على الخلافات الطائفية ، والعرقية ، والدينية ، بدعوة ان اليهودية كانت ، ولاتزال ، ديناً وثقافة فى إطار الأمم ، وجزءاً من حركتها ، وأن الانفصال والعزلة ليس سوى ردة فى اتجاه الماضى وتلك حقيقة ما فتئت حركة الصهيونية تحاول طمسها منذ ظهورها وحتى الآن .

ولا يمكن الحديث عن الحركة الإصلاحية اليهودية ، بمعزل عن فرقة الحاسيديم ، التى ظهرت فى أوروبا الشرقية فى منتصف القرن الثامن عشر ، على يد بال شم توف (١٧٠٠ - ١٧٩٠) . وتمثل هذه الفرقة حلقة وصل هامة بين العزلة والعالمية . فقد اتخذت موقفاً معارضاً للصرامة التلمودية ، نون رفض القيم والشعائر التقليدية . ونتيجة لتأثرها بالتصوف اليهودى ، عملت على إضافة شعور جمعى ، ورسالى الى الفكر اليهودى ، بما يتضمن ، أيضاً ، اهتماماً متجدداً بفكرة العودة . لم تدع الحاسيديم إلى تجديد فكرى أو أدبى ، بل الى التجديد العاطفى ، محولة بذلك الاهتمام من الطقوس والتقاليد التوراتية المتوارثة ، الى الشخصية الانسانية ، وحياتها الباطنية والروحية . ومع حلول الثورة الفرنسية (١٧٧٩) ، جسدت الحاسيديم نوعاً بدائياً من الصهيونى المتدين ، وإن ظلت بعيدة عن الرؤية العلمانية للقومية اليهودية ، التى أخذت تتطور فى أعقاب المرحلة الثورية (٦).

فى مقابل الدوائر اليهودية المغلقة ، كان المجتمع اليهودى ، المعاصر لمرحلة الحداثة ، متحمساً للمشاركة فى مختلف الأنشطة الثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية ، ولعل حياة سبينوزا (١٦٣٢ - ٧٧) فى القرن السابع عشر ، وأعمال موسى مندلسون (١٧٢٨ - ١٨٨٦) تشهد بما فيه الكفاية على مدى مشاركة اليهود فى الفكر والتجربة الأوروبيين .

كانت دعوة سبينوزا إلى العالمية والتسامح ، فى مواجهة الظلامية الكهنوتية ، تنتشر فى أرجاء أوروبا ، ابتداءً من القرن الثامن عشر ، تنادى بالتقدم الحثيث فى اتجاه التحرر من التعصب ، والتمييز ، والسير قدماً لتكوين مجتمعات ليبرالية علمانية . وقد مكنت هذه الدعوة « الجيتو » من الانفتاح على العالم الخارجى ، مما أتاح لليهودية السير فى حركة الاصلاح الدينى ، والتخلص من الطقوس اليهودية البالية .

ولا نستطيع إغفال موسى مندلسون (١٧٢٨ - ١٨٨٦) ، الممثل البارز والراند لحركة الاصلاح الدينى اليهودى ، فقد تأثر بأيدولوجية الاستنارة والتفتح والعقلانية . كان مندلسون شديد التمسك بعقيدته اليهودية ، وحريصاً على التراث الدينى اليهودى ، وقد انصبت جهوده على تطهير الدين اليهودى من المحتوى المعرفى ، الذى احتفظ به ، طوال قرون ، مع الحرص على تنقية العقيدة الموسوية ، وابراز جوهرها الأخلاقى . ووجد هذا التيار التنويرى أرضاً خصبة فى غرب أوروبا بكاملها . ويصف ناثن فابنشتوك هذه الفترة فى التاريخ اليهودى ، بقوله ، إن الحواجز التى فرضت على اليهود ، انكسرت بعد ثورة الاستقلال ، والثورة الفرنسية، وانتشار التيار الاندماجى ، والزيجات المشتركة ، والدخول فى المسيحية، وبدأ اليهود يندمجون فى الطبقة الرأسمالية ، وفى المهن الحرة (٧) .

على أن خيبة الأمل والاحباط الذى ولده ما آلت اليه الثورة الفرنسية ، وما واكب ذلك من ابتعاد عن العقلانية ، كحل نهائى لمشاكل الانسانية ، والدفع بالرومنسية الى السطح ، مع ما أفرزه ذلك من عواطف وصور ميثافيزيقيين للواقع، ونماذج لا - عقلانية للتطور .

فى هذه الأجواء المضطربة ، أخذت المدرسة الهيكلية ، وفكرة الخلاص العصرى فى السيطرة على المناخ الأوروبى ، فى القرن التاسع عشر ، ومفادها أن الصراع الأخير قد أوشك على تبديد القوى المتعارضة فى التاريخ ، ليؤلف بين

الفرقاء . باختصار ، كان القرن التاسع عشر قرناً متوتراً ، ثورات متقطعة ، حروب دامية ، مما خلف أعمق الأثر على الجميع ، بمن فيهم اليهود . فبالرغم من أن النصف الأول من ذلك القرن ، قد شهد اتجاهاً يهودياً عصبياً ، تمثل في الاندفاع نحو الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية ، إلا أن نصفه الثاني شهد بروز الأفكار الرومنسية في المجالين الاجتماعي والسياسي ، وبدأ فكر مغاير في التشكل والظهور ، والذي أصبح معروفاً ، فيما بعد ، بالفكر الصهيوني .

يجسد مؤسس هيس (١٨٢١ - ١٨٧٥) ، بشخصيته وتطور فكره ، اتجاه الردة التامة والتراجع الشامل في حركة الثورة في أوروبا ، فقد كان شديد الإعجاب بسبينوزا ، ومن غلاة الداعين إلى الاندماج اليهودي في موطنه ألمانيا ، ترك اليهودية والتحق بكارل ماركس ، في حركته الاشتراكية . إنه من ذلك النوع من الرجال الذين انغمسوا في ثورات عصرهم ، وبعد أن هزمت ، هزموا معها (٨) .

فقد شهد هيس فشل ثورة ١٨٤٨* ، واستيلاء الطبقات البرجوازية الكبيرة على زمام السلطة في كل القارة الأوروبية ، فتحول ، وارتد عن رؤيته الاندماجية إلى الفلسفة المثالية اليهودية ، ليصبح الداعية الأول في تاريخ الفكر الصهيوني . ففي عام ١٨٦٢ وضع كتابه « روما وأورشليم » ، الذي يعد أحد علامات التحول في حركة اليهود الأوروبيين ، من تيار الاندماج الذي دشنه مندلسون ، إلى فكر العزلة العرقية والشوفينية .

جاء أسلوب الكتاب مشبعاً بعاطفة محمومة ، فقد أتى خليطاً من الأفكار الهيجلية والقومية ، حيث يعلن هس في مقدمة كتابه بأنه سيشرح الحرب على « الأوهام

* نشبت الثورة في فينيا في ١٣/٣/١٩٤٨ واندلج لهيبها في كل شعوب الامبراطورية . في ١٢-١٧/٦/١٨٤٨ سحق الجيش النمساوي المقاومة البطولية لشعب براج وفي نهاية ١١/١٢/١٨٤٨ سحقت نفس القوات الثورة الشعبية في فينيا في وحشية بالغة ، ولأقت الثورات في ايطاليا وبلجيكا واسبانيا وسويسرا ذات المسير . وخيم ظلام كثيف على القارة باكملها ، وكانت هذه الهزيمة ايذاناً بتسلط الرأسمالية الهابطة وتطورها الى الامبريالية والفاشية الغربية .

العقلانية ، ، التي تنكر «الدلالة القومية للدين اليهودى» ، ومضى يحث اليهود على التمسك بقوميتهم ، «فالتخلى عنها يساوى البتر» ، ويحذرهم من الاندماج فى المجتمعات الأوروبية ، فالاندماج ، من وجهة نظره ، طعم وفتح يسقط فيه اليهودى ، ومهما اختبأ وتخفى وراء تأكيدات الفلسفة والجغرافيا ، فستلاحقه الاهانات والعذابات . ويضمن هيس كتابه مقارنة فى هيمنة القومية الايطالية على روما ، وهيمنة القومية اليهودية على اورشليم : « ان روما البابا والحبر الاعظم كانت ، على الدوام ، مصدر كل الشرور لليهود ، وبالقضاء على مصدر الشرور هذه . . . يمحو العداء للسامية ذاته » . ويختلف هيس مع هيجل ، فالاخير يرجع فضل المصالحة النهائية بين القوى المتعارضة الى الشعب الألمانى ، أما هيس فيرجع هذا الدور الى اليهود ، « صناع التاريخ وقدرهم أن يحققوا هذا التحول ، فالشعب اليهودى هو الشعب الوحيد الذى له دين قومى وعالمى معا ، ويفضل اليهودية أصبح تاريخ الانسانية تاريخاً مقدساً . فالانسانية ، عند هيس ، تسير نحو مجتمع مثالى » نحو مدينة شيوعية ، هى اورشليم الجديدة ، حيث سيختفى صراع الطبقات ، ويعيش الناس فى وحدة أخوية»^(٩) .

لم يلق كتاب هيس هذا اهتماماً يذكر ، واعتبره الكثيرون من قبل الخرافات الرومنسية ، وظل تأثيره معدوماً ، ورأى فيه البعض عملاً ضاراً ، يقدم للا - ساميين ذرائع جديدة ، لرفض مساواة اليهود ، حتى أن الحاخام ابراهام جايجر تحدث عن هيس بازدراء شديد . ، معتبراً اياه دخيل متطفل ، « بعد أن فشل فى الاشتراكية ، وكل أنواع الغش والاحتيال ، يريد أن يلفت الأنظار بالدعوة القومية» .

ورغم أن هيس بقى مفكراً منبوذاً ، فى حياته بين اليهود ، إلا أن أفكاره شكلت البنية الأولى للفكر الصهيونى .

كانت أوروبا الشرقية ، المسرح الأول لظهور الصهيونية المنظمة ، فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر ، وكما يقول ابراهام ليون ، فإنه فى الوقت الذى كانت فيه المسألة اليهودية تهدأ وتخبو فى أوروبا الغربية ، راحت تشتعل ، بقوة

متزايدة ، فى أوروبا الشرقية . فمع انهيار الاقطاع وبداية الرأسمالية فى شرق أوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، بدأت معاناة الجماهير الفقيرة من اليهود . حيث اندثرت مراكز التجارة ، التى أفرزها العصر الاقطاعى ، والتى ازدهرت فيها أعمال اليهود، كحرفيين ووسطاء ومرابين ، لتحل محلها المدن الصناعية الكبيرة ، على حساب المدن الصغيرة التى يقطنها اليهود ، مما ترتب عليه أزمة طاحنة ، وزادت هجرة اليهود الى المدن الكبيرة ، بسبب تلك الأزمة ، ولكنهم لم يتحمسوا للعمل فى المصانع الكبيرة ، لطول اشتغالهم بالأعمال الحرفية والمالية . وابتداء من عام ١٨٨١ ، اتجهت الهجرة اليهودية الى أوروبا الغربية وأميركا ، وقد أدى تدفق جموع اليهود المحافظين الى إعاقة زوال المسألة اليهودية من الغرب ، نتيجة لما حمله هؤلاء معهم من التقاليد التراثية الجامدة .

بداية كانت الشبيبة اليهودية ، فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر ، مرتبطة بالحركة الثورية الروسية ، نتيجة تأثرهم بالفكر الراديكالى ، المنتشر آنذاك . فقد شكلوا حركة التنوير اليهودى ، المعروفة بالهسكله ، ودعوا الى الاندماج اليهودى ، على غرار اليهود فى وسط وغرب أوروبا . حيث تطلعوا إلى عهد اشتراكى جديد ، تتمتع فيه الاقليات بالمساواة وبحق الحكم الذاتى . وبرغم ذلك ، ظل جزء كبير من « الهسكله » على ولائهم للأفكار اليهودية ، ليكونوا ، فى النهاية ، « عصابة الشغيلة اليهودية » ، فى حين اتجه آخرون إلى تكوين حركات أكثر التصاقا بالتراث اليهودى ، رداً على تسرب العنصرية السلوفاكية إلى الأفكار الراديكالية الروسية ، الامر الذى اشعرهم بالحاجة إلى برنامج خاص للتحرر اليهودى ، وقد ارتفعت فى هذه الفترة ، أصوات تطالب بقومية علمانية يهودية ، وباستيطان فلسطين ، كخطوة ضرورية لتطور اليهود ، فى العصر الحديث .

ظهرت منظمة « أحباء صهيون » من قلب هذا التيار ، وقد تولى قيادتها ليوبنسكى ، فى أوائل ثمانينيات هذا القرن . وقد كان بنسكى هذا ، قبل ذلك التاريخ ، يرى إمكانية تطبيق نماذج التحرر اليهودى فى المانيا ، وفرنسا ، لتحرير

روسيا . ولكنه غير موقفه ، عقب مذبحة ١٨٨١** ، وأصدر كتاب « التحرر الذاتي » عام ١٨٨٢ ، مغفلاً وضع اسمه ، ليعلم بأن استمرار حياة اليهود في روسيا محكوم عليها بالفشل ، داعياً اليهود الى الكفاح من أجل دولة يهودية ، بعيداً عن أيدي « الجوييم » * * * المعاديين .^(١٠) لم يحدد بنسكر الموقع الجغرافي لهذه الدولة ، مكتفياً بأن يكون الموقع جيداً ، وواعداً ، من الناحية الاقتصادية . وقد عكس الكتاب ازدواجية صاحبه أو باطنيته حين يقول : « إن كفاح اليهود من أجل الوحدة والاستقلال . . (عليه) ان يُكيف ، على نحو ما لكسب تعاطف الناس ، هؤلاء الذين يضعوننا ، بالحق أو بالباطل ، محل بغض وقدح » . ورغم أن الكتاب كان مجهول الهوية ، حين صدوره ، الا أنه أصبح الميثاق الرسمي لحركة « أحياء صهيون » ، ومحل تقدير زعمائها ، الذين رأوا بأن حل المشكلة اليهودية يكمن في « أرض اسرائيل » ، وقد ركزوا جهودهم على إحياء اللغة العبرية ، وتطويرها . وحين عُرِفَت هوية مؤلف الكتاب ، تم تنصيب بنسكر زعيماً لحركة « أحياء صهيون » عام ١٨٨٤ ، وذلك للاستفادة من صلاته الواسعة . واشتد حماس شبيبة الحركة لفكرة التحرر الذاتي ، من خلال الهجرة إلى فلسطين ، وانشاء مستوطنات زراعية فيها ، وبدأت ، بالفعل ، رحلات مجموعات صغيرة إلى فلسطين ، ومن ثم إقامة المستوطنات اليهودية الأولى فيها ، ورغم تواضع الخطوة الأولى هذه ، الا أنها أشعلت جنوة الروح الفاعلة المتوثبة ، إضافة إلى إثارة الجدل العنيف حول الفكرة ذاتها . ولذلك يعد كتاب « التحرر الذاتي » أول بيان متماسك عن المشكلة اليهودية ، في شرق ووسط أوروبا ، وكيفية معالجتها ، فقد دفعت المذابح التي شهدتها روسيا ، في ١٨٨١ ، إلى اقتناع بنسكر بأن اللا - سامية قد جعلت الاقلييات في وضع

** أدى اغتيال القيصر الرسمي ، اسكندر الثاني ، على يد جماعة فوضوية تضم أعضاء يهود ، الى تدهور الوضع ، بسرعة ، خاصة بعد صدور (قوانين مايو / ايار ١٨٨٢ الاستثنائية) التي اعتمدت التفرقة القيصريية ، مما ادى الى مذابح تفاقمت ، منذ ١٨٨١ وما بعدها .

* * * الأفيار أو الآخرين .

صعب، يتعذر فيه الدفاع عنها ، وعلى اليهودى من أجل انقاذ نفسه إيجاد أرض مناسبة لبناء وطن مستقل ، بمعنى أن مصير اليهود يتوقف على بنائهم دولة يهودية مستقلة وقوية .

هكذا ، وجدت ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، عدة مدارس فكرية صهيونية ، بما يمكن اعتباره ارهاصات المنظمة الصهيونية الوليدة ، فى مجالاتها العلمية ، والسياسية ، والفكرية . وقد ركز أصحاب الاتجاه العملى (أحباء صهيون) على انشاء تعاونيات زراعية فى فلسطين ، كوسيلة للتحرر اليهودى . ويعد أرون دافيد بن جوريون (١٨٥٦ - ١٩٢٢) أبرز الداعين لهذا الاتجاه ، مما جعله الشخصية المهيمنة فيه ، وبالتالي الأب الفعلى لحزب الماباى ، لاحقاً . أما أصحاب الاتجاه السياسى ، فقد شددوا على أهمية استقلال الدولة اليهودية ، المزمع إنشاؤها ، دون الاصرار على فلسطين ، أرضاً لهذه الدولة ، ومن أبرز قيادى هذا الاتجاه بنسكر فى أوروبا الشرقية ، والهنجارى اليهودى ، تيودور هيرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) .

وعلى الرغم من تنصيب بنسكر زعيماً لمنظمة « أحباء صهيون » ، الا أنه عارض ، أو بالأحرى تحفظ على تكوين الدولة اليهودية على أرض فلسطين ، خوفاً من أن يتضمن ذلك ارتباطاً بالفكر اليهودى التقليدى ، فقد ركز بنسكر اهتمامه ، بالدرجة الأولى ، على تحرر اليهود من الأفكار التراثية العتيقة ، خشية أن يدفع هذا باللا - سامية ، أى معاداة اليهود . ولم يختلف اتجاه هيرتزل عن ذلك ، فهو صحافى عالمى يعمل فى جريدة نمساوية ، تمحور اهتمامه حول تطبيع حياة اليهود ، بل وصل الأمر به إلى حد الاهتمام بتحويل الشباب اليهودى إلى المسيحية الكاثوليكية ، ولكنه سرعان ماتنازل عن هذا الحل غير العملى ، فى اتجاه « القومية اليهودية » ورغم استقرار رأيه ، فى النهاية ، على فلسطين ، لتجسد فيها هذه « القومية » ، الا أنه أخذ يفكر فى مواقع أخرى ، أكثر ملامة ، مثل الارجنتين ، قبرص ، سيناء ، أو اوغندا ، لضعف كثافتها السكانية .

كان الصهاينة الأوائل يدركون بأن تجسيد « القومية اليهودية » سيتم وسط

العرب ، وفوق أراضيهم ، وأن أهداف حركتهم تتصادم مع طموحات العرب ، الذين بدأ تيقظهم القومي . وكان ذلك السبب وراء التحفظات الأولية التي أبدتها بنسكر ، وهيرتزل ، في البداية ، وكذلك اسرائيل زنجويل ، على فلسطين ، مكاناً لهذه الدولة المنشودة . كان الصهاينة الأوائل يدركون ، تماماً ، وإن لم يعلنوا صراحة ، ضرورة إزاحة العرب عن مواقعهم ، وبدأوا البحث عن مخرج لهذه المعضلة ، وخرجوا بحلول تتراوح بين الحدة واللين ، رغم أن الهدف كان واحداً ، لم يتغير^(١١).

كان هيرتزل على اقتناع تام بأن اللا - سامية ، في أى مكان ، قوة ثابتة ، يمكن استغلالها لما فيه مصلحة اليهود . فالصهيونية تنشُد مملكة على الأرض ، وطالما أن المملكة تطرح حلاً علمانياً ، للمواجهة بين اليهودى والعالم ، خاصة عالم الأغيار ، الذى أدرك هيرتزل ، بدهائه ، بأنه يملك مفاتيح هذه المملكة . بعبارة أخرى ، أكثر بساطة ، أنه أدرك إمكانية استغلال لا - سامية الغرب فى بناء دولة يهودية . أما عن كيفية مواجهة مشكلة التواجد العربى فى فلسطين ، فهيرتزل كان يرى أن البراعة والخداع الطريق الوحيد لمعالجة هذه المشكلة ، وقد توقع ، فى مذكراته ، عرض أسعار فلكية للاستيلاء على أراضي العرب ، وإعداد برامج منظمة لدفع جموعهم الفقيرة عبر الحدود ، وذلك بخلق فرص عمل لهم فى نول العبور ، مع منعهم ، تماماً ، من العمل فى بلادهم ، على أن يتم ذلك ، بمعدل متسارع ، واحتراس شديد . أما المتطرف الصهيونى فلاديمير جابوتنسكى ، فقد أيد خطة لمصادرة الأراضى العربية ، وفق برنامج منظم ومدروس ، مع دفع عرب فلسطين للهجرة الى العراق^(١٢).

أما إيه . دى جورديون ، أبو منظمة العمل الصهيونى ، فقد تناول مشكلة العرب من زاوية أخرى ، بقوله : « إذا كانت السيطرة على الأراضى تعنى السيادة ، فالعرب قد خسروا سيادتهم ، منذ زمن طويل ، فالأترك حكموا البلاد لقرون طويلة ،

وحاليا يحكمها البريطانيون ، فاذا كانت السيادة تكتسب من خلال العيش فوق الأرض وإعمارها ، فالعرب ، مثلنا ، ليس لديهم سوى إدعاء تاريخي ، عدا أن إدعاءنا ، نون شك ، أكثر قوة ، ولهذا لا يمكن القول بأننا نأخذ الأرض من العرب ، فطالما تكتسب الحقوق من خلال الاستعمار والعيش على الأرض ، فنحن ، أيضا ، نعيش ونعمر الأرض . والفرق الحقيقي بيننا وبين العرب ، يتركز في التعداد ، وليس على طبيعة الادعاء ، (١٢) .

ورغم أن الصهيونية علمانية المنشأ ، الا أنها أخذت تضيف على الفكر الصهيوني لمسة ميتافيزيقية . فقد كان الدعاة الصهاينة مأخوذون بفكرة النهضة الثقافية اليهودية ، وجدوا في البحث عن فكرة ما تتجمع حولها الهوية اليهودية ، على أن تتحرر من التقاليد البالية ، وشكليات الشتات والتأثير التغريبي . ولم يكن مشروع فلسطين ذا أهمية ، على الصعيدين السياسى أو الاجتماعى ، ولكنه يشكل قاعدة فكرية هامة ، قد تدفع اليهود للدراك السريع بخصوصيتهم ، وبدورهم المميز الرائد .

وأصدر أحاديها عام (١٨٥٦ - ١٩٢٧) فى هذا الصدد كتابا بعنوان «اليهودية ونيئشه» للبرهنة على سيادة اليهود ، متفقا مع نيئشه ، بأن الهدف المعنوى الاسمى، لتكوين النموذج الانسانى الكامل ، لا يعنى بحال تقدم الجنس الانسانى برمته ، وإنما يكفى بتجسيد نموذج انسانى أكثر كمالاً من الشعب المختار ، وهو بذلك يرفض مقولة نيئشه ، بأن الجنس الأرى هو المؤهل للقيام بهذا الدور ، لما يتمتع به من قوة وجمال فسيولوجى ، مؤكداً بأن اليهود هم غاية الانتخاب الانسانى، بما يسمح بخضوع كل شىء لهم ، فليست الغاية سعادة بقية الانسانية . إن تأسيس مركز يهودى فى فلسطين ، سيعمل - برأى ها عام - على تحرير اليهود من نير العبودية غير الطبيعية ، ويسمح لهم بتجسيد رسالتهم المقدسة، كشعب اسمى (سوبر) ، وفقا للمفهوم الأخلاقى . ويتجلى تعصب أحاديها عام فى رؤيته لدور اليهود التاريخى ، حين يعلن ، بوضوح : يجب أن توجد قومية ما ، تؤهلها

سماتها الموروثة عن غيرها من القوميات ، لتكون موضع التطور الأخلاقي ، وليس هناك من هو أحق بذلك من اليهود ، الذين يحكم سلوكهم فى الحياة قانون قيم أرفع وأسعى من القوانين الشائعة لدى غيرهم ، مما يمنحهم فرصة ملائمة لتنشئة الانسان الكامل ، الذى نطمح اليه ، إن رؤية كهذه تمنح اليهودية ثوباً براقاً ، قد تتبدد معه كل نقائص اليهود المزعومة ، وتوفر عليهم ألم انكار هذه النقائص ، أو تبريرها ، حتى تبدو هذه النقائص دليلاً فعلياً على سمو اليهود (١٤).

وفى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بدأت نواتر فكرية يهودية ، ومجموعات أقل تنظيماً ، فى أوروبا الشرقية ، تضى على الفكر الصهيونى روحاً قتالية . أحد هؤلاء الشاعر ميكا بريديشوفسكى (١٨٦٥ - ١٩١١) ، الذى رأى بأن مشكلة اليهود الأساسية تكمن فى أنهم قد أصبحوا فى موقع تال للدين اليهودى ، وبما أن « اسرائيل يتقدم على التوراة ، لذا يجب التوقف عن كوننا يهوداً ، لمجرد اتباعنا الدين اليهودى ، علينا أن نصبح يهوداً ، من خلال حقنا فى العيش والتطور القومى » . ويتبدى العنصر الأساسى فى كتابات هذا الشاعر عن البعث اليهودى ، فى التأكيد على أهمية القوة المادية ، حيث أن « الكتاب ليس أكثر من ظل للحياة ... إنما السيف تجسيداً مادياً للحياة ، فى أكثر مساراتها جراءة وإقداماً » ، ولهذا مضى بريديشوفسكى يبرز فى أشعاره ، ويمتدح فضيلة القتال والمقاتلين اليهود ، الى درجة تقديس الحرب والعدوان الى حد قوله « ان حشرجة الذبيح موسيقى فى اذنى » (١٥).

يعكس ذلك الاتجاه أكثر من ثورة « الجيتو » ، بل إنه تحد للآ-سامية ، تأثر أصحابه كثيراً بمثالية نيتشه ، فأخذوا يطبقونها على الحياة اليهودية ، وهنا لم تعد القوة المادية مجرد وسيلة ، بل غاية فى حد ذاتها . وهكذا ، فى مرحلة مبكرة ، اكتسب الفكر الصهيونى ، بفضل هذا التوجه ، هالة من تقديس العدوانية الفاعلة ، والتى تمثل فى الوقت نفسه ، عزوفاً عن الموقف السلبي الذى اتسمت به اليهودية ، لأكثر من الفى عام .

منذ بدايات الحركة الصهيونية ، وأهدافها تبدو محيرة مبهمة ، أحجية داخل أحجية ، يلفهما لفظ كبير ، وتجلى هذا الغموض ، بوضوح ، فى مسألة مكان الدولة ، ثم فى حدودها ، فى مرحلة لاحقة . فقد تحفظ الصهاينة الأوائل على فلسطين مكاناً لولتهم المنشودة ، خشية اثاره اللا - سامية ، لحساسية الأرض المقدسة بالنسبة الى أوروبا المسيحية ، ولكن بمجرد أن أصبحت الصهيونية حركة منظمة ، بدأ الاصرار الصهيونى على فلسطين ، وعدم القبول بغيرها بديلاً . فقد اعتمد زعماء الصهيونية ، ثم بعد ذلك زعماء دولة اسرائيل ، الأسلوب البراجماتى ، أى الانتهازى ، فى المسألة الحودية .

فى عام ١٩٣٧ ، على سبيل المثال ، وافق حاييم وايزمان على مساحة محدودة جدا ، وفقاً لتوصية « لجنة بيل » ، فى العام نفسه ، معتبراً بأن استثناء صحراء النقب مسألة قابلة للنقاش . وانتقد زملاؤه موقفه هذا ، وأقاموا الدنيا عليه ولم يقعدوها ، فرد عليهم ، بقوله : « لن يهرب النقب بعيداً » ، ملمحاً الى نيته فى الاستيلاء عليه ، بمجرد أن تسمح الظروف ، فوايزمان يقبل ، فى العلن ، بدولة صغيرة ، ولكنه يعلم ، فى قرارة نفسه ، بأنها مجرد خطوة ، وبأنه سيعمل على توسيعها ، سواء بالقوة أو بالخديعة .

وتكرر الموقف نفسه على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ، عام ١٩٤٧ ، فقد تم قبوله ، على نحو واسع ، من الدوائر الصهيونية كافة ، ولكن حين نشبت حرب ١٩٤٨ ، عملت العصابات الصهيونية المسلحة على الاستيلاء على فلسطين الانتدابى بكاملها ، بل تجاوزتها متقدمة فى صحراء سيناء ، لولا موقف بريطانيا الحازم ، استناداً إلى « معاهدة الدفاع المشترك » التى أبرمتها مع مصر ، عام ١٩٣٦ . وفى عام ١٩٥٦ ، حاولت اسرائيل التثبيت بالسيطرة على قطاع غزة ، وممرات سيناء ، لكن الموقف العالمى ، آنذاك ، فوت عليها الفرصة . وتمخضت حرب ١٩٦٧ ، عن احتلال اسرائيل للضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وصحراء سيناء ، ومرتفعات الجولان . أما فى عام ١٩٨٢ ، فقد اضطرت القوات الاسرائيلية

للانسحاب من الجنوب اللبناني ، بفضل المقاومة الشعبية العنيفة ، التي كبدت اسرائيل الكثير ، ولكنها أبقّت على احتلالها للشريط الحدودي في الجنوب ، ضاربة بقرار مجلس الامن ، رقم ٤٢٥ ، عرض الحائط .

ليس من باب المبالغة أو التهويل القول بأن طموحات الحركة الصهيونية تتجاوز فلسطين الانتداب ، فبالنسبة الى هيرتزل تمتد أرض اسرائيل الى العراق ، لتشمل بيروت ومحيطها اللبناني .

سئل بن جوريون ، ذات مرة ، عن حدود اسرائيل ، فرد بقوله : « تاريخنا ، شأنه شأن الكتاب المقدس ، كتب فصلاً بعد الآخر ، وليس دفعة واحدة . وقناعتي أن يوم الخلاص الكامل قد بزغ ، ولكن جيلنا عليه أن يفعل مايجب عليه فعله ، على أمل أن تأتي الاجيال القادمة فتكمل المهمة » (١٦).

ومرت سنوات ، وفي احتفال أقيم في الجولان ، بمناسبة إقامة مستوطنة هناك ، قال موسى دايان ، تلميذ بن جوريون النجيب ، قولته الشهيرة : « كل جيل يصنع للصهيونية حدودها الجديدة » .

ولانتقصر نيه التوسع على يهود أوروبا الشرقية واسرائيل ، بل حتى يهود أميركا يشاركونهم هذه النية ، منذ زمن بعيد ، ففي إحدى نشرات الشبيبة الصهيونية في الولايات المتحدة ، عام ١٩١٧ ، دعوة للبرانيين إلى الاستيلاء على كل موقع وطلته أقدامهم ، من البحر الأبيض وحتى البحر الأحمر ، من الفرات العظيم الى الصحراء الممتدة ، وجاءت الدعوة تحت عنوان « لا إنكم لاتعرفون الأرض » (١٧).

ولماذا نتبعد بعيداً ، ففي مؤتمر السلام ، الذي انعقد في باريس ، ١٩١٩ ، طالب وايزمان والوفد المرافق له أعضاء المؤتمر بالاعتراف بالحق التاريخي لليهود في فلسطين ، مسلماً بالانتداب البريطاني المؤقت على المنطقة التي تشمل شرق الاردن والجنوب اللبناني وجبل حرمون ، بالاضافة الى فلسطين بكاملها .
ويبدو أن دعوة وايزمان هذه لم تلق استحسان المستعمرين الكبار ، مما دفع

زعماء الصهيونية الى الحذر ، والى إخفاء طموحاتهم التوسعية ، مع إبقائها راسخة فى الذهن . ومن المعروف أن وايزمان ورفاقه قد غضبوا من وزير المستعمرات البريطانى آنذاك ونستون تشرشل ، وكتابه الأبيض ، لعام ١٩٢٢ ، الذى منع إقامة المستوطنات اليهودية فى شرق الأردن ، فما كان من وايزمان الا أن اقترح ، فى خطابه ، فى القدس ، عام ١٩٢٦ ، تسرب اليهود وتسلمهم السلمى الى المنطقة ، قائلاً : « لن يمهد الجنود الطريق عبر جسر اللبى إلى شرق الأردن ، بل يمهده العمل والمحراث اليهوديين » (١٨).

سياسة التدرج هذه استنتها وايزمان ، وورثها من بعده زعماء اسرائيل ، وهى الأخت التوأم لسياسة النوايا والأهداف الخفية ، فوايزمان لم يعتزم ، أبداً ، الركون إلى « اعلان بلفور » ، ومقترحات « لجنة بيل » أو قرار التقسيم ، فرغم قبوله العلنى بها ، الا أنه لم يتوقف ، أبداً ، عن المراوغة ، لتخطى السياسة البريطانية الرسمية فى هذا الصدد ، مع حرصه على الا يتحدى شرعيتها ، بشكل علنى . وفى معظم الحالات ، كان تجاوزه يصب ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، فى المجال الحيوى للدولة ، كما يرتئها . ربما لا يتبنى كل الاسرائيليين هذه الرؤية التوسعية ، ولكن أرض اسرائيل « التوراتية » تظل فكرة حية . إن عدم التطرق اليها فى السياسة الرسمية لاسرائيل ، لايغنى تجاهلها ، بل مراعاة للرأى العام العالمى ، ولو إلى حين .

ولكن هل تستطيع القيادة الاسرائيلية الاستمرار فى ازواجيتها هذه ١٩ إن هذا الأسلوب يعتمد على الغموض ، والمواربة ، مما يحطم قدرة اسرائيل ، فى المدى البعيد ، على إقامة علاقات طبيعية مع الدول الأخرى . صحيح أن اسرائيل تمكنت من خلال هذا الأسلوب ، وبفضل اتفاق مصالحتها مع مصالح الدول الغربية الكبرى ، على الاستمرار فى الحصول على أسباب القوة المادية ، بحجة « الحفاظ على أمنها من الدول العربية المجاورة » ، التى تفوقها عدداً ، بما لا يقارن . وهذا أسلوب يمكن أن يفهم فى المراحل الأولية لنشأة الحركة الصهيونية ، ومن ثم دولتها الوليدة ،

أما الآن ، وقد أصبح فى جعبتها مايربو على مانتى رأس نووى ، وماتزال تقول :
«هل من مزيد ؟ » فإلى أين العزم ؟
ان الانتصارات التى حققتها اسرائيل ، فى حروبها المتلاحقة مع العرب ،
ونشوة القوة الفاشمة التى تتحصن بها ، والتى تسكرها ، تقود ، فى الغالب ، الى
هيمنة المعيار الخفى ، وإلى السيطرة التدريجية للتيار الفاشى على مقدرات الدولة ،
وساعتها يدرك العالم ، وخاصة الدول الغربية ، بأن أحداً لن ينجو من لسعة عش
الدبابير ، الذى ساهموا فى ارساء دعائمه وتثبيتها .
إن تسربل الصهيونية بالدين اليهودى ، وبرؤى التلمود ، واتكائها على أفكار
نيتشه ، التى تقدر القوة ، فضلا عن الانتصارات السهلة المتلاحقة التى حققتها
القوات الاسرائيلية ضد العرب ، أدارت رؤوس الاسرائيليين ، وفتحت الأبواب على
مصاريحها للفاشية ، التى ستذيق العالم الكثير من ويلاتها . عندها سيصحو الغرب
على جريمته فى حق العالم وحق نفسه ، ولكن بعد فوات الأوان .

هوامش الفصل الثاني

1 - Alan R. Taylor, "Vision and intent in Zionist thought". The transformation of Plasetine. Ibrahim Abu Loghod, ed. (Evanston : North Western University Press, 1971), p. 25.

2 - Ibid, p. 26.

٢ - م . اديب ديمترى ، نفى العقل ، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ١٩٩٣ ، ص ٦٥ .

4 - R. Taylor, p. 17.

5 - Ibid, p. 11.

٦ - ديمترى ص ٤٨

7 - Stevens p.28

٨ - ديمترى ، ص ١١٧ .

٩ - المرجع السابق ، ص ١١٩ .

10 - Bernard Avishai "The Tragedy of Zionism Revolution and Democracy in the Land of Israel", Collins Publishers, Toronto 1985). p. 27.

11 - Taylor p. 24.

12 - Ibid, p. 24

13 - Ibid, p. 25

14 - Avishai, p. 54

15 - R. Taylor p. 16.

١٦ - ديمترى ص ٢٢٦ .

17 - R. Taylor p. 20.

18 - W. T. Mallison, Fr, p. 71.

الفصل الثالث

« على جميع المسيحيين (الأوروبيين) أن يهملوا لانهميار الدولة العثمانية . لأن سقوط المسلمين أمل لليهود . وعودة اليهود ستكون البشير السعيد بالوصول الظافر ملك القدس المجيد *** بيد أنها ستكون بركة يرثى لها على (أبناء) اسرائيل . لو أنهم اعيدوا إلى وطنهم . دون أن يعودوا إلى الله .
أيضا »

الواعظ هو

مستوطن وافندى

رغم أهمية العمل الشاق ، وحنكة المراوغة والمواربة التى طالما أتقنتها الحركة الصهيونية ، لتحويل « اعلان بلفور » من مجرد كلمات إلى واقع على الأرض ، الا أن نجاح الصهيونية يظل ، أولا وأخيراً ، أسير ارتباط وتكيف الحركة مع ظاهرة الامبريالية الغربية ، أثناء تمدد الأخيرة ، وتطلعها للهيمنة على العالمين ، الأسويى - الافريقى .

منذ المرحلة المبكرة لانطلاق الامبريالية الغربية ، عملت القوى الاستعمارية الأوروبية ، بغض النظر عن الراية التى تحملها ، بريطانية ، فرنسية ، ألمانية ، أو روسية ، على التأثير على حكومات الشرق الأوسط ، ليس من خلال القوة العسكرية والمستشارين المدنيين فحسب ، بل أيضاً من خلال القناصل . حيث ادعى كل منهم حق حماية الأقليات الدينية ، ذلك الحق الذى كان - فى الحقيقة - مدخلا للتعرف عن كئيب على المنطقة ، وشعوبها ، ومن ثم استغلال التناقضات الكامنة لإثارة الفتن والقتال ، يساعدهم فى ذلك الضعف الذى أخذ يتكشف فى الامبراطورية العثمانية المتراامية الأطراف ، والتى بات الغرب يطلق عليها لقب « الرجل المريض » .

وتمخضت الحرب العالمية الأولى ، كما هو معروف ، عن انتصار قوى التحالف الغربى ، وتمزق الامبراطورية المنهكة ، وهنا تخلت القوى الاستعمارية عن أساليبها المبهمة ، المتمثلة فى الامتيازات الأجنبية ، وحماية الأقليات ، وأصبغت على سيطرتها على الولايات العثمانية السابقة صبغة الشرعية الدولية ، بدعوى مساعدة الدول الوليدة على التطور ، وفق النمط الدستورى الغربى . وسرعان ما ارتدت هذه القوى ثوب « الليبرالية الثورية ومبادئ ويلسون » ، ولكن دون التخلّى عن أهدافها الاستعمارية التقليدية .

وهكذا ، وتحت مظلة « عصبة الأمم » تم تطبيق اتفاقية « سايكس - بيكو » على الأرض العربية ، التى مزقت ، شر ممزق ، لتتنشأ على اشلائها « أنظمة تحت

الانتداب « الانجليزى والفرنسى . والعرب حالهم ، فى أوائل القرن ، مثل حالهم اليوم فى نهايته ، أعجز من أن يشاركوا ، ولا نقول يفرضوا رأيهم ، فى تقرير مصيرهم ومستقبل عالمهم العربى . وقرح كل عاهل ، وأمير ، وشيخ ، بما منحته إياه قوى الغرب من مقاعد وثيرة للحكم ، ولا يهتم إن بنوا عليها كالأخشاب المسندة ، لا يملكون ، فى حقيقة الأمر ، من زمام الأمر شيئاً ، ورغم فخامة الديباجة فى صكوك الانتداب ، إلا أن هدفها الأول انحصر فى المحافظة على أولوية المصالح الاستعمارية الغربية ، والعمل على استمرارها .

لنذكر ، إن نفعت الذكرى

سوريا الكبرى تجزأت إلى سوريا ولبنان ، وكلاهما وضع تحت الانتداب الفرنسى ، والبقية فلسطين وشرق الأردن ، إضافة إلى العراق ، فوَقعت فى سلة بريطانيا العظمى . أما مصر فقد كانت محتلة ، بالفعل ، من قبل بريطانيا ، منذ العام ١٨٨٢ . واضفت عصبة الأمم ، من ناحيتها ، على « اعلان بلفور » قوة قانونية، بتضمينه فى « صك انتداب » بريطانيا على فلسطين .

وهكذا تثبت قوى الغرب قدرتها المبكرة على إصدار السنن والتشريعات ، دون النظر إلى رغبات الشعوب ، صاحبة الشأن ، ناهيك عن موافقتها . ففى كل الحالات على « سكان » هذه المناطق التكيف مع الشرعية الدولية المفروضة عليهم ، أما مقاومة هذه « الشرعية » فليست مجرد خروج على القانون ، بل انتهاك للقيم والشرعية الدولية ، وممارسة للإرهاب .

ألا ما أشبه الليلة بالبارحة !

كان القرن التاسع عشر ، إنن ، حافلاً بالأحداث الحاسمة : بزوغ القوى الغربية ، بعد استكمالها أسباب قوتها العلمية والاقتصادية والعسكرية ، وصعود الحركة الصهيونية وتكيفها مع أهداف الغرب الامبريالية ، واستمرار تدهور

أوضاع الامبراطورية العثمانية ، وارتقاء قبضتها . ترى كيف كان واقع الحال فى فلسطين، وسط هذا الخضم ؟
لا يمكن معرفة واقع الحال ، فى بدايات القرن العشرين ، وإلى كل ما حفلت به من أحداث كان لها ، وما يزال ، أكبر الأثر فى المنطقة العربية ، دون قراءة سريعة لتاريخ الدولة العثمانية ، فى القرن التاسع عشر ، وما عصف بها وبالولايات العربية من أحداث ، كان أبرزها .

* **غزو نابليون لمصر (١٧٩٨) ، وسوريا (١٧٩٩)** ، ولم يكن هذا الغزو بداية « العصر الحديث » ، كما يحلو للبعض أن يعرفه ، بل مرحلة حاسمة من مراحل تطور « المسألة الشرقية » ، شهدت قيام نظام سياسى واقتصادى جديد ، مغاير للنظم العثمانية .

* **تسوية « الأزمة الشرقية »** ، التى نشأت فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، عقب محاولة محمد على باشا ، حاكم مصر ، مد سيطرته إلى سوريا وكليزيا (١٨٢١-١٨٤٠) ، وتمت التسوية ، بمقتضى « معاهدة لندن (١٨٤٠ - ١٨٤١) ، وما نتج عنها من فتح بلاد الشام أمام التغفل الأوروبى .

* **إنهاء حوب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦)** ، بين الدولة العثمانية وروسيا ، بمقتضى معاهدة الصلح ببارس (١٨٥٦) ، وإصدار الدولة العثمانية رسوم الإصلاح ، عام ١٨٥٦ ، فى محاولة جاءت متأخرة ، للتحديث .

* **أفلاس الدولة العثمانية (١٨٧٥)** ، وتشكيل إدارة الدين (١٨٨١) ، وبذلك تمت سيطرة الأوربيين ، ووصول « المسألة الشرقية » إلى ذروتها ، فى

الحرب الروسية - التركية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) ، واحتلال انجلترا قبرص (١٨٧٨) ، ثم مصر (١٨٨٢) ، واحتلال فرنسا لتونس (١٨٨١) .

* ثورة « تركيا الفتاة » (١٩٠٨) ، وتيقظ مشاعر القومية العربية في مقابلها ، (١) .

لا يستطيع المرء ، من خلال هذه القراءة السريعة ، أن يتجاهل توازي الاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢) مع بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين ، حيث التقى الخطان المتوازيان ، إبان الحرب العالمية الأولى ، وتمخض عن ذلك ماتمخض من استتراء الاستيطان اليهودي في فلسطين ، وقيام دولة اسرائيل ، عام ١٩٤٨ .

على أن هذا لايعنى بأن ذلك الالتقاء ، وما أسفر عنه من نتائج ، كان تطوراً تاريخياً ، لا بد منه ولا مرد له ، وإنما يوضح كيفية تواكب صعود الاثنين معا في أوروبا ، وكيف عملت الصهيونية على تكييف أهدافها ، بما يكفل لها الرضى والقبول البريطاني ، حتى تحبذ الأخيرة قيام كيان حليف ممتن لها ، شرق قاعدتها العسكرية في السويس ، ويزيح عن كاهلها ، في الوقت نفسه . استقبال آلاف المهاجرين اليهود المتدفقين من أوروبا الشرقية ، التي كانت تموج بالثورات ، وأحداث العنف ، وما تمخض عن ذلك من استفحال « المشكلة اليهودية » .

وتكمن المفارقة هنا ، في أن قوى الاستعمار الغربية باتت على اهبة الاستعداد للتمدد والهيمنة على الولايات العثمانية ، تواكبها حركة صهيونية صاعدة ، تستغل لا - سامية أوروبا ، وتضع فلسطين نصب عينها . بينما فلسطين ، جنوب الولاية السورية ، تخرج منهكة القوى ، تضربها فوضى شاملة ، إثر احتراب داخلي ، أتى على الزرع والضرع ، دام عقوداً ثلاثة ، وامتدت اثاره حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر . فقد انفجر قتال شرس بين العشائر السائدة وزعماء الجبال المحليين ، أدى

إلى هلاك وهجرة الكثيرين من الأهالي . أما السبب وراء هذه الحرب الضروس ، فلم يخرج عن التنافس المرير على مراكز السلطة المحلية ، لما تدره هذه المراكز من أموال ومكاسب مادية . وقد ساعد على اشتعال الاحتراب ، نشوء ما يشبه فراغ في السلطة في فلسطين ، بعد حكم ظاهر العمر ، والجزار باشا ، وأخيراً إبراهيم باشا (١٨٣٢ - ١٨٤٠) . لم تكن الإدارة العثمانية قادرة على ملء هذا الفراغ ، من فورها ، لانشغالها في حروبها المختلفة ، وفي مقدمتها حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ، وقد بلغ الاقتتال الداخلي من الشدة أن استغاث الأهالي بالآستانة ، لإرسال قوات نظامية ، تعمل على استتباب الأمن ، وإحلال ولاة عثمانيين ، محل الحكام المحليين (٢) .

من المعروف أن فلسطين لم تكن ، طوال العهد العثماني ، وحدة جغرافية قائمة بذاتها ، يحكمها نظام إداري واحد ، فقد تعرضت إلى التقسيم الإداري ، وإعادة التقسيم ، مرات ومرات ، حتى استقر الرأي ، في عام ١٨٨٧ على تقسيمها إلى جزء شمالي ، يتبع بيروت ، وآخر جنوبي ، أقر في عام ١٨٧٤ ، ، يشمل القدس ، ويتبع الباب العالي ، مباشرة ، نظراً لمكانة القدس الدينية . إن هذا التقسيم الإداري ، لم يأت من فراغ ، فقد كان ، في حقيقة الأمر ، يخدم غرضاً في نفس النخبة العثمانية الحاكمة ، فبعد أن أعد العثمانيون خطة لضم سناجق فلسطين في ولاية واحدة ، تم التراجع عنها ، بعد ثلاثة عقود من الزمن ، واستقر الرأي على إعادة تقسيمها ، إدارياً ، بحجة أن الولاية ستكون كبيرة ، بدرجة لا تسمح بإدارتها جيداً من قبل إدارة واحدة . وقد خيب هذا التراجع أمل الأوروبيين ، الذين فضلوا تجميع الأماكن المقدسة ، المسيحية واليهودية ، في ولاية واحدة ، ضماناً لسهولة التعامل مع حاكم إداري واحد . وربما كان السبب الحقيقي وراء قرار الباب العالي هذا ، والمحيطين به من رجاله ، يعود لخشيته من الأخطار التي قد يجرها توحيد الامكنة المقدسة في ولاية واحدة ، وكانت هذه الخشية نفسها وراء التعقيدات الإدارية، التي حاول الباب العالي إقامتها في « الأرض المقدسة » لمواجهة تدخلات

القناصل الأوروبيين ، بحجة حماية الرعايا غير المسلمين ، والتحفظ الشديد في منحهم الامتيازات^(٣).

مع التقسيم الإداري الجديد ، بين بيروت والباب العالي ، بدأت فلسطين تتخذ، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، شكلاً محدداً في وعى أهلها ، وإن جاء هذا الوعي متأخراً ، متباطئاً ، بسبب سلبيات التقسيم الإداري ، واختلاف النظم ، فضلاً عن سيادة السلوك والولاء القبلي ، في طول البلاد وعرضها، مما ساهم في استمرار تفتت الأهالي ، وضعف شعورهم بالانتماء ، بالإضافة إلى تشوش قدرتهم على تحديد هويتهم ، أيتبعون دولة الخلافة العثمانية ؟ أم تراهم جزءاً من ارهاصات يقظة القومية العربية ، التي اخذت تسرى في سورية ؟ أم أنهم يشكلون حركة وطنية مستقلة ؟

بالنسبة إلى الأراضي الزراعية في فلسطين ، فوضعها لم يختلف عن بقية الأراضي في الامبراطورية العثمانية ، فهي غير خاضعة للملكية الفردية ، وفقاً للمفهوم الغربي ، بل كانت ، وفقاً للقانون الاسلامي ، ملكاً للأمة ، مما يعنى ، في حقيقة الأمر ، ملكاً للدولة . ومع ذلك ، اعتبر الفلاحون الفلسطينيون الأرض ملكاً لهم ، نظراً لقدم اشتغالهم بها ، انطلاقاً من حق الانتفاع المعروف « بالميرى » ، والذي ينتقل بالوراثة ، أباً عن جد . وينتهي حق الانتفاع هذا ، من الوجهة النظرية، لأسباب عدة ، أهمها الفشل في زراعة الأرض ، أو عدم تسديد الضرائب المستحقة . كما تمتلك الحكومة مساحات صغيرة من الأرض « الجفتك »، تؤجرها بعقود طويلة أو قصيرة الأجل . أما أراضي الدولة « الموات » فيتمتع الجميع ، على حد سواء ، بحق الرعى فيها ، استناداً إلى الحقوق الأصلية في الماء ، والكلأ ، والنار . ويتولى الزعماء المحليون ، المعينون من قبل السلطان أو والي العثماني ، جمع الضرائب ، وفقاً لنظام « الالتزام » ، وذلك بالاستيلاء على فائض المحصول الزراعي ، وتسليمه إلى الحاكم ، بعد اقتطاع جزء خاص بهم . ولهذا ، لا يمكن وصف هؤلاء الزعماء بالسيادة الاقطاعيين ، فهم يتبعون الجهاز الضريبي للحاكم

العثماني ، ومايعنيهم ، بالدرجة الأولى ، جمع ثروة على حساب الفلاحين ، مقابل توفير قدر من الحماية لهم . وهنا تتراجع العلاقات الاجتماعية عن البعد الانتاجي ، لتدور حول العصبية القبلية ، وما تفرضه من تبعية وخضوع تام للزعيم المحلي . وهكذا ، لم ينشأ في فلسطين ، حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نظام عام متكامل ، نسبياً ، يتخذ شكلاً رسمياً محدوداً ، بحيث تطلوه سلطة واحدة ، في سلسلة متدرجة من المراتب ، ولذلك ظل السلطان والحكام العثمانيين المرجع الأول لجميع الزعماء المحليين ، الذين يدور بينهم تنافس شديد ، للحفاظ على مراكزهم لدى السلطة المركزية الحاكمة .

وقد زاد الطين بله ، تدهور الوضع الأمني ، منذ بدايات القرن السابع عشر ، مما جعل القرى الفلسطينية تطور نوعاً من الاكتفاء الذاتي في الطعام وفي الحرف المختلفة ، الأمر الذي جعلها تعيش في عزلة عن بعضها البعض ، منكفئة على ذاتها ، حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر . فقد عاشت فلسطين في دائرة جهنمية من غارات البو المتكررة ، وما صاحبها من سلب ونهب ، دفع الكثير من الفلاحين الى الهجرة ، مما حال دون تراكم الانتاج . ولذلك لم يكن السوق الهدف الأول للزراعة ، بل انتاج ما يكفي من غذاء لابناء القرية ولتسديد ما يترتب عليها من ضرائب وديون . ويعنى وضع كهذا ، في مجمله ، أن القرى الفلسطينية كانت تستطيع الاعتماد ، تماماً ، على مصادرها الخاصة ، بما تنتفي معه الحاجة الى اقامة علاقات تبادلية مع القرى الأخرى ، الأمر الذي شوه ، بالتالي ، القاعدة الأولى والأساسية في عملية أوسع للاندماج الاجتماعي ، وأخطر ما نجم عن وضع كهذا ، أن حالة الانقسام والتشرذم الاجتماعي ضربت المجتمع الفلسطيني ، في العمق ، حتى أنه ما يزال يعاني اثارها ، الى يومنا هذا .

لهذه العوامل مجتمعة ، أصبحت القرية ، النواة ، السمة الأساسية في تكوين المجتمع في فلسطين ، لتشكل ، بعد الأسرة الممتدة ، الوحدة الأهم في حياة الفلسطينيين . وحتى يومنا هذا ، يُعرف الفلسطيني نفسه بالرجوع الى قريته أو

مدينته ، فهذا من نابلس ، وذلك من طوباس ، وثالث من بير زيت ، مما يدل على عمق الارتباط بالدائرة الأولى للإنتماء . وذلك لأن وظيفة القرية ، فى عمق الوعى الفلسطينى ، تتعدى الواجهة الاجتماعية والاقتصادية لتشمل ، أيضا ، الواجهة السياسية والدفاعية . أسهمت شدة الارتباط بالقرية فى جانبها الايجابى ، فى مقاومة الفلاحين الشديدة والبائسة ، فى آن معا ، لمحاولات اليهود للاستيلاء على الأراضى الفلسطينية ، علاوة على أنها أصبحت تشكل حلقة وصل ، عصية على الكسر ، ربطت وماتزال تربط الأجيال الجديدة بوطنهم الأم .

لايكتمل الحديث عن الحقبة العثمانية ، دون الاشارة إلى سمة خاصة ، تمخضت عن أسلوب الحكم العثمانى المتبع وطول العهد به . فقد أصابت تلك السمة المجتمعات العربية برمتها ، فى العمق ، ويمكن حصرها فى ظاهرة اعتماد الزعامات المحلية المتأصل على الدعم الخارجى ، من أجل الوصول إلى مراكز السلطة ، والمحافظة عليها ، لما تحفل به هذه المراكز من امتيازات ، وهى الظاهرة المعروفة بـ «سياسة الوجهاء» .

تعود هذه الظاهرة إلى قيام الوالى العثمانى باختيار زعماء محليين ، ووضعهم فى مواجهة بعضهم بعضاً ، بما يضمن استمرار الهيمنة العثمانية ، والحفاظ على مصالح النخبة التركية الحاكمة . وبعبارة أخرى ، اقامة تحالفات رأسية ، تشطر الطبقات الاجتماعية فى الصميم ، وعلى كل المستويات ، من الاسر البارزة ، إلى عشائر البدو ، وشيوخ الجبال . ويقوم الزعماء المحليون هنا بدور مزدوج ومتناقض ، فى آن معا ، فهم عملاء للسلطة المركزية حيناً ، وممثلين لأبناء جلدتهم ، أحياناً أخرى ، بما يطبع سلوكهم بالازدواجية والتناقض ، وتتبع قوة هؤلاء الزعماء من قربهم لدوائر الحاكم الفعلى ، وما يضيفه ذلك عليهم من مظاهر القوة والمنعة ، وليس بسبب نفوذهم الاقتصادى لانهم يعتمدون على الربيع وليس الانتاج ، فى حين تتأكد فاعليتهم لدى الحاكم بمدى قدرتهم على اخضاع « رعايا السلطان » واستنزافهم مادياً . وهنا يتحول الأهالى فى وعى الزعماء ، الى تابعين ، مجرد أداة يعول عليها

فى تدعيم مراكزهم ، وليسوا ، بحال، فى موقع الأنداد . ويتمحور الصراع والتنافس بين هؤلاء الزعماء على الحفاظ على مواقعهم لدى الحاكم الفعلى ، وليس للتخلص من الهيمنة الخارجية ، باختصار ، إنهم يصبحون خدماً للحاكم الفعلى ، يساعده على استمرار الهيمنة العثمانية .

يرجع مؤرخ عربى قدير أسباب ظاهرة « سياسة الوجهاء » ، إلى أن الحكام العثمانيين كانوا يأتون من بلاد بعيدة ، ويتحدثون لغة مختلفة ، وليس لديهم قوة عسكرية نظامية دائمة ، تسمح لهم بفرض سيطرتهم الكاملة والمباشرة . فى مثل هذه الظروف تعتمد السلطة ، للحفاظ على ذاتها ، على مساعدة محلية ، ومن هذه النقطة تبدأ ظاهرة « سياسة الوجهاء » (٤) .

لم تشذ فلسطين عن بقية الولايات العثمانية فى هذا الصدد ، فحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، شكل الولاة العثمانيون تحالفات مع مشايخ الجبال وزعماء العشائر ، الذين يقومون بقيادة حاميات عسكرية محلية ، تكفل لهم قدراً من الاستقلالية فى العمل .

لكن الحال تغير ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حين بدأت فترة التنظيمات الثانية ، التى أدت إلى واحدة من أهم فترات التحول الاجتماعى السياسى فى فلسطين ، فقد بدأ العثمانيون محاولات التحديث ، عبر تبنى الأساليب الغربية ، بهدف الوصول إلى تكوين مؤسسات سياسية مركزية ، قادرة على اقامة اقتصاد رأسمالى قابل للنمو ، بما يتيح لها ، فى المقابل ، تعزيز قوتها السياسية والعسكرية . وبات تجريد الزعماء المحليين ، وتحطيم سلطتهم الاجتماعية والسياسية ، ودمجهم فى الهياكل الادارية الجديدة ، أمراً ملحاً ، باعتبارهم عوائق فى تنفيذ الإصلاحات المرجوة ، ينبغى إزالتها .

من أبرز ما شهدته هذه الفترة ، إصدار « قانون الطابو » عام ١٨٥٨ ، لما أسفر عنه من آثار بعيدة ، نتيجة التغير الجذرى الذى أحدثه على الصعيد الاجتماعى . كان الهدف الأساسى لهذا القانون التسجيل الرسمى لكل الأراضى ،

وما أن سمع الفلاحون بهذا الإجراء غير المعهود ، حتى انتابهم ذعر شديد ، حيث رأوا فيه محاولة ماكرة من الحكومة العثمانية للحصول على ضرائب أعلى ، أو بقصد اجراء القرعة ، لتجنيدهم فى الجيش الامبراطورى . واختلفت ردود أفعال الفلاحين ، وجاء أقلها ضرراً قيامهم بتسجيل الأراضى باسم رجل متوفى ، أو باسم شيخ العشيرة . والأكثر خطورة ، أنهم سمحوا لتجار المدن ، ولجباة الضرائب ، القائمين على نظام « الالتزام » ، بتجيير مساحات شاسعة من الأراضى باسمائهم الشخصية . وفى حالات عديدة منحوا هذا الحق لمؤسسة الوقف الدينية ، أو لأشخاص نوى مكانة رفيعة فى المدن ، وكثيراً ما تجاهل الفلاحون هذا القانون ، ببساطة شديدة ، ولم يقوموا بتسجيل الأراضى التى يقومون عليها ، منذ قرون (٥).

والنتيجة ، كارثة أحاطت بالفلاحين وأمسكت بتلابيبهم بفعل مناوراتهم الساذجة ، خاصة وأن القانون العثمانى الجديد جاء خالياً من أية مواد تنظم العلاقة بين الفلاحين القائمين على الأرض وبين أصحابها . واعتبرت الأراضى غير المسجلة ملكا للدولة العثمانية ، التى عرضتها للبيع فى المزاد ، بثمن بخس لوجهاء المدن (٦).

وهكذا ، ومنذ عام ١٨٧٠ ، وجد الفلاحون أنفسهم خالي الوفاض ، محرومين من أبسط حقوق المستأجرين ، ليصبحوا ، مع الوقت ، تحت السيطرة الكاملة للملاك الجدد ، وكثير من هؤلاء كانوا من خارج فلسطين ، أو ينتمون إلى فئة التجار ورجال المال فى المدن . وكما كان عالم الاجتماع ، ويليام بوك ، محقاً فى قوله : «إن هؤلاء الفلاحين القدماء انزلقوا درجة فى السلم ، الذى قادهم وأحفادهم ، فيما بعد ، الى مخيمات اللاجئين ، عام ١٩٤٨ ، (٧) .

أدت التنظيمات الجديدة ، التى أدخلها العثمانيون من ناحية أخرى ، إلى إستتباب الامن ، فقد انخفض حجم العنف ، إثر جهود مكثفة لمنع غارات البدو ضد السكان المستقرين . وبدأ تغيير نو مغزى فى السمة الديموغرافية فى البلاد ، فقد

بدأ عدد السكان فى الازدياد ، مستهلا ظاهرة استمرت لدى الفلسطينيين ، إلى الوقت الحاضر ، وقد أدت الزيادة السكانية هذه الى تغير الوضع ، من نقص فى القوة العاملة الى نقص فى الأراضى ، والنتيجة هجرة داخلية من الريف من المدن ، حيث شكل الفلاحون أعداداً من العمال غير المهرة (٨) .

واتباعاً للأساليب الغربية ، رفع العثمانيون نسبة الضرائب ، لزيادة موارد السلطة المركزية ، فى الأستانة ، وقاموا باصلاح نظام الجباية ، وتم ادخال الخدمات البنكية . واحد أهم هذه التغييرات ، الانتقال من جمع الضرائب العينية الى المالية . وأخذ الانتاج الزراعى للقرى الفلسطينية بالتغير ، من تلبية الحاجات الغذائية للسكان ، إلى الانتاج من أجل التصدير . وبدأت الصادرات الزراعية والمصنوعات اليدوية الى الدول المجاورة وأوروبا ، تزداد باطراد ، منذ عام ١٨٥٠ ، وعمل وكلاء القناصل الأوروبيون ، وهم ينتمون الى فئة التجار وكبار الملاك الزراعيين والالتزام (اى جامعى الضرائب) ، جنبا الى جنب ممثلى البيوت التجارية الأوروبية ، كوسطاء لتلبية مطالب أوروبا ، ولتكيف الانتاج وفق متطلبات السوق الأوروبية .

أخذت المدن ومختلف مناطق فلسطين تشهد انتعاشاً اقتصادياً بورخاءً متزايداً ، وقد عاد الخير ، بالدرجة الأولى ، على التجار ، والوسطاء ، وكبار ملاك الأراضى والملتزمين ، وحصل الفلاحون على جانب من هذا الخير ، وان بنسبة ضئيلة ، بسبب ابتزاز شيوخهم والملتزمين ، وقد عمد بعض الفلاحين الى دفن مكتسباتهم فى الأرض ، وربما مات احدهم دون أن يكشف السر ، أما البعض الآخر فاستهلك معظمه فى شراء البضائع الانجليزية ، والمشغولات الذهبية للنساء ، فضلا عن بعض قطع السلاح (٩) .

على أن هذا الانتعاش لم يسر بثبات واطراد ، لعدة عوامل : اعتماد الزراعة على الأمطار ، مما يجعل حجم المحصول أسيراً لكمية المطر ، وكذلك تنذبذب الأسعار ، صعوداً أو هبوطاً ، حسب السوق العالمى ومايعتريه من تغييرات . الأمر

الذى عرض الفلاحين لضغوط شديدة ، خاصة فى مواسم الحصاد السيئة ، أو بسبب الأزمات السياسية الدولية فى أوروبا والمنطقة . وهكذا ، ومنذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، أصبح الفلاحون الفلسطينيون جزءاً من اقتصاد السوق العالمى ، وارتبطت حياتهم بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية البعيدة عن وطنهم . واكب هذه المتغيرات الاجتماعية ، ارتفاعاً ملحوظاً فى معدلات سكان المدن ، عاد الى عاملين أساسيين ، أولهما اتفاقية التجارة بين إنجلترا والدولة العثمانية (١٨٣٨) ، وما أسفرت عنه من تنافس شديد ، للحصول على المنتجات الزراعية والصناعية ، والعامل الثانى ، استتباب الأمن نسبياً فى البحر الأبيض المتوسط ، مما أدى إلى زيادة رحلات الحج الدينية من أعلى البحار . وهكذا أصبحت المدن الفلسطينية عامل جذب للجماعات المسيحية ، وبدرجة أقل اليهودية ، مما ساهم فى نمو سكان المدن .

نجحت السلطات العثمانية ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فى نقل تحالفاتها المحلية من زعماء الريف وشيوخ الجبال الى وجهاء المدن ، بقصد تدعيم السلطة المركزية . وتبدو فى المدن المقدسة ، « سياسة الوجهاء » ، فى أعلى صورها وأكثرها وضوحاً ، حيث تستند شرعية الحكم العثمانى ، أساساً ، الى السيطرة على الامكنة المقدسة ، وطرق الحج . وينتمى وجهاء المدن ، عادة الى عائلات محلية قديمة، تستمد مكانتها من سمعة أو وظائف دينية موروثية ، وترجع ثروتها إلى التجارة والأراضى . ولهذا فان رجال الدين والعلماء أعضاء بارزون فى هذه الفئة ، يتوارثون عضويتهم ، الى جانب كونهم ، فى الوقت نفسه ، موظفين لدى البلاط العثمانى^(١٠).

مع وصول أول قنصل أوروبى إلى القدس ، عام ١٨٣٨ ، وهو البريطانى رفن ، بدأت مرحلة التغلغل الأوروبى فى فلسطين ، ذلك التغلغل الذى كان له أعمق الأثر فى مستقبل هذا البلد ، بحيث لا يتضح وضع فلسطين القرن التاسع عشر ، دون القاء الضوء على هذا التغلغل .

تعود بداية التغلغل هذا الى محمد على باشا ، والى مصر ، الذى سمح للأوروبيين بفتح القنصليات وبتوسيع النشاطات الدينية التبشيرية ، عليهم يفضون الطرف عن سياسته التوسعية ، خاصة بعد أن تكالب عليه الأعداء ، وبات مركزه يهتز فى كل سورية . الأمر الذى أعطى قوة دفع ضخمة للاهتمام الأوروبى التقليدى بالأرض المقدسة على المستويين الحكومى والاجتماعى معا .

ولم يكن باستطاعة الباب العالى العدول عن السياسة التى استهلها محمد على باشا ، نظراً لما قدمته بريطانيا وفرنسا من مساعدات ضخمة للقضاء على طموحات الباشا التوسعية ، وذلك بمقتضى معاهدتى لندن (١٨٤٠ ، ١٨٤١) .

كان السير موسى مونتفيورى ، صديقاً شخصياً لمحمد على باشا ، وقد قام الأول بإسداء خدمات جمة لجماعات المستوطنين الأوائل ، فى القرن التاسع عشر ، حيث عمل على تحسين أوضاعهم ، من خلال زيارته المتعددة الى فلسطين ، منذ أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى وفاته عام ١٨٨٥ ، بل لقد بعثت زيارته هذه اهتماماً أكبر لدى أوروبا الغربية بالمستوطنات اليهودية المحدودة ، آنذاك^(١١) .

لم يكن مونتفيورى ، وحده ، الذى قام بإسداء الخدمات ، فالنفوذ الغربى المتزايد فى الشرق الأدنى ، أتاح لمجموعات اليهود الأوربيين لعب دور هام ومنتام فى الأرض المقدسة ، وفى أجزاء أخرى من الامبراطورية العثمانية المتهالكة .

أدى تصاعد النفوذ الغربى فى الآستانة ، وتدخله فى شؤون الامبراطورية ، الى تغير أوضاع الجالية اليهودية ، تغيراً جوهرياً ، فزيادة النفوذ أدت الى ارتفاع معدلات السكان اليهود ، ولابعد هذا الارتفاع الى تحسن أوضاع البلاد ، بل لوضع المستوطنين والحجاج اليهود من غير رعايا السلطان العثمانى ، منذ عام ١٨٤٠ ، تحت حماية القناصل الأوربيين ، وكان لبريطانيا العظمى فضل السبق فى هذا المضمار ، حيث وضعت الجالية اليهودية فى فلسطين تحت حمايتها ، استناداً الى قرار بالمرستون ، عام ١٨٣٩ الذى أصدره إكراما لصديقه لورد تشافستبرى .

كان اللورد تشافستبرى على اقتناع تام بأن « عودة الاستيطان اليهودى » فى فلسطين سيتيح مزايا عديدة لليهود ، وللسلطان العثمانى ، على حد سواء . فحين اتفقت القوى الغربية على طرد محمد على من سورية ، برزت فكرة خلق دولة يهودية فى النصف الجنوبى من البلاد ، أى فلسطين التوراتية . حيث استبدت بالفرقاء المعنيين فكرة ملء الفراغ السياسى الناشئ ، عقب خروج قوات محمد على باشا . لكن الأمر لم يتعد النقاش ، حيث كان جل اهتمام يهود أوروبا الغربية آنذاك ، يتركز حول التحرر الاجتماعى ، والاندماج فى المجتمعات الأوروبية الغربية ، ولهذا لم يبد اليهود اهتماما يذكر فى « اعادة بناء دولة يهودية »^(١٢) . فالاستيطان ، بمعناه السياسى ، أى الصهيونى ، لم يبدأ - فى الحقيقة - الا مع ظهور الصهيونية السياسية ، فى ثمانينيات القرن التاسع عشرة .

حاول الباب العالى وضع عراقيل ادارية لمواجهة التقلع الأوروبى النشط فى فلسطين ، الا أن أحوال الامبراطورية المتدهورة حال دون ذلك ، فقد تم اعلان افلاس الدولة العثمانية ، عام ١٨٧٥ ، ومن ثم تشكيل لجنة دولية للدين (١٨٨١) ، مما جعل محاولات الباب العالى غير مؤثرة ، خاصة بعد أن أدى صعود نجم الدول الأوروبية الى لجوء بعض الزعامات المحلية الى قناصل هذه الدول ، طلبا للعون ، لتعزيز مراكزهم^(١٣) .

أما الدول الأوروبية الرئيسية ، فقد اتفقت على الحفاظ على سلامة أراضي الدولة العثمانية ، فيما عرف بـ « المسألة الشرقية » ، نظرا لعدم توفر الأسباب للتوصل الى اتفاق لتقسيم تركية « الرجل المريض » ، لذا كان التقلع الأوروبى يدور حول النفوذ ، وليس ، السيطرة الإقليمية ، خاصة فى الأرض المقدسة ، فلسطين ، التى كانت حالة خاصة فى الشرق الأدنى ، لاتسمح لأى دولة أوروبية أن تستأثر بمفردها بالسيطرة ، بل كان الأمر يتطلب إشرافاً دولياً ، لحساسية البلد ، من الناحية الدينية . فالحركة الصهيونية لم تكن سوى واحدة من جملة الحركات الأوروبية فى القرن التاسع عشر ، التى كانت تهدف إلى اعادة الاستيلاء على

فلسطين ، واستعمارها ، بل إنها جاءت متأخرة ، نسبيا ، عن سواها . أما الحلف الذى نشأ ، فيما بعد ، بين الاستعمار البريطانى والصهيونية ، وخروج المنافسين الأوروبين الآخرين ، فيرجع الى ظروف خاصة لاحقة ، نتيجة للتجمعات اللوية التى أفرزتها الحرب العالمية الأولى ، وللوحدة الجزئية بين المصالح البريطانية الاستعمارية والحركة الصهيونية .

فى منتصف القرن التاسع عشر ، كانت كل دولة أوروبية تطمح فى بناء وجودها فى فلسطين ، عن طريق التغلغل الدينى ، والثقافى ، وحماية الاقليات الدينية، مما يفسر اشتداد التنافس بينها فى إرساء دعائم وجودها وتثبيتته ، فقد أسرع كل ، على حدة ، فى بناء الكاتدرائيات الضخمة ، وفى ارسال البعثات التبشيرية ، وكذلك التوسع فى النشاط التجارى . وكان لروسيا وفرنسا السبق ، بوصفهما الدولتين الحاميتين التقليديتين لكل من المسيحيين الارثوذكس ، والمسيحيين الكاثوليك، فى فلسطين والشرق كله . لهذا كان على بريطانيا تدارك هذه المزية ، فبدأت العمل لارساء قاعدة للبروتستانتية فى الأرض المقدسة ، تمكنها من مواجهة القواعد الطبيعية لكل من روسيا وفرنسا ، وأسفرت مجهوداتها عن تعيين أول قنصل بريطانى ، بل أوروبى فى القدس ، وتم ارساء هذه القاعدة بتأسيس اسقفية انجليزية - بروسية فى القدس عام ١٨٤١ ، وبناء كاتدرائية بروتستانتية (كنسية المسيح) ، عام ١٨٤٩ (١٤) .

إلى جانب الاهتمام الأوروبى المسيحى التقليدى بفلسطين ، انتشرت فكرة إعادة اليهود ، التى أبرزتها وطورتها عقيدة المخلص المنتظر الانجليكانية ، والتى تدعو بإعادة اليهود ، دينيا وجسديا ، بمعنى قبول اليهود للرسالة المسيحية ، ايدانا بانهاء الشتات .

لنسمع الواعظ هو اواخر القرن الماضى :

« على جميع المسيحيين (الأوربيين) . . ان يهتلوا لانهايار الدولة العثمانية ، لان سقوط المسلمين أمل اليهود ، وعودة اليهود ستكون البشير السعيد بالوصول

الظافر لملك القدس المجيد .. بيد أنها ستكون بركة يرثى لها على (أبناء) اسرائيل ، لو انهم اعيدوا إلى وطنهم ، دون ان يعودوا الى الله ، أيضا « (١٥) .

وكانت هذه الفكرة وراء إرسال الاسقف اليهودى المنتصر ، مايكل سولون الكزاندر ، إلى فلسطين ، للعمل على تنصير اليهود ، تمهيدا لاعادتهم . الا أن محاولات الاسقف الانجليزى ذهب ادراج الرياح ، وتحطمت على صخرة رفض اليهود العنيد للتنصير ، فكان أن اسقطت فكرة هدايتهم ، واكتفت بريطانيا بوضعهم تحت حمايتها العتيدة ، وطبعاً ، لم يكن مذهب « اعادة اليهود » موضع اعتقاد عام لدى البريطانيين ، ولكن تكرار القول ، فى الضحى والليل ، بأن « فلسطين هى الوطن الحقيقى الذى أعطاه الله لليهود » جعل الفكرة مألوفة لدى الغالبية ، لتصبح ، بمرور الوقت ، بدهية ليست محل نقاش . وهكذا امتزج سحر الكلمة ، فى مرحلة لاحقة ، بالاعتبارات السياسية الاستراتيجية للاستعمار الغربى .

ومما يبعث على الدهشة ، أن فكرة هداية اليهود ، إيذاناً بخروج المخلص ، التى انتشرت فى منتصف القرن التاسع عشر ، تطورت إلى تقديس اسرائيل وشعبها ، فى نهاية القرن العشرين ، ففى اعلان بال ، الصادر عن قيادات الأصولية الانجيلية ، أو ما يطلق عليها ، أحياناً ، الصهيونية المسيحية ، فى آب/ أغسطس ١٩٨٥ ، ما يلى من أراء تحار فيها العقول .

« نحن الوفود المجتمعين هنا ، من دول مختلفة ، وممثلى كنائس متنوعة .. لكى نعبر عن ديننا الكبير ، وشغفنا العظيم باسرائيل ، الشعب ، والارض ، والعقيدة ، ولكى نعبر عن التضامن معنا . إننا ندرك ، اليوم ، وبعد المعاناة المريرة التى تعرض لها اليهود ، أنهم ما يزالون يواجهون قوى حاكمة ومدمرة .. وإننا كمسيحيين ، ندرك أن الكنيسة ، أيضا ، لم تنصف اليهود ، طوال تاريخ معاناتهم واضطهادهم .. إننا نهنىء دولة اسرائيل ، ومواطنيها على الانجازات العديدة ... وعليكم أن تدركوا أن يد الله ، وحدها ، هى التى ساعدتكم على استعادة الأرض ، وجمعتم من منفاكم ، طبقاً للنبوءات التى وردت فى النصوص المقدسة .. إننا

ندعو كافة اليهود .. بالهجرة الى اسرائيل ، كما ندعو كل مسيحي أن يشجع ويدعم أصدقاء اليهود ، فى كل خطواتهم ، التى يستلهمونها من الله ،^(١٦).

وهكذا لم ترد فى البيان كلمة واحدة عن الأمكنة المقدسة المسيحية فى فلسطين، أو عن الفلسطينيين المسيحيين ، ناهيك عن شعب فلسطين ، ومعاناته فى المخيمات وفى بلاد الغربية ، شرقاً وغرباً .

ما علينا ، هكذا كان الحال فى أوروبا ، تيارات استعمارية ذات صبغة دينية ، وصهيونية صاعدة متنمرة ، فى حين كانت فلسطين تنفض عن نفسها غبار الاحتراب الدامى الداخلى ، وتلم شعثها من الفوضى الشائعة . وقد ظهرت فى مرحلة التنظيمات الادارية العثمانية الثانية ، فئة الافندية ، على الصعيد الفلسطينى ، فهؤلاء تلقوا تعليماً عسرياً ، مما جعلهم عماد العلاقة الجديدة بين الفلاحين والحكومة العثمانية ، انطلاقاً من إجراءاتها الحديثة فى جباية الضرائب ، والانتاج المرتبط بالسوق ، الأمر الذى سمح لنخبة الأفندية تدعيم ذاتها ، من خلال توليها الوظائف المستجدة ، مما صبغها ، تدريجياً ، بالصبغة البيروقراطية . وأصبح تعبير « فلاح » ومدنى « شائعا » ، للدلالة على مكان الإقامة ، ونوع العمل ، وأسلوب الحياة ، ورغم ما يوحى به من استعلاء من قبل سكان المدن ، إلا أنه لم يكن أكثر من شعور جنينى بالوعى الطبقي . ويجدر القول بان انتشار التعليم الغربى ، بواسطة الرسائل التبشيرية ، الى جانب التعليم التقليدى ، الذى تتولاه الحكومة ، كانت له آثاراً سلبية ، ساهمت بدورها فى تفتيت وحدة الفكر ، والتصوير الفلسطينيين ، مما زاد فى تمزق المجتمع ، وتشاحن أفراده .

وهكذا ، نجح الحكم العثمانى ، عبر إجراءات التحديث ، فى تعزيز الحكم المركزى ، وفى إحداث تغييرات فى البنية الاجتماعية ، جاءت فى صالح سكان المدن، على حساب الفلاحين ، الذين فقدوا أسباب الاكتفاء الذاتى . وسخرية القدر، لم تتراكم القوة فى يد الأستانة ، بل فى يد حلفائها المحليين الجدد ، وجهاء المدن ، الذين أصبحوا ، مع حلول الحرب العالمية الأولى ، يملكون مساحات شاسعة

من الأراضى الزراعية وتجدر الإشارة هنا ، الى أنه نتيجة لهذه السياسات العثمانية الجديدة ، كان يوجد فى فلسطين - مع أنتهاء الانتداب البريطانى عام ١٩٤٨ - ٢٥٠ مالكا يستحوون على ٤.١٤٢.٠٠٠ دونم من الأراضى الزراعية ، أى ما يوازى جميع ما يملكه الفلاحون ، الذين يشكلون نسبة ٦٥ ٪ من مجموع الأهالى (١٧) .

ورغم ضعف البنية الاجتماعية ، وسيادة تكوين شبه قبلى ، كان هناك وعى فلسطينى مبكر ، بالتهديد الذى يشكله الاستيطان اليهودى وأهداف الصهيونية البعيدة . فقد بلغ عدد اليهود فى فلسطين فى عام ١٨٥٦ ، ١٠.٦٠ ألف نسمة ، ليصل العدد الى ٢٥.٠٠٠ ، فى عام ١٨٨٠ ، بفضل وضع اليهود تحت الحماية البريطانية ، ثم ارتفع عددهم ليصل الى ٦٠.٠٠٠ عند انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٨) .

وشهد عام ١٨٨٦ ، انفجار اشتباكات ضخمة بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود الأوائل ، وقامت السلطات العثمانية من فورها بفرض قيود على الهجرة اليهودية الأوروبية الى فلسطين ، مما يفسر قلة عدد اليهود فى فلسطين ، عند بداية تغلغل النفوذ الأوروبى ، فقد اصدرت الأستانة قرارا عام ١٨٨٧ بمنع اقامة الحجاج اليهود لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر ، رفع وجهاء القدس فى عام ١٨٩١ الى وزير الدولة العثمانى ، التماسا يطالبون فيه بالمنع الفورى للهجرة اليهودية ، ومنع انتقال الأراضى اليهم ، وقد كتب رئيس محكمة الاستئناف الشرعى فى القدس ، يوسف الخالدى ، رسالة بعث بها الى الحاخام الأكبر الفرنسى ، صديق هيرتزل ، زاموك كان ، فى عام ١٨٩٩ ، يقر فيها بالمشكلة اليهودية فى أوروبا ، ولكنه يحذر من حلها فى فلسطين ، لما سوف يجلبه ذلك من صراع دموى حتمى ، نظرا لرفض الفلسطينيين أن يكون الحل على حسابهم (١٩) .

فى عام ١٨٩٧ تولى مفتى فلسطين ، محمد طاهر الحسينى ، رئاسة المكتب الحكومى المحلى ، لمواجهة الهجرة اليهودية ، وعرقلة جهود اليهود فى الحصول على الأراضى ، وتحدث فى هذا الشأن ، أيضا ، المبعوثون الفلسطينيون الثلاثة ، فى الأستانة ، عام ١٩١١ ، ليكرروا المطالب نفسها ، التى طالب بها الفلاحون ، منذ عام ١٨٨٦ . وهى المطالب نفسها التى تمسكت الزعامة الفلسطينية بتريديها ، طوال فترة الانتداب البريطانى ، ومارس الوجهاء الفلسطينيون دورهم المعهود ، كوسطاء ، بين أبناء جلدتهم والسلطة المركزية فى الأستانة ، ثم سرعان ما نقلوا وجهتهم إلى الحكومة البريطانية ومنتوبها السامى فى القدس ، للمواظبة على أداء دور الوسيط نفسه والمفارقة هنا ، أن سلطة الحكم الذاتى اليوم ، تتوجه بالمناشدة إلى الحكومة الاسرائيلية فى تل ابيب والقدس بالحد من النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وكانك يا ابا زيد ما غزوت .

ولكن الوعي الفلسطينى المبكر ، لم يستطع ايقاف مشروع الاستيطان الصهيونى ، الذى يعكس ، فى الحقيقة ، عجز الوجهاء عن العمل المؤثر والفعال فى مواجهة الجهد الصهيونى المنظم ، كما يدل أيضا ، على أن الفئات العريضة من الفلسطينيين لم تستطع تجاوز هذه القيادة . هذا على الرغم من أن بعض الصحف الفلسطينية ، كصحيفتى « الكرمل » و « فلسطين » قد كشفت فى مرحلة مبكرة . فى عام ١٩٠٩ ، المواقف السلبية لوجهاء المدن ، واصفة اياهم بأنهم « يهتمون ، فقط ، بحاضر مزدهر على حساب مستقبل مظلم » (٢٠) .

وتلك أفه مزمنة فى العقل الفلسطينى والعربى بوجه عام ، فهو لاينتظر أبعد من موضع قدمه . . .

هوامش الفصل الثالث

- ١ - الكزاندر شولسن ترجمة د. كامل جميل العسيلي تحولات جذرية في فلسطين منشورات الجامعة الأردنية عام ١٩٩٣ ، ص ٧٧ .
- ٢ - المرجع السابق ، ص ٢١٩ .
- ٣ - المرجع السابق ، ص ٢٥ .
- 4 - Albert Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables" "Beginning of moderization in the middle East, ed. William R. Polk and Richard Chamers (Chicago: University of Chicago Press, 1968) p.48.
- 5 - John Ruedy, "Dynamics of Land Alienation". The Transformation of Palestine. Ibraim Abu-Lughod, ed (Evanston, orth Western University Press 1971) P. 122.
- 6 - Ibid., p. 123
- 7 - Ibid., p. 122.
- 8 - Ioel S-Migdal, "Palestinian Society and Politics (New-Jersey, Princeton University, Press, p. 10
- ٩ - شولسن ، ص ١٢٩ .
- 10 - Hourani, P 67.
- 11 - T. Mallison, Jr p. 66.
- 12 - Ibid., p. 88.
- ١٣ - شولسن ، ص ٦١ .
- ١٤ - شولسن ، ص ٦١ .
- ١٥ - المرجع السابق ، ص ٧٧ .
- ١٦ - دييمترى ، ص ٢٥٤ .
- 17 - S. Migdal p. 20

18 - T.Mallison, Jr, p. 80

١٩ - شولسن ، ص ٢٨٢ .

20 - Ann Mosley Lesch, Arab Politics in Palesine 1917-1939 (London, Cornel University Press 1979). p;. 29.

الفصل الرابع

« نطالبكم جميعا بالتزام الهدوء والسكينة . وأن تساعدوا على إعادة النظام ، ولا تستمعوا إلى التقارير والاشاعات المغرضة . كونوا على ثقة باننا نبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق مطالبكم، وطموحاتكم الوطنية . عبر الوسائل السلمية» .

« بيان صادر عن القيادة الوطنية الفلسطينية . إثر هبة البراق . عام

١٩٢٩»

الصبر والصمت

خضعت فلسطين للحكم العسكرى البريطانى ، قرابة عامين ونصف العام ، من كانون الأول / ديسمبر ١٩١٧ الى حزيران / يونيه ١٩٢٠ ، ولم تلق الحكومة العسكرية هذه ترحيب الدوائر الصهيونية ، فقد وجدت غير متعاونة مع اللجنة الصهيونية ، وربما معطلة ، أيضا ، لمبدأ « الوطن القومى اليهودى » اى لاعلان بلفور ، المتضمن فى السياسة الرسمية للحكومة البريطانية .

على أية حال ، لم يدم ضيق الدوائر الصهيونية طويلا ، فسرعان ما استقر السير هيربرت صمويل ، فى ١ تموز / يوليه ١٩٢٠ ، على رأس الادارة المدنية فى فلسطين ، ليصبح أول مندوب سامى بريطانى فى هذه البلاد .

لم تخالف بريطانيا النهج السياسى العثمانى كثيراً ، لكنها اتبعته باسلوب أكثر حنكة ، فقد أقامت تحالفاتها الرئيسية مع أعضاء العائلات البارزة فى المدن الفلسطينية ، واعتمدت فى تحالفاتها السياسية المحلية هذه ، على المكافأة الشخصية، المرتبطة بتقليد حلفائها المحليين المناصب الرفيعة العليا فى المؤسسات التى استحدثتها ، حتى تضى عليهم نوعا من الحرمة والمنعة ، الشكلية طبعاً ، بما يعزز هيبتهم ورهبتهم لدى الأهالى . كانت بريطانيا بحكم خبرتها العريقة ، على علم بمدى شغف الشرقيين بالمناصب الرفيعة وبمظاهر الأبهة ، فلم تتوان فى استخدام هذا الشغف ، لى اعناق الرجال .

كم كانت بريطانيا حاذقة فى ادراكها هذا ، فما ان لوح الجنرال ستورز ، الحاكم العسكرى للقدس ، مهددا محافظ القدس ، موسى كاظم الحسينى واعضاء المجلس بإقصائهم عن مناصبهم فى حال استمرت مطالبتهم باعتبار فلسطين جزءا من سورية ، حتى اسقطوا شعارهم الوحوى ، مفضلين الاحتفاظ بمناصبهم بما تدره عليهم من رواتب شهرية منتظمة ، فذلك أكثر أمنا واضمن ربحا من تحولهم الى قادة لحرمة سياسية شعبية غير مضمونة المستقبل (١) .

بإدار المنسوب السامى ، صمويل ، فور وصوله ، إلى استحداث آلية للعمل ، عبر إقامة تحالفات سياسية فعالة مع وجهاء المدن وأعيانها ، الذين سبق لهم الاستفادة من الإصلاحات التى ادخلها العثمانيون ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ليصبحوا من كبار ملاك الاراضى الزراعية .

وكما لا يخفى على القارئ ، فإن بريطانيا لاتعوزها الدراية العميقة بمدى تأثير الثقافة الاسلامية ، ولذلك بادرت من فورها ، وعلى نحو غير مسبق ، الى دمج عدة وظائف دينية فى منصب واحد ، وقلدته الى مفتى القدس ، كامل الحسينى ، مكافأة له على تعاونه المبكر ، عند بداية الاحتلال البريطانى لفلستين ، حين حث الاهالى على التعاون مع السلطات الجديدة حفاظا على النظام العام ، (٢) ، وهكذا أصبح كامل الحسينى ، رئيسا للجنة الأوقاف العليا ، والمحكمة الشرعية ، إضافة إلى استحداث لقب المفتى الأكبر ، مما منح القدس وعائلة الحسينى دوراً مركزياً عند المسلمين فى البلاد . وتولى عضو آخر فى العائلة ، رئاسة بلدية القدس ، وهو موسى كاظم الحسينى ، فضلا عن ترؤسه للجنة العربية التنفيذية ، التى انشئت لتقديم مطالب الاهالى ، وتمثلهم أمام حكومة الانتداب .

وبذلك تم لسلطات الاحتلال ، ما تفضله القوى المهيمنة دائماً ، وهو التعامل مع رجل واحد ، تتركز فى يده كل السلطات ، الأمر الذى يجعله أسلس انقياداً ، وذلك بدلا من التعامل مع أطراف محلية عديدة ، تختلف توجهات كل منها ، ويستحيل إرضائهم جميعا .

عقب وفاة كامل الحسينى ، عام ١٩٢١ ، أصدر المنسوب السامى عفواً عن شقيقه الشاب ، أمين الحسينى ، واستدعاه من عمان ، التى سبق والتقاء بها ، ليقبله مهام شقيقه الراحل ، بالاضافة إلى رئاسة « المجلس الاسلامى الاعلى » الذى استحدث ، فى عام ١٩٢٢ ، ليصبح أقوى مؤسسة عربية فى فلسطين ، حيث يشرف على الأوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية ، فى أن معاً .

ويجدر بنا التوقف قليلا ، للتعرف على هذه الشخصية ، التي ملكت أفئدة عامة الفلسطينيين والعرب والمسلمين ، لسنوات طويلة ، نظراً للدور المهم الذي لعبته في تاريخ فلسطين ، منذ مطلع عشرينيات هذا القرن وحتى عام ١٩٤٨ . ولد الحاج أمين ، في القدس ، عام ١٨٩٧ ، حيث تلقى علومه الأولية مع قدر من اللغة الفرنسية . وكان رجلا متعدد الصفات والقدرات ، ليس من بينها التدوين العميق ، حتى يوم مثل أمام هيربرت صمويل ، ليتسلم مهام منصبه الجديد .

التحق الرجل بالأزهر الشريف ، عام ١٩١٢ ، كحال أبناء العائلات التقليدية المحافظة في تلك الأيام ، ولكنه سرعان ما شعر بالضجر ، ولم يكمل دراسته ، فلم يحصل على شهادة العالمية ، وانطلق عام ١٩١٣ ، بصحبة والدته ، إلى مكة المكرمة ، لتأدية فريضة الحج ، ثم التحق بالكلية العسكرية التابعة للجيش التركي ، قبل أن يعود الى القدس ، عشية اشتعال الحرب العالمية الأولى . نجح الحاج امين بجرأته وأندفاعه ، في لفت أنظار القوميين العرب والبريطانيين ، على حد سواء ، فقد كان على علم مسبق بالوعود التي قطعتها بريطانيا للعرب ، مما جعله متعاطفا مع الانجليز ، ومن ثم التحق بالمخابرات البريطانية ، ليعمل مستشاراً لبريطانيا في السودان ، (٢) وما ان شاع امر اعلان بلفور حتى قفل عائدا الى القدس ، وأخذ ، من فوره ، في اثاره العامة في أزقة القدس وأسواقها القديمة ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين . وانفجرت اعمال عنف محدودة عام ١٩٢٠ ، سقط خلالها بضعة قتلى من الجانبين ، العربى واليهودى ، فصدرت ضد الحاج امين وآخرين احكاما غيابية بالسجن ، لفراره وآخرون إلى شرق الأردن . استطاع الانجليز ، عقب وفاة شقيقه ، اقناعه بالعودة إلى القدس ، حيث تقلد مناصب شقيقه الراحل ، بمساعدة هيربرت صمويل ، الذى قام بمناورة استبعد خلالها المرشحين الأولين من القائمة ، مفسحا المجال للحاج امين ، الذى كان ترتيبه الرابع فى القائمة . وما أن قلد المنسوب السامى المفتى الشاب ، مهام منصبه ، حتى نصحه - بإيجاز شديد - أن « عد إلى دارك وأطلق لحيثك » ! وذلك لتضفى اللحية على الشاب ، ذى الخامسة والعشرين

ربيعا ، مهابة رجال الدين ورهبتهم . يعلق السير كيركبرايد ، على هذه الواقعة ، فيما بعد ، بقوله: « لقد حاكها الانجليز جيداً ، ببساطة أبلغنا المرشحين الأولين أن ينصرفا ، وهكذا كان الامر » (٤) .

امتثل الشاب للنصيحة ، فاطلق لحيته واستبدل العمامة بالطربوش ، غطاء الرأس التركي المعروف .

منذ ذلك الحين ، أصبح الشاب أمين الحسيني ، يعرف بالحاج أمين ، أو سماحة المفتى . وتعنى هذه المناصب التى تقلدها ، بلغة الأرقام ، ستين ألف جنيهها فلسطينياً ، فى العام الواحد ، علاوة على سبعمائة جنيه راتباً شهرياً ، وقد وضعت كل هذه المبالغ تحت تصرف المفتى الأكبر الذى لم يقصر ، بدوره ، فى استعمال هذه المبالغ الضخمة ، بمقاييس تلك الأيام ، فى بناء قاعدته الشعبية ، وتدعيم مركزه السياسى .

ويبدو أن المنسوب السامى ، صمويل ، كان حريصاً على إنماء ثروة الحاج أمين، فقد أوعز الى جورج أنطونيوس * ، اللبناني المتمصر ، الذى حضر الى القدس ، اثر الاحتلال البريطانى ، باستئجار دارة يمتلكها المفتى ، على طريق جبل الزيتون فى القدس ، وقد دفع فيها إيجاراً مبالغاً فيه ، ظل حديث الناس ، لسنوات . وبذلك أصبح أنطونيوس قريباً من صاحب الدار ، ومن تفكيره ، مما مكنه من التأثير فيه وعليه . . . ولم يكن ذلك بالأمر الصعب ، فقد استطاع جورج وزوجته الارستقراطية كيتى إيهار المفتى بثقافتهما الواسعة ، وبرياش منزلهما الأنيق ، وحفلات الاستقبال ، التى كان يؤمها كبار شخصيات العالم . ومايزال يتذكر المقدسيون ، من كبار السن ، المفتى ، وهو يعبر الشارع ، كل صباح ، لتناول طعام

* جورج أنطونيوس ، خريج جامعة اكسفورد ، يتقن عدة لغات أجنبية ، متزوج من ابنة صاحب جريدتى المقتطف والمقطم فارس نمر باشا ، وهو ايضا لبنانى متمصر ، وجورج ايضا عدل المستشار الشرقى فى السفارة البريطانية فى القاهرة ، والتر سمات . وقد تقلد منصباً رفيعاً فى دائرة المعارف بالقدس ، وصاحب كتاب « يقظة العرب » أول كتاب يصدره عربى باللغة الانجليزية .

الإفطار مع جورج ، وزوجته السيدة كيتي .

بالنسبة للأوضاع الاقتصادية ، لم تشهد البلاد طيلة سنوات الاحتلال البريطاني الأولى ، تغيراً ملحوظاً ، فقد ظلت ملكية الأراضي الزراعية مصدراً أساسياً للقوة والنفوذ . حيث كانت الزراعة ماتزال تشكل المصدر الرئيسي للعيش . ومع تكثيف حكومة الانتداب للإجراءات الإصلاحية ، التي ابتدأها العثمانيون ، أصبح لزاماً على الفلاحين دفع إيجار الأراضي الزراعية ، وتسديد الضرائب ، نقداً ، مما أثقل كاهلهم ، بسبب تدنى دخولهم ، الأمر الذي دفعهم إلى الاستدانة من المرابين ، وكبار الملاك الزراعيين ، فزادت تبعيتهم لوجهاء المدن ، واشتدت رسوخاً ، واضطر الفلاحون ، تحت ضغط الحاجة ، إلى الاستعانة بأموال الأوقاف الإسلامية ، لمواجهة الارتفاع المستمر في إيجارات الأراضي الزراعية ، وفوائد الديون ، التي كانت تلتهم ما بين ٢٠ - ٣٠ ٪ من دخلهم السنوي^(٥) وكلها عوامل زادت من نفوذ الحاج أمين ، وسطوته ، ورسخت ، أيضاً ، تبعيتهم .

مما يلفت النظر ، ويبعث على الدهشة ، أن القيادة الوطنية في فلسطين قررت عدم الانخراط في حكومة الانتداب في جميع الميادين ، في ماعدا الميدان الديني ، بحجة أن الانخراط في الحكومة ، يعني الاعتراف بالانتداب البريطاني ، وبالتالي ، الأقرار الضمني بإعلان بلفور . وأياً كانت الحجة ، فإن ذلك الموقف ، في رأى البعض ، أفقد المؤسسات العربية الاعتراف الصريح بها ، من قبل سلطات الانتداب ، وبالتالي تعامله معها ، مما أعاق تطورها الذاتي وآخره . وتلك كلها امتيازات تمتعت بها مؤسسات الوكالة اليهودية واستغلتها إلى أبعد حدود . ومع ذلك فقد تمتعت المؤسسات الدينية الإسلامية ، الواقعة تحت سيطرة حكومة الانتداب ، بنفوذ واسع وأنيطت بها مهمات ، عادة ماتكون من اختصاص الحكومات . لم يخلع الحاج أمين ، في أدائه السياسي ، عباءة الأسلوب القبلي ، ربما كان عذره الوحيد في ذلك ، أنه النهج الوحيد الذي عرفته ، وعركته الزعامات المحلية ، عبر قرون طويلة . غير أن هذا النهج القبلي في كسب الأنصار والمؤيدين ، (ذهب

المعز وسيفه) ، ظل سمة متأصلة لم تنتج منها القيادات الفلسطينية اللاحقة ، رغم توفر الاطلاع الواسع على أنظمة أكثر تقدمية وديمقراطية . لقد عمد الحاج أمين ، ضمن الاطار السياسى الدينى ، إلى تدعيم مركزه ، عبر اقامة شبكة اتصالات ومصالح ، ربطت حتى أصغر القرى وأبعدها بالحياة السياسية ، وقد وجد فى ميزانية المجلس الاسلامى الأعلى مايلبى حاجته ، ويفى بالفرض ، رغم أنها مخصصة ، أصلاً ، لبناء المدارس ، وترميم المساجد ، وتركز نفوذ الحاج أمين فى المناطق المحيطة بالقدس ، ويافا ، ونابلس . وبلغ من شدة سطوة الحاج أمين ، أن أحكم قبضته على المحاكم ، والمدارس ، والمساجد ، وحتى المقابر ، الى درجة أن كل من ولد أو مات من الفلسطينيين ، بات يشعر بالفضل للحاج أمين . فما من شيخ ، أو معلم ، أو موظف صغير يستطيع الحصول على عمل ، فى مناطق نفوذ المفتى ، دون أن يثبت ولاءه الشخصى له ^(٦) . لم يكن الحاج أمين يثق بالفئات المتعلمة ، مفضلاً اختيار أتباعه من الأسواق ، والأزقة ، والقرى ، حيث وفر له جهلهم وعواطفهم الدينية الساذجة، ناهيك عن الحاجة، تربة خصبة لتدعيم قبضته . فقد شدهم اليه برباط الوعود البراقة ، بتقديم الصدقات ، والسلاح . ولعل فى الهتافات التى سادت الساحة الفلسطينية الشعبية ، آنذاك ، مايكفى للدلالة على مدى نفوذ المفتى وشعبيته، مثل هتافهم : « حج أمين يا عزنا ، يا مقلقل رزنا » ! أو سيف الدين الحج أمين » .

أما مناطق حيفا ، وصفد ، والمجدل ، فقد دخلت فى دائرة نفوذ العائلة المقدسية المنافسة ، آل النشاشيبي ، وكان عميدها ، راغب بك النشاشيبي ، رئيساً لبلدية القدس ، منذ عام ١٩٢٠ الى ١٩٣٤ ، وقد خلف فى منصبه هذا موسى كاظم الحسينى ، بمساعدة حكومة الانتداب . اتخذ راغب بك ، من موقعه هذا ، قاعدة لبناء تحالفاته السياسية ، مشكلاً مع حلفائه كتلة المعارضة فى « اللجنة التنفيذية العربية » . وهكذا ، استطاعت حكومة الانتداب تشكيل جبهتين متعارضتين ، داخل الحركة الوطنية ، يزاحم كل منهما الآخر ، للاستئثار بالنفوذ لدى سلطة الانتداب ،

مما زاد في تفسخ المجتمع الفلسطيني ، الهش ، البنية بطبيعته ، نتيجة تحول بلاده الى ساحة معارك ، دارت رحاها ، لقرون طويلة . لكن ما يلفت النظر ، أن عدداً من المؤرخين والكتاب أطلقوا « صفه المعارضين » على كتلة ال النشاشيبي ، في مواجهة « المجلسيين » ، أي المفتى وجماعته ، نسبة الى « المجلس الاسلامى الأعلى » وتكمن المفارقة هنا ، فى أن راغب بك كان يؤثر سياسة الاعتدال والتعاون مع بريطانيا ، وقد قبل غالبية المقترحات البريطانية ، إبان فترة الانتداب ، بداية من انشاء « مجلس تشريعى » ، وحتى توصية « لجنة بيل » بالتقسيم ، عام ١٩٣٧ ، التى وجد أنها ستكون فى صالح العرب ، فى المدى البعيد ، لأنها تنص على سيطرة العرب على جزء كبير من أراضى فلسطين . فى حين اتبع الحاج أمين ، ومنذ منتصف الثلاثينيات ، أسلوب العنف ، فى مواجهة الطرفين معا ، البريطانى والصهيونى ، متخذاً موقف الرفض المتشدد إزاء كل المقترحات البريطانية ، متهما منافسيه أو بالأحرى أصحاب الرأى الآخر ، بالعمالة والزندقة والإلحاد . ومما يبعث على المرارة ، فى ذلك التشاحن والتلاسن المرير ، ما ورد فى تقرير « لجنة بيل » عن العائلتين معا ، حيث يقول : « من المهم أن نضع فى اعتبارنا أن الشؤون الداخلية للعرب تسيطر عليها ، بدرجة كبيرة ومؤثرة ، تلك المنافسة القائمة بين آل الحسينى وآل النشاشيبي ، رغم أن الطرفين يتحدان فى عدائهما المتصلب تجاه سياسة الوطن القومى » (٧) .

لقد أدرك التقرير ما أعمت المنافسة الطرفين عن ادراكه ، وخاصة الكتلة الأكثر سطوة والأعلى صوتا ، بأن التشاحن والتباغض بينهما استغرقهما معا ، على حساب إعداد برنامج عمل ، لمواجهة التحدى الصهيونى ، بأسلوب أكثر جدية ، وأكبر نفعا .

تعود تلك المنافسة ، فى واقع الأمر ، إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، على خلفية ابتغاء كل من الطرفين الاستئثار بالنفوذ لدى الأستانة ، على نهج سياسة الوجهاء . واستمرت المنافسة بينهما ، إبان فترة الانتداب البريطانى ، رغم

اختلاف الظروف الموضوعية ، مما صرف النظر ، الى حد كبير ، عن الخطر الصهيوني ، الذى أخذ يرسخ جنوره الاستيطانية فى البلاد . لقد انصب الأداء السياسى الفلسطينى ، فى فترة حكم المنديبين الساميين الأولين ، (ميربرت صمويل ١٩٢٠ - ١٩٢٥ ، ولورد بلمر ١٩٢٥ - ١٩٢٨) ، على حث بريطانيا للتراجع عن « اعلان بلفور » . كان الأداء السياسى منوطاً « باللجنة التنفيذية العربية » ، المكونة من أربعة وعشرين عضواً ، والتي انبثقت عن المؤتمر الفلسطينى ، الذى انعقد فى يافا ، فى كانون الأول . ديسمبر ١٩٢٠ ، وطرحت اللجنة التنفيذية نفسها ، على أنها تمثل جميع فئات وطوائف عرب فلسطين ، مما يجعلها هيئة شرعية ، على بريطانيا أن تقصر التعامل معها .

كانت كلتا العائلتين ممثلتين فى « اللجنة التنفيذية » ، وتمتع « آل الحسينى » بدعم الروم الكاثوليك ، أما طائفة اليونان الاورثوذكس فكانت موالية لآل النشاشيبي .

وقد تفرع عن « اللجنة التنفيذية » بايعاز من الجنرال ستورز ، لجان اسلامية مسيحية - غطت كل المدن والقرى الفلسطينية ، إثر الحرب العالمية الأولى ، وكانت هذه اللجان موالية لآل الحسينى ، الذين زاد نفوذهم ، اثر تولى الحاج أمين رئاسة « المجلس الاسلامى الأعلى » . فعمد راغب بك الى انشاء الجمعية الاسلامية - الوطنية ، التى تعد نواه للحزب الوطنى ، الذى أنشأه فيما بعد . وبذلك كان كلا الطرفين قادراً على النفاذ الى القاعدة الشعبية العريضة ، الأمر الذى زاد فى تفسخ المجتمع الفلسطينى وتشرذمه .

تمحور اداء اللجنة التنفيذية على ثلاثة قضايا ، اذانة سياسة الانتداب البريطانى الموالية للصهيونية ، ثم رفض الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وأخيراً ، المطالبة بانشاء حكومة نيابية وطنية فى فلسطين . واعتمدت اللجنة التنفيذية ، فى ادائها السياسى ، على محاجة سلطة الانتداب ومقارعتها بالاعتبارات القانونية والأخلاقية ، مثل عدم انجاز بريطانيا ما وعدت به العرب ، إبان الحرب العالمية

الأولى الواردة فى مراسلات الحسين - مكماهون ، وكذلك تناقض مبادئ الانتداب مع المادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم ، وبيان اعلان بلفور لايتفق وهذه المبادئ .
ربما أحدثت المقارعة الأخلاقية والقانونية هذه ضجة عالية ، ولكنها كانت تعكس ، فى الحقيقة ، ضعف الموقف الفلسطينى فى الصراع الدائر فى الساحة ، آنذاك . فالبلاد تخضع للاحتلال البريطانى ، فى حين يواصل المستعمرون (بفتح الميم) ، بث مطالبهم وفق الأسلوب السلمى والدبلوماسى ، فذلك لم يضر بريطانيا فى شىء ، ولم يشكل لها أى تهديد ، وبالتالي لم يفرض عليها تقديم أية تنازلات . لكن بريطانيا عرضت بعض التنازلات الهامشية - وان جاءت فى سياق لم يجد الفلسطينيون أمامهم خياراً سوى الرفض ، ولعل ذلك كان هو المقصود .
جاءت محاولة اللجنة التنفيذية الأولى ، لتغيير دفة السياسة البريطانية ، اثناء زيارة وزير المستعمرات البريطانى ، آنذاك ، وفستون تشرشل ، الى فلسطين ، فى آذار / مارس ١٩٢١ ، فقد حاولت اللجنة جاهدة إنشاء بريطانيا عن عزمها ، لم يكف تشرشل برفض مطالب اللجنة التنفيذية ، بل تعمد ترك انطباع لدى أعضائها ، بأن فلسطين لن تشهد مجلساً نيابياً ، قبل أن يصبح اليهود أغلبية فى البلاد .

لم تأس اللجنة التنفيذية ، وأرسلت وقدماً إلى لندن ، كى يلتمس مساعدة الحكومة البريطانية فى تلبية المطالب الفلسطينية . وكان الوفد يواجه ، دائماً ، فى كل محاولاته الدؤوبة ، بسؤال رئيسى ومحدد : من يمسك بيده زمام السلطتين التشريعية والتنفيذية ؟ والوفد يطالب من ناحيته باقامة مجلس تشريعى ، على الفور ، ليحل محل مجلس المستشارين البريطانيين العشرة ، التابعين للمندوب السامى .

قدمت وزارة المستعمرات البريطانية مشروعاً لدستور فلسطين ، يقضى بقيام مجلس تشريعى ، يرأسه المندوب السامى ، ويتألف من عشرة موظفين بريطانيين ، يتم تعيينهم من قبل المندوب السامى ، اضافة الى إثنى عشر عضواً منتخباً ،

ثمانية منهم من المسلمين ، واثنان من المسيحيين ، وآخران من اليهود . اصيب الوفد الفلسطينى بالاحباط ، وبخيبة الأمل ، فور اطلاعه على مسودة المشروع ، حيث يتمتع الانجليز واليهود بالأكثرية ، مما يجعلهم يفرضون مايشاؤون من سياسات ، قد لا تكون فى صالح العرب ، فضلا عن تمتع المندوب السامى بالحق فى رفض أى تشريع لايتفق وسياسة الانتداب ، مثل مسألة الهجرة اليهودية . فوفقا لهذا المشروع ، تتركز كل السلطات فى يد المندوب السامى ، كما أن تشريعات المجلس لا تتنفاذ الا بموافقة المندوب السامى ، الذى يحق له أن يوقف ، أو يعطل المجلس ، فى أى وقت يشاء . وقد أعلنها تشرشل ، صريحة ، أمام الوفد الفلسطينى ، تماما كما ضمنها فى كتابه الأبيض ، فى ١ تموز / يوليه عام ١٩٢٢ ، بأن سياسة الوطن القومى لا رجعة عنها ، وليست محل نقاش بين الوفد والحكومة البريطانية ، حيث يجب أن تقتصر المباحثات على كيفية الحفاظ على الحقوق المدنية والدينية للعرب ، معتبرا أن المشروع المطروح يقدم ما فيه الكفاية .

مكث الوفد فى لندن وجنيف ، قرابة العام ، من أب / أغسطس الى حزيران / يونيه ١٩٢٢ ، محاولا التأثير على سياسة الانجليز ، وأعضاء عصبة الأمم . واخيرا تكلت محاولات الوفد بالنجاح ، حين حصل على شرح واف لوجهة نظر بريطانيا ، فيما يخص فلسطين ، فقد حاضر تشرشل الوفد ، موضحا لأعضائه ، لكون لبس أو موارد ، بأن فلسطين ليست مدرجة فى تعهدات مكماهون ، وأن بريطانيا لن تمنح فلسطين الاستقلال ، لأن فى ذلك انتهاكاً لاعلان بلفور ، وأنكر نية الحكومة البريطانية جعل فلسطين يهودية ، كما أن انجلترا انجليزية ، ومن ثم فعلى الجميع ، عرب ويهود ، اعتبار أنفسهم فلسطينيين ، مؤكداً بأن بلاده لا ترمى إلى اخضاع العرب أو طمس هويتهم الثقافية . وحثهم الوزير البريطانى على تأسيس مجلس تشريعى تكون أكثرية اعضائه من المنتخبين ، على ان تنبثق منه هيئة استشارية ، تختص بشؤون الهجرة اليهودية (٨) .

مضى تشرشل يلزم شرعية الوفد حين أكد للأعضاء بأنه لا يستطيع

التفاوض، بشكل رسمى ، مع وفد « يدعى » تمثيل الفلسطينيين ، وأخذ يحثهم على قبول المشروع ، طالما أنه يهدف الى اقامة قناة شرعية تمكن الفلسطينيين من التعبير عن وجهة نظرهم ، وتقديم مطالبهم . لم يدرك الوفد من أقوال تشرشل سوى أنها دليل قوى على أن الوطن القومى اليهودى سياسة مؤكدة ، وأنها السبب فى حرمانهم من حقهم الوطنى فى الاستقلال وفى مسك زمام السلطة فى بلادهم . فما كان من الوفد ، الا ان رفض المشروع والكتاب الأبيض ، الذى تمخض عن مفاوضاته مع وزارة المستعمرات البريطانية ، على أساس أنه يخلو من أية مادة تدعم الموقف الفلسطينى ، ولم ير الوفد فى مشروع الدستور ، سوى مجرد محاولة لاستدراج الشعب الفلسطينى من أجل الاعتراف باعلان بلفور ، وذلك من خلال الاعتراف والتعامل مع الانتداب البريطانى .

وهكذا عُلقت مسألة الحكم الذاتى ، واستمر المنوب السامى البريطانى ومستشاروه فى حكم البلاد ، مباشرة ، وتدرجيا ، وبمرور الوقت ، أخذت الهوة تتسع بين الحاكم البريطانى وبين الواقعيين تحت حكمه . . حتى عاود المنوب السامى ، سير آرثر ووكهوب ، طرح فكرة انشاء مجلس تشريعى ، فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥ ، بحيث يتكون من اثنى عشر عضواً منتخباً ، ثمانية مسلمين وثلاثة يهود ، ومسيحى واحد ، اضافة الى تسعة أعضاء معينين ، ثلاثة مسلمين ، وأربعة يهود ، ومسيحيين ، الى جانب خمسة موظفين بريطانيين ، معينين من قبل المنوب السامى ، على أن يتولى رئاسة المجلس عضو من خارج البلاد . قبلت كتلة النشاشيبيى العرض ، على الفور ، ، وان طالبت بادخال بعض التعديلات على سلطات المنوب السامى . أما الكتلة المواجهة ، (المجلسيين) ، الأوسع انتشاراً ، فقد أعلنت ، من فورها ، رفض الاقتراح . تلقى الجانب الصهيونى اقتراح ووكهوب، بانزعاج شديد ، وفى المؤتمر الصهيونى التاسع عشر ، فى صيف ١٩٣٥ ، أعلن المؤتمر معارضتهم التامة لآى توجه يقود الى الحكم الذاتى فى فلسطين ، وخاصة اقتراح ووكهوب بانشاء مجلس تشريعى ، الذى يعتبره الأعضاء مناقضا

«لروح الانتداب»^(٩) ومن ثم سارع زعماء الصهيونية الى ممارسة ضغوطهم على أعضاء « مجلس العموم » البريطاني ، ونجحوا فى اسقاط المشروع ، فى آذار / مارس ١٩٣٦ .

فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٣ ، وبإيعاز من وزير المستعمرات ، الدوق ديفوتشاير ، دعا المندوب السامى ليفيفاً من رجال فلسطين ، وتلا عليهم بياناً أكد فيه التزام حكومة بلاده باعلان بلفور ، ثم أعلن استعداد الحكومة البريطانية للاعتراف بوكالة عربية ، على غرار الوكالة اليهودية ، يكون لها فى الامور المتعلقة بالسكان العرب نفس المقام الممنوح للوكالة اليهودية ، بموجب « صك الانتداب » ، ويكون لها حق الاستشارة فيما يتعلق بالهجرة ، وإن يكون للوكالة العربية هيئة تشريعية ، بل استشارية ، فيما يدخل فى دائرة اختصاصها . وأجمع الحضور على رفض الاقتراح ، لأن الوكالة « لا تفى برغبات الشعب العربى ، كما أن العرب لم يعترفوا ، مطلقاً ، بمركز « الوكالة اليهودية » ولا يرغبون فى اقامة وكالة عربية ، على الاساس نفسه »^(١٠) وهناك ، أيضاً ، اختلاف جوهري ، فاعضاء الوكالة اليهودية يتم انتخابهم من قبل الجالية اليهودية ، فى حين أن الاعضاء العرب يتم تعيينهم من قبل المندوب السامى ، الذى سيحظى بالسيطرة المباشرة على الشؤون الفلسطينية .

أسفر فشل اللجنة التنفيذية فى انتزاع تنازلات سياسية من الحكومة البريطانية ، عن تساؤل راغب النشاشيبي ، وحزب الدفاع الوطنى ، عن جدوى سياسة عدم التعاون مع حكومة الانتداب ، فربما كان أفضل ، لأسباب تكتيكية ، التعامل مع حكومة الانتداب من خلال النظام القائم ، للوصول الى الأهداف ذاتها التى يسعى اليها خصومه السياسيون ، من مجرد الرفض ، وادانة الانتداب ، والاحتجاج بعدم شرعية نصوصه .

ورغم هذا الصدى فى صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ، استمرت اللجنة

التنفيذية في مهاجمة ادارة الانتداب ، ولكنها بمرور الوقت ، أخذت في انتقاد السياستين الاقتصادية والمالية لحكومة الانتداب ، وفشلها في اقامة تعاونيات زراعية ، وفي تقديم القروض للفلاحين الفلسطينيين . أما حكومة الانتداب ، فكانت مستغرقة في الشؤون الأمنية ، التي التهمت ، وحدها ، في ثلاثينيات القرن العشرين ، ٣٥٪ من الميزانية ، وطبعا جاء هذا على حساب الخدمات الاجتماعية .

لم تمض سوى سنوات قليلة على بداية الانتداب البريطاني ، حتى توترت الأحوال السياسية في فلسطين ، في عام ١٩٢١ ، نتيجة عزل الملك فيصل الاول ، وابعاده عن دمشق ، من قبل الانتداب الفرنسي ، ولانفجار ثورة عنيفة في العراق ، احتجاجا على الحكم البريطاني المباشر ، مما دفع وزير المستعمرات ، تشرشل ، للحضور الى القاهرة ، من أجل تهدئة الأوضاع ، وتم تعيين فيصل الاول ملكا على العراق ، وتنصيب شقيقه عبدالله أميراً على شرق الاردن . وانفجر الموقف ، في أيار / مايو ١٩٢١ ، في يافا ، إثر مظاهرات عربية ومظاهرات مضادة قام بها المستوطنون اليهود ، بمناسبة عيد العمال ، وسرعان ما انتشر العنف في سائر الانحاء المحيطة ، مما أوقع ٤٧ قتيلا من المستوطنين اليهود ، و٤٨ عربياً ، قتل معظمهم على يد قوات الشرطة البريطانية ، وعلى الفور ، أعلن القادة الفلسطينيون عدم مسؤوليتهم عن انفجار الموقف ، حرصا على مواقعهم لدى سلطة الانتداب وبدأ مسلسل ارسال لجان تقصى الحقائق ، وما يصدر عنها من تقارير وتوصيات ...

على اثر هذه الصدمات ، شكلت سلطة الانتداب البريطاني لجنة تحقيق ، برئاسة ، قاضى القضاة في فلسطين ، السير توماس هايكرافت . مثل أمام اللجنة رئيس «اللجنة الصهيونية» ، د. دافيد ادلر ، الذي وصل الى فلسطين عام ١٩١٨ ، قبل الحاق الجنرال النبي الهزيمة بالأتراك ، قال ادلر للجنة تقصى الحقائق «لايمكن أن يكون في فلسطين الا وطن قومي واحد ، هو الوطن اليهودي ، ومن المستحيل ان تكون هناك مساواة في الشراكة بين العرب واليهود ، بل يجب أن تكون هناك سيادة يهودية طالما يزداد عددهم ازدياداً كافياً» ، (١١) ولم يفت ادلر

اتهام العرب باللا- سامية . لم يخف تقرير « لجنة هايكرافت » تعجبه من أقوال أدلر، التي هي نفسها أسباب سخط الأهالي ، وأشار التقرير الى تحيز حكومة الانتداب للحركة الصهيونية ، والى تعالي وعجرفة المهاجرين اليهود ، الذين يشكلون تهديداً اقتصادياً للعرب . كما أكد التقرير بأن انفجار العنف لم يكن متعمداً ، بدليل انتشاره السريع فى المناطق المحيطة ، وأنه كان موجهاً ضد اليهود ، لأسباب دينية، وسياسية ، واقتصادية ، وليس ضد الحكومة البريطانية ، رغم اعتراف التقرير بالشعور العدائى لبريطانيا ، نتيجة التزام حكومتها بالاهداف الصهيونية^(١٢) . وتأسيسا على ما ورد فى تقرير اللجنة ، تم وضع شروط للهجرة اليهودية ، يجعلها مرتبطة بقدرة الاقتصاد الفلسطينى على الاستيعاب ، وقد ظلت هذه الشروط سارية المفعول ، الى حد ما ، حتى عام ١٩٣٦ .

حقا ، إن تقرير هايكرافت كان صادقا ، حين أكد عفوية انفجار العنف من جانب العرب ، دون تخطيط مسبق ، ودون ايعاز من القيادة الفلسطينية ، التى فوجئت بدورها ، بانفجار موجة العنف ، تماما مثلما فوجئت القيادة الفلسطينية المعاصرة بانفجار الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام ١٩٨٧ . ان تتبع مسار قيادة الحركة الوطنية ، إبان مرحلة الانتداب ، يثبت بأنها لم تكن فى مستوى وعى الشعب المبكر ، والمتوثب دائما ، فى مواجهة التحديين البريطانى والصهيونى ، مما جعلها عاجزة عن تكوين مقاومة صلبة تواجه بها هذا التحدى . ولايعنى هذا أنها كانت تفتقر الى الحس الوطنى ، أو أنها خانت أمانى الشعب الفلسطينى ، بل لقد قامت ، فقط ، بالدور الوحيد المؤهلة له ، نور فرضه وضع فلسطين فى ظل الامبراطورية العثمانية ، حيث ظلت فلسطين ، طوال أربعة قرون ، مقاطعة ريفية فى جنوب الولاية السورية ، وبالتالي كان وجهاتها وجهاء مقاطعات، وجهاء ريفيين ، ليسوا على مستوى وطن بكامله .

وعلى عكس وجهاء دمشق وبغداد ، أعفت الأستانة وجهاء فلسطين من الالتحاق بالجيش الامبراطورى التركى ، مما أفقدهم الخبرة العسكرية تماما ،

وجبلهم بطبيعة دبلوماسية سلمية ، تعمل وفق القوانين المتاحة . لم يحملوا يوماً سلاحاً ، اقتصر دورهم ، أثناء الأزمات ، على الجأ بالشكوى وتقديم الاحتجاجات، أو إثارة المخاوف من انفجار العنف الشعبى ، بعبارة أخرى ، لقد انطلق توجه هذه القيادة من موقف مسارمة الانتداب ، متوهمة أنها بذلك تحصل على تنازلات من سلطة الانتداب الحاكمة ، ولعل فى هذا ما يذكرنا بأداء سلطة الحكم الذاتى الراهنة ، من تحذيرها بعودة الانتفاضة الشعبية ، للحصول على تنازلات اسرائيلية فى « مسيرة السلام » ، تحفظ لهذه القيادة ماء الوجه .

اعتمدت قيادة الحركة الوطنية اسلوب مقارعة الخصم بالحجة ، ومحاولات اقناعه بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة ، وله يغير توجهاته السياسية ، وهكذا بدأ المسلسل ، احتجاج يلحق باحتجاج ، والتماس يعقب التماس ، ووفد وراء آخر ، وعلى الرغم من وعى الشعب العربى الفلسطينى المبكر بالهدف النهائى للحركة الصهيونية ، الا أن القيادة لم تقو على الالتحام بالشعب المتوثب ، لتنظيم مساره العفوى .

فى طريقه الى لندن ، عام ١٩٢٠ ، مر الوفد الفلسطينى بالقاهرة ، حيث التقى بالسياسى المصرى المخضرم اسماعيل صدقى باشا ، الذى نصح أعضاء الوفد بتشكيل حزب وطنى ، يعمل من أجل الحصول على الاستقلال ، وجاءه رد رئيس الوفد المفاوض ، موسى كاظم الحسينى « ... إن أهداف الوفد تتضمن المطالبة بالاستقلال الكامل، ولكنه يرغب فى حالة استحالة تحقيق هذا المطلب ، أن تكون السلطة الحقيقية فى يد الانجليز ، وليس اليهود » (١٣) .

لا يعكس الرد العفوى الذى صدر عن رأس الحركة الوطنية الفلسطينية ضعف الرؤية السياسية فحسب ، بل أيضا ، القابلية النفسية للاستعمار ، حسب تعبير المفكر الجزائرى الاسلامى ، مالك بن نبي . فالجواب يعنى ببساطة ، نعم للاحتلال البريطانى ، اذا لم يتيسر الاستقلال ، على الا يصب هذا الاحتلال فى مصلحة اليهود . وفات رئيس الوفد أن تلك العلاقة الوثيقة بين الاستعمار البريطانى

والحركة الصهيونية ، لا يغيرها محاولات الاقتناع ، أو تقديم الالتماسات . إن صك الانتداب البريطانى الصادر عن « عصابة الأمم » ينص ، بوضوح ، على أن « الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومى اليهودى . . ولكنها مسؤولة ، أيضا ، عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين ، بغض النظر عن الجنس والدين » (١٤).

انصب اهتمام القيادة الفلسطينية ، ذات الشعبية الواسعة ، والتي يتزعمها آل الحسينى ، على الفقرة الأولى من المادة الثانية فى « صك الانتداب » ، وأخذت تحاول ، المرة تلو الأخر ، تغيير مسار السياسة البريطانية ، مع التثبيت برفض التعاون مع حكومة الانتداب ، وبنذ كل ما تطرحه من إقتراحات ، أو مبادرات ، لما يتضمنه ذلك من اعتراف بالانتداب البريطانى ، وبإعلان بلفور الذى يتضمنه ، مما أوقع الحاج أمين فى تناقض صارخ ، حين قبل هو بلا تردد المناصب الرفيعة التى قلده إياها أول مندوب سامى بريطانى فى فلسطين ، السير هيربرت صمويل .

أما الكتلة المواجهة فى الحركة الوطنية ، آل النشاشيبي ، فقد كانت تفضل مسار الاعتدال والتعاون مع حكومة الانتداب ، وإبقاء الباب مفتوحا أمام المبادرات البريطانية ، وقد برزت الكتلة موقفها المعتدل هذا ، بضعف الموقف العربى ، وعجزه عن انهاء الاحتلال البريطانى ، ومواجهة الرأيين العالمى والبريطانى ، ناهيك عن اليهودية العالمية ، مما جعل الكتلة تفضل الاعتدال والتعاون مع البريطانيين لعل ذلك يكسب الحركة الوطنية مزيدا من المتعاطفين من المسئولين البريطانيين ، بحيث تواجه الحركة الصهيونية من داخل النظام القائم .

اختلاف وجهتى النظر هاتين أفسد كل قضايا الود بين الجانبين ، وأطلقت الاتهامات يمينا ويساراً ، مما زاد فى تشوه الحركة الوطنية ، وانحرافها عن مسارها الحقيقى - كان آل الحسينى الأعلى صوتاً ، نتيجة تمتعهم بالهبة الدينية والاقتصادية ، مما وفر لهم تربة خصبة فى مجتمع تقليدى متخلف . الأمر الذى افتقرت اليه كتلة النشاشيبي ، رغم انها كانت أكثر اطلاعا على مجريات الأمور فى

الساحتين النولية والاقليمية ، ومما زاد فى عزلة الكتلة الأخيرة نمط الحياة الغربية التى عاشها بعض رموزها ، مما وفر تربة خصبة للشائعات حول ارتباطهم بالانجليز . ويعلق مدير معهد الدراسات الفلسطينية ، فى واشنطن ، د . فيليب ماطر على هذه الاتهامات ، بقوله : « إن المعارضين ، آل النشاشيبي ، كانوا دائماً موضع اتهام بالانتهازية والتعاون ، إتهام أطلقه أتباع المفتى ، فحسب ، فى كتاباتهم عن تاريخ فلسطين ، أمثال عزت دروزة ، رجل المفتى كأمور للأوقاف فى نابلس ، ثم مدير الأوقاف الاسلامية فى القدس » (١٥).

وأيا كانت وجهة نظر القيادة فى رفضها للعرض البريطانى ، الذى أصدره تشرشل ، فى كتابه الأبيض ، فى حزيران / يونيه ١٩٢٢ ، فقد اعتبر البعض ان مقاطعة عرض يتبع ما يشبه الحكم الذاتى ، كان خطأً تكتيكياً ، أدى إلى أغلاق قناة اتصال حيوية مع وزارة المستعمرات البريطانية (١٦) ، وأسخرية القدر ، وافقت القيادة الصهيونية ، بدورها ، على « الكتاب الابيض » ، ربما لأنها أكثر حنكة وخبرة بالممارسة السياسية الأوروبية ، على نمط « خذ واعط » ، فقد رأيت فيه نصراً جزئياً ، على الرغم من امتعاض من هم أقصر رؤية من زعيم الحركة الصهيونية ، حايمم وايزمان .

فى الحقيقة ، لقد تشبث جانبا الحركة الوطنية الفلسطينية كل بموقفه ، وجاء هذا على حساب قيام الحركة الوطنية باعداد برنامج جاد لمواجهة الحركة الصهيونية والسياسة البريطانية ، والعمل على خلق قوة اجتماعية ذاتية ، وآلية عمل شعبى تعزز الحقائق العربية على الأرض ، وتصون الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين ، بشكل جاد وفعال ، بدلا من استمرار حثهم سلطات الانتداب واستجداؤها بتحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية ، مما قد يجبر بريطانيا والعالم والحركة الصهيونية على احترام الفقرة الثانية من المادة الثانية لصك الانتداب ، وذلك فى أسوأ الأحوال . لقد أصبح الرفض والمقاطعة سمتان مستمرتان ، للجنان تقصى الحقائق ، ولعروض لاحقة بالحكم الذاتى ، واستمرت معهما سمة مطالبة

الاحتلال بتغيير سياساته ، مع إبطائه بالاحتجاجات والالتماسات .
لم يتسبب نشر « الكتاب الأبيض » فى ردود فعل عربية فلسطينية عنيفة ، ربما لوجود القيادة خارج البلاد ، تعارض التفسير الصهيونى لصك الانتداب وتعمل جاهدة لتغيير السياسة البريطانية ، أو ربما لعدم الشعور بالمرارة لموضوعية تقرير القاضى هاكرافت . وبذلك باتت فلسطين تحت الحكم المباشر للمندوب السامى البريطانى ، يساعده فى ذلك هيئة استشارية ، تضم موظفين بريطانيين ، بعضهم من اليهود ، أو من المؤيدين للحركة الصهيونية أما الجانب العربى ، فاقصر رد فعله على ممارسة ضغوط على عشر شخصيات فلسطينية بارزة ، لمنعها من الانضمام إلى الهيئة الاستشارية ، مما دفع هذه الشخصيات الى رفض دعوة الانضمام للهيئة التشريعية . . . وهكذا ، « خلا الميدان لحمدان » ، يسرح ويمرح ، حسبما يشاء ، وفق المثل الفلسطينى الدارج .

وهكذا عم الهدوء فلسطين ، طوال الفترة ما بين عامى ١٩٢١ - ١٩٢٩ ، وكفى الله المؤمنين شر القتال ، رغم أن هذه السنوات شهدت الموجة الثالثة من الهجرة اليهودية ، المكونة فى غالبيتها من العناصر الشابة المتعلمة ، التى أرست دعائم قاعدة صناعية واقتصادية ، مكنت الاستيطان اليهودى من توطيد جنوره فى البلاد . وفى الفترة ما بين عامى ١٩٢٢ - ١٩٢٦ ، وصل الى فلسطين حوالى ٧٥ الف مهاجر يهودى ، مما ضاعف عددهم وقد شهد عام ١٩٢٥ ، وحده ، وصول ٢٣.٨٠١ مهاجر (١٧) .

وتدفقت مع جموع المهاجرين الاموال اليهودية ، من أوروبا وأميركا ، واستخدمت فى شراء الاراضى من كبار الملاك الغائبين ، وأحيانا قليلة من أبناء البلد المقيمين ، المعروفين بالتبذير والسفه . ونشط المستوطنون فى انشاء عدد كبير من المستوطنات الزراعية ، الكيبوتز والموشاف ، وفى تجفيف المستنقعات ، خاصة فى الشمال ، وأخذوا فى شق الطرقات ، وانشاء الخطوط الحديدية ، ومؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية .

ماذا لو توقفنا قليلا عند مقولة بيع الفلسطينيين أراضيهم لليهود ؟
فكلما اصطدم الكأس بالجرة ، أى كلما نشب خلاف بين حكومة عربية ما
وجهة فلسطينية ، انطلقت الأقلام والألسن تندد بالفلسطينيين ، وتكرر الاتهام ، دون
كلل أو ملل ، الأمر الذى جعل تلك المقولة تستقر فى الذهن الجمعى للقاعدة الشعبية
العربية العريضة .

لم يقصر الباحثون ، فى الحقيقة ، فى دراسة هذه المقولة ، وتوصلوا الى
دحضها ، بالأدلة والبراهين ، فلنلق نظرة الى الجدول التالى ، الذى يوضح مجموع
الأراضى التى حصل عليها اليهود ، حتى عام ١٩٣٦ .

حجم الأراضى التى حصل عليها اليهود (بالنوم)

حتى عام ١٩٣٦

النسبة المئوية	المسافة بالنوم	مصادر الأراضى التى حصل عليها اليهود
٥٢,٦ %	٣٥٨,٩٧٤	كبار ملاك غائبين
٢٤,٦ %	١٦٧,٨٠٢	كبار ملاك مقيمين
١٣,٤ %	٩١,٠٠١	الحكومة - الكنائس والشركات الاجنبية
٩,٤ %	٦٤,٢٠١	
١٠٠ %	٦٨١,٩٧٨	مجموع الأراضى

يوضح الجدول السابق بأن مساحة الأراضى المملوكة للمستوطنين اليهود ،
كانت ترتفع ، ببطء شديد ، قياسا الى ارتفاع معدلات هؤلاء المهاجرين اليهود ،
فحتى عام ١٩٢٦ ، امتلك اليهود ٤ % من أراضى البلاد ، بما فيها المساحات التى
منحهم اياهم الانتداب البريطانى ، ثم استغرق الامر ثمانى سنوات ، لترتفع النسبة
الى ٥ % ، ثم احد عشر عاما أخرى ، لتصل النسبة الى ٦ % ، ولم يتجاوز ما

امتلكه اليهود عشية الكارثة عام ١٩٤٨ ، ٨.٦ ٪ من اجمالى الاراضى الفلسطينية^(١٨) .

وذلك يبين بجلاء ، مدى مقاومة الفلاحين والملاك الفلسطينيين للمفريات الكبيرة ، التى بذلتها « الوكالة اليهودية » ، فى سبيل الحصول على اراضيهم ، لقد تآثر الفلاحون من جراء بيع اراض لم يكونوا يملكونها ، بل يعيشون عليها ، ويعملون فيها ، منذ قرون طويلة ، مما يفسر هجرة الالاف منهم الى المدن ، بحثا عن فرص العمل .

إن هذه النسبة لا تفسح مجالاً ، لما آل اليه الوضع ، عام ١٩٤٨ ، واستيلاء اليهود على مايزيد عن ثلثى مساحة فلسطين ، واعلانهم قيام دولة اسرائيل ، ان الاستثمارات اليابانية فى الولايات المتحدة الاميركية تبلغ بلايين الدولارات فى مجالات الصناعة والزراعة ، ولم يقل أحد يوما أن اميركا ستتحول الى مستوطنة يابانية ، كذلك كانت الجالية اليهودية والاجنبية ، قبل عام ١٩٥٢ ، تمتلك ١٢ ٪ من الاراضى الزراعية فى مصر وتسيطر على ٣٨ ٪ من حجم التجارة الداخلية ، ولم يثر ابدا هكذا اتهام .

اذن ما الدافع وراء هذا الاتهام ، الذى طالما تردد بين حين وآخر ؟
هل هو تهرب من مواجهة المسئولية العربية لما حل بفلسطين ، اثر تدخلات الحكومات العربية بكل تناقضاتها وصراعاتها ومناقضاتها ، فى كل كبيرة وصغيرة فى السياسة الفلسطينية الداخلية ، وانحيازها لفريق نون آخر ؟
أم تراه تبرير للهزيمة العربية فى فلسطين عام ١٩٤٨ ، استخدم كمسوغ لفسل اليد من القضية الفلسطينية نهائياً ؟

ام لعله مداراة للعجز العربى فى مواجهة التحدى الصهيونى ، فى بعده القومى ، مما يجعلهم يلقون المسئولية على كاهل الفلسطينيين وحدهم ، فى محاولة لحصر المشكلة فى بعدها الفلسطينى الضيق ؟

أم كل هذه العوامل مجتمعة ؟

لم تندلع أعمال العنف ، كما كان متوقعا ، إثر الموجة الثالثة من الهجرة اليهودية ، بل ساد الهدوء البلاد ، رغم ارتفاع معدلات الهجرة ، التي اقترنت بارتفاع معدلات البطالة فى أوساط العمال العرب الفلسطينيين ، وفى ازدياد نسبة الأراضى التى تسربت الى اليهود . قد يكون التفسير الوحيد لظاهرة الهدوء هذه ، عدم وجود قيادة قادرة على استشفاف الخطر المحقق ، وعلى تنظيم وتعبئة الشعب ، حتى عرائض الاحتجاج والالتماسات توقفت ، هى الأخرى ، عن الصدور . أو قد يرجع السبب لتولى الجنرال ستورز ، منصب المندوب السامى بالنيابة ، الى حين وصول المندوب السامى الجديد ، اللورد بلمر ، فقد كان ستورز موضع انتقاد وهجوم القيادة الصهيونية ، منذ أيام الاحتلال البريطانى الأولى لفلسطين ، مما جعل العرب الفلسطينيين يعتقدون أن بإمكانه الوقوف الى جانبهم ، وتغيير السياسة البريطانية . نعم أن الرجل كان يؤمن بعدالة وكفاءة بريطانيا ، بما يمكنها من اقامة دولة ثنائية القومية فى فلسطين ، ولكن هذا لم يعن أن بإمكانه تغيير توجهات السياسة البريطانية ، أو مجريات الأحداث .

ان الركون إلى الافراد ، والقوى الخارجية ، ظاهرة اتسم بها ، ومايزال ، الأداء السياسى الفلسطينى والعربى بوجه عام ، فاذا وجد شخص فى معسكر الأعداء ، على قدر من النزاهة والعدالة ، تركن اليه ، وتأخذ فى الدوران فى فلكه ، متجاهلين أو ربما غير مدركين بأن النظم السياسية فى الغرب تقوم على تبادل السلطة ، واحترام الرأى العام ، بالاضافة الى ارتباط السياسة فى الغرب بمؤسسات وليس بافراد أو بأشخاص، مثل حالنا ، فاذا ما فقد هذا الشخص منصبه ، لتغيير الحكومة ، مثلا ، أو لموافاته الأجل ، استفاق سياسيونا على واقع جديد مغاير .

ولعل فى هذا ما يذكرنا بأمال القيادة الفلسطينية المنتفذة الراهنة ، التى انعقدت على زعماء حزب العمل الاسرائيلى ، وكأئهم خالدين فى الحكم الى ماشاء الله ، أو كأن بإمكانهم احداث تغييرات سياسية جوهرية حسب أهوائهم الشخصية . فى حين ان المفترض ، بل الصحيح ، الاعتماد على القوة الذاتية وليس الخارجية ،

ولكنها تظل سمة راسخة في سياسة الوجهاء تتوارثها الأجيال دون كلل .
على أية حال ، ربما أسهمت الأحوال الاقتصادية السيئة التي سادت فلسطين ،
في الفترة ما بين ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ، في ذلك الهدوء الغريب ، والتي لم تؤد إلى
تقلص الهجرة اليهودية فحسب ، بل إلى هجرة مضادة ، ولعل هذا ما جعل
الفلسطينيون يعتقدون بأن التجربة الصهيونية توشك على الاخفاق ، إن عاجلا أم
أجلا . فائثروا السلامة ، أو لعل الحاج أمين لم يكن قد استكمل ، بعد ، بناء
جماعته ، وما يزال يتحين الوقت الملائم .
المهم لقد بلغ الهدوء حداً دفع حكومة الانتداب إلى تخفيض عدد قوات الأمن
البريطانية في فلسطين .

في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٢٨ ، « يوم الغفران » ، قام اليهود بوضع ستار
محمول على حائط البراق ، « المبكى » لفصل الرجال عن النساء ، أثناء صلاتهم
أمام الحائط ، وأخذوا يطيلون وقوفهم أمامه ، مما عد انتهاكا لتشريع الانتداب .
ولم يكن هناك أحد يعلم كيفية تسييس الاشارات الدينية ، والدفع بها إلى الأذهان ،
أفضل من الحاج أمين . فأخذ ، على مدار عام ، يتهم اليهود خلال صلوات يوم
الجمعة ، بانتهاك الممتلكات الاسلامية ، ملمحا إلى أن هدفهم الاستيلاء على قبة
الصخرة المشرفة لبناء الهيكل . . وأخذت موجة العاطفة الدينية في الارتفاع .

في ١٧ اب / أغسطس ١٩٢٩ ، جاءت خطبة المفتي على النمط نفسه ، ولكنه
كان من الذكاء بحيث لم يسمح للقوات البريطانية بالامسك به ، وهو يحض جموع
المصلين ، ومعظمهم من أتباعه ، على مواجهة تعديات اليهود . وبعد انتهاء مراسم
صلاة الجمعة ، وقف الحاج أمين ، بملابسه السوداء ، صامتا في الشرفة الصغيرة
المطلّة على « حائط البراق » ، يرقب المصلين اليهود^(١٩) .

وسرعان ما توترت الأجواء بين الجانبين - الفلسطيني واليهودي ، وانفجر
الموقف ووقعت الاشتباكات بين الجانبين ، وتدخلت قوات الشرطة ، التي استطاعت

السيطرة على الموقف ، بصعوبة شديدة ، وانتشرت الشائعات فى الخليل ، وصفد ، عن مقتل الكثير من العرب فى القدس ، ورغم التعزيزات الامنية ، انفجر الموقف ، بشكل أكثر خطورة ، حيث دمر العرب ستة كيبوتزات ، وقتل ١٢٣ يهودياً ، وجرح ٣٣٩ آخرين ، علاوة على مقتل ١١٦ عربياً ، وجرح ٢٣ آخرين على يد قوات الشرطة ، وصدرت احكام الاعدام بحق ٢٧ عربيا ويهودياً واحداً ، وقد تم تنفيذ الاحكام فى ثلاثة عرب ، فحسب ، وخففت الاحكام عن الباقين (٢٠) .

ومنذ ذلك اليوم ، أصبح الحاج أمين زعيما لعرب فلسطين ، لايجرؤ أحد على منازعته . . .

ومنذ ذلك اليوم ، أيضا ، تم اصفاء الطابع الدينى على الصراع الصهيونى الفلسطينى ، رغم طابعه السياسى الواضح ، ولعل ذلك يرجع الى ان الدين يظل المحرك الاساسى للجماهير فى المجتمعات المتخلفة ، كالمجتمع الفلسطينى ، آنذاك ، وقد ترتب على توظيف الدين تسطيح الصراع واظهاره مجرد مشكلة بين عرب ويهود ، مما جنب وضع سلطات الانتداب البريطانى فى خانة العدو ، وتحويلها الى مجرد حكم ، يستطيع تقديم حلول للمشكلة ، بحيث بدى الانتداب فى صورة الحكم النزيه . وهكذا اختصرت القضية بابعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية ، بعد أن تم حرف الأنظار عنها ، إلى مجرد راية حملها يهود لساعات أطول من المفترض ، وهذا الحرف الذى تكرر ، غير مرة لاحقا ، على يد السيد ياسر عرفات فى الوقت الراهن ، مما عمل على اختزال القضية برمتها فى نفق هنا وشارع هناك .

الغريب أن الوجهاء أسرعوا ، من فورهم ، بإعلان عدم مسئوليتهم عن اندلاع العنف ، وهم لم يجانبوا الحقيقة فى قولهم هذا ، ومن ثم أصدروا بياناً خاطبوا فيه عرب فلسطين بالقول " ... نطالبكم جميعاً بالالتزام الهدوء والسكنية ، وإن تساعدوا لاعادة النظام ، ولا تستمعوا إلى التقارير والشائعات المفرضة كونوا على ثقة بأننا نبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق مطالبكم وطموحاتكم الوطنية عبر الوسائل السلمية (٢١) .

وكان الحاج أمين من ضمن الموقعين على هذا البيان !
وبالفعل ، فالمقاومة الفعلية والنضال المسلح ، منذ بداية الإنتداب البريطاني وحتى نهايته ، كان يتفجر عفواً على يد الفلاحين البسطاء ، دون قيادة حقيقية ، أو مشاركة جادة وإيجابية من الوجهاء فقد كانت هناك ، في الواقع ، فجوة بين اعيان المدن الفلسطينية ، رغم انهم لم يكونوا اقطاعيين بالمعنى العلمي ، وبين الفلاحين في القرى، حتى أن زيارة هؤلاء الوجهاء إلى الريف كانت نادرة، مما جعل معرفتهم بالقرويين تكاد تكون سطحية ، وطالما وظف الإنتداب البريطاني والحركة الصهيونية هذا التناقض بين القرية والمدينة لما يخدم اغراضهما.

أما سلطة الإنتداب، فقد تعرضت لانتقاد حاد من الجانبين . اتهمها ، الجانب اليهودي بأنها اشبعتهم وعوداً فارغة ، ولم تعمل على حمايتهم الى درجة اتهامهم بريطانيا العظمى بأنها تعيد النظر بصدد التزامها بالمشروع الصهيوني ، أما الجانب العربي فكان يؤمن ، ايماناً عميقاً، بأن بريطانيا تدعم الجانب اليهودي، وتعمل من خلال الصهيونية على ضم فلسطين إلى مشروعها الامبريالي.

وما أن هدأ التوتر قليلاً، حتى وصلت البلاد لجنة تقصى الحقائق برئاسة السير والترشو ، بتعليمات من وزير المستعمرات البريطاني اللورد باسفيلد* لدراسة أسباب تفجر أحداث العنف ، واقتراح الحلول، منعا لتكرار مثل هذه الحوادث ، لاحقاً ، أمضت اللجنة قرابة شهرين في سماع الشهود، وإجراء تحقيقات مستفيضة، وصلت إلى حد بحث مدى شرعية الوطن القومي اليهودي نفسه . وجاء في تقرير اللجنة ، أن أعمال العنف جاءت عفوية، وغير متعمدة، قام بها الفلاحون الفلسطينيون في مواجهة اليهود، وليست ثورة على السلطة البريطانية ، وأوصى التقرير بمنع الهجرة، لعدم قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد ، مطالباً الحكومة البريطانية بتحديد سياستها، بشكل واضح ، ولفت التقرير الإنتباه إلى

* اللورد باسفيلد كان عضواً في حزب العمال، مفكر وكاتب اشتراكي يتبنى الإشتراكية الغابية ، يعارض الفكر الصهيوني إلى حد أنه اتهم باللا - سامية.

ضرورة حماية الفلاحين الفلسطينيين من عمليات الطرد ، نتيجة البيع العشوائي للأراضي الزراعية ، حيث لايهتم مالكو الأراضي سوى بأرباحهم، منبهاً إلى عدم وجود أراضٍ لاستيعاب الفلاحين المعدمين، ووجد التقرير المطالبة بإنشاء مجلس تشريعي (٢٢).

لم تصغ الحكومة البريطانية إلى تلك التوصيات ، لأنها " تتطلب تغييرات دستورية تعرقل عملها في إلتزاماتها بمقتضى الإنتداب " ورأت ارسال خبير لدرس مسألتي الأراضي والهجرة.

وجاء تقرير الخبير العالمي في مسائل الأسكان والأراضي ، السير جون هوب سمبسون ، مؤكداً لما جاء في " تقرير شو" ، وأشار سمبسون إلى أن المصلحة العربية تتطلب وفقاً فورياً للإستيطان الزراعي اليهودي ، وأنه لمن الخطأ أن يسمح ليهودي من بولندا أو اليمن ، بملء الفراغ ، في حين يعج البلد بالآف العاطلين عن العمل ، والقادرين على ملء هذا الفراغ ، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين ، باستثناء منطقة بئر السبع لاستحالة استعمارها ٦٥٤٤٠٠٠٢ ر٥٤٤٠٠٠٢ دونم ، يملك اليهود فيها مليون دونم ، أى أكثر من ١٤٪ . . . وقد غدا أكثر من ٢٩٪ من العائلات العربية القروية من دون أراضي . . . ونتيجة لسياسة الحكومة في موضوع الأراضي ، اضطر قسم كبير من الفلاحين إلى أن يفقدوا عملهم ، وأرغموا على مغادرة أراضيهم ، اضافة إلى أن دستور الوكالة اليهودية . . . يحتم استخدام العمال اليهود دون غيرهم « (٢٣) ومما قاله الخبير «إن واجب الادارة . . . أن تؤكد على الا يلحق ضرر بالعرب من جراء الهجرة اليهودية، وأن وظيفية الإدارة العمل على تشجيع حشد اليهود في الأراضي تشجيعاً خاضعاً للشرط الأول، ولا يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين ، الا باتباع اسلوب جدى وفعال» (٢٤) .

وأصدر اللورد باسفيلد كتاباً ايضاً ، في عام ١٩٢٠ ، بناء على التقريرين

السابقين ، جاء فيه « إن الشكل الدستوري الذي يطالب به العرب يتنافى مع التزامات حكومة الانتداب ، ولكن حكومة جلالاته ترى ان الوقت قد حان للسير في منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي ، لمصلحة جميع السكان ، من دون تأخير ، على أن تلائم أحكام صك الانتداب » وأقر « الكتاب الأبيض » بأنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظرا الى الأساليب الزراعية الحالية ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، وأوصى الكتاب بتقيد انتقال الأراضي، معترفا بخطر الهجرة موصياً بتخفيفها أو وقفها « (٢٥)

وعلى الفور ، هب وايزمان محتجا بأن الكتاب يتعارض ونصوص الانتداب البريطاني ، وأسرع في ممارسة الضغوط ، وتعبئة القوى لمهاجمة « الكتاب الأبيض » وتسيير التظاهرات ، في أنحاء العالم ، وإمطار الصحافتين البريطانية والأميركية بالتنديد به . وأسرع مجلس العموم البريطاني إلى عقد جلسة ، تماما مثلما يعقد الكونجرس الأمريكي جلساته حاليا ، لاصدار تشريعات وتوصيات تصب في مصلحة اسرائيل . نجحت ضغوط وايزمان و « الوكالة اليهودية » في تخفيف لهجة الكتاب المشار اليه . ولم يقنع وايزمان بما أنجز ، واستمر في ممارسة الضغوط ، حتى وجه اليه رئيس الوزراء البريطاني جيمس ماك دونالد ، رسالة ، أطلق عليها العرب « الكتاب الأسود » هدفها استرضاء الصهيونية ، مؤكدا فيها ارتباط الهجرة اليهودية بقدرة اقتصاد فلسطين على الاستيعاب ، مع التزام بريطانيا باليهود في العالم ، وليس في فلسطين فحسب .

وهكذا ضربت الحكومة البريطانية عرض الحائط بتحقيقات لجنة شو ، وتوصيات سمبسون .

ساد الهدوء ، من جديد ، لكن أحداث العنف تركت أثراً سلبياً على سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين ، وازدادت شكوك الطرفين ، العربي واليهودي ، في السياسة البريطانية لعدم وضوح اتجاهاتها ، لأنها تركز على متطلبات الساعة ، ولا تستند الى استراتيجية ثابتة .

هوامش الفصل الرابع

- 1 - Sayigh P. 49
- 2 - Ibid, P 50
- 3 - Larry Collins and Dominique le pierre ,O Jerusalem, George Weidenfeld and Nicholson Ltd, 1972, P 35.
- 4 - Ibid, P. 40.
- 5 - Migdal , P. 14- 15
- 6 - Collins and lapierre, P 44.
- 7 - The Peel report, chapter 6, paragraphs 87 - 90.
- 8 - David Waines, the failure of the Nationalist Resistance, The Transformation of Palestine .Ibrahim Abu lughod , ed (Evanston : North Western university press, 1971) P. 223.
- 9 - Nasser Eddin Nashashibi, Jerusalem's other Voice, Pagheb Nashashibi and Moderation in Palistinian Politics, 1920 - 1948 , press Exeter, 1940, P. 45.
- ١٠ - اكرم زعيتر القضية الفلسطينية ، دار الجليل للنشر والدراسات دار الابحاث الفلسطينية ١٩٨٦ ، ص ٧٥.
- ١١ - المرجع السابق، ص ٧٠.
- 12 - Waines, P. 219.
- 13- Sayigh, P. 49.
- ١٤ - زعيتر ، ص ٣٥ .
- 15 - Philip matter " The Mufti of Jerusalem and the Polities of Palestine, Middle East journal, Vol. 42, n .2 (spring 1988).
- 16 - Waines, P 226
- 17 - Migdal , P . 38
- 18 - Sayigh, P . 36

- 19- Collins and lapierre, P. 50.
- 20- Ibid, P. 51.
- 21- Waines, P. 224.

- ٢٢ - زعيتر ، ص ٨٩ .
- ٢٣ - المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- ٢٤ - المرجع السابق ، ص ٨٤ .
- ٢٥ - المرجع السابق ، ص ٨٥ .

الفصل الخامس

« فلسطين مرض عضال غير قابل للشفاء ، لذا فالمخدر يبقى الحل الوحيد لتخفيف الألم. خاصة وإن الحرب على الأبواب، فلم نثر العرب، وقد انتظر اليهود ألفى عام، فلن يضيرهم الانتظار بضعة سنين أخرى فكلا الجانبين، العرب واليهود، تعاقهما النفس ،

تشارلز باتمان

وزير مفوض بريطاني سابق في القاهرة

آتا تورك جديد

فى ٢٠ أيار / مايو ١٩٣٢ ، تسلم أودلف هتلر مقاليد الحكم فى ألمانيا ، وبدأت قوانين الحكم النازى تثير مخاوف الألمان اليهود ، فأخذت معدلات الهجرة إلى فلسطين فى الارتفاع ، مع تزايد هذه المخاوف ، وانتشارها . فبعد أن كان معدلها ، فى عام ١٩٣٢ ، ٣٠٢ مهاجراً ألمانيا يهودياً ، قفز ، فى العام التالى ، ١٩٣٣ ، إلى ٥٣٩٢ مهاجراً ، وأخذت معدلات الهجرة اليهودية ، إلى فلسطين ، فى الارتفاع المطرد ، بوجه عام ، حتى وصلت إلى ٦١.٤٨٨ ، عام ١٩٣٥ (١) .

وتدفقت ، مع المهاجرين اليهود الألمان ، رؤوس الأموال ، التى بلغت ، فى قول ، عشر مصروفات حكومة الانتداب ، فى الفترة ما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٦ ، وبلغت فى قول آخر ، ٣٠ مليون جنيهاً استرالياً . وبحلول عام ١٩٣٦ ، كانت نواة « الوطن القومى اليهودى » قد أصبحت حقيقة ، يتعذر إنكارها ، نتيجة للإنجازات الاجتماعية والتقنية الباهرة التى رسخها اليوشيف ، الأمر الذى أسفر عن فجوة واسعة بين دخول الجانبين ، العربى واليهودى ، حيث بلغ متوسط دخل الفرد اليهودى ، آنذاك ، ٣٤ جنيها ، مقابل سبعة جنيهات للفلاح الفلسطينى (٢) .

مع تراكم الانجازات ، التى أرست قواعد الاستيطان اليهودى ، أخذت لغة الخطاب الصهيونى فى التبدل ، وفى انتخابات « الوكالة اليهودية » ، عام ١٩٣٣ ، فازت المجموعة العمالية فى « الهستدروت » ، بزعامة دافيد بن جوريون ، مما شكل نقلة فى الاستراتيجية الصهيونية . فمنذ بداية الاستيطان الصهيونى ، فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل الثلاثينيات من القرن الحالى ، اعتمدت الاستراتيجية الصهيونية أسلوب التقدم التدريجى والمستتر ، نحو « الوطن القومى » ، ثم بدأ تدريجياً التخلى عن أسلوب التكم وكبح النفس ، إلى استعراض لقوة « اليوشيف » .

فى حزيران / يونيه ١٩٣٢ ، بعث الزعيم الصهيونى العمالى ، حايم ارلوزدروف رسالة الى وايزمان ، قال فيها ، بأنه يعتقد أن العرب لم يعيدوا أقوياء ، بدرجة تهدد الجالية اليهودية ، أو تعرقل تقدمها نحو انشاء الوطن القومى ، وعلى الاستراتيجية الصهيونية ، فى مرحلتها المقبلة ، عدم السماح بقيام دولة عربية فى فلسطين ، عبر الاصرار على ضرورة استناد العلاقات العربية / اليهودية على موازين القوى ، التى باتت تميل لصالح الجانب اليهودى . ومضى ارلوزدروف يحدد ، فى تحليله الخطوة الصهيونية المستقبلية ، بقوله : إن ذلك لايمكن تحقيقه ، فى ظل الظروف الراهنة ، نون مرحلة انتقالية ، تشن فيها الجالية اليهودية « ثورة » منظمة ، للاستيلاء على كل أجهزة حكومة الانتداب ، بما فيها العسكرية (٣) .

منذ عام ١٩٢٩ ، والاستعداد العسكرى الصهيونى يجرى ، بدقة وتكتم شديدين ، فقد تم انشاء « الهاجاناه » ، نواة « جيش الدفاع الاسرائيلى » ، كما تم تشكيل لجنة للإشراف على الهجرة اليهودية ، فى منتصف الثلاثينيات ، ووضعت تحت إشراف قيادتى الحركة العمالية والهاجاناه ، بقصد توظيفها ، سياسياً . وقد تمكنت الصهيونية من الاستفادة من الظروف السياسية فى القارة الأوروبية ، فى ثلاثينيات هذا القرن ، إلى أبعد مدى ، بما يخدم أهدافها البعيدة . الأمر الذى دفع بعض الأذكياء الى القول ، « اذا كان هيرتزل (ماركس) الحركة الصهيونية ، فان هتلر (لينينها) ، أى المحرك الأول للدولة اليهودية » (٤) .

أمام هذا الخطر المتصاعد ، وتدنى الأحوال المعيشية للأهالى ، استشف العرب مدى عمق المفاوضات السياسية ، وعدم جدوى لجان تقصى الحقائق ، وأيضاً عجز القيادة السياسية الفلسطينية فى الحصول على تنازلات من الحكومة البريطانية ، عبر الوسائل الدبلوماسية . كما أن ظهور الأحزاب السياسية فى الساحة الفلسطينية لم يصف جديداً ، بل لعله زاد الفلسطينيين تشردماً ، فبدلاً من كتلتين متعارضتين (آل الحسينى ، وآل النشاشيبي) ، أصبحت الساحة تعج بست مجموعات منفصلة ، كل منها يتبع عائلة ذات وجهة ونفوذ .

حقا ، لا يمكن إنكار وجود مصلحة مشتركة بين الوجهاء وعامة الفلسطينيين ، ولكن لكل منهما وجهة نظر مختلفة ، فالوجهاء يسعون ، من ناحيتهم ، لحل مشكلة السلطة السياسية ، عبر المفاوضات ، فى حين يكافح عامة الفلسطينيين ، وأغلبهم فلاحون معدمون ، أو من أصول ريفية ، من أجل وجودهم نفسه ، المتمثل فى الأرض، وبضرورة التمسك بها ، والحرص عليها ، تحاصرهم ظروف اقتصادية خانقة، تزداد ضراوة ، فى كل يوم ، مما يدفعهم الى العنف ، خاصة وأن المفاوضات السلمية لاتسمن ولاتفنى من جوع . والوجهاء يضعون السلطة نصب أعينهم ، راية تخفق عاليا لايرمون سواها ، ولا يلقون بالا يذكر لكيفية مواجهة الحقائق التى ترسيها الصهيونية ، فى كل يوم . ويبدو أن التعطش للسلطة ، لمجرد الاستحواذ عليها ، مشكلة مزمنة لدى القادة الفلسطينيين والعرب عموما ، فبمجرد أن ألمحت حكومة « العمل » فى اسرائيل برغبتها ، فى مطلع التسعينيات ، فى التخلي عن غزة ، حتى أسرعرت قيادة منظمة التحرير فى تونس للدخول فى مفاوضات سرية، ضاربة كل شعاراتها المعلنة عرض الحائط ، خشية أن ينفرد الفلسطينيون فى الداخل « بالسلطة السياسية » ، هذا على الرغم من قول الداخل ، همسا « ان أهل مكة أدرى بشعابها».

مالنا وهذا الآن ..

المهم ، يبدو أن شعوراً قد استشرى لدى بعض الفلسطينيين مؤداه ، بأن انتقال السلطة إلى نخبة الوجهاء ، ليعنى ، بالضرورة ، تحسن الظروف الاقتصادية لعامة الشعب، وربما أرجع جموع الفلاحين فشل الحركة الوطنية ، على مدار السنوات الماضية ، الى عجز القيادة ، أو عدم رغبتها فى التجاوب مع رغبة الفلاحين فى مواجهة الانتداب . فالقيادة الوطنية ، لم تستطع ، طوال مسيرتها ، تجاوز أدائها التقليدى ، بحيث تلتحم بالشعب ، وتعمل على قيادته ، فى نضال متكامل ، وعلى مستوى وطنى شامل . فالقيادة تلتزم بالشعب ، فحسب ، الى الحد الذى لا يؤثر فيه هذا الالتزام على مصالحها الحيوية الخاصة ومكانتها

المتميّزة، بعبارة أخرى ، لم تعمل قيادة الوجهاء على الاستفادة من الإمكانيات الحيوية لدى الشعب ، توّظفها ، فحسب ، بالقدر الذي يؤمن لها مكانة تساوم من خلالها من أجل مصالحها الخاصة، ولهذا فإن هذه القيادة سرعان ما تفاجأ وتنكمش ، حين تنفجر القاعدة العريضة ، فتهرع لاحتوائها ، ومن ثم تسرع فى مسارمة سلطة الانتداب ، ثمناً لهذا الاحتواء . ولهذا ليس بمستغرب ، أن يتم مفجر ثورة ١٩٣٦ ، الشيخ عز الدين القسام ، القيادة الرسمية للحركة الوطنية بأنها ليست جادة بالقدر الكافى، منتقداً، أيضاً ، « المجلس الاسلامى الأعلى » ، لتبديده الأموال فى بناء المساجد ، بدلاً من شراء الأسلحة وإعداد الرجال (٥).

هكذا بدأ العد التنازلى لاندلاع ثورة ١٩٣٦ .

فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٥ ، تم ضبط شحنة أسلحة ضخمة فى ميناء يافا ، متوجهة إلى تل أبيب ، بدعى أنها شحنة اسمنت . بعد أيام قليلة ، أعلن عمال الميناء العرب الاضراب ، للفت الأنظار الى التسلح اليهودى ، الجارى على قدم وساق فى فلسطين . فى هذه الاثناء ، كانت الصحف المحلية تعج بأخبار «المجاهدين» ، بقيادة الشيخ القسام ، الذى دعى الى الكفاح المسلح. وفى أواخر العام نفسه ، هاجمت قوات البوليس البريطانى الشيخ وجماعته ، فى مخبئه فى أحرش يعبد ، وأردته قتيلا مع بعض رفاقه .

لم يشارك أحد من القيادة الوطنية فى تشييع جثمان الشيخ ! مما يشير الى تباعد الجناحين ، السياسى والعسكرى ، فى الحركة الوطنية الفلسطينية ، إلى درجة أن قيادة المقاتلين فى ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، لم ينخرط فيها أحد من الوجهاء (٦).

تزايد السخط الشعبى والتوتر ، بسبب تردى الأوضاع المترد . فى منتصف نيسان / ابريل ١٩٣٦ ، شن المجاهدون هجمات على حافلة عامة ، وعلى مستوطنة يهودية فى الشمال . خرجت فى ظهيرة اليوم التالى ، جنازة لتشييع قتلى اليهود ، فى تل أبيب ، يتقدمها موظفو بلدية تل أبيب من البريطانيين وانطلقت حناجر

المسيحيين اليهود بشعارات عنصرية معادية للعرب ، وأخذوا يصبون لعناتهم على حكومة الانتداب ؟ مطالبين بإنشاء جيش يهودى ، مما زاد الموقف التهايبا ، وعمل على استفزاز العرب ، فقام هؤلاء بدورهم بمظاهرة مضادة ؟ وتدخلت القوات البريطانية ، ووقعت اشتباكات أطلقت خلالها القوات البريطانية النار على المتظاهرين ، يسقط أربعة قتلى .

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد ، فقد قام أصحاب الأعمال اليهود ، يومى الجمعة والسبت التاليين ، بقتل بعض العمال العرب . وتجمع العرب ، صبيحة الأحد ، ١٩ نيسان / ابريل ، أمام مكتب بلدية يافا ، للحصول على تصريح للقيام بمسيرة . رفضت السلطات البريطانية منحهم الإذن ، فاندفعت جموع العرب الغاضبة ، وتفجر العنف ، وسقط ثلاثة يهود . وواصلت جموع المتظاهرين تقدمها فى اتجاه تل ابيب ، حيث اصطدموا بمظاهرة يهودية مضادة ، واختلط الحابل بالنابل ، وامت الفوضى ، الأمر الذى أسفر عن سقوط تسعة يهود ، وعربيين ، مع إصابة العشرات من الجانبين بجراح^(٧) .

اكتفى المندوب السامى بفرض اجراءات الطوارئ ، فى يافا وتل ابيب ، ولكن حاكم تل ابيب البريطانى ، سمح لليهود بإنشاء قوة شرطة خاصة بهم ، امعاناً فى استفزاز العرب ، لم تفتقر هذه الشرطة الخاصة الى الأسلحة ، فطالما قامت لسنوات طويلة بتهريب الأسلحة والذخيرة وتخزينها فى تل ابيب .

كشفت أحداث يومى السبت والأحد للشارع الفلسطينى برمته ، المكانة الدولية التى تحيط بالمهاجرين اليهود ، كما اتضح مدى التحيز البريطانى لهؤلاء الغريباء ، الذين لم يكتفوا بالقدوم والعيش فى فلسطين ، بل يعملون جاهدين للاستيلاء عليها ، عبر مخططات باتت جلية للقاصى والدانى . وزاد فى السخط الشعبى ، تجاهل بريطانيا حتى بمطالبة القيادة السياسية باقامة مجلس تشريعى ينسجم والمصلحة العربية ، بينما يشكل الغريباء جيشا ، تحت اسم ويصر سلطات الانتداب ، التى ترفض مجرد السماح للعرب بالقيام بمسيرة . لم يعد أمام الفلسطينيين . الآن ،

سوى العصيان المدني .

بإدراك الفلسطينيين ، من صفار الأعمال والمهنيين ، إلى تشكيل لجان توعية في أنحاء متفرقة من البلاد للقيام باضراب عام ، ولم يمض أسبوع واحد ، حتى اتحدت هذه اللجان ، وأصدرت بياناً موحداً . فيما انضمت الأحزاب العربية الفلسطينية في مؤسسة جبهوية ، برئاسة الحاج أمين ، في ٢٥ نيسان / أبريل ، حملت اسم «اللجنة العربية العليا» ، ودعت اللجنة الشعب إلى الاستمرار في الاضراب ، على المستوى الوطني ، بيد أن إعداد لائحة المطالب استغرق اللجنة عشرين يوماً ! في الوقت الذي افترض فيه الناس أن الاضراب أوشك على الانتهاء .

لم يكن إعداد اللائحة يحتاج كل هذا الوقت ، خاصة وقد خرجت تضم المطالب نفسها ، (إيقاف الهجرة اليهودية ، منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود ، وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تشريعي) ، مع الإشارة إلى استعداد اللجنة لانتهاء الاضراب ، والدخول في مفاوضات ، في حالة موافقة الحكومة البريطانية على تعليق الهجرة اليهودية . اعتبر الراديكاليون هذا البيان معتدلاً ، بل ربما محافظاً ، في حين اعتبرته الحكومة البريطانية محاولة مكشوفة للمساومة والابتزاز .

لم تتوقف حوادث العنف ، في طول البلاد وعرضها ، وقد زادها اشتعالاً أن الدول العربية المجاورة (مصر ، سورية ، وشرق الأردن) قد أحرزت تقدماً بصدد الحصول على استقلالها ، أما العراق فقد حصل على استقلاله ، عام ١٩٣٠ ، بينما فلسطين لم تحرز أي تقدم في هذا الصدد . ويبدو أن القيادة الفلسطينية لم تدرك ، أو لم تبد اهتماماً كافياً للفارق البين بين حال البلاد العربية المجاورة وحال فلسطين . فهذه الدول تعاني من احتلال عسكري ، تفاوض على إنهائه ، والاكتفاء بمعاهدات دفاع مشترك ، تضمن للدول الغربية المحتلة من خلالها استمرار مصالحها ، في حين تعاني فلسطين ، إضافة إلى الاحتلال البريطاني ، من هجمة استيطان أوروبية يهودية ، ترسخ جنورها باطراد ، مما جعل القيادة الفلسطينية ،

تركز اهتمامها ، أسوة بالبلاد المجاورة ، على نيل الاستقلال ، مستلهمة الأسلوب نفسه رغم الفارق الواضح بين الحالتين ، أما الاستيطان اليهودي فاعتبرته أمراً سهلاً ، تتفرغ له ، وتتولاه فيما بعد !

استدعى المنوب السامي البريطاني الزعماء العرب ، ليخلى مسئوليته ، فى حالة وقوع ضحايا ، مطالباً إياهم بالتوجه بشكواهم الى لندن . وقام ، أيضاً ، باستدعاء الزعماء اليهود فى تل أبيب ، لمناقشتهم فى كيفية الفصل بين الجانبين العربى واليهودى منعا للاحتكاك .

عند هذه النقطة من الصراع ، عملت الصهيونية على نقل الصراع الى الحلبة الدولية ، وقف وايزمان مخاطباً مؤتمراً للأطباء اليهود ، فى تل أبيب ، بقوله : «...إن العداة العربى / الصهيونى يعود الى الصراع بين البربرية والحضارة » مؤكداً « بان الحضارة لن تسقط أمام قوى الصحراء المدمرة » (٨) . أما دافيد بن جوريون ، فحث اليهود الأميركيين على تنشيط الهجرة اليهودية الى فلسطين ، كى يثبت اليهود مدى قدرة اقتصاد فلسطين على الاستيعاب .

فى الجانب العربى ، تولى رئيس بلدية نابلس ، سليمان طوقان ، فى اليوم التالى ، دحض مزاعم وايزمان ، أما سلطة الانتداب ، فعمدت الى قطع الاتصالات السلوكية واللاسلكية ، بين فلسطين والدول المجاورة ، منعاً لانتشار الشائعات ! تلا ذلك ، إصدارها تحذيراً بأن قوات الشرطة ستعامل مع المتظاهرين باطلاق النار . ورغم التحذير ، استمر العنف ، واستمر إلقاء الحجارة بين الجانبين ، العربى واليهودى ، وامتد الإضراب ، وأصدرت « اللجنة العربية العليا » مذكرة طالبت فيها الحكومة البريطانية بتعليق الهجرة اليهودية ، كشرط لإنهاء الاضراب ، منتقدة حكومة الانتداب ، لأنها لم « تحذ حنو السير هيربرت صمويل ، والسير جون تشانسلاى ، اللذان أوقفا الهجرة ، عقب أحداث العنف ، فى ١ ، ١٩ ، ١٩٢٩ » (٩) .

وظهرت انتقادات فلسطينية ، تناوت الحاج أمين ، لعدم حثه المحاكم الشرعية،

الواقعة في دائرة اختصاصه ، على الاضراب ، فأصدر العاملون فيها بياناً ، حذروا فيه بريطانيا من « غضب الله تعالى » (١٠) .

في ٨ أيار / مايو ، تقرر استمرار الاضراب ، والامتناع عن دفع الضرائب ، وفي ١٨ من الشهر نفسه ، شكلت بريطانيا لجنة لتقصي الحقائق ، برئاسة اللورد بيل مع تعليق ذهابها الى فلسطين ، إلى حين يستتب الهدوء .

واستمرت حرب العصابات المتفرقة في مختلف أنحاء البلاد ، ورغم نفوذ «اللجنة العربية العليا» المحوود على المقاتلين ، في التلال والجبال ، فانها ، أيضاً ، لم تبذل جهداً كافياً لتنسيق أعمال المقاومة ، بحيث تصبح عامل ضغط على الحكومة البريطانية . كانت «اللجنة العربية» تتشكل ، في واقع الأمر ، من تحالف يضم ممثلين عن ستة أحزاب فلسطينية ، ينتمون جميعهم الى « البرجوازية » الفلسطينية ، مما جعلهم ، بحكم طبيعتهم ، معتدلين ، وربما محافظين .

على الرغم من إدراك القيادة بأن الإضراب المديد ، والمفتقر الى التخطيط والتحكم ، يضر بالحركة الوطنية وبالأحوال الاقتصادية ، الا أن هذه القيادة ركبت موجة الأحداث ، التي فجرتها القاعدة الشعبية ، وسارت في ركابها ، دون أن تعمل ، على الأقل بحكم الخبرة السياسية ، على توجيه القاعدة الشعبية ، حديثة العهد بالعمل السياسي ، في مسيرة نضالية منظمة وبناءة . مما يدل على افتقارها لرؤية سياسية واضحة ، وقد تبدى ذلك ، جلياً ، في لائحة مطالبها ، التي تعرضت للتغيير والتبديل ، قبل صدورها ، في صورتها النهائية . فقد ترددت في مطالبها بين إعادة الأربعمائة الف مهاجر يهودي من حيث أتوا ، إلى الافراج عن المعتقلين السياسيين ، واستمر هذا التخبط ، قرابة ستة أشهر كاملة ، أدى فيما أدى اليه ، الى حدوث نزاعات ، وانشقاقات في القاعدة الشعبية ذاتها . ولعل ريدود الفعل المستفزة من الجانبين ، البريطاني واليهودي ، زادت السخط الشعبي حدة ، فلم تجد القيادة خياراً سوى اللحاق بهذا السخط .

لقد أمعن البريطانيون في اثاره سخط العرب ، فسرعان ما منحت الحركة

الصهيونية إذناً ببناء ميناء خاص بها فى تل أبيب ، بذريعة أن ميناء يافا أصابه الشلل ، من جراء الإضراب ، وزيادة فى الاستفزاز ، خصصت حكومة الانتداب لبلدية تل أبيب مبلغ ٧٦.٠٠٠ جنيهاً استرلينياً ، لإنشاء الميناء . ولم تمض سوى أسابيع قليلة ، حتى رست أول سفينة على رصيف الميناء الجديدة .

لم تتوقف المقاومة ، ولم ينته الاضراب ، رغم قسوة الإجراءات البريطانية ، وفداحة الغرامات المالية ، التى فرضتها حكومة الانتداب على المدن والقرى الفلسطينية ، وأوشكت أشهر الصيف على الانقضاء ، والاضراب وصل الى حد تهديد الوضع الاقتصادى لقيادة الحركة الوطنية والمضربين ، على حد سواء خاصة وأن الحرب الأهلية فى اسبانيا قد أقصت الحمضيات الاسبانية عن الأسواق العالمية، مما رفع أسعار الحمضيات ، الى مايفوق ٩٠ ٪ ، والصهيونية على أتم استعداد للانفراد بالسوق ، وجنى الأرباح الطائلة . فاذا استمر الإضراب ، يفقد العمال العرب فرصة العمل ، فى الجمع والنقل والشحن ، ناهيك عن خسائر أصحاب البساتين . هكذا وقعت « اللجنة العربية العليا » فى حيص بيص ، ستة أشهر مضت والاضراب العام مستمر، بهدف تدعيم مركز المفاوض الفلسطينى فى إحداث تغييرات فى السياسة البريطانية ، والحكومة البريطانية لاتحرك ساكناً ، بل تهدد وتتوعد ، بحكم واقعها الاستعمارى ، بفرض الأحكام العرفية وسحق الاضراب ، بالقوة ، عملاً بنصيحة «الوكالة اليهودية» . والإضراب الذى كان يهدف الى شل إقتصاد البلاد ، أخذ يصب فى صالح « اليوشيف » ، حيث أخذت المشاريع التجارية الصهيونية تملأ الفراغ ، فى القطاعين العام والخاص ، وهام العمال اليهود يحتلون مكان العرب فى مختلف المشاريع والأجهزة الحكومية ، علاوة على انخراط أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود فى جهاز الشرطة^(١١) .

أما رجال المقاومة العرب ، فيفتقرون الى السلاح ، الى الاعداد الجيد ، والتنظيم الفعال ، حتى كاد ينحصر مصدر قوتهم الوحيد فى معرفتهم الجيدة بمسالك الجبال ودروبها . والأكثر من ذلك ، لقد تم اعتقال معظم قادة الاضراب فى

الحركة العمالية ، وجرى نفي بعضهم . وهكذا واجهت القرى الفلسطينية بمواردها الشحيحة ، العقاب الجماعى ، الذى طالما أنزلته بها قوات الانتداب ، مما أثقل كاهل الفلاحين البسطاء ، الى حد أصبح لا يطاق . كل هذا والحكومة البريطانية لم تقدم أية تنازلات ، فيما يتعلق بالهجرة أو بانتقال الأراضى لليهود ، سوى مجرد وعد بارسال لجنة لتقصى الحقائق وحسب ، وفيما عدا ذلك ، لم تقم إلا بالمزيد من اعمال القمع ومحاولات الاخضاع ، وقد أرسلت حكومة الانتداب فى طلب عشرين ألف جندى ، سرعان ما يصلون البلاد ! فما العمل ؟ وكيف السبيل الى الخروج من المأزق ، بما يحفظ ماء وجه القيادة الفلسطينية !؟

بادر الحاج أمين ، فى بداية الاضراب العام ، بصفته رئيسا للجنة العربية العليا ، الى ارسال برقيات الى الملوك والحكام العرب ، يناشدهم فيها دعم القضية الفلسطينية ، مستهلا بذلك دعوة الاطراف العربية للتدخل فى الشؤون الفلسطينية ، وجد الأمير عبد الله فى مناقشة المفتى ورفاقه فرصة لإحراز موطن قدم فى فلسطين ، التى تعد الخطوة الأولى نحو تحقيق هدفه الكبير ، فى قيام « سورية الكبرى » ، وذلك عبر قيامه بدور الوسيط بين الفرقاء المعنيين . أرسل الأمير عبد الله ، من فورهِ ، يدعو المفتى الى ارسال وفد الى عمان ، لمناقشة القضية عموما والموقف السياسى الراهن ، على نحو خاص . فأرسل المفتى عونى عبد الهادى وجمال الحسينى ، حيث التقى بهما الأمير فى الأول من أيار / مايو ، فى قصر رغدان بعمان ، ونصح الأمير الوفد بايقاف الإضراب ، وأعمال العنف حتى تتمكن اللجنة الملكية من الحضور الى فلسطين (١٢) .

وبما أن المبادرة جاءت من المفتى ، فقد وجد الحكام العرب أن تدخلهم فى الشؤون الفلسطينية ، كوسطاء بين عرب فلسطين والحكومة البريطانية ، أمر طبيعى مرحب به ، فاقترح وزير خارجية العراق ، آنذاك ، نورى باشا السعيد ، فى ٩ حزيران / يونيو ١٩٣٦ ، إقامة نوع من الفيدرالية ، يضم العراق وفلسطين وشرق

الاردن ، شريطة تعليق الهجرة اليهودية . لم يرق هذا الاقتراح للملك عبد العزيز آل سعود ، فبادر الى الاتصال بالأمير عبد الله . يقول بن جوريون في مذكراته « إن بريطانيا أبلغت ابن سعود ، بأنه إذا استطاع اقناع عرب فلسطين بانهاء الاضراب ، فانه بذلك لا يساعد الحكومة البريطانية ، فحسب ، بل العرب ، أيضاً^(١٣) .

وازدحمت الساحة الفلسطينية بالتدخلات الدبلوماسية ، مما زاد الوضع ارتباكاً ، وبدأ المفتى ، عند هذه النقطة بالذات ، يدرك بأن أية تسوية للمشكلة تأتي بواسطة الحكام العرب ، وليس عن طريق الفلسطينيين ، ستصب في صالح الأمير عبد الله ، لتلحق بالمفتى ضرراً كبيراً ، وذلك أمر لا يمكن القبول به ، حتى لو أدى التدخل العربي الى ايقاف الهجرة اليهودية ، والافراج عن كل المعتقلين السياسيين . لقد سافر الحاج أمين الى عمان ، أكثر من مرة وفي كل مرة يعود أدراجه ، وقد ازداد غضباً واستياءً ، فيصب جام غضبه على خصومه السياسيين في « اللجنة العربية العليا » . الغريب ، ان النفور كان شعوراً متبادلاً بين الطرفين ، الملك عبد الله والحاج أمين ، فالأول لم ينس تحذير والده ، الشريف حسين يوماً ، بان إحذر من الوعاظ الدينيين^(١٤) . وسرعان ما دب الخلاف أيضاً بين المفتى وقائد الوحدات السورية المقاتلة في فلسطين ، فوزى القاوقجي ، متهما اياه بالتدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية ، ورد الأخير باتهام الحاج أمين بالاستبداد . كانت بريطانيا ، في الواقع ، تشجع الجهود العربية الخارجية ، رغم إدراكها بان ذلك يؤثر سلباً على مكانتها الدولية ، وقد استغلت الصهيونية ، من ناحيتها ذلك ، الى أبعد مدى . أصدرت الحكومة البريطانية بياناً ، أعلنت فيه عزمها بتعويض أصحاب الممتلكات في يافا ، عما لحق بيناياتهم من اضرار . تلقت « اللجنة العربية العليا » ذلك الاعلان ، وأوضحت أنه يعد تنازلاً بريطانياً ، فالقيادة الفلسطينية كانت ماتزال تؤمن بالتفاوض ، سبيلاً الى ايقاف الهجرة ، مما سيقتضى ، حتماً على المشروع الصهيوني .

فى هذه الاثناء ، كانت « الوكالة اليهودية » تدرس جميع احتمالات التسوية ، وترقب الموقف عن كثب . فتم عقد مؤتمر أنجلو - صهيونى ، فى لندن ، دعا خلاله ممثلو الحركة الصهيونية إلى اثناء الاضراب ، بالقوة ، وعدم السماح للعرب بعرض قضيتهم أمام لجنة أخرى لتقصى الحقائق . ونشرت صحيفة « التايمز » اللندنية فى ٩ ايلول / سبتمبر ، رسالة لارنست بيفن ، الذى غدا وزيراً للخارجية البريطانية فى الأربعينيات ، اقترح فيها أن يكرر الفلسطينيون فى العراق ما قامت به الصهيونية من اعمار فى فلسطين ، فالفلسطينيون ، أيضا ، قادرون على زراعة صحارى العراق ، ليعيدوا الى ذلك البلد مجده السابق (١٥) .

ما أشبه اقتراحات اليوم بالبارحة ، فاسرائيل تحت ، الان ، الدول العربية المجاورة على توطين اللاجئين الفلسطينيين فى العراق ، حلالمشكلة اللاجئين ! وظهر فى الأفق ، فى تلك الأونة ، اقتراح ، طالما تبناه وايزمان ، يدعو الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة بين الجانبين العربى واليهودى فى فلسطين ، بغية الوصول الى تسوية . وقد نشر الاقتراح فى « التايمز » اللندنية فى ٢٨ آب / أغسطس ، بقلم أحد زعماء الصهيونية ، الأمر الذى يعنى ، فى جوهره ، الانفرد بالفلسطينيين واستبعاد الحكومة البريطانية ، على أساس أنها عنصر دخيل بين الفرقاء أصحاب الشأن (١٦) .

وقد تحقق ، أخيراً ، للصهيونية ما أرادت ، بعد زهاء نصف قرن ، من خلال اتفاقية اوسلو ، فى مطلع تسعينيات هذا القرن ، حيث تمكنت من الانفرد بالجانب الفلسطينى ، واخراج القضية من محيطها العربى .

لم تنجح الوساطات العربية ، على كثرتها فى زحزحة بريطانيا عن موقفها ، بل ان الأخيرة أخذت تتشدد ، أكثر فأكثر ، مع « أصدقائها » العرب ، حين قام السفير البريطانى فى بغداد ، وفقا لوثيقة بريطانية ، بانذار رئيس الوزراء العراقى ، نورى السعيد ، بقوله « كل يوم تضيعونه فى المناقشات والمفاوضات ، دون تنفيذ مانريد من إنهاء أعمال الشغب فى فلسطين ، يعنى مسمار آخر فى نعش العرب » .

أيام قليلة ، بعد هذا الانذار ، وأبرق السفير الى مقر حكومته فى لندن ، حسب ما ورد فى وثيقة بريطانية أخرى ، قائلا «أبلغنى رئيس وزراء العراق بموافقة ابن سعود ، ملك العربية السعودية ، على النص المتعلق بمخاطبة عرب فلسطين ... وسوف نرسل نسخة الى الملك غازى ، وأخرى تصل المفتى ، غداً ، فى القدس، رغم أن الأخير لديه نسخة بالفعل وسوف يعلنها على الناس فى فلسطين ، بعد إجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة العربية العليا».

أما القيادة الفلسطينية ، فقد وضعت توجهها جانباً ، فموسم الحمضيات أوشك على البدء ، وتردى الوضع الاقتصادى أصبح واضحاً ، فى كل مكان بفلسطين، وجميع أعضاء « اللجنة العربية العليا » يرون عبث استمرار الاضراب، ماعدا جمال الحسينى . وقد عاد سكرتير « اللجنة العربية العليا » ، عونى عبدالهادى، من عمان، بعد يومين قضاهما فى اجراء مشاورات مع ابن سعود وغازى ، ملك العراق ، للخروج بحل من المأزق ، دون اراقه ماء الوجه . وبينما كان المنسوب السامى يعد العدة لاعتقال المفتى ، وترحيله ، كان الأخير قد بدأ فى التراجع .

وفى ٨ تشرين الأول / أكتوبر ، تسلمت « اللجنة العربية العليا » بياناً صادراً عن الملوك العرب وإمام اليمن ، يناشدون فيه « ابناعهم عرب فلسطين بالعودة الى الهدوء ، حقنا للدماء مع الثقة بالنوايا الطيبة للصديقة بريطانيا ، التى أعلنت عزمها على اقامة العدل » ، وأكد الملوك العرب عزمهم على مواصلة الجهود لدعم الفلسطينيين « (١٧) ».

وقام المنسوب السامى فى القدس ، على الفور ، بالدعوة الى مؤتمر فى القدس ، حضره وفود اللجان القومية ، استغرق يومين . قام المنسوب السامى فى نهايتهما بقراءة المناشدة العربية ، وبحثها مع الحاضرين ، مع « التوصية المشددة » بانهاء الاضراب ، فصوت الحاضرون بالموافقة ، وذلك لإعطاء بريطانيا فرصة لإقامة العدل.

وهكذا ، فى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ، الموافق لمناسبة الاسراء والمعراج ، تم إنهاء الاضراب ، جزئيا ، وقد تردد كثيرون فى فك الاضراب . ومع نهاية الأسبوع ، عادت الحياة الى طبيعتها ، وسط شعور شعبي عام بفشل الاضراب الوطنى . وبدأ بعض السياسيين يتساطون ، وعلى رأسهم راغب النشاشيبي وأعضاء حزبه . « وماذا بعد ؟ بعد كل هذه الفوضى ، والوساطات ، والمبادرات ، والصفوط ، وكتابة عشرات الرسائل ، والسفر الى هنا وهناك . . كل هذا قاد الى لا شىء ، وانتهى الى لا شىء . وكان لدى المفتى من الاعصاب ما حمله الى مغادرة القدس ، دون مشاورة أحد ، ليساهم فى جهود الوساطة بين السعوديين واليمنيين . لقد اقيمت هذه اللجنة لقيادة العرب أثناء الاضراب ، وقد انتهى الاضراب ، ولكنها ماتزال مستمرة ، وربما يتم استخدامها كتمثل لعرب فلسطين . فضلا عن ذلك ، لقد اوشكت اللجنة الملكية لتقصى الحقائق على الوصول ، والمفتى قرر مقاطعتها . . . ماذا بعد ؟ ما الذى يجب فعله ؟ والى أين نمضى بعد هذا » (١٨) .

وسط تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، حطت « لجنة بيل » رحالها ، فى القدس ، فى ٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٣٦ ، وفى اليوم التالى ، ودون مشاورة مع أعضاء « اللجنة العربية العليا » أصدر الحاج أمين ، باسم اللجنة العربية العليا ، قراراً بمقاطعة اللجنة الملكية ، إلا أن بعض الشباب ، أدلى بشهادته أمام اللجنة ، متجاوزاً قرار المفتى بالمقاطعة .

وأخيرا ، وبعد طول تمنع ، وافق الحاج أمين على العدول عن قرار المقاطعة ، والمثول أمام اللجنة ، نزولا عند رغبة الملوك والامراء العرب . كان الحاج أمين يعلم بموقف الملوك والامراء العرب الايجابى تجاه اللجنة الملكية ، خاصة الأمير عبد الله ، الذى أبدى استعداده لزيارة القدس ، والاتصال باللجنة ، وقد شاركه كل من ابن سعود ، والملك غازى ، هذا الرأى . أما المنسوب السامى ، ووكهوب ، فقد اعتبر قرار المقاطعة « جنون وغباء » (١٩) . وحتى رجل المفتى المقرب ، عزت دروزة ، كتب فى مذكراته أن الملك ابن سعود هدد بالتوقف عن دعم القضية الفلسطينية وقطع علاقته

باللجنة العربية العليا ، فى حال عدم عدولها عن قرار المقاطعة وقبل نهاية تشرين الثانى / نوفمبر ، أعلن « حزب الدفاع الوطنى » ، كتلة النشاشيبيى ، أنه غير ملتزم بقرار المقاطعة ، وأن السكرتير العام للحزب سيمثل أمام اللجنة ، مما زاد الموقف السياسى الفلسطينى اشتعالا .

ويبدو أن الموافقة بعد التمتع ، نزولا عند رغبة الأشقاء الملوك والرؤساء العرب، سمة متصلة يتوارثها زعماء فلسطين ، ربما حتى يبدون مكرهين ، أو لعل ذلك يضىف عليهم رهبة فى نظر أتباعهم . المهم مثل الحاج أمين أمام اللجنة ، قبل عشرة أيام من انتهاء عملها ، مما فوت على الفلسطينيين فرصة الاستعداد الجيد ، وأدلى بشهادته . أدان الحاج أمين « اعلان بلفور » ، وما تمخض عنه من نتائج ، متهماً الحركة الصهيونية بالسعى لبناء الهيكل ، على انقاض المسجد الأقصى ، ومضى مؤكداً بأن العرب قاتلوا الى جوار بريطانيا ، للحصول على الاستقلال ، وليس لاستبدال السيادة البريطانية بالعثمانية ، وطالب بالغاء « اعلان بلفور » ، ونقل السيادة الى الفلسطينيين. وحين سألته اللجنة عن قدرة البلاد على استيعاب الأربعمائة ألف مهاجر المقيمون بها ، أجاب بلا؟ فاستطردت اللجنة متسائلة : «هل يتوجب رحيل بعضهم فى هذه الحالة » فجاء رد الحاج أمين : « لندع هذا الأمر للمستقبل (٢٠) .

أما الشهود اليهود ، فقد اشتكوا من انتهاك بريطانيا للمادة السادسة ، فى «صك الانتداب» ، بعدم سماحها بالهجرة اليهودية ، بما يتفق وقدرة اقتصاد البلاد على الاستيعاب ، ولم يفت هؤلاء الإشارة ، الى أن منح الاستقلال لفلسطين ، فى ذلك الوقت ، «يشكل خطراً على حياة اليهود» ، ومضوا يحثون بريطانيا على اقتلاع « الارهاب » العربى والسير قدما فى اقامة « الوطن القومى » .

لم تفتقر المطالب الصهيونية الى دعم الكثير من الساسة البريطانيين ، وعلى رأس هؤلاء وزير المستعمرات ، آنذاك ، تشرشل ، الذى لم يخف احتقاره للعرب ، بقوله ، فى آذار / مارس ١٩٣٧ ، بصدد المشكلة الفلسطينية - اليهودية : « لم

تلزم بريطانيا نفسها بتحويل فلسطين الى دولة يهودية ، ولكنها بالتاكيد ، أى بريطانيا ، التزمت بفكرة أنه ، فى يوم ما ، وبكيفية ما ، فى المستقبل القريب ، وحسبما تسمح به ظروف الاقتصاد والعدالة ، ربما توجد دولة يهودية عظيمة هناك ، يبلغ تعدادها الملايين ، بما يفوق كثيراً تعدادها الحالى » .

وحين لفت محاوره البريطانى نظره ، بأن إخضاع السكان المحليين لفرو أجنبى قسوة غير عادلة ، أجابه تشرشل ، قائلاً : أينما يحل العرب تحل الصحراء ، وليس من العدل أن تتحول الأراضى المقدسة الى صحارى ، فى حين يمكن تحويلها الى جنات ، عبر سواعد رجال ونساء ، يفيضون بالحيوية ، وبروح المغامرة « (٢١) .

إن أقوال تشرشل هذه ، رغم غطرستها ، تتفق والفلسفات الأوروبية ، المتمثلة فى احد أوجهها بمبدأ النشوء والارتقاء ، والتي تعبر عنه المقولة المعروفة « البقاء للأصلح » والذهن الأوروبى غالباً ما يحدد العدالة ، بالقدرة على الاستفادة من البيئة ، بل إخضاعها لما فيه مصلحة الإنسان ، والقيام باصلاحها وإعمارها ، وتنشئة مجتمع فاعل ومتقدم ، تحكمه العدالة والمساواة . وهكذا ، وعبر ذلك الفهم ، تمكن مؤيدو الصهيونية العالمية ، بريطانيين ويهود ، من اغفال الجانب العربى من المشكلة ، بل لقد اعتبروه عائقاً أمام مسيرة التقدم الاجتماعى والثقافى ، وغير مؤهل للنظم السياسية الديمقراطية . وذهب هؤلاء الى حد مطالبة حكومة الانتداب باستعمال الشدة والحزم ، ونفى زعماء (التمرد) مما سيعجل بانتهاء المقاومة ، فالمقاومة ، فى نظرهم ، مجرد فقاعة هواء ، وإن خشية بريطانيا من الوطنيين العرب أمر مبالغ فيه .

صدر تقرير لجنة بيل ، فى ٧ تموز / يوليه ١٩٣٧ فى أربعمئة صفحة ، ليقتراح ، فى النهاية ، تقسيم فلسطين الى دولتين ، يهودية وعربية ، تحتل الأولى الشريط الساحلى ، من تل أبيب وحتى الحدود اللبنانية ، بما يشمل الناصرة والشواطىء الغربية لبحيرة طبريا . أما الامكنة المقدسة (القدس ، وبيت لحم) ،

فتبقى تحت الانتداب البريطانى ، بصورة دائمة ، على أن تخصص بقية المساحة للدولة العربية . واعترفت اللجنة بأن التقسيم ليس الحل المثالى ، لكنه يظل الحل الوحيد الذى يوفر السلام ، ولا يوجد أى حل يرضى أمانى الطرفين معا ، « فجزء من الرغيف أفضل من لا شيء » . وهكذا تتحقق الدولة لليهود ، بما يمكن اليوشيف من استقبال ما يشاء من الألمان اليهود . ولكن ، أيضا ، بما يتفق وقدرة الاقتصاد الفلسطينى على الاستيعاب .

تعالت صيحات الدوائر الصهيونية ، بأن التقرير « الكابوس » يعد انتصاراً « للارهاب العربى » ، وقد جاء نتيجة « الضعف البريطانى » ، وارتفعت حدة الصراخ « لا دولة يهودية دون صهيون » ، ثم كيف السبيل الى طمأنه زعيم التصححيين الصهاينة ، فلاديمر جابوتنسكى ، بقبول ركن من فلسطين ، وهو يطالب بفلسطين وشرق الأردن معا ، ويندد بالتقسيم ، قائلا : « لو أقسمنا (بأغلظ الأيمان) على قناعتنا بهذا الجزء ، فإن ذلك ليس سوى كذبة كبيرة » . وتدخل عضو مجلس العموم البريطانى اليهودى ، جوشوا ودهود ، عاملا على طمأنته بالقول: أمل أن تقبلوا بالتقسيم ، كخطوة نحو تقدم أبعد « (٢٢) .

انعقد المؤتمر الصهيونى العالمى ، وسط هذه الأجواء الصاخبة ، فى اب / أغسطس ١٩٢٧ ، حيث أعلن بن جوريون قبوله بالتقسيم ، شرط التعجيل بتحقيق الهدف النهائى ، واستطاع وايزمان ، فى النهاية ، الحصول على موافقة غالبية الأعضاء ، مع الاحتفاظ بحق التفاوض على تعديل الحدود .

قبل نشر تقرير لجنة بيل ، بدأت الشائعات تنتشر فى الخارج بعزم بريطانيا على تقسيم البلاد ، وارتفعت حرارة الموقف السياسى فى فلسطين ، واشتد صراع مستتر على السلطة ، وبدأ الحاج أمين وجماعته ، حملة شعواء على راغب بك وكتلته ، وجرى اتهام زعيم الكتلة ورجالها بخيانة الشعب والدين ، وبأنه مجرد اداة للأمير عبد الله وبريطانيا والصهيونية . وباتت اتهامات الخيانة تطلق بسهولة شرب كأس من الماء ، فكل من التقى باى مسؤول بريطانى دمع بالخيانة والعمالة ،

فيما كان الحاج امين يجيز لنفسه استمرار لقاءاته الدورية فى الحادية عشرة ليلاً بالمندوب السامى ، على نحو يذكرونا بالسيد ياسر عرفات الذى وضع كل بيضه فى سلة الاحتلال الاسرائيلى ، فيما أخذ يتهم معارضيه بالتنسيق مع الاسرائيليين . امام هذه الحملة الضارية ، اجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب الدفاع الوطنى ، وقررت سحب ممثيها من « اللجنة العربية العليا » فى ٣ تموز / يوليه ١٩٧٧ ، «حتى يتمكن الحزب من العمل بمفرده ، فى خدمة مصالح الفلسطينيين العرب» (٢٣) وارتفعت اصوات جماعة الحاج أمين ، متهمة راغب وكتلته بالانسحاب ، بناء على أوامر بريطانيا ، والأمير عبد الله ، الذى يتطلع الى الانفرد بالسلطة فى الجزء العربى من فلسطين ٠٠٠ وتدرجياً ، بدأت الصراعات الفلسطينية الداخلية تتكشف ، وتظهر على السطح ، وتم افشال محاولتين لاغتيال اثنين من رموز كتلة النشاشيبي ، هما سليمان طوقان رئيس بلدية نابلس ، وعيسى العيسى صاحب ورئيس تحرير جريدة « فلسطين » (٢٤) .

على الرغم من تصدع القيادة الوطنية ، لم تمر التعليقات الصهيونية والبريطانية على الطرف الفلسطينى ، ثم كيف السبيل الى قبول تقسيم فلسطين الى دولتين ، يهودية وعربية ، الا يشكل ذلك اذعاناً للمطالب الصهيونية ، حتى ولو على جزء صغير من فلسطين ؟ فهذا الجزء ، على صفره ، يشكل أيضاً خطراً على العرب جميعاً ، فى محيطهم الواسع ، فاذا ثبت اليهود اقدمهم فوق هذا الجزء ، يصبح من الصعب وقف تقدمهم ، فضلاً عن أن اقتراح التقسيم يعنى العودة ، من جديد ، الى معضلة التعاون أو اللا- تعاون مع سلطات الانتداب البريطانية . ولهذه الأسباب مجتمعة رفضت القيادة الفلسطينية توصيات « لجنة بيل » ، اما راغب بك ، فقد عبر عن رأيه ، صراحة ، وأبلغ المندوب السامى بأنه يقبل ، من ناحية المبدأ ، توصية لجنة بيل بالتقسيم .

واشتدت سخونة الموقف ، فى صيف عام ١٩٣٧ ، سقط د. طه حسن حنون من جنين ، ود. عبد السلام البرقاوى ، أيضا من جنين ، وكلاهما عضو فى « حزب الدفاع الوطنى » ، الغريب أن الحكومة البريطانية ، حين تراجعت عن التقسيم لاحقا ، تراجع الأمير عبد الله أيضا عن التقسيم ، معلقا على موقف راغب بك ، بأن أحداً لم يسأله رأيه ، بصدد تقسيم فلسطين ! أما رئيس وزراء العراق حكمت سليمان ، فقد أعلن بأنه سيقطع رأس كل من يقبل بالتقسيم « (٢٥) .

واشتعلت المقاومة الفلسطينية من جديد ، وعلى نحو أشد ، وبرز الحاج أمين ، فى خضم الأحداث ، زعيما متشدداً ، ذو مواقف صلبة ، ودون منافس ، وأخذ يعلن أن ترحيب الناس بالموت والشهادة ، لا يقل بحال عن رغبتهم فى خروج الانجليز من فلسطين ، ومن ثم تسوية المشكلة اليهودية ، على مهل . وتجاوزت زعامة الحاج أمين فلسطين ، الى العرب فى الجوار ، لأنه جسد خشيتهم واستيائهم من المشروع الصهيونى ، ورغم عدم اقتناع البعض بأسلوب أدائه السياسى ، إلا ان الاربعمائة عضو عربى ، الذين التأم شملهم ، فى مؤتمر بلودان* ، أعلنوا رفضهم ، بالاجماع ، لاقتراح لجنة بيل، استناداً الى قناعتهم بأن فلسطين جزء من العالم العربى ، وتخص الجميع .

شهدت هذه المرحلة ، أيضاً ، دخول ألمانيا على الخط ، فقد أعلن وزير خارجيتها ، فى برقية بعث بها الى لندن ، وبغداد ، والقدس ، بأن اقتراح انشاء دولة يهودية ، يدفع ألمانيا الى تغيير سياستها ، فبالاضافة الى صغر المساحة المخصصة ، الذى لايسمح باستيعاب اليهود جميعهم ، فان الدولة المقترحة تصبح مجرد نقطة ارتكاز ، مقر قيادة ، لادارة النفوذ السياسى والمالى اليهوديين فى عواصم العالم الرئيسة ، بما يشبه مكانة الفاتيكان بالنسبة للكاثوليك وموسكو

* عقد مؤتمر بلودان بناء على دعوة لجنة الدفاع عن فلسطين فى سورية . فى ٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٣٧ فى بلودان ، وقد حضره وفود من مصر والعراق وسورية ولبنان والاردن وفلسطين ، ولم يغب عنه ايضا مراقب بريطانى

للشيوعيين ، وذلك فان الوقت قد حان كى تؤيد ألمانيا العرب ، فى مواجهة اليهودية العالمية. (٢٦) هذا ، بالطبع ، لم يكن حياً فى العرب وليس إيماناً بعدالة موقفهم ، ولكن نكاية بالانجليز وازعاجاً لهم .

التقط الحاج أمين الخيط ، بل تشبث به ، مما انعكس سلباً على الموقف الفلسطينى برمته ، فى مرحلة لاحقه . لقد كان المفتى بحاجة الى قوة نواية ، متوازية مع البريطانيين ، فقام باستدعاء قنصل ألمانيا فى القدس ، ليبلغه اتحاد الفلسطينيين فى رفض توصيات لجنة بيل ، مع بثه تمنياته القلبية لألمانيا الجديدة (٢٧) .

التفتت الأوساط البريطانية ووزارة الخارجية ، على نحو خاص ، الى مقررات مؤتمر بلودان . فقد أصبحت فلسطين بؤرة الاهتمام العربى ، مما يشكل أول تحد سافر لموقع بريطانيا المهيمن فى الشرق الأوسط ، فاذا أجمع العرب على الوضع الفلسطينى فما الذى يمنع إجماعهم فى المشاكل الأخرى !؟

ازداد الوضع اشتعالاً ، وأخذ البريطانيون يتحركون ، بحذر شديد ، خشية تصيدهم من قبل الثوار الفلسطينيين . وفى ٢٦ أيلول / سبتمبر تم اغتيال حاكم الجليل ، بلاند أندروز ومرافقه ، على خلفية قيام الأول باعداد برنامج لجنة بيل ، والاعتقاد بأن له يداً فى توصيتها بالتقسيم . وجن جنون لندن ، ورغم إدانة «اللجنة العربية العليا» لحادث الاغتيال ، تم القاء القبض على غالبية اعضائها ، ونفى بعضهم الى جزيرة سيشل ، وكذلك وضع «المجلس الاسلامى الاعلى» تحت المراقبة الصارمة لحكومة الانتداب ، كما عززت الرقابة على الصحف ، وعزل المفتى من منصبه ، كرئيس للمجلس الاسلامى الأعلى ، ولجأ الحاج أمين الى الحرم القدسى الشريف ، فامتنعت قوات الانتداب عن اقتحام المسجد ، نظراً لحرمة فى نظر المسلمين . واستطاع الحاج أمين ، بعد ثلاثة أشهر ، التسلل ، متخفياً فى هيئة شحاذ ، براً الى يافا ثم بحراً ، فى مركب صيد ، الى لبنان. (٢٨) ولعل السلطات

البريطانية ، كما اعتقد البعض ، غضت الطرف ، لأن اعتقال المفتى كان سيزيد الوضع في فلسطين اشتعالاً ، وربما انتقلت الشرارة إلى البلاد المجاورة ، مع حراجة الموقف ، حيث اشتدت فيه الأزمة الأوروبية .

وهر اسبوع شابه هدوء حذر ، ثم انفجر الموقف مجدداً ، في مساء ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٧ ، حين هاجم الثوار المستوطنات اليهودية ، وأشعلوا أنبوب النفط ، وأخرجوا قاطرة عن مسارها ، وقتل في هذه الليلة شرطين بريطانيين . وعادت « التاييمز » اللندنية تتهم حكومة الانتداب بالتراخي والضعف ، وبالفشل في القضاء على « التمرد » في مهده .

شددت حكومة الانتداب من هجماتها ، وشنت حرباً شعواء على الثوار ، في التلال والجبال ، مستخدمة الطائرات ، في بعض الأحيان ، كما كثفت عملياتها الاستخباراتية ، عن طريق الضباط البريطانيين المستعربين ، للحصول على المعلومات من القرويين البسطاء . ورغم خسائر الجانب العربي ، التي بلغت عشرة من العرب مقابل يهودي أو بريطاني واحد ، فإن أعمال المقاومة استمرت ، تلبية لنداء « الجهاد المقدس » ، الذي أطلقه المفتى ، من منفاه الاختياري . وبلغت الجسارة العربية حداً ، جعل أحد الضباط البريطانيين يعلق ، قائلاً : « قنابلهم كانت مؤثرة ، وألغامهم تنفجر تحت أقدامنا ، وتعوق متاريسهم نورياتنا » (٢٩) .

في كانون الثاني / يناير ١٩٣٨ ، شكلت بريطانيا لجنة أخرى ، برئاسة جون وودهيد ، لوضع تفاصيل التقسيم ، الذي قبلته لندن ، من حيث المبدأ ، ولكنها أرجأت تنفيذه .

عاد سير آرثر ووكهوب يائسا إلى لندن ، وحل محله مندوباً سامياً جديداً ، هارولد ماكميكل . في ١٢ آذار / مارس ، دخل الجنود الألمان النمسا ، وتم ضمها الى الرايخ الثالث ، وشنت الصحف الألمانية هجوماً اعلامياً واسعاً ، نددت فيه بأساليب القمع الوحشية ، التي تمارسها بريطانيا في فلسطين .

في هذه المرحلة ، بدأت الصهيونية التخلي عن سياسة التكتم والخفاء ،

بمساعدة ضابط بريطاني مؤيد للصهيونية ، يدعى اود ونجيت ، الذى عمل على تدريب «الهاجاناه» على أساليب القتال ، وحيل الشراك اللا- أخلاقية . وأخذ يقودهم فى حملات ليلية على القرى العربية ، ومن ثم نقلهم من حالة الدفاع الى الهجوم . كانت أساليب الضابط البريطانى مؤثرة وفعاله ، وغير اخلاقية ، الى حد جعل أحد زملائه يعلق ، بالقول : « لقد لوث سمعتنا (البريطانية) فى قتاله غير الشريف»^(٣٠) . وزيادة فى الحيطة ، قامت حكومة الانتداب ببناء سور يفصل فلسطين عن سورية ، بكلفة ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، لمنع تسرب الأسلحة والذخيرة الى فلسطين .

نتيجة لهذا الجو المحموم ، استبد القلق الشديد بوايزمان ، خشية أن تلقى بريطانيا مشروع التقسيم وتلقى به جانبا ، ولكن لم تطل خشية وايزمان والنواثر الصهيونية ، فسرعان ما التقط أنفاسهما ، حين تولى مالكوم ماك دونالد ، المعروف بميوله الصهيونية ، وزارة المستعمرات ، الذى عاود التأكيد على التزام بريطانيا بالتقسيم ، مع ضرورة إرجاء التنفيذ ، بناء على توصيات الخارجية البريطانية ، التى أوصت بأن فرض التقسيم ، بالقوة ، سيضر بعلاقات بريطانيا مع كل من مصر ، والمملكة العربية السعودية ، والعراق ، وسورية ، مما يعرض التحالف الغربى للخطر ، فى هذا الوقت الحرج .

لكن ما أن استقر ماك دونالد ، بضعة أسابيع ، فى زارة المستعمرات ، حتى أخذ تفكيره يأخذ منحى آخر . . كيف السبيل الى تهدئة الأوضاع المتفجرة فى فلسطين ، دون إثارة غضب أصدقاء بريطانيا فى المنطقة ، فالمانيا تتحفز لاجتياح أوروبا ، والمصلحة البريطانية تقتضى عدم اغضاب العرب أو إثارتهم . وماك دونالد بريطانى ، حتى النخاع ، والعرب ، أيضا ، محقون فى غضبهم ، فقد قطعت بريطانيا وعوداً متناقضة لكل من العرب واليهود ، وكل منهما يتهم بريطانيا بالمرأوغه وينكث الوعود .

كان على ماكفونالد تهدئة مخاوف الفلسطينيين ، التي تتمحور حول الهجرة اليهودية ، وعليه ، أيضا ، الإبقاء على الضغط العسكري عليهم . ثم عليه أيضا مواجهة ضغوط الصهيونية ، ومؤيدوها في مجلس العموم البريطاني ، وما أكثرهم ، وليس للعرب عضو واحد مستعد للتصويت لصالحهم . وهذا آخر تقرير لودهيدي ، يؤكد فيه بأن التقسيم ليس الحل السياسي السليم ، فكلا الجزئين غير قابل للنمو الاقتصادي .

ذهب ماكفونالد يستمزج رأي تشرشل في الحد من الهجرة اليهودية .. فاذا بالثاني ينتفض ، قائلا : « أجننت ! تريد مساعدة العرب ؟ هؤلاء قوم متخلفون لا يعرفون من الطعام سوى روث البهائم » (٣١) .

أما وزير بريطانيا المفوض السابق في مصر ، تشارلز باتمان ، فكان رأيه أن فلسطين « مرض عضال غير قابل للشفاء ، لذا فالمخدر يبقى الحل الوحيد لتخفيف الألم خاصة وأن الحرب على الأبواب ، فلم نثير العرب ؟ ، وقد انتظر اليهود ألفى عام ، وإن يضيرهم الانتظار بضع سنين أخرى » ؟ . ومضى باتمان مؤكداً بأنه ليس مناصراً للعرب ، فكلا الجانبين ، العرب واليهود ، على حد قوله « تعافهما النفس » ، وتظل المصلحة البريطانية ، في نظره الأهم بالمراعاة (٣٢) .

مضى ماكفونالد ، في مساء ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ، يحاول اقناع وايزمان ودافيد بن جوريون بالتريث قليلا ، حفاظا على الوضع البريطاني في المنطقة العربية والهند ، وخاصة وأن ليس لليهود من خيار سوى الوقوف الى جانب بريطانيا ، في حال نشبت الحرب مع ألمانيا . وما أن بارح ماكفونالد المكان ، بعد محاولته المضنية لإقناع الزعيمين الصهيونيين، حتى لاحقته لعنات إحدى الحاضرات : « سيعمل البريطانيون على خيانة اليهود .. إنهم يتخلون عن مشروع التقسيم ، خوفاً من العرب والألمان والاطالين » (٣٣) . وعقد زعماء الصهيونية العزم ، على الاستمرار في الحصول على أراضي العرب ، وبأية وسيلة ، وعلى

تشجيع الهجرة اليهودية السرية ، إضافة الى تسليح الهاجاناه .
فى الليلة نفسها ، هاجم الثوار العرب مدينة الخليل وأحرقوا بنك باركليز
ومكتب البريد ، وقتلوا شرطيين ، واستولوا على أسلحة ، وتكررت حوادث مشابهة
فى بنز السبع ، أما رام الله ، فقد سيطر عليها الثوار ، مدة اسبوع . وشن الثوار
هجوماً فى القدس القديمة ودارت اشتباكات مع القوات البريطانية ، التى تدخلت ،
على الفور ، وتطاير الرصاص فى الأزقة الضيقة ، قرابة أسبوع ، قبل أن ينسحب
الثوار .

انضم الى القوات البريطانية ١٨.٥٠٠ جندياً ، وتمتس هؤلاء فى معظم
المدن العربية ، وفرض على الأهالى حمل هوياتهم ، والحصول على اذن مسبق فى
حالة انتقالهم من مدينة لأخرى . وأصدر الحاج أمين أوامره الى الأهالى بالامتناع
عن الحصول على تصاريح ، لكن الأهالى لم يستطيعوا الالتزام بأوامره ،
لحاجتهم الملحة الى بيع محصولهم من الحمضيات . وأخذت القبضة البريطانية
تشتد على الثوار ، مطلقة العنان لكل الوسائل الفظة ، حتى على حساب الأبرياء .
الغريب أن سفير بريطانيا فى مصر ، سير مايلز لامبسون ، كان أكثر
الدبلوماسيين البريطانيين إلحاحاً بضرورة ايقاف الهجرة اليهودية على الفور .
وصلت المداولات السياسية البريطانية الى حد التفكير بدعوة المفتى الى لندن ،
ضماناً لنجاح المؤتمر ، لأنه وحده القادر على « نقل البضاعة » ، البضاعة التى
نجح ، الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى نقلها ، بعد مايربو عن الأربعين عاماً .
وبرز سؤال ، أنذاك ، هل من الممكن إرضاء العرب واليهود معا ؟ ثم هل يستطيع
ماكسوناك النجاح فى محاولة التوفيق بين نقيضين ؟!

فى ٩ تشرين الثانى / نوفمبر ، أعلنت الحكومة البريطانية نيتها فى الجمع
بين الفرقاء المعنيين فى « مؤتمر المائدة المستديرة » . نشر بعد حوالى اسبوع ،
سكرتير حزب الدفاع الوطنى ، فخرى النشاشيبي ، رسالة رحب فيها بالتخلى عن
التقسيم ، واتهم المفتى باستغلال موقعه الرسمى وأموال الأوقاف الاسلامية فى

محاربة خصومه السياسيين » . لم تمض سوى أيام قليلة ، حتى تصدرت رسائل التأييد والولاء للحاج أمين كل الصحف العربية ، فالإلحاح على الزعامة عبر رسائل الولاء والتأييد ، المدفوعة الأجر ، أسلوب ناجح ، ما يزال يتبع حتى الآن في صحف الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأعقب رسائل التأييد ، اغتيال عضوين في حزب الدفاع الوطنى فى اللد ، فقام راغب بك باستنكار ما نشره ابن عمه وسكرتير حزبه ، حتى بدأ واضحاً لدى بريطانيا بأن كتلة معارضة المجلسيين ، لا تستطيع حشد قاعدة عريضة من التأييد الفلسطينى .

التقى ماك دونالد بموسى العلمى ، فى لندن ، لاقتاعه بجدوى المؤتمر ، ووفقاً لما أورده وزير المستعمرات البريطانى فى كتاباته ، فإنه لم يقل ، أبداً ، انه يعززم إيقاف الهجرة اليهودية كلية ، بل ذكر أن الأبواب جميعاً مشرعة على كل الاحتمالات فى فلسطين ، بما فى ذلك قيام دولة عربية . غادر العلمى الى بيروت ، لمقابلة الحاج أمين ، الذى وافق على عقد المؤتمر . ولم تمض سوى أيام قليلة ، حتى طالبت « الوكالة اليهودية » بنقل عشرة الاف طفل من الألمان اليهود الى فلسطين ، وعلى الرغم من الضجة التى أثارتها الصهيونية ، فإن الحكومة البريطانية صمدت أمام مطلب الوكالة وضغوطها ، كما لم يتوقف الضغط الفلسطينى ، حيث قتل فى تشرين الثانى / نوفمبر ، أحد عشر جندياً بريطانياً ، وثلاثين يهودياً ، فضلاً عن بضع عشرات من الثوار العرب .

ربما تسبب انتشار الوهم بقرب اعلان دولة عربية فى فلسطين فى زيادة حدة التشاحن الداخلى ، لتندفع الى السطح المواجهة الفلسطينية / الفلسطينية ، مما أدى إلى تفاقم الوضع السياسى . فقد تم اغتيال ثلاثة من المخاتير (العمدة) الفلسطينين ، ومعهم الوصى على الحرم الشريف ، الشيخ ، محمد الأنصارى ، وهو حرم قديم للحاج أمين . أسرع فخرى النشاشيبي إلى حاكم القدس ، كيث روش ، يطلب حميته ، اثر تلقيه تهديدات بالاغتيال ، فاعتذر الحاكم بأن بريطانيا لا تستطيع التدخل فى النزاع المحلية ! وذلك اسلوب بريطانيا معروف ، نجحت

تجربته فى تأجيج الصراعات بين الفرقاء فى البلد الواحد ، علمهم ينهون بعضهم بعضا . والحركة الصهيونية ، بدورها ، رأت فى الاقتتال الفلسطينى / الفلسطينى أسلوباً فعالاً ، يجعل عامة الفلسطينيين ينئون بانفسهم عن الحركة الثورية ، مما يجنى عليها وعليهم ، فى نهاية الأمر .

ان الاقتتال العربى / العربى ، بدأ فى هذه المرحلة من الثورة أشد ضراوة من القتال العربى / البريطانى أو القتال العربى / اليهودى ، فقد تعامل الثوار مع ابناء جلدتهم ، فى أشهر الثورة الأخيرة ، بنزق شديد فى حالة تحدى الأخيرين لهم ، أو فتور تأييدهم . ولم يحظ هذا الجانب من الاقتتال بنصيب وافر من النشر ، فى حينه ، فنادرا ما تحدث القريون البسطاء عما يواجهونه من متاعب . وإذا حدث وفعل احدهم ، فبعد ان يستوثق تماما بعدم الكشف عن هويته . لم يختلف أحد على ضرورة انزال العقاب بمن يتخلى عن أرضه ، أو بمن يدلى بمعلومات حساسة ، ولكن ان يختطف البعض الى كهوف الجبال ، أو يلقي بهم بعيداً فى القرى النائية ، لمجرد أنهم خالفوا أوامر الحاج أمين وحملوا هوياتهم ، أو لانهم لم يضعوا الحطة والعقال على رؤوسهم ، دلالة موالاتهم للمفتى وجماعته ، فذلك كان كثير ، والمحظوظ من المخطوفين من يعاد الى منزله مهانا جائعا ليكون أمثلة للأخرين . وقد ادت هذه الممارسات الى امتعاض الغالبية ، وان أثرت الصمت .

بعد فشل الحاج أمين وجماعته فى زحزحة بريطانيا عن موقفها المتعنت ، ومع تزايد الخشية من انفلات الموقف ، تحول العنف ، تدريجيا ، عن أهدافه الأصلية الى الجهة المنافسة ، وأصبح العديد ممن بذلوا الجهد والنفس اعداءً للمفتى ، ووصل الأمر الى حد ان كل من كان له خلفية اجتماعية ومكانة مميزة ، أصبح موضع ارتياب جماعة المفتى ، من أمثال ملاك الأراضى ، والمعلمين وموظفى الحكومة ، وأحيانا من يحسنون الكتابة والقراءة باللغة الانجليزية . . ومع تدهور الوضع السياسى والأمنى ، بدأت تصفية الخلافات الشخصية عبر الاستقواء برجال المفتى المسلحين ، وغدى مشهد القتلة وهم يجلسون فى زوايا السوق فى الصباح الباكر .

امراً معتادا ، فاذا ظهر احد المطلوبين بفرض التسوق ، تسلل خلفه احد هؤلاء القتلة، ليطلق بضعة اعيرة نارية خلف المطلوب ، ثم يدس مسدسه فى عبائه وينزلق بعيدا ، أما فى القرى فالقتل يتم ليلا فى دور المطلوبين وهم فى فراشهم (٣٤).

بعد أن كشفت الصحف البريطانية بعضا من معاناة القرويين الفلسطينيين، علق أحد الضباط البريطانيين بقوله « الآن فحسب ، بت ادرك السر وراء هذا التأييد الكاسح للمتمردين » (٣٥) . فى الواقع ، كان الحماس العاطفى دافعا قويا، لدى البعض فى تأييدهم للثوار ، وقد تعاطف البعض الآخر مع الأهداف التى رفعها المفتى وجماعته، وان امتعضوا من الأسلوب . أما الأغلبية الصامتة فكانت ، من فرط خشيتها ، لاتجرؤ ان تنبس ببنت شفه . وبلغ عدد القتلى ، الذين سقطوا فى دائرة العنف الفلسطينى / الفلسطينى الجهنمية ، حسب أحد الأقوال ، قرابة ألفى قتيل ، وبينما كان اليهود فى فلسطين يبنون كوادرم من القيادات الشابة ، ويقىمون مؤسساتهم الاجتماعية ، حرمت بطانة الحاج أمين ، من البسطاء الجهلاء، المجتمع الفلسطينى من كوادره الواعدة ، وحولوا جيلا بكامله الى الخوف واللوذ بالصمت (٣٦).

لم يكن يخفى على بريطانيا ان الانفراد بالسلطة مبتغى الحاج أمين ، فقد عركته حكومة الانتداب جيدا منذ ايامها الأولى فى فلسطين ، ولم يكن سرا ان المفتى حاول جاهدا تجنب المواجهة المباشرة مع ادارة الانتداب ، مما دعى المندوب السامى ووكهوب الى امتداح موقفه المعتدل ، الذى لم يكن يتوقعه شخصيا، أبان الايام الأولى للثورة ، وقد اكد خلفه ارثر تشانسلاز ذلك بقوله « فى مقابل الحفاظ على مكانته فى رئاسة المحاكم الشرعية والوقف الاسلامى ، كان المفتى مستعدا لاتخاذ خط أكثر اعتدالا تجاه « المشكلة الفلسطينية » .

اثر أزمة البراق عام ١٩٢٩ نشب خلاف فلسطينى حاد ، بصدد رئاسة الوفد الفلسطينى المغادر الى لندن ، فقد اصصر الحاج امين على رئاسة الوفد بدلا من

موسى كاظم بك الحسينى ، الأمر الذي جعل راغب بك يرفض الانضمام للوفد . .
وذهب كاظم يشكو الحال الى المنوب السامى ، بقوله « ان المفتى يتبع الان سياسة
تهدف بالكامل خدمة موقعه ، واستمرار ترأسه للمجلس الاسلامى الاعلى ، لقد بات
هدفه ترأس كل انسان ، كل شىء ، وأصبح يخضع الحركة الوطنية لمصلحته
الشخصية ، انه يريد ان يصبح كمال أتاتورك جديد . . لقد تسبب فى شق الحركة
الوطنية فى وقت نحن فيه فى اشد الحاجة الى الوحدة » (٣٧).

لم يتوجه موسى كاظم الى الشعب أو الى اقرانه فى الحركة الوطنية ، بل أثر
التوجه الى راس سلطة الانتداب ، الى المنوب السامى البريطانى بيثه شكواه ،
وتلك عين سياسة الوجهاء فى أجلى صورها . .

كانت حكومة الانتداب تعلم دقائق الوضع الفلسطينى ، الذى اثمرته، سياسة
العصى والجزرة ، الذى مارسته لندن بفاعلية ، وذلك للخروج برضى النخب
العربية، مع تكثيف ضغطها العسكرى فى فلسطين ، فى آن واحد . ودفع الفلاحون
الثمن الباهظ لذلك الضغط العسكرى ، فقد باتوا بين شقى الرحسى . عليهم توفير
مايحتاجه الثوار من دعم ، ومواجهة العقاب الجماعى الذى تنزله قوات الانتداب
على أم رؤوسهم ، لمجرد الاشتباه . فمئذ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٣٧ الى عام
١٩٣٩ تم تنفيذ الاعدام فى ١١٢ فلسطينى ، اضافة الى جلد وحبس المئات . وقد
أتاحت الوحشية البريطانية مادة دسمة لهتلر ، لشن حملات انتقاد عنيفة على
الممارسات البريطانية فى فلسطين ، الأمر الذى زاد فى احراج بريطانيا .

بعد أخذ ورد وامتزاج الآراء المتباينة ، حدد ماك دونالد سياسة الانتداب
البريطانى ، فى الحقبة التالية ومفادها ان فلسطين دولة ليست عربية محضة ، مع
استبعاد التقسيم، والدعوة إلى اقامة مؤسسات سياسية للتحرك نحو الاستقلال ،
وكذلك تقييد انتقال الأراضى لليهود ، ثم تقليص الهجرة اليهودية ، وتلك جوهر
المشكلة .

أتى رد الفعل الصهيونى على السياسة البريطانية الجديدة ، صاخبا ، كالعادة ، وعلى الفور حثت الصهيونية أتباعها فى الولايات المتحدة للضغط على الرئيس الاميركى ، فرانكلين روزفلت ، ليقوم بدوره فى اقناع بريطانيا بالعدول عن سياستها الجديدة ، لكن موقف الخارجية الاميركية جاء مخيبا لآمال الصهيونية ، فقد أيدت الخارجية الاميركية موقف زميلتها البريطانية .

شعر الفلسطينيون ، بدورهم ، بتغيير ملموس فى التوجهات البريطانية ، وأخذ الامن يستتب ، تدريجيا ، فى البلاد . وشهدت القاهرة ، فى أوائل ١٩٣٤ ، مشاورات فلسطينية وعربية ، انتهت بالموافقة على حضور « مؤتمر المائدة المستديرة » وسبق وصول الوفود الى لندن ، إصدار بيان بالمطالب العربية المعروفة ، مضافا اليها الاستعداد للارتباط بمعاهدة صداقة مع بريطانيا ، اسوة بمصر والعراق . وهكذا عقد المؤتمر ، فى قصر سان جيمس ، فى ٧ شباط / فبراير ١٩٣٩ . وأخذ الوفد البريطانى يجرى ، لعدة أيام ، مفاوضات صباحية مع الوفد العربى ، وأخرى مسائية مع الوفد الصهيونى ، وذلك لرفض الجانبين الجلوس معا ، فى القاعة نفسها . لم تستغرق بريطانيا وقتا طويلاً ، حتى أدركت استحالة الوصول الى تسوية تفاوضية بين الجانبين ، إذن عليها بصفتها الدولة صاحبة الانتداب ، أن تفرض ماتراه مناسبة من مقترحات . وهنا بدأت مساومات مضمينة ، حول عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين ، فى الحقبة التالية . وافتتحت المساومات بـ ٣٠٠.٠٠٠ مهاجر جديد ، على امتداد العشر سنوات القادمة ، واستشاط رئيس الوزراء العراقى ، آنذاك ، نورى السعيد ، غضبا ، مهدداً باثارة كل المطالب الفلسطينية ، وبرزت على السطح ضغوط الصهيونية الاميركية ، حيث اصدر سبعة عشر «سيناتور اميركى» بيانا ناشدوا فيه واشنطن بالتدخل لدى لندن ، كما اصدر تسعة الاف يهودى اميركى ، يقيمون فى فلسطين ، بيانا ، قالوا فيه بأنهم قد استثمروا ثمانين مليون دولار فى بناء الوطن القومى ، استناداً الى ثقتهم بالحكومة الاميركية (٣٨) .

فى ٧ آذار / مارس ، انسحب الوفد الصهيونى رسميا من المباحثات ، وان
بقى متواجداً ، متذرعاً بان المقترحات البريطانية لاتصلح أساساً للتفاوض .
وصلت المساومات الى ذروتها ، فى ٧ آذار / مارس ، حين تمكنت بريطانيا
من جمع الوفدين معا ، العربى والصهيونى ، فى القاعة نفسها ، عدا الوفد
الفلسطينى الذى رفض الانضمام . فاستهل السياسى المصرى البارز ، على ماهر
باشا ، الحديث بالاعتراف بانجازات اليهود فى فلسطين ، وان رأى بأن عليهم
التريث ، لفترة ما ، يمكن بعدها مناقشة موضوع الهجرة ، من جديد . لم يبد
وايزمان ، رئيس الوفد الصهيونى ، استياءً ملحوظاً ، ولكن بن جوربون وقف له
بالمرصاد . وهكذا وصلت المفاوضات الى طريق مسدود ، وأيقنت بريطانيا بأن
عليها العمل بمفردها .

فى ١٥ آذار / مارس ، قدم ماك دونالد للجانبين ، العربى والصهيونى ،
المقترحات الأخيرة لبريطانيا « السماح بدخول خمسة وسبعين الف مهاجر جديد
الى فلسطين ، على امتداد خمس سنوات ، بعدها ترتبط الهجرة اليهودية بموافقة
العرب ، ومنع وتقييد انتقال الاراضى العربية الى اليهود فى كل فلسطين ، عدا
رقعة صغيرة بمحاذاة شاطئ تل ابيب - حيفا ، وأقامة مؤسسات للحكم الذاتى ،
تمهيدا للاستقلال ، بعد عشر سنوات ، وهذا مرهون بموافقة الجالية اليهودية » .
وهكذا استطاعت بريطانيا الخروج بحل ، لا يخلو من تناقض ، إرضاءً للطرفين معا ،
موافقة العرب على الهجرة اليهودية المستقبلية ، وارتهان استقلال فلسطين بموافقة
اليهود ، على أمل أن يؤدى هذا الحل الى تعاون الجانبين معا .

امتمض الوفد الفلسطينى من طول الفترة الانتقالية ، وطالب باعادة التفاوض
فى هذا الشأن . لكن ماك دونالد ، الذى تلى المقترحات بسرعة ، أبلغ الوفد ، بلهجة
حازمة ، إما الرفض أو القبول . فاختصر الوفد الفلسطينى الأمر ، ورفض الصفقة
برمتها ، مما اضطر الوفود العربية الأخرى الى الرفض العلنى ، مراعاة لموقف
المفتى وجماعته . أيام قليلة ، ثم أوردت الصحف البريطانية ، بعبارة متشائمة ،

أن عضوين في الوفد الفلسطيني مرا في طريق عودتهما ببرلين . أما رئيس حزب الدفاع الوطني ، راغب بك النشاشيبي ، فقد وصف المقترحات بأنها « تؤدي الى السلام ، وان الرفض الرسمي الاجماعي لايعبر عن الموقف الحقيقي » (٣٩) . وهكذا ، في ١٧ أيار / مايو ١٩٣٩ ، ظهر « الكتاب الأبيض » ، استنادا الى المقترحات البريطانية السابقة .

قامت منظمة « الأرجون » الصهيونية ، قبل دقائق من اذاعة البيان البريطاني حول الكتاب الأبيض ، بتفجير محطة الاذاعة ، ثم بدأت في اطلاق النار على المناطق العربية ، ووضع متفجرات في اكشاك الهواتف العامة ، وفي بيوت العرب ، وفي دائرة الهجرة ، وقام الحاخام الأكبر في القدس بتمزيق « الكتاب الأبيض » ، وعقد اليهود اجتماعات صاخبة في طول البلاد وعرضها ، حيث اقسام الجميع على التضحية بالغالي والنفيس لاحباط السياسة البريطانية الجديدة .

أوشكت حقبة الثلاثينيات من هذا القرن ، على الانتهاء ، وقد استطاع الثوار الذين قاتلوا قرابة عامين ، نون قيادة موحدة ومتواجدة في البلد ، وبرغم الانحرافات التي سادت أشهرها الأخيرة ، اجبار الحكومة البريطانية على تغيير اتجاهها السياسي الرسمي . وتلاشى العنف ، تدريجياً ، حتى توقف ، في نهاية تلك الحقبة ، ليس نتيجة لفاعلية الردع البريطاني فحسب بل ، أيضا ، لما أصاب القاعدة العريضة في البلاد من احباط ، وتمزق ، وبليلة ، وانحراف ، انعكاسا لما اعترى الحركة الوطنية من تنافس وتشاحن وخلافات في وجهات النظر ، ناهيك عن التطلع للسلطة ، والعمل على الانفراد بها . . سمات سلبية اتسمت بها قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، ذات الشعبية الواسعة ، مما جعلها عاجزة عن ترجمة ما تزخر به القاعدة الشعبية العريضة من امكانات وفاعلية ، وتوخليفها بما يوفره «الكتاب الأبيض» من تعزيز حقائق اجتماعية واقتصادية وسياسية عربية على الأرض ، تواجه بها ما حفلت به حقبة الأربعينيات من أحداث دولية ومحلية .

هوامش الفصل الخامس

- 1 - Migdal, P. 28.
- 2 - Ibid, P. 36.
- 3 - Bethell, P. 148.
- 4 - Ibid, P. 136.
- 5 - Barbara Kalkas, The Revolt of 1936: A Chronicle of Events, The Transformation of Palestine. Ibrahim Abu Lughod, ed. (Evanston: North Western University Press, 1971). P. 239.
- 6- Sayigh, P. 44.
- 7- Kalkas, P. 244.
- 8- Bethell, P. 189.
- 9- Ibid, P. 247.
- 10- Kalkas, P. 250.
- 11- Wanies, P. 215.
- 12- Nashashibi, P. 123.
- 13- David Ben-Curion, Recollections (Geneva, 1970), P. 106.
- 14- Collins and lapierre, P. 115.
- 15- Bethell, P. 202.
- 16- Ibid, P. 271.
- 17- Ibid, P. 57.
- 18- Nashashibi, P. 54.
- 19- Ibid, P. 55.
- 20- Bethell, P. 54.
- 21- Ibid, P. 197.
- 22- Ibid, P. 37.

- 24- Ibid, P. 52.
- 25- Ibid, P. 57.
- 26- Bethell, P. 34.
- 27- Ibid, P. 44.
- 28- Collins and lapierre, P. 47.
- 29- Bethell, P. 39.
- 30- Ibid, P. 42.
- 31- Ibid, P. 65.
- 32- Ibid, P. 72.
- 33- Ibid, P. 46.
- 34- Collins and lapierre, P. 47.
- 35- Bethell, P. 48.
- 36- Collins and lapierre, P. 48.
- 37- Nashashibi, P. 133-136.
- 38- Bethell, P. 56.
- 39- Ibid, P. 38.

الفصل السادس

« نقاتل إلى جانب بريطانيا ، وكان الكتاب الابيض غير موجود. ونقاتل
الكتاب الابيض كما لو ان الحرب غير قائمة » ١

دافيد بن جوربون

سلاح العرب وحرب اللاجئين

أعلنت الحكومة البريطانية ، بصفتها الدولة صاحبة الانتداب على فلسطين ، عزمها على تطبيق بنود « الكتاب الأبيض » ، سواء قبله العرب واليهود ، أم لم يقبلوه ، فلم تكن الظروف السياسية فى أوروبا ، على حد قول مالكوم ماكدونالد ، تسمح بالاستمرار فى تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وفقا لصك الانتداب ، وحين تصبح الظروف مواتية لتغيير السياسة . وهذا ليس جديداً ؟ ومن الممكن ، حينذاك ، الخروج بصفقة أفضل للحركة الصهيونية (١) .

جاء الخيار البريطانى فى مواجهة هذا « الداء العضال » ، بعد فشل محاولات الخروج بحل تفاوضى بين الجانبين ، العربى واليهودى ، وكان الحل أقرب الى المسكن ، الذى يتوجب تعاطيه ، بسبب ذلك التوتر المتصاعد فى الساحة الأوروبية . ولهذا أرتأت الحكومة البريطانية ، بان « الكتاب الأبيض » ، بما يتضمنه من بنود متوازنة ، سيعمل على تهدئة الفريقين ، العربى واليهودى ، ولو الى حين ، مما يحول دون انفجار الموقف ، ولعله يحفز الفريقين على اقامة علاقات تعاون بينهما .

على الرغم من رفض الوفد الفلسطينى ، برئاسة جمال الحسينى ، الفورى لمشروع التسوية فى لندن ، الا أن « الكتاب الأبيض » أحدث صدئ ايجابيا لدى الفلسطينيين وبقية العرب ، حتى أن الكاتب المقرب من الحاج أمين ، جورج انطونيوس ، وصفه بقوله « إنه تقدم جوهرى فى اتجاه الاعتراف بحقوق العرب » . (٢) وظل الأمل معلقا على بريطانيا فى أن تسرع ، غير مبالية ، بالضغوط اليهودية ، فى تنفيذ البنود المتعلقة بالحد من الهجرة ، وانتقال الأراضى الى اليهود ، اضافة الى تولى أبناء البلاد مناصب رفيعة فى جهاز الانتداب . ولعل هذا كان أحد الأسباب التى جعلت الساحة الفلسطينية تتخذ موقفا أقرب الى المهادنة والترقب ، أثناء

اشتعال الحرب العالمية الثانية .. وهكذا جلس الفلسطينيون ينتظرون أن تنجز بريطانيا ما وعدت .

أما زعماء الصهيونية واليهود ، فقد اعتراهم الاستياء والغضب تجاه السياسة البريطانية الجديدة ، حيث اعتبروا « الكتاب الأبيض » مناصراً للعرب ، على حساب الوعود التي قطعتها بريطانيا لليهود في « اعلان بلفور » ، بالإضافة الى أن السياسة الجديدة تعد انتهاكاً لبند « صك الانتداب » لكن على اليهود أن يكبحوا جماح غضبهم ، نظرا للأحداث التي كانت تجتاح أوروبا ، في تلك الفترة ، والبحث عن كيفية ما للخروج من هذا المأزق: معارضة الكتاب الأبيض واسقاطه ، دون المساس بالجهود الحربية البريطانية ، في مواجهة العدو المشترك ، ألمانيا النازية .

جاء الحل متفقاً والتكتيك الذي طرحه بن جوريون ، القتال بجانب بريطانيا، مع التجاهل التام للكتاب الأبيض ، وكأنه لم يوجد ، مع العمل الحثيث على تدميره وكان الحرب غير قائمة . ويعنى تطبيق هذا الطرح ، من الناحية العملية ، مواجهة بريطانيا في مجالى الهجرة اليهودية ، وتزويد المهاجرين اليهود بالأسلحة ، دون مبالغة ، خشية إلحاق الضرر بالجهود الحربية البريطانية ، في مواجهة المانيا النازية . وبالفعل ، تم لبن جوريون ما أراد ، فقد شهدت السنوات الأولى من الأربعينيات ، التنفيذ الدقيق والمتوازن لهذا التكتيك الحساس ، الذى رافقه نشاط سياسى وإعلامى مكثف ، بذلته الحركة الصهيونية ، دون كلل أو ملل ، فى كل من فلسطين ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن دول المحور ، من أجل تحقيق أهدافها فى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين.

وبدأت الحرب العالمية الثانية ، ومع نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٣٩ ، سقطت وارسو ، عاصمة بولندا ، فى أيدي القوات الألمانية الغازية ، التى احتلت الجزء الغربى من البلاد . على حين احتلت القوات السوفياتية الجزء الشرقى منها ، بدعوى حماية الأوكرانيين ، ومواطنى روسيا البيضاء ، وقد جاء التدخل السوفياتى بناء على اتفاق سبق وتم عقده مع المانيا ، فى نهاية آب / أغسطس من العام نفسه

وقامت السلطات الألمانية بنقل أعداد غفيرة من البولنديين اليهود الى منطقة مستنقعات ، تقع جنوب شرق البلاد ، حيث سخرتهم فى العمل فى مصنعين للكيمياويات هناك .

وكما اشتدت وتيرة الحرب الدائرة فى أوربا الشرقية ، ازداد تدفق اللاجئين ، يهوداً وغير يهود ، لتبدأ مع تدفقهم مايعرف « بحرب اللاجئين » ، بين الجانبين الألمانى والبريطانى ، وهى حرب لم تقل ضراوة عما كان يجرى فى ساحات القتال . وقد أصاب الزعيم الصهيونى ، موسى شاريت ، (شرتوك فيما بعد) ، فى قوله ، بأن اليهود تنفسوا الصعداء لنشوب الحرب ، وذلك لعودة التعاون الأنجلو / يهودى ، من جديد .^(٣) وهكذا ، لم تتوقف « الوكالة اليهودية » ، طوال سنوات الحرب ورغم قسوة الظروف ، عن استغلال كل صغيرة وكبيرة ، للضغط على الحكومة البريطانية وإحراجها بشتى الوسائل ، من أجل تحقيق الأهداف الصهيونية ، المتمثلة بالحصول على أنونات للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بما يفوق المعدل الذى نص عليه « الكتاب الأبيض » . ولم تتوقف « الوكالة اليهودية » عن حث اليهود الأوربيين على الهجرة ، والعمل على تسهيل اجراءات مغادرتهم أوطانهم الأصلية ، التى تمزقها الحرب ، الى « بلاد اللبن والعسل » .

عقب الاحتلال الألمانى لبولندا ، فر ثلاثون الف بولندى يهودى إلى رومانيا ، والمجر ، ودول البلطيق ، فأسرع جابوتنسكى يطالب وزير المستعمرات البريطانى ، ماكدونالد ، بفض الطرف عن الهجرة اليهودية السرية ، خاصة وأن السفن المحملة بالفارين اليهود سوف تتابع إبحارها فى اتجاه شواطئ فلسطين . وسرعان ما لحق شاريت بجابوتنسكى ، مكرراً الطلب نفسه ، ولم يفته الإشارة إلى الخدمات اليهودية الجليلة فى الجهود الحربية لبريطانيا ، حيث فتح باب التطوع للقتال ضد ألمانيا ، فاستجاب ، على الفور ، مائة وثلاثون ألف متطوع يهودى ، وألح شاريت الى التعهد بالتأثير على حكومة الولايات المتحدة ، كى تدخل الحرب الى جانب بريطانيا . وانطلق شاريت ، يتحدث كيف ستصبح فلسطين ، بفضل اليهود ،

القاعدة الأولى للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط .. وكل هذه الخدمات مقابل التفاوض عن الهجرة ، ورفع الحظر على انتقال الأراضي لليهود .. ملمحا بطرف خفي ، الى أنه من الصعب كبح غضب اليهود في فلسطين ، في حال تمسكت بريطانيا بسياسة «الكتاب الأبيض» ، فعندها قد يصبح الموقف باعثا على الألم^(٤) .

لم تجد محاولات الاقتناع هذه نفعا ، في ذلك الحين ، لاختلاف وجهتي نظر الطرفين ، فالوقف في الشرق الأوسط بدا هادئا ، والفضل يعود ، من وجهة النظر البريطانية ، الى « الكتاب الأبيض » ، كما أن الدعم اليهودي ليس عاملاً حاسماً في الحرب ، بل قد يضر بالدعم البريطاني ، فضلا عن أن الرجوع عن « الكتاب الأبيض » يصب في صالح الجماعات السياسية الصغيرة ، التي أخذت تنتشر في بريطانيا والولايات المتحدة ، لتردد بأن اندلاع القتال تم ارضاء لليهود ، وذلك قول يتفق ، تماما ، مع ما يعلنه الزعيم النازي ، أدولف هتلر .

تمسك ماك دونالد بموقفه ، استنادا الى اقتناعه بأنه ليس باستطاعة اليهود معاداة بريطانيا ، التي يعتمدون عليها ، لانقاذهم ، مهما بلغت درجة استيائهم من سياسة بريطانيا في فلسطين ، وجاء رد وزير الخارجية البريطاني الى شاريت ، بأن اليهود يعملون طوال العقود السابقة ، على ابطال أي قرار سياسي لا يروونه في صالحهم ، وذلك أمر يحسب لهم ، من وجهة النظر اليهودية ، ولكن الحكومة البريطانية مصرة على عدم التراجع عن « الكتاب الأبيض » ، خاصة وأن الهدوء مستتب في الشرق الأوسط ، والعرب ، أيضا ، يدعمون الجهود الحربية البريطانية .

لقد سبق وأوضح رئيس حزب الاستقلال ، عونى عبد الهادى ، هذه النقطة بجلاء الى السكرتير الشرقى في السفارة البريطانية بالقاهرة ، والترسمارت ، حين أبلغ الأخير بأنه وزملاءه ليس لديهم شيء جدى ضد « الكتاب الأبيض » ، طالما أنه يعمل على إيقاف الهجرة اليهودية ، فاذا تم تطبيقه سيأتى الدعم العربى ، بشكل تلقائى وطوعى ، فالصعوبة الحقيقية تكمن في التخوف من تراجع الحكومة البريطانية عن تنفيذه ، بسبب النفوذ اليهودى .

تلقت الحكومة البريطانية العروض الصهيونية ، بالحاق اليهود بالجيش البريطاني ، بحذر وارتياح شديدين ، وذلك لأسباب عدة ، أولها عدم توفر معدات كافية لهذا الغرض ، علاوة على ان إجراء كهذا قد يغضب العرب ، ويعمل على استفزازهم ، أما ثالث هذه الأسباب فيمكن في الخشية من أن يستغل زعماء الصهيونية تلك القوة اليهودية ، للضغط على بريطانيا ، حتى تتخلى عن التزامها « بالكتاب الأبيض » ، وأخيرا وليس آخرا ، في حال تغيرت الظروف ، فإن ما من ضمانات في الا تتحول فوهات الأسلحة ، في يد هذه القوات ، ضد العرب ، بل ضد بريطانيا نفسها ، فهذا أمر غير بعيد الاحتمال . ألم تتحول وحدة الشرطة اليهودية ، التابعة لحكومة الانتداب ، الى حجر الأساس في قوات الهاجاناه غير القانونية ؟!

في تلك الأونة ، ألفت دورية عسكرية بريطانية القبض على موسى دايان ومجموعة من رفاقه ، وهم يحملون السلاح ، أثناء توجههم في طابور عسكري الى الجليل ، وقد صدرت ، بالفعل ، أحكام ضدهم بالسجن ، لمدة طويلة ، وتم نقلهم الى معسكر عسقلان ، لقضاء فترة العقوبة^(٥) .

لم تفلح محاولات زعماء الصهيونية للإفراج ، عن دايان ورفاقه ، بدعوى أنهم كانوا يتدربون على السلاح . استعداداً للقتال الى جانب بريطانيا ، ولم ينجحوا في اقناع المندوب السامي البريطاني ، ماكمايكل ، بولاء الهاجاناه للقوات البريطانية ، فقد اتفقت وجهة نظر المندوب السامي مع الوزير ماككونالد ، في أن الهدف الحقيقي للصهيونية ، يكمن في إعداد جيش يهودي متفوق في فلسطين ، لمحاربة العرب والبريطانيين ، أيضا ، إذا اقتضى الأمر . ومضى المندوب السامي يطالب معاونه بالعمل على حل هذا التنظيم غير القانوني . ولم تفلح محاولات بن جورديون في تليين موقف القائد العسكري العام الجنرال مايكل باركر الذي رد بحزم ، قائلا : «أنه لأمر خطير ، والهدف واضح ، فهم يعدون العدة للتمرد ضد بريطانيا العظمى إن انشاء جيش خاص يعد في بريطانيا خيانة عظمى ، وهو لن يتسامح إزاء هذا في فلسطين»^(٦) .

لم ييأس بن جوريون ، وطار الى لندن ، فى محاولة لاقتناع ماكسونالد نفسه ، بان الهاجاناه من صنع بريطانيا ، وهى قوات ضرورية لحماية المستوطنين اليهود من « العصابات العربية » وعاد بن جوريون الى رفاقه فى الفندق بخفى حنين ، فقد أبلغه الوزير البريطانى ، بأن الموقف البريطانى يجب أن يكون واحداً تجاه العرب واليهود ، خاصة وأن العرب يواجهون عقوبة الموت ، فى حالة حيازتهم للسلاح . . . وهنا تقدم أحد رفاق بن جوريون ، وناوله قطعة صابون حتى يغسل اليد التى صاقت ماكسونالد (٧) .

رحى الحرب تدير ، والضغط الصهيونى يتصاعد
ذهب وايزمان للقاء ماكسونالد ، شاكياً اليه قول الجنرال باركر ، مؤكداً بان تحول الهاجاناه ضد بريطانيا ضرب من الخيال ، « ثمة قلة من المتطرفين اليهود قد تراودهم هذه الفكرة ، دون شك ، ولكن الجالية اليهودية تمقت برمتها فكرة كهذه » مضيفاً ، بسخرية خفيفة : « لو صح وجود جيش يهودى سرى ، فسأعمل مع بريطانيا للقضاء عليه . إن من يؤمنون بالعنف من اليهود قلة ضئيلة وغير مؤثرة . لكن ماكسونالد ظل متشبثاً بموقفه ، ورد قائلاً « . . . ربما يكونون قلة ، ولكنهم يشكلون ، مع ذلك ، خطراً حقيقياً » (٨) .

كان ماكسونالد يستند فى موقفه هذا ، إلى تقارير رجال الخارجية البريطانية ، التى جاءت تؤكد تحسن الوضع فى العالم العربى ، وتطالب بالمزيد من التماسك ، فى الموقف البريطانى ، والاسراع فى تطبيق البنود الواردة فى « الكتاب الأبيض » ، خاصة وأن العرب بطبيعتهم « متقلبون ، ولايعتمد عليهم كثيراً » ، واليهود ، من ناحيتهم ، عاقدون العزم على افشال السياسة البريطانية الجديدة ، بكل السبل المتاحة ، فالمشكلة الفلسطينية ماتزال الشغل الشاغل للعرب . فاذا حدث إبطاء فى التطبيق ، ستزداد شكوك العرب فى النوايا البريطانية ، مما يصب فى صالح دول المحور . فقد وصل تقرير ، بعث به الوزير المفوض البريطانى فى السعودية ،

يتحدث عن تزايد شكوك الملك عبد العزيز بن سعود ، فى النوايا البريطانية ، شهوهر قد مرت ، ولم يتول عربى منصباً رفيعاً فى حكومة الانتداب ، فى حين يتباهى شاريت ، فى اجتماع عقد فى لندن ، بأن ٣٧٠٠٠ الف مهاجر يهودى دخلوا فلسطين ، فى عام ١٩٤٠ ، وحده ، بما يعادل نصف العدد الذى أقره « الكتاب الأبيض » على مدار سنوات خمس (٩) .

وعلى الرغم من معارضة تشرشل الشديدة للكتاب الأبيض ، ومطالبته بوضعه على الرف ، حفاظاً على مصداقية الوعود البريطانية ، وعلى تجربة « اليوشيف » الزراعية ، فقد تم نشر القانون الجديد ، الذى يخول المنسوب السامى ، فى فلسطين، سلطة منع وتنظيم انتقال الأراضى . ورقص العرب ، فرحاً فى شوارع يافا ، بينما شهدت تل ابيب والقدس تظاهرات يهودية عنيفة ، تخللها قذف الحجارة ، لايام عدة، سقط خلالها شاب يهودى ٠٠ وأقام اليهود الدنيا ، وتدفقت التظاهرات تحمل لافتات تشبه الوزير البريطانى ، ماكونالد ، بهتلر ، والقانون الجديد بقوانين نورمبرج النازية . ونشطت الحملات الاعلانية ، فى الصحف البريطانية والأميركية، ضد التوجهات الجديدة والسياسة البريطانية وأصحابها .

لم تتوقف الصهيونية ومؤيديها ، طوال سنوات الحرب والسنوات القليلة التى أعقبها ، عن تصيد الفرص ، بهدف احراج الحكومة البريطانية ، وتكوين رأى عام ضاغظ فى كلا البلدين ، بريطانيا والولايات المتحدة ، بما يخدم طموحات الصهيونية فى فلسطين .

ما أن اشتعلت الحرب العالمية الثانية ، حتى اتصل الحاج أمين ، من بيروت ، حيث قام بمتابعة قيادته للأحداث فى فلسطين ، اتصل بنورى السعيد ، عارضا دعمه للموقف البريطانى ، فطالما فكر فى منغاه الاختيارى بالألمان ، وهل يمكن أن يكونوا افضل من البريطانيين ؟ (١٠) لم تدعه بريطانيا يفكر طويلا فى الأمر ، فقد رفضت العرض ، متذرة بأنه مجرد خدعة ، كى يعود المفتى الى فلسطين ، ويسترد السلطة . . أيام بعد ذلك ، وأبرق القنصل البريطانى العام ، من بيروت ، فى

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٩، بأن « سيارة شوهدت تخرج من المنزل بداخلها امرأة منقبة ، يفترض أنها المفتى ، ولم تعد ، مما يعنى ان المفتى راهن على الحصان الآخر^(١١) . وتعالى اتهامات اليهود بأن بريطانيا سهلت فرار المفتى ، ولم يجد تأكيد ماك دونالد نفعا لشاريت « بأن بريطانيا لاتهتم البتة بالمفتى » . ورغم هذا التأكيد بعدم الاهتمام ، فقد كانت هناك وجهة نظر أخر ترى ، بأن بريطانيا فضلت انتقال المفتى من قلب الأحداث الى طرفها ، فعلى الرغم من ابتعاد الحاج أمين عن القدس لآلاف الأميال ، فما يزال يتمتع بنفوذ كبير وشعبية واسعة فى فلسطين ، تدعمها المبالغ التى كان يتلقاها المفتى ، بانتظام ، من الزعيم الهندى المرموق محمد على جناح * . ولعل خشية بريطانيا من صعود المفتى ، مجدداً ، على مسرح الأحداث ، كان أحد أسباب تمسكها بالكتاب الأبيض ، حرصا على الاحتفاظ بثقة زعماء العرب ، أمثال ابن سعود ، ونورى السعيد ، وعلى ماهر . فقد ألقى الأخير خطاباً فى البرلمان المصرى ، أشاد فيه بالكتاب الأبيض ، باعتباره بداية مرضية لحل نهائى للمشكلة الفلسطينية ، يؤدى الى استقلال البلاد ، بأغلبية عربية .

لم تمض سوى أيام قليلة ، حتى أصبح المفتى محط الأنظار فى بغداد ، يوم منزله ، فى شارع الزهاوى ، كبار الشخصيات العراقية ، ويات الحاج أمين يتمتع بنفوذ واسع ، خاصة فى الأوساط الشعبية ، وبالرغم من الشعور بعدم الارتياح ، فان نورى السعيد عجز عن التدخل ، فى حينه ، لأنه كان خارج الوزارة ، منذ آذار/ مارس ١٩٤٠ .

انعدق لواء الاستياء اليهودى على ماك دونالد ، مهندس « الكتاب الأبيض » ، واستمرت الحملات الصحفية التى أسهبت فى الحديث عن معاناة اليهود ، بسبب الحرب الدائرة والسياسة النازية ، ورغم عنف الحملة ، فقد التزمت النواتر الرسمية.

* أصبح أول رئيس لدولة باكستان ، عام ١٩٤٩ .

حتى فى الولايات المتحدة الأميركية ، الصمت ، خشية التورط فى الحرب . ووصل امتعاض وايزمان الى حد الصراخ، قائلاً ، فى الخارجية البريطانية « . لا جدوى من طرح وجهة نظرى أمام وزير المستعمرات ، وليست لدى النية لفعل ذلك » !

ومضى يستمطر اللعنات على الوزير البريطانى « عندما يأتى الوقت ، أدعو نمسيس* بانزال العقاب الذى يستحق لما أوقعه بالشعب اليهودى » . ولم يفت أحد موظفى الخارجية التعليق، ساخراً ، وفقاً لوثيقة بريطانية ، « هراء رجل ضجر ، ومع ذلك أتمنى وجود آلهة الانتقام هذه ، كى تلتهم هتلر ، وهملر ، وهایدنرخ » (١٢).

ظل ماكسونالد ، طوال الشهور التى أمضاها فى وزارة المستعمرات ، متمسكا بتطبيق بنود « الكتاب الأبيض » ، من اعتراض سبل الفارين اليهود من المانيا وبلدان أوروبا الشرقية ، الى منع انتقال الإراضى العربية الى اليهود ، مروراً باعتقال رجال الهاجاناه ومصادرة اسلحتهم ، والتعامل بحزم مع التظاهرات اليهودية فى فلسطين . واستند الرجل فى موقفه هذا ، الى أن الهجرة السرية كادت تلتهم الحصص المقررة ، إضافة إلى وجود واحد وعشرين ألف عاطل يهودى عن العمل فى فلسطين ، فيما قد يؤدى السماح بمهاجرين جدد الى اضطرابات اجتماعية ، خاصة وان الوضع شديد الدقة فى الشرق الأوسط ، ولن تتورع السلطات الألمانية عن زرع عملاء لها بين الفارين اليهود ، الأمر الذى دفع الحكومة البريطانية الى إلغاء أنونات هجرة ، كانت قد اصدرتها قبل الحرب ، لمائة وواحد وستين شاباً ، خشية أن تستغل المانيا عائلاتهم المقيمة هناك كرهائن ، للضغط على أبنائهم ، كى يعملوا لحساب المخابرات الألمانية .

مع احتدام المعارك ، اتسع نطاق « حرب اللاجئيين » ، من خلال ذهاب واياب السفن ، مختلفة الأحجام والأنواع ، من وإلى الشواطئ الفلسطينية . وأخذ الاحاح اليهودى فى التصاعد ، واشتدت الجهود لخلق مزيد من الاحراج للسلطات

* آلهة العقاب فى الأسطورة الاغريقية القديمة .

البريطانية من خلال اثاره الدوافع الانسانية . وتراوحت ردود فعل الحكومة البريطانية ، بين اعتراض السفن واجبارها على تغيير مسارها ، أو الامسك بما تيسر من اللاجئين ، وايداعهم معسكر عتليت ، تمهيدا لترحيلهم الى جزيرة مورشيوس ، وأحيانا مصادرة بعض السفن ، عقابا للقباطنة ولمنعهم من الاستمرار فى نقل اللاجئين . لقد تمكنت اعداد غفيرة من الألمان اليهود من تدبير أمورهم مع السلطات الألمانية ، بواسطة تبرعات الأميركيين اليهود ، والحصول على جوازات سفر ألمانية ، وتأشيرات خروج ودخول الى بارجواى ، ومن ثم التجمع ، عبر نهر الدانوب ، فى موانئ البحر الأسود ، تمهيدا لنقلهم الى فلسطين . وقد بلغت هذه الأعداد من الفارين حداً دفع ماكنونالد الى التعليق بالقول ، بان النازى يساعد هؤلاء الفارين على المغادرة ، إمعاناً فى احراج بريطانيا ، وتوتيراً للوضع فى الشرق الأوسط ، بالاضافة إلى زرع عملاء له فى المنطقة (١٣) .

لم يغب هذا الأمر عن الحاج أمين ، الذى دأب ، أثناء اقامته فى ألمانيا ، على بعث الرسائل من مكتبه فى برلين الى وزير الخارجية الألمانى ، يبيته فيها ألمه الشديد لقيام حلفاء ألمانيا ، رومانيا ، وبلغاريا ، بتسهيل البرامج اليهودية / الانجليزية ، عبر السماح لليهود بالمغادرة الى فلسطين ، « صحيح أن رحيلهم يريح هذه البلدان من شرورهم ، ولكن وجودهم فى فلسطين سيوقع أكبر الضرر بألمانيا النازية » ، ولهذا فمن الأفضل « وضعهم تحت الرقابة المشددة فى أوروبا نفسها » (١٤) .

دوام الحال من المحال ، خاصة فى نظم الغرب السياسية ، فسرعان ما استقر تشرشل ، منذ حزيران / يونيه ١٩٤٠ ، رئيسا لوزارة الحرب الائتلافية ، التى شكلت إبان الغزو الألمانى لفرنسا ، وجاءت بثلاثة ، من أعضائها الخمسة ، من المعروفين بميولهم الصهيونية . أما ماكنونالد ، فتم ابعاده مندوبا ساميا فى كندا ، وعلى الرغم من المناصب الرفيعة التى تقلدها هذا الرجل ، فانه لم يعاود العمل السياسى ، مطلقا . انشرح صدر اليهود لهذا التغيير ، وزادهم حبوراً خروج ماكنونالد من الوزارة ، وعلق بن جوريون ، مبتهجا بما حدث ، بقوله « لقد اصبح

اصدقاؤنا المقربون فى حزب المحافظين ، وزعيم المعارضة العمالى ، كليمنت أتلى ، أعضاء فى الحكومة ، وستنهمك الحكومة الجديدة كلية ، منذ الآن ، فى العمل على تحقيق هدفها الملح فى كسب الحرب ، وإن يتوفر لها الوقت الكافى للانتباه الى مانفعل « (١٥) . ومضى بن جوريون ، محلاً الموقف : « لن يقوموا ، الآن ، على الاقل فى المدى القصير ، بتغيير سياساتهم ، رغم معارضة الكثيرين منهم للكتاب الأبيض فى مجلس العموم ، فالتراجع حالياً صعب ، بسبب ضغوط الحرب الهائلة ، ولكنهم قد يقومون ببعض التحسينات ، مثل تعيين مندوب سام جديد ، واظهار تسامح فى التعامل مع الهاجاناه ، وليس أكثر من ذلك (١٦) .

كان تحليل بن جوريون صائباً ، فقد تمخض اجتماع الوزارة الجديدة عن التمسك بسياسة الحكومة السابقة ، وهذا يتفق وعادة الساسة ، حين ينتقلون من موقع المعارضة الى الحكم فى النظم الديمقراطية . وهكذا التزم تشرشل بالسياسة التى طالما وصفها بقصر النظر ، وبأنها خرق للوعود البريطانية . ولكن تشرشل لم يفتقر ، أبداً ، إلى المرونة فى الالتفاف حول هذه السياسة ، فطالما ردد ، رغم التزامه العملى ، فى جلساته الخاصة ، بان « الكتاب الأبيض » مجرد مسكن مؤقت ، وحمل يثقل كاهله ، سيسارع الى التخلص منه ، حين تصبح الظروف السياسية والاستراتيجية مواتية . واستمر تشرشل يؤكد لأصدقاء بريطانيا ، فى المنطقة العربية ، التزام حكومته بالكتاب الأبيض ، بينما كان يمضى أوقاته فى تدبير الخطط لصالح الصهيونية . فقد كان يبعث باقتراحات تثير الرعب ، وليس مجرد الدهشة ، لدى القادة العسكريين ، مثل مطالبته بتخفيف الضغوط على « الهاجاناه » والمنظمات الصهيونية السرية الأخرى ، ووصل الأمر بتشرشل الى حد مطالبته باعادة ثمانى فرق من القوات البريطانية فى فلسطين ، والاكتفاء بفرقتين ، فقط ، وليتولى اليهود المسلحون الدفاع عن أنفسهم .

اضطر تشرشل الى التراجع ، بفضل تحذيرات القادة العسكريين البريطانيين ، بأن مثل هذا الموقف قد يثير حفيظة العرب المعادين لبريطانيا ، أصلاً ،

وقد يتسبب فى إشتعال الموقف برمته فى العالم العربى . ورغم اذعان تشرشل للضغوط ، فقد كتب على المذكرة ، التى بعث بها وزير المستعمرات الجديد ، لورد لويد ، بخصوص التزام بريطانيا بتعهداتها للعرب ، معلقا : « إن العقوبات القاسية التى فرضها سلفك (يعنى ماكدونالد) على اليهود فى فلسطين بشأن التسليح ، جعلت من الضرورى تعطيل قوات (بريطانية) عن العمل لحماية (من) هم فى غنى عنها » .

ولم يتراجع تشرشل ، وواصل حملته ، بعد أيام ، بقوله : « يتوجب علينا دفع ثمن الاستمرار فى سياسة معادية لليهود ، لسنوات طويلة . . . إنه فى اعتقادى أمر أقرب الى الفضيحة ، ففى الوقت الذى نقاتل فيه من أجل حياتنا ، تبقى قوات ضخمة معطلة ، لدعم سياسة تروق لقسم من حزب المحافظين . . إن عرب المشرق ، فلسطين ، لنماذج تدعو الى السقم ، وهم مجرد جزء صغير من العالم العربى »^(١٧) .

أخيرا ، انهارت أسوار أريحا ، وبدأت البشائر الطيبة تترى . فقد تم الافراج عن موسى دايان ورفاقه ، كما سمحت الحكومة البريطانية ، بعد طول تمنع ، بانضمام اليهود الى القوات البريطانية ، من أجل محاربة هتلر ، وعليهم ، منذ الآن، انتهاز الفرصة لتحقيق التفوق العسكرى ، والمكانة السياسية ، فى أن معاً . فقد أدى انهيار فرنسا الى توطيد علاقة الصهيونية ببريطانيا ، التى وافقت بدورها على انشاء ست سرحدات عسكرية يهودية ، وهامو المسؤول البريطانى عن مكتب الهند ، يقترح فتح أبواب فلسطين لليهود المسلحين ، ليقوموا باحتلالها ، فى حال قيام العرب «بأثارة الاضطرابات» . وانتشى وايزمان ، فرحا : « انه ليوم عظيم ، مثل يوم صدور اعلان بلفور » . وانتعشت أحلام بن جوريون بقرب تحويل فلسطين الى دولة يهودية مستقلة ، تابعة للامبراطورية البريطانية . وتعبيراً عن الموقف الجديد ، ازدادت حركة السفن المحملة بالفارين اليهود فى البحر المتوسط ، فهناك من يصل الى ميناء حيفا وهناك من ينتظر فى قبرص الأمر بالابحار ! ما العمل ازاء هذا الضغط الصهيونى المحموم ! وطلب نائب وزير المستعمرات ، جورج هال ،

بإبقاء السفن بعيداً عن الساحل الفلسطيني ، وأمر القباطنة بالابحار نحو مرافئء أخرى ، الى مورشيوس ، وأرسل هال مذكرة من فوره الى تشرشل قائلاً : « يدفع بهؤلاء اللاجئين لارباكتنا ، لا نستطيع تحمل مخاطرة كهذه ، ولانسمح لسلطاتنا بأن تصبح موضع سخرية » (١٨).

أبدى وايزمان تفهمه لقرار السلطات البريطانية بإبعاد اللاجئين ، خاصة وأن القوة اليهودية المقاتلة ماتزال فى طور الانشاء والنمو، فلا داعى لتعكير الأجواء ، ومورشيوس ليست بالمكان السيء على أية حال ، كحل مؤقت .

لم تتوان محطات الاذاعة الموجهة للعرب ، من ألمانيا وايطاليا ، عن الاعلان بأن السفن المحملة ؟ باليهود تاتى بناء على دعوة بريطانيا ، بما يتفق مع مخططها باغراق فلسطين باليهود ، وطرد أصحابها العرب منها . وفى ٣ تشرين الأول / أكتوبر أعلنت الاذاعات بياناً رسمياً ، يؤيد استقلال العرب ، مع الوعد بدعم جهودهم فى تحقيق هذا الهدف .

اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بإبقاء اليهود الفارين فى مورشيوس ، فى مواجهة حملات دول المحور الاعلامية ، على أن يعادوا الى أوطانهم الأصلية ، كما أعلنت عن فرض عقوبة السجن على القباطنة ، فى حال استتزاز نشاطهم فى تهريب المهاجرين الى فلسطين . . . ولم يتوقف طوفان المهاجرين الى فلسطين ، رغم هذه الاجراءات .

فى تحد صارخ لبريطانيا ، أعلن بن جوريون وشاريت بأن اليهود لن يغادروا فلسطين ، حتى لو أدى ذلك الى ضرب السفينة « باتريا » . وكانت سلطات الانتداب قد احتجزت السفينة ، ومنعت المهاجرين من مغادرتها ، تمهيداً لترحيلهم الى جهة أخرى . وانجز بن جوريون ماوعده ، دوى انفجار هائل ، أدى الى غرق أكثر من مئتى يهودى ، كانوا فى طابقتها الأسفل . . ويبدو بأن كمية المتفجرات كانت أكثر كثيراً من القدر الذى يتطلبه تعطيل السفينة . لم يكن معروفاً ، آنذاك ، دور « الهاجاناه » فى هذا الهجوم وانطلقت أصابع الاتهام تشير الى المتطرفين

العرب ، وإلى عملاء ألمانيا ، وحتى اللورد موين ، الذى كان يشغل منصب وزير الزراعة فى لندن ، لم ينج من أصابع الاتهام . ورغم علم شاريت بمسئولية رجاله عن الهجوم ، انطلق يقول للمندوب السامى البريطانى ، وبراعة الدنيا فى عينيه : «لقد رأيت حيفا حطام السفينة المتناثر ، والبلاء الذى حل باللاجئين .. بينما تكفى بريطانيا باصدار بيانات فاترة » (١٩).

كان المندوب السامى ، ماكمايكل ، يعتقد فى قراره نفسه بأن اهتمام شاريت ورفاقه الأول ، ينحصر فى بناء القوة العدديّة لليوشيف ، وليس مصير اللاجئين ، ربما استعداداً لقتال بريطانيا أو العرب ، فى المستقبل القريب .. فرد على شاريت، من فوره : « الأمر بالنسبة لك محض سياسى ! ثم استطرد ، قائلاً : « بالطبع يهتم زعماء الصهيونية باللاجئين ، ولكنهم أيضا يستغلونهم لتحقيق مأرب سياسى ، هجرة يهودية غير محددة ، تؤدى الى السيادة اليهودية » .

قرر تشرشل ، رغم اعتراض بعض المسؤولين البريطانيين ، ، إبقاء من بقى حيا من الانفجار فى فلسطين ، « لدوافع انسانية » واعترض الجنرال ارشى ويفل ، على قرار تشرشل فقد كان على وشك قيادة جيش ضخم عبر مصر لملاقاة القوات الإيطالية ، وبعثت بمذكرة ، قال فيها : « إنه لكارثة ، من الناحية العسكرية ، فما يلبث أن يعلم العرب بنجاح اليهود ، مجدداً ، فى تحدى الحكومة البريطانية ، وأنه قد تم التراجع عن سياسة الكتاب الأبيض .. وسرعان ما ينتشر فى الخارج أن العنف ، وحده ، هو المجدى فى التعامل مع البريطانيين .. » (٢٠).

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد ، فقد بدأ اليهود فى استعمال سلاح العرى ...

فما أن تمت الاستعدادات لنقل اللاجئين الى مورشيوس ، ودخل الجنود البريطانيون ، فى الصباح الباكر ، لاخلأ معسكر عتليت ، ونقل اللاجئين الى السفينة التى ستقلهم خارج الشاطئ الفلسطينى .. حتى بهت الجنود .. لقد نثر اللاجئون أغراضهم ، وبعثوها فى أنحاء المعسكر ، وتشبث بعضهم بالأرض ،

والبعض الآخر استلقى عارياً ، أو شبه عار ، على الأسرة ، وانطلقت النساء بالولولة ، والصراخ . . تماك الجنود أنفسهم بعد الوهلة الأولى ، واسرعوا لتنفيذ الأوامر ، فانتزعوا بعضهم قسراً ، بعد القاء الأغطية على أجسادهم العارية . . فاذعن الباقون . . وانطلقوا في إثر الجنود منكسى الرؤوس . وكالعادة ، انطلقت الحملات الصحفية في بريطانيا وأميركا ، تتهم الجنود البريطانيين بالوحشية واللامبالاة .

بدا واضحاً لدى بعض الساسة والمسئولين البريطانيين ، ان جل اهتمام الزعامة الصهيونية يتركز في تحقيق طموحهم السياسى . فعلى الرغم من الدعم البريطانى المكثف ، لايتودع هؤلاء الزعماء عن أرباك بريطانيا ، واحراجها ، غير أبيهين بالحرب المستعرة ، وبالظروف الصعبة ، التى قد تدفع العرب الى الثورة ، وربما الى التحالف مع دول المحور . لكن الزعامة الصهيونية كان لها رأى مختلف ، فهى لاتعتقد ، البتة ، بصحة الخطر العربى ، أو بأن العرب قادرون على اثارة الاضطرابات ، فهم « ضعاف من الناحية العسكرية » ، فضلاً عن « تبعيتهم السياسية لبريطانيا » .

استرسل تشرشل فى دعم الحركة الصهيونية ، وأتاح لها المساهمة فى الجهود الحربية البريطانية ، ضارباً عرض الحائط بالشكوك التى تستبد بزملائه ، ويبدو ، على الأرجح ، أنه كان يشارك الزعماء الصهاينة وجهة نظرهم ، فى أن العرب لا يخشى لهم جانب ، وأنهم مجرد ظاهرة صوتية ، ليس إلا . ووفقاً لرغبة تشرشل ، بدأت الترتيبات غير الرسمية ، وبسرية تامة ، لتعزيز قدرة « الهاجاناه » القتالية ، وإعداد شبكة من اليهود الناطقين بالألمانية ، للاستعانة بهم فى العمليات الخاصة ، خلف الخطوط الألمانية . وهكذا ، وبعيداً عن الأنظار فى الكيبوتزات المتطرفة ، استمرت التدريبات المكثفة ، طول العام ١٩٤١ ، على يد محترفين بريطانيين ، انصبت على أحدث أساليب الشراك الخداعية ، والتفجير عن بعد .

يصف ايجال يادين ، نائب رئيس الوزراء الاسرائيلى عام ١٩٧٧ ، وأحد قادة « الهاجاناه » ، أنذاك ، تلك الفترة ، بقوله : « كان اهتمام المجموعة م ١٤ ينصب ، فحسب ، على الحرب ضد ألمانيا ، دون المشاكل المحلية ، فلم تشغل السياسة البريطانية تجاه اليهود بالهم ، قط ، وهكذا أدى كلا الجانبين دوره . كانوا يعلمون بأننا نعزز مخزوننا من السلاح ، وبأننا نعمل للهاجاناه كما نعمل لهم ، وكنا نعلم ، بدورنا ، أنهم يعلمون ، ولكن هدفهم كان يختلف عن أهداف السياسة البريطانية ، لذلك فقد أعدوا ، إعدادا حقيقيا ، وجاداً ، الافأ من الناس بالمال ، والمعرفة ، والسلاح ، وأجهزة الراديو ، وبشكل قانونى » (٢١) .

فى المقابل ، قدمت الحركة الصهيونية ، خدمات استخباراتية قيمة للمخابرات البريطانية ، فيما يتعلق باللغة الالمانية خاصة ، ولغات دول أوروبا الشرقية عامة ، فقد قام جهاز المخابرات التابع للهاجاناه باستجواب الاف القادمين من ألمانيا ، ورومانيا ، وبولندا ، بالإضافة إلى إعداد الوثائق والخرائط والصور ، ثم تزويد المخابرات البريطانية بكل ما تحتاجه منها .

ويعود صهيونى آخر ، دافيد كوهين ، بذاكرته الى تلك الفترة ، بقوله : « كان البريطانيون يعلمون بأننى استغل موقعى - كحلقة وصل - لمعاونة الهاجاناه ، كانوا يعرفون بأننى اساعد فى الهجرة السرية . . وكانوا يفضون الطرف عن تبادل المجندين اليهود للهويات ، من أجل زيادة عدد المتدربين . . فالعدد كان ثابتا ، ولكن المتدربين كانوا متغيرين » وهكذا ، فقد ساعد هؤلاء الضباط الانجليز المحترفون على تأسيس « البالماخ » ، قلب قوات الهاجاناه الضارية .

ويلتقط ايجال الون ، أحد ضباط « البالماخ » الأوائل ، حديث الذكريات ، هذا ليضيف : « لقد ساعدنا البريطانيون فى تمويل البالماخ ، فاذا قدموا مبلغا يغطى نفقات خمسمائة من الرجال ، كنا نستعمله فى تغطية نفقات ثلاثة أضعاف هذا العدد . لم نكن ندفع للرجال المبالغ المخصصة لهم ، نعطيهم فقط مايكفى حاجتهم ، مع مصروف بسيط للجيب . كان البريطانيون يرتابون فى الأمر ، فبعضهم

ليس غيبا ، الى هذه الدرجة . لقد ظلوا يرون وجوها جديدة تأتي للتدريب . .
ولكنهم كانوا على استعداد (للتفاوضي) وللتعاون معنا .
أخال ألون من أبوات هذا الزمان ، أترأه كان يضع المبالغ المستقطعة في
جيبه الخاص ، ليزيد رصيده في البنوك ، أو لعله قد يلهو به ، في علب الليل
المنتشرة في عواصم الدنيا !

سرعان ما شرعت قوة « البالمخ » في العمل ، فقد تدهور الموقف العسكري
البريطاني ، بعد نجاح القوات الألمانية في احتلال يوغسلافيا واليونان ، واضطرت
القوات البريطانية الى الانسحاب من جزيرة كريت ، بعد أن تكبدت خسائر فادحة .
كانت المخابرات البريطانية تعتقد بأن الزعيم النازي ، هتلر ، يعد العدة لغزو
الاتحاد السوفياتي ، ولكن الوضع ، مع ذلك كان شديد الخطورة ، فالجزيرة تبعد
خمسمائة ميل ، فقط ، عن السواحل السورية ، فكيف يصبح الحال لو تقدمت قوة
المانية ، لاحتلال سورية ، بمساعدة حكومة فيشي العميلة في دمشق ؟! . . عندها
يصبح الطريق ممهداً للتقدم نحو العراق ، وايران ، ومن ثم الهند .

إزاء هذا الوضع الدقيق ، قررت الحكومة البريطانية استباق الأحداث ،
بالتقدم ، واحتلال المواقع الاستراتيجية في سورية ، ولبنان . وبالفعل ، أدلت قوة
« البالمخ » بدلها في هذه العمليات ، فقد شكلت مجموعات طلائعية تتقدم قوات
التحالف ، أثناء توجيهها نحو المواقع الاستراتيجية في سورية ، ولبنان . الغريب
أن الأدلاء العرب قد قاموا ، أيضا ، بدور هام في مجموعات البالمخ هذه ، لمعرفة
العرب الجيدة بمسالك الجبال ودروبها (٢٢)* .

شارك إيجال ألون ، أيضا ، في هذه الحملات ، وقد عاد ومجموعته الصغيرة ،
ذات مرة ، ومعهم أربعة أسرى من الجنود الفرنسيين ، التابعين لفيشي ، مما أسعد
كولونيل في الفرقة الاسترالية السابعة ، فانبرى يعد ألون ومجموعته بالترشيح لنيل
الأوسمة ، فبادره ألون من فورده : « هذا لن يجدي ، فنحن غير مسلمين ، رسمياً ،
في الجيش البريطاني . . تستطيع الاحتفاظ بالأسرى ، ونحتفظ نحن بأسلحتهم » .

* من المعروف ان موسى دايان فقد عينه اليسرى في احدى هذه العمليات .

ووافق الكولونيل ، على الفور ، تاركا ألون ورجاله يأخذون كمية من الأسلحة ، ليضعوها فى شاحنة ، انطلقت بعيدا . . أسلحة استخدمت ، بعد سنوات قليلة ، ضد القوات البريطانية فى فلسطين (٢٣) .

مرة أخرى ، لو أن عربيا كان فى موقف ألون ، ربما لقفز فرحا الى منصة الشرف ، متجاهلاً رفاقه يعزو الفضل الى نفسه ، لبيتسم ، منتشياً ، لعدرات المصورين ، وهم يفرسون الأوسمة فى صدره .

فى هذه الأثناء ، أخذت الأوضاع تتوتر فى العراق ، لتزيد الموقف البريطانى سوءا ، فقد وقعت أزمة ، فى نهاية كانون الثانى / يناير ١٩٤١ ، أدت الى استقالة نورى السعيد ، كوزير للخارجية ، ومن ثم تولى طه الهاشمى رئاسة الوزراء ، ولم يكن الهاشمى بالرجل القوى . فقد تصاعدت الشكوك ، فى هذه الأونة من الحرب ، بقدرة بريطانيا على الاستمرار فى الحرب ، وازداد تدمير العراقيين من القيود التى تفرضها المعاهدة البريطانية ، مما أدى الى انتقال الأستياء الى الجيش العراقى ، الذى كان تحت قيادة أربعة من القادة العسكريين الأقياء ، يطلق عليهم « المربع الذهبى » . قام المفتى ، من فوره ، بايقاد سكرتيره الخاص ، عثمان حداد ، الى برلين ، برسالة الى هتلر ، يؤكد فيها تعاطفه مع ألمانيا ، وتوقعه ، الهزيمة الساحقة للتحالف « الأنجلو / يهودى » ، ويدعوه الى انشاء حلف عربى ألمانى ، لتحقيق الاستقلال العربى ، ووضع نهاية لمشروع الوطن القومى (٢٤) .

فى ٢٨ شباط / فبراير ، التقى رشيد على الكيلانى وبعض الشخصيات العراقية البارزة مع المفتى ، فى منزل الأخير ببغداد . وخلال شهر واحد ، استطاع هؤلاء الحصول على تأييد غالبية قطاعات الجيش العراقى ، فقاموا بانقلاب عسكري ، فى نيسان / ابريل ، ووضعوا الكيلانى على رأس الوزارة ، مجددا . كانت هذه التغييرات المتلاحقة ، دون شك ، انعكاسا فوريا للتقدم الألمانى السريع فى يوغسلافيا واليونان ، وكذلك تجاوبا مع الرد الألمانى على رسالة المفتى ، الذى جاء يحمل اعتراف ألمانيا بالحق العربى فى الاستقلال ، مع التعهد بالنضال

المشترك ضد التحالف الانجلو/ يهودى ، وذلك بالاضافة الى تقدم القائد العسكرى الالمانى ، روميل ، اربعمئة ميل الى الشرق فى الحدود المصرية .
دأب الكيلانى على التاكيد لبريطانيا بأن هدف التغييرات الأخيرة ينحصر فى الحفاظ على استقلال العراق وحياده ، ولكن بريطانيا ساورتها الشكوك ، فهى على اطلاع بالاتصالات الدائرة مع برلين ، ومن ثم قررت تعزيز قاعدتها فى البصرة ، فبدأ الكيلانى يثير فى وجهها العراقيل ، مما دفع بريطانيا الى المضى قدما فى تعزيز «قاعدة الحبانية» ، فما كان من الكيلانى الا أن أمر تسعة الاف مقاتل عراقى بمحاصرة القاعدة . وهنا وقعت الطامة ، التى طالما حذرت منها الدوائر السياسية والعسكرية البريطانية ، لسنوات خلت ، والتى ترجع الى عدم اكتراث الحكومة البريطانية بالمشاعر العربية ، خاصة تلك المتعلقة بفلسطين . وتوالى التقارير بانتهاز الفلسطينيين لمناسبة المولد النبوى الشريف ، للتجمع وعلان دعمهم للحاج أمين ، مع تواعد خصومه السياسيين ، بقرب عودة المفتى على رأس الجيش العراقى المخلف (٢٥) .

طالب الجنرال البريطانى ويفل بسرعة التوصل الى تسوية سياسية مع العراق، حفاظا على الموقف البريطانى فى مصر وفلسطين . فيما كان لتشرشل ورفاقه فى الحكم رأى آخر مختلف ، فالكيلانى من وجهة نظرهم ، كان على صلة وثيقة بألمانيا وايطاليا، وتظاهره بصداقة بريطانيا ليس سوى محاولة لكسب الوقت ، ريثما تصله المساعدات من ألمانيا ، وهو لاتعوزه القوة للقيام بدور كهذا ! وبما أن القتال قد بدأ، وانتهى الأمر، فالتردد قد يؤدى الى عواقب وخيمة ليس أقلها ، فى حالة انسحاب بريطانيا، بأن يطلب الكيلانى دعماً ألمانيا ، وخلال أيام ، فقط ، يمكن للقوات الالمانية أن تحتل العراق وسورية ، لتحاصر القواعد البريطانية فى فلسطين ومصر ، وعندها لن تقوم لبريطانيا قائمة .

وصدرت الأوامر ، على الفور ، فى ٧ أيار / مايو ، للقوات البريطانية فى الحبانية بالقتال ، والعمل على فك الحصار المضروب من حولها . فى ١١ أيار /

مايو ، وصل الى بغداد مبعوث ألماني ، فرتز جروبا ، ليسلم الحاج أمين مبلغا من المال، ويستمع الى خطله ، لشن هجوم شامل وسريع على فلسطين . في اليوم التالي ، اعترف الاتحاد السوفياتي بحكومة الكيلاني ، وتاجت المشاعر ، ووقعت اشتباكات ، سقط خلالها ١٥٠ عراقيا يهوديا . . . أبدت منظمة « الأرجون » الصهيونية استعدادها للقيام بعمليات تخريبية واسعة في العراق ، اعتمادا على شبكة يهودية ، سبق إعدادها ، في بغداد وغيرها من المدن العراقية ، ولكن ما أن تقدمت السيارة التي تقل مجموعة « الأرجون » ، قليلا ، خارج قاعدة الحباينة ، حتى أصابتها طائرة ألمانية ، لتضع نهاية للعملية . قبل أن تبدأ منهيبة بذلك التعاون قصير الأمد بين بريطانيا و«الأرجون» .

شرعت القوات البريطانية في التقدم نحو بغداد ، من الجنوب والغرب ، وجروبا ، الألماني ، يلح في طلب الامدادات التي وعد بها هتلر ، ولكن الأخير كان مشغول الذهن ، تماما ، باكمال استعدادات ١٦٤ فرقة لغزو روسيا ، قوة تفوق القوات البريطانية العاملة في الشرق الأوسط باثني عشر ضعفاً .

في نهاية أيار / مايو ، تم احتلال بغداد من قبل القوات البريطانية ، وفر المفتي والكيلاني الى ايران ، عبر الموصل ، واختبأ الأول في السفارة اليابانية بطهران .

كان لموقف تشرشل الحازم ، وقراره السريع ، الفضل بقلب دفة الأحداث في بغداد والعراق ، وقد كتب يقول ، حول هذه الأيام العصيبة : « بالتاكيد ، لقد أضاع هتلر فرصته في مكسب ضخم في الشرق الأوسط . كان بإمكانه الحصول عليه بثمن بخس » .

أما جروبا ، فقد علق ، حزينا أسفا: « ستعاني مكانة ألمانيا ، لزمن طويل» (٢٦) لقد استطاع تشرشل دون شك بجراته وسرعة تحرك قواته ، من استعادة مكانة بلاده ، بعد الكوارث التي لحقت بها ، في شمال افريقيا ، وجزيرة كريت ، والبلقان . أسفرت سرعة امسك بريطانيا بزمام الأمور في بغداد ، عن دعم وجهة نظر

زعماء الصهيونية وتعزيزها، بعدم جدوى القوة العربية ، ومزاجية رجال السياسة العرب، وايضا بعبثية السياسة البريطانية المسترضية للعرب . ورغم أن غالبية الدوائر الرسمية البريطانية ، رأت بان النجاح البريطاني كان أقرب الى ضربة حظ، فماذا لو أن هتلر تقدم بقواته ، عبر مصر ، أو قام بدعم قوات العراق ، وفيشى، خلال شهرى أيار / مايو ، وحزيران / يونيه ١٩٤١ إن ما وقع فى العراق يعكس هشاشة الوضع البريطانى ، ومدى دقته فى الشرق الأوسط ، مما عزز وجهة النظر الداعية الى استمرار اعتماد سياسة « الكتاب الأبيض » .

والآن ، يبدو المفتى قد أصبح فى متناول يد بريطانيا ، فهل تمسك به ؟ وماذا يحدث بعد ذلك ، هل تاتى به الى فلسطين ، ليخضع للمحاكمة ؟ وفى حالة وجد مذنباً ، هل ينزل به القصاص ، أم يكتفى بنفيه الى سيشل ؟

بعث اللورد موين يسأل ماكميكل النصيحة ، فأرسل الأخير نصيحته ، من القدس ، وجاءت تعكس مدى الانزعاج البريطانى : « تحت أية ظروف لايجب إحضار المفتى إلى فلسطين ، وما يجاورها ٠٠٠ إنها كارثة ، سواء أدين أم لم يدين . . فى الحالة الأولى سيعتبر شهيداً ، حتى لو لم يعدم ، وفى الحالة الثانية سيبدو منتصراً ، وفى كلتا الحالتين ستهتز البلاد من جنورها ٠٠٠ » (٢٧) وأعقب المنوب السامى نصيحته باقتراح نفيه ، ولكن ليس الى سيشل ، التى يعود منها المنفيون ، عادة ، وربما نفيه الى مورشيوس يكون أفضل ، على أن تضعوه فى بقعة بعيدة عن معسكر اللاجئين اليهود » .

على أن الحاج أمين سرعان ما وفر على البريطانيين حيرتهم ، فحين قامت بريطانيا والاتحاد السوفياتى بغزو إيران فى ، أيلول / سبتمبر ١٩٤١ ، تمكن من مغادرة طهران ، متخفياً فى شكل سائح ايطالى (٢٨) . ويبدو أن السيد ياسر عرفات قد تأثر ، فى مطلع شبابه ، بقدرة الحاج أمين الفائقة على التخفى ، فحرص على أن يضاهيه فى هذه المقدرة ، فى أيام تحركه الأولى ، كما تشير سيرته الذاتية.

المهم ، وصل المفتى ، فى بداية تشرين الأول / أكتوبر ، إلى روما ، حيث استقبله الزعيم الفاشى ، موسولينى ، ومنها الى برلين ، ليلتقى بهتلر ، بعد ثلاثة أسابيع من وصوله ، وأبلغ المفتى هتلر برغبته فى انشاء « فيلق عربى » ، للقتال الى جانب المانيا ، فكلما من المفتى تدفع أعداداً كبيرة من الشباب العربى للتطوع ، مما يؤدى إلى ثورة شاملة ضد بريطانيا . ويبدو أن هتلر قد لاحظ ، ما لم يلحظه عامة الفلسطينيين ، من محدودية الرجل ومحدودية تأثيره ، خاصة بعد هزيمته فى العراق ، فأجابه ، بتحفظ : « إن ساعة تحرير العرب قد دنت » ، فالجيوش الألمانية تحارب فى أوكرانيا ، وقد تم اخضاع مناطق شاسعة فى الاتحاد السوفياتى ، وقريبا تحصل القوات الألمانية الى القوقاز ، على مرمى حجر من العراق وسورية ، وعندئذ يكون الهدف الألمانى : تحرير المناطق العربية من اليهود ، الذين يقبعون فى ظل الحماية البريطانية .

سرعان ماظهر الكيلانى ، فى برلين ، ليؤكد هو الآخر التزامه بتحقيق استقلال العرب ، ومواجهة التحالف الأنجلو / يهودى ، وحليفهما الجديد ، الاتحاد السوفياتى . واتباعاً لأسلوب الوجهاء فى العمل السياسى ، سرعان مادب الخلاف والنزاع بين الحليفين السابقين ، حول أيهما يصبح الأكثر حظوة لدى الألمان ، وقناة الإتصال الأولى لديهم^(٣٦) .

عادت سياسة الوجهاء تطفو على السطح ، وبرلين قبلتهم هذه المرة . بالطبع ، لم تشر إذاعات المحور ، الموجهة للغرب ، الى ذلك التنافس المرير ، واكتفت بإبراز لقاء الحاج أمين بالزعيم النازى ، وارتفع حماس الإذاعات بمصرع فخرى النشاشيبي ، خصم المفتى اللدود ، فى العراق ، الذى سبق وتجراً معلناً موافقته على « الكتاب الأبيض » ، متحدياً بذلك أوامر المفتى . كان تأثير تلك الإذاعات واسعاً على الفلسطينيين ، فقد تمكن « الشاطر حسن » من الإفلات مجدداً ، من قبضة البريطانيين ، ولايزال يتمتع باليد الطولى ، لإنزال العقاب بمن يخالفه الرأى ، وبكل من يهادن البريطانيين . ومن يدرى لعله يعود قريباً ، على

رأس جيش المانى ، هذه المرة ، فتهتز مواقع « الخونة العرب » وأصدقائهم الانجليز . . . قلة ، فحسب ، تجرأت ، إثر هذه البيانات المتوقعة على المشاركة فى تشييع سكرتير «حزب الدفاع» الى مثواه الأخير .

على أية حالة ، استمر شعور العرب ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، بأنهم أقرب الى ورقة غير ذات قيمة ، فى لعبة كبيرة ، فهم ضعفاء ، من الناحية العسكرية والمادية ، بينما دول كبرى تتصارع ، ولهذا فأتى تدخل منهم سيتم سحقه . . وكان الشعور السائد بينهم ، آنذاك ، يتفق والمثل الأفريقى المعروف ، الفيلة تتصارع والحشائش تتقصف ، فأين السبيل فى هذا الخضم الهائل !

واليهود يأتون الى بلادهم فلسطين ، ليس بحثا عن ملاذ آمن ، ولكن لسرقة وطنهم ، وحقوقهم المشروعة ، فكل مهاجر جديد يعنى مسماراً فى نعش فلسطين العربية ، والسبب الأول فى هذا البلاء ، بريطانيا العظمى ، الدولة صاحبة الانتداب .

رغم اتساع رقعة القتال ، وانهماك القوى الكبرى ، أكثر فأكثر ، فى مواجهة بعضها البعض ، لم تهدأ الحركة الصهيونية عن متابعة محاولاتها النووية لتجاوز «الكتاب الأبيض» واسقاطه ، جنبا الى جنب مضيها قدما فى بناء وترسيخ قواعد الدولة اليهودية على أرض الواقع ، مستخدمة فى ذلك كل وسائل الضغط على الحكومة البريطانية ، وإحراجها لدى الرأى العام فى بريطانيا والولايات المتحدة . والحكومة البريطانية لم تزل تراوغ فى تلبية مطالبه اليهود بالقتال ، كقوة منفصلة ، وتماطل كذلك فى انشاء قوة طوارئ يهودية ، بحجة عدم وجود معدات كافية . حتى أن بعض المسؤولين البريطانيين بدأ يتشكك فى مصداقية التزام تشرشل ، بإنشاء «فيلق يهودى» معتقدة ان قراره ذلك ، كان مجرد مخدر ليهدأ به روع وايزمان والحاحه المستمر . ولقد زاد فى مخاوف اليهود ، تراجع احتمالات الفوز الألمانى لبريطانيا ، وانخفاض حدة الغارات الألمانية على المدن الانجليزية ، بالاضافة الى أن اهتمام الحكومة البريطانية ، أخذ ينصب ، منذ أواخر عام ١٩٤١ ، تدريجيا

على مايدور فى الاتحاد السوفياتى ، واحتمال سقوط موسكو بيد النازى ، وحصار ليننجراد ، بعد معركة كييف ، التى أسر فيها ٥٠٠.٠٠٠ جندى من الجيش الأحمر، كما أن الولايات المتحدة استحوذت ، فى الأخرى ، على اهتمام بريطانيا ، فهل بإمكان اميركا تجاوز ماحل بالأسطول الأمريكى ، بعد الضربة اليابانية ، فى بيرل هاربور ، فى ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤١ ؟ ترى هل فقدت بريطانيا اهتمامها باليهود ، فلم يعوروا يشكلون قيمة فى استراتيجيتها ؟! كلا . تساؤلات صرح بها وايزمان صراحة الى تشرشل ! (٣٠).

وبن جوريون فى القدس ، لم يكف هو الآخر عن تكرار حق « الأمة العبرية » فى أن يكون لها دولتها المستقلة ، مثل سائر الأمم ، متعهدا بتحقيق هذا الهدف ، عبر كل الوسائل وأهمها « الهاجاناه » ، القوة الضاربة لليوشيف . ارتفعت الشكاوى ، مجدداً ، وازدادت الحملات الصحفية اشتعالا فى صحف بريطانيا ، والولايات المتحدة ، وعلت الضجة من سوء الأحوال المعيشية والمناخية ، فى مورشيوس ، والنواثر الرسمية البريطانية تشيد من ناحيتها ، بجمال مورشيوس وتتفزل بطبيعتها الخلابة ، وتؤكد توافر وسائل الترفية ، وليس هناك من مجيب . فقد أصر زعماء الصهيونية على رفض عروض ذهاب اللاجئين اليهود الى دول اميركا اللاتينية ، أو الى أريتريا ، كما اقترح عليهم الرئيس الأمريكى ، فرانكلين روزفلت، ومضوا يؤكدون بأن تلك الحلول المؤقتة لاتصلح لحل مشكلة الشتات اليهودى ، حلاً جذرياً .

أما المسؤولون البريطانيون ، فقد تهامسوا ، من ناحيتهم ، ألا ينسى اليهود ، قليلا ، لمدة عام أو عامين ، أحلامهم بالهجرة المكثفة الى فلسطين ؟!، ألا يدركون خطورة الموقف ، ومدى استغلال دول المحور لهذه المسألة ؟! أكل هذا الضجيج لانقاذ يهود أوروبا ، وماذا عن ملايين اللاجئين الأوروبيين من غير اليهود ؟!

كان الكثير من المسئولين البريطانيين يدركون بأن الهدف الحقيقى وراء هذه الحملة الشعواء ، سياسيا وليس انسانيا ، وذلك بغية وضع المزيد من الرجال تحت

السلاح ، بما يضمن لليهود مقعداً فى « مؤتمر السلام » ، المزمع انعقاده ، بعد
أنتهاء الحرب ، ولن يرضيهم سوى أن تصبح فلسطين بكاملها دولة يهودية .
واللاجئون اليهود كالسيل المنهمر ، وحركة السفن فى اتجاه شواطئ فلسطين
مستمرة ، والمانيا ، من ناحيتها ، تيسر لهم سبل المفادرة ، إمعاناً فى إرباك
بريطانيا بمشاكل إيوائهم وإطعامهم . وزاد الطين بلة ، ما وقع للسفينة « ستروما »
التي رست على سواحل تركيا ، تنتظر الإذن بالابحار الى فلسطين . فبعد أخذ ورد
تقرر إعادة السفينة الى البحر الأسود ، لتعود من حيث أتت ، وما أن قفل الطراد
التركى عائداً ، بعد أن قام بسحبها ، لعدة أميال . . حتى دوى انفجار هائل ،
وغرقت السفينة بركابها ، ولا أحد يعرف ما حل بها ، هل اصطدمت بلغم ، أم
انفجرت شحنة متفجرة كانت على متنها ، أو لعل طوربيد أصابها !؟

وألقت اليوشيف مسئولية غرق السفينة على كاهل الحكومة البريطانية .
وتوالى البيانات بإدانة السياسة الوحشية لبريطانيا ، وانتشرت ، فى تل أبيب
والقدس ، صور المندوب السامى البريطانى ، وقد كتب أسفلها « مطلوب بتهمة
القتل! » ، وعلت الأصوات تطالب بنقل الانتداب على فلسطين الى الولايات المتحدة
الأميركية ، وفى شباط / فبراير أعلن المجلس اليهودى المنتخب اضراباً ، لاثنتى
عشر ساعة متصلة .

وتم عقد لقاء ، فى أحد فنادق نيويورك ، لاحياء ذكرى ضحايا السفينة ،
وشنت حملات فى الصحف ، تتهم بريطانيا باستخدام أساليب هتلر وزمرته فى
التعامل مع اليهود . . ودب الرعب فى بريطانيا إزاء تشويه سمعتها فى المحافل
الدولية والأوساط السياسية وفى الصحف الأميركية ، خاصة بعد نجاح الجيش
اليابانى فى الاستيلاء على هونج كونج ، وسنغافورة ، وفى ضرب بعض القطع
البحرية البريطانية ، بينما يتصاعد ويشتد الابتزاز الألمانى ، فيما يعرف بحرب
اللاجئين . وبات لزاماً على بريطانيا مواجهة أحد خيارين ، الرأى العام اليهودى ،

الذى يحظى بتعاطف واسع لدى الأوساط البريطانية والأميركية ، أو إثارة المتاعب مع العرب .

وفى ٥ آذار / مارس ١٩٤٢ . قررت الحكومة البريطانية التعامل الانساني مع كل اليهود ، الذين يتمكنون من الوصول الى فلسطين ، والتعهد ببذل كل الجهود لمنع تكرار كارثة « ستروما »^(٣١) .

لقد وعت بريطانيا العظمى الدرس جيداً ، وعلى رغم إدراكها بأن أصابع «الوكالة اليهودية» ليست بمنأى عن إثارة « حرب اللاجئين » هذه ، إلا أنها لم تعد تجرؤ ، بعد مصير « ستروما » التراجيدي الى اعادة أية سفينة الى أوروبا الشرقية .

هوامش الفصل السادس :

- 1- Bethell, P. 51.
- 2- Ibid, P. 71.
- 3- Ibid, P. 207.
- 4- Weizmann, P. 256.
- 5- Dayan, P. 65.
- 6- Marlowe, John, Rebellion in Palestine, London, The Crossest Press, 1946, P. 209.
- 7- Bethell, P. 244.
- 8- Ibid, P. 250.
- 9- Ibid, P. 249.
- 10- Collins and lapierre, P. 68.
- 11- Ibid, P. 69.
- 12- Bethell, P. 138.
- 13- Ibid, P. 99.
- 14- Ibid, P. 126.
- 15- David Ben-Curion, Rebirth and Destiny of Israel, New York, Philosophical library, 1954, P. 201.
- 16- Ibid, P. 212.
- 17- Bethell, P. 144.
- 18- Ibid, P. 169.
- 19- Ibid, P. 207.
- 20- Ibid, P. 105.
- 21- Ibid, P. 246.
- 22- Dayan, P. 65.
- 23- Bethell, P. 249.
- 24- Ibid, P. 115.

- 25- Ibid, P. 125.
- 26- Ibid, P. 107.
- 27- Ibid, P. 128.
- 28- Collins and lapierre, P. 82.
- 29- Bethell, P. 108.
- 30- Weizmann, P. 207.
- 31- Bethell, 181.

الفصل السابع

د اذا كان غبار طلقات القنلة سيبدد احلامنا تجاه الصهيونية . واذا كانت
جهودنا لمستقبلها ستسفر عن موجة جديدة من قطاع طرق يستحقون معاملة
الالمان النازيين ، على اشخاص كثر ، بمن فيهم انا ، إعادة النظر فى الموقف
الذى اتخذه . بحزم ، لسنوات طويلة .

وينستون تشرشل

تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٤

إمبراطورية تضحل

حققت بريطانيا العظمى نصراً فى الحرب العالمية الثانية ، ربما تفضله الهزيمة . فللحرب انعكاسات محيرة على المتصارعين ، خاصة حين تدور رحاها بين طرفين متكافئين ، فى القوة ، والحكمة ، والدهاء ، فعادة ما يخرج المنتصر ، من هذا الصراع ، مثخنا بالجراح ، وفى وضع ليس يفضل كثيراً وضع المهزوم . وغالباً ، ما تلبث أن تتقدم قوى صاعدة ، لتحل محل تلك التى أضناها النزال ، محولة إياها إلى مجرد تابع ؟ وتدرجياً ، تنفرد القوى الصاعدة بالنفوذ ، والهيمنة ، على الساحة الدولية .

لم يكن هذا الأمر خافياً على بريطانيا العظمى ، عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قبل إلحاق الهزيمة الكاملة بألمانيا النازية ، وبالذول التى تدور فى فلكها ، لقد واجهت بريطانيا ، ولدة عام كامل ، ألمانيا ، بمفردها ، بكل عنفوان الأخيرة ، وقوة اندفاعها ، الأمر الذى أثر ، سلباً ، على قواها الاقتصادية والعسكرية فالاقتصاد البريطانى بات مثقلاً بالحاجة إلى الاستمرار فى الحرب ، حتى النهاية ، ثم إلى إعادة بناء مدمرته الحرب ، وما تتطلبه العودة إلى الحياة الطبيعية من تكاليف باهظة ، ناهيك عن رفع التقنين عن المواد الغذائية ، من خبز ، وبيض ، وغيرها من المواد الضرورية الأخرى ، هذا فضلاً عن مشاكل إيواء وإطعام ملايين اللاجئين ، والعمل على توفير أسباب الحياة لهم .

لم يخف وضع الامبراطورية البريطانية الحرج عن الولايات المتحدة الأمريكية ، فهى تدرك ، تماماً ، مدى حاجة بريطانيا إلى الدعم الأمريكى ، الاقتصادى والعسكرى ، فى المرحلة الأخيرة من الحرب ، وفى المرحلة التى تلى الحرب ، أيضاً . كما أن واشنطن تعلم ، علم اليقين ، قيمة ما تتمتع به مناطق نفوذ الامبراطورية البريطانية ، خاصة الشرق الأوسط ، من أهمية استراتيجية ، وثروة نفطية هائلة . ولم تكن تنقص الولايات المتحدة أسباب القوة - الاقتصادية والعسكرية ليسط

نفوذها ، والاستحواذ على المواقع الاستراتيجية الهامة فى العالم .
ولم تكن « الوكالة اليهودية » ، بدورها ، فى حاجة إلى قرون استشعار ،
لتدرك حقيقة وضع الامبراطورية البريطانية ، والموقف الذى ستؤول اليه ، على
الصعيدين ، الاقتصادى والعسكرى ، عقب انتهاء الحرب . فقد بات زعماء
الصهيونية يدركون بان حليفهم الرئيسى يكاد يصبح فى خبر كان ، وأن بريطانيا
العظمى أصبحت أقرب الى الطبقة الجديدة الأوروبية من « الرجل المريض » . كما
لم يفت الصهيونية ادراك أن الولايات المتحدة ، بقواها الفتية الصاعدة ، ستحتل
مركز الثقل فى التحالف الغربى ، مع ما يعنيه ذلك من انفتاح شهيتها للاستيلاء على
مواقع نفوذ الامبراطورية البريطانية ، التى أنهكتها الايام والحروب .

ليس هناك أيسر من أن تبدل « الوكالة اليهودية » تحالفاتها ، بما يحقق لها
طموحاتها ، خاصة وأنها لم تدع شيئاً للصدف ، فقد أعدت للأمر عدته ، وأرست
قاعدة صهيونية، فى العالم الجديد ، لها من الثقل والنفوذ ما لا يستهان به . أما
الولايات المتحدة ، فليس لديها مايعوقها عن تبنى الأهداف الصهيونية ، فهى لاتكاد
تعرف العرب ، ولاتبه بهم ، أو تقيم لهم وزناً يذكر ، مثل حالها معهم ، اليوم . ثم
أن احتضان الأهداف الصهيونية يساعد القادة الاميركيين على تحقيق مآربهم
التوسعية من ناحية ، كما يسمح لهؤلاء القادة ، من ناحية أخرى ، باحراز تقدم
على الساحة السياسية الداخلية ، نظراً للنفوذ اليهودى القوى ، فى عملية تبادل
السلطة السياسية التى تشهدها بلادهم ، مرة كل أربع سنوات .

لهذا لم يكن محض صدفة ، عقد « مؤتمر بليتيمور » ، فى نيويورك ، فى
أذار/مارس ١٩٤٢ ، ليخرج صهاينة الولايات المتحدة ، بمقررات تنص على ضرورة
التعجيل باقامة دولة يهودية فى فلسطين ، وعلى رفض سياسة « الكتاب الأبيض » ،
والمطالبة بانشاء جيش يهودى ، تحت راية خاصة . وبالطبع ، اعترفت « الوكالة
اليهودية » بمقررات بليتيمور ، وأصبحت هذه المقررات برنامجاً للحركة الصهيونية ،
بما تضمنته من مطالبة اليهود ، رسمياً وللمرة الأولى ، التعجيل باقامة دولة يهودية .

لم يفتقر الثعلب البريطانى ، من ناحيته ، إلى الدهاء ، ليدرك ما ألم به من
وهن نتيجة الحرب المستعرة ، وما قد يسببه هذا الوهن من متغيرات سياسية ، على
الصعيد الدولى ، لعل أهمها تكشف نوايا الولايات المتحدة التوسعية باتجاه مواقع
النفوذ البريطانية ، خاصة الغنية منها بالنفط . ولم تعد الحكومة البريطانية تملك
ترف اتخاذ مواقف حازمة وصريحة ، أزاء ما يطرأ من أزمات فى علاقاتها مع
الولايات المتحدة ، نظرا لحاجة الأولى الملحة للدعم العسكرى والمادى ، خاصة وأن
منازلة ألمانيا وإيطاليا فى القارة الأوروبية باتت على الأبواب .

هذا إلى جانب إدراك لندن العميق بأنها لم تعد طرفاً مساوياً لحليفها
الأميركى ، الصاعد بقوة ، فضلا عن معرفة لندن الجيدة مدى قوة التواجد
الصهيونى فى الساحتين الأمريكية والبريطانية ، وقدرته على افتعال الأزمات ،
وتأجيجها ، ناهيك عن تأثيره القوى على صناع القرار السياسيين فى البلدين .
وزاد الأمر تعقيدا ، اختلاف التوجهات السياسية فى الساحة البريطانية ، فهناك
اتجاه يصر على الاستمرار فى إرضاء اليهود ، ومساعدتهم فى إقامة دولتهم فى
فلسطين ، التى ستصبح ، يقينا ، قاعدة أساسية للامبراطورية البريطانية . وينادى
الاتجاه الثانى بالحرص على مشاعر العرب ، حفاظا على مصالح الامبراطورية ،
ولو على حساب الطموحات اليهودية ، فيما يطالب اتجاه ثالث بالحذر الشديد فى
التعامل مع اليهود ، نظراً لقدرة هؤلاء على اثاره الضجة ، وافتعال الأزمات .

بدأت الولايات المتحدة ، منذ بداية العام ١٩٤٤ ، مؤهلة للتدخل المباشر فى
الصراع العربى - اليهودى - البريطانى . فقد أثمرت ضغوط « الوكالة اليهودية »
ومجهوداتها ، جنباً الى جنب جهود منظمة « الأرجون » الارهابية ، فى الاتصال
بالدوائر السياسية الأمريكية ، عبر عقد اللقاءات ، وتنظيم الاجتماعات ، وكذلك
الحملات الصحفية ، ومعظمها مدفوعة الأجر ، فى أن توصى لجنة الشؤون الخارجية
فى الكونجرس ، فى أوائل شباط / فبراير ١٩٤٤ ، بقيام دولة يهودية فى فلسطين ،

انطلاقاً من مشروع التقسيم ، مما يوفر فى نظرها أفضل حل للمشكلة اليهودية فى أوروبا .

لم يعر الكونجرس الأمريكى اهتماماً لاحتجاج سورية ، والعراق ، ومصر ، على قرار لجنة الشؤون الخارجية هذا ، فقد درجت غالبية أعضاء الكونجرس على التقليل من شأن العرب ، فهم ، من وجهة نظرها ، لا يشكلون قوة على الصعيدين العسكرى والسياسى . ويعود الفضل فى تأجيل تبنى قرار الكونجرس هذا ، وتطبيقه ، الى توصية وزارة الدفاع الأمريكية ، بأن قراراً كهذا قد يثير الدول العربية ، بما يؤثر ، سلباً ، على مجريات الحرب الدائرة ، ثم أن تركيز الحلقاء كان ، فى تلك الأونة ، يتركز على معركة النورماندى ، وليس على فلسطين ، وبرغم توصية وزارة الدفاع ، إستمر التدخل السياسى الأمريكى لصالح الصهيونية ، مما عرض العلاقات الأنجلو / أمريكية الى أزمات متكررة ، ليس أقلها تلك الأزمة التى وقعت بين الجانبين ، عشية انتهاء الحرب ، نتيجة إلحاح « الوكالة اليهودية » على القادة الأمريكيين بالضغط على بريطانيا كي تسمح الأخيرة بدخول مائة ألف يهودى الى فلسطين ، إضافة الى الخمسة وسبعين الفا ، الذى نص عليهم « الكتاب الأبيض » . كانت بريطانيا فى حاجة ماسة إلى الحصول على قرض أمريكى ، بقيمة ٣٧٥٠ مليون دولار ، وإلا واجهت الافلاس والمجاعة . وجدت الصهيونية ، فى هذا الظرف البريطانى الحرج ، فرصة سانحة ، لزيادة ضغوطاتها ، على المسئولين الأمريكيين ، بواسطة الإتصالات ، وإعلانات « الأرجون » ، المدفوعة الأجر ، ومطالبة حكومة الولايات المتحدة بعدم تلبية الطلب البريطانى ، وارتفعت الأصوات تصرخ مرددة : « امنعوا القروض » ! وبالفعل ، ارتفعت أصوات بعض أعضاء الكونجرس تعارض منح القروض لبريطانيا : « اذا كانت بريطانيا فى حاجة للمال ، عليها بيع استثماراتها فيما وراء البحار » ! وصرح عضو آخر : « لقد أنقذت الولايات المتحدة بريطانيا ، مرتين ، ولم تقدم الأخيرة شيئاً ، فى المقابل » . وأخذ ثالث يحتج ،

معتزلاً: «لماذا تدفع الحكومة الأميركية تكاليف الحفاظ على الامبراطورية البريطانية»^(١)

كانت الولايات المتحدة تؤيد الأهداف الحربية البريطانية ، بالكامل ، ليس حباً في استمرار الديمقراطية ، على حساب النظم العنصرية والفاشية ، فتلك الشعارات ذرائع للحرب ، على الصعيد المحلي ، ولكن يظل الغرض الكامن في نفس ابن يعقوب ، أن الحرب الطاحنة لا محالة ستتهك القارة الأوروبية ، بطرفيها ، الغالب والمغلوب ، وتحذ من قدرة الاقتصاديات الأوروبية على المنافسة الاقتصادية والسياسية ، لفترة طويلة ، مما يتيح للولايات المتحدة بالتالي فرض هيمنتها وسياساتها ، دون معارضة تذكر . فبرغم الدعم الأميركي المكثف للجهود الحربية البريطانية ، لم يبد السياسة الأميركيون اهتماماً يذكر باستمرار السيطرة البريطانية على الشرق الأوسط . فليس هناك ما يدعو لوضع الإمكانيات الأميركية للحفاظ على الامبراطورية البريطانية ، بل إن المصلحة الأميركية الصرفة تقضى بتصفية النفوذ البريطاني ، ومن ثم التقدم لملاء الفراغ الناشئ . ولهذا أبدى القادة الأميركيون اهتماماً وحرصاً على « حقوق اليهود في فلسطين » وأخذ هؤلاء القادة على عاتقهم ، عندئذ ، حث اليهود الأميركيين على إقامة الجسور مع اليوشيف ، إيذاناً ببناء قاعدة أميركية في فلسطين ، لخدمة مصالح الولايات المتحدة، أولاً ، ثم يمكن لحلفائها الغربيين التقاط بعض الفتات . لم تتغير الأهداف الأميركية ، في الانفراد بالهيمنة على مناطق الثروة ، كما كشفت حرب الخليج الثانية ، وان اختلف سيناريو الأحداث .

في خضم التعاون العسكري الأنجلو - أميركي ، أواسط العام ١٩٤٤ ، حين أوشكت عملية انزال قوات الحلفاء في نورماندى على البدء ، وقعت أزمة سياسية حادة بين الحليفين الغربيين . اتجهت الحكومة البريطانية ، في هذه الفترة الحرجة وتحت تأثير تشرشل ، إلى إلغاء سياسة « الكتاب الأبيض » ، بمجرد انتهاء الحرب، وقد أيدت غالبية أعضاء الحكومة العودة إلى مشروع التقسيم ، مع إبقاء

هذا التوجه طى الكتمان ، خشية أن يستفز العرب . كانت الولايات المتحدة ، آنذاك ، على عتبة انتخابات الرئاسة الأميركية والتشريعية ، فاحتلت فلسطين قائمة كلا الحزبين المتنافسين ، الجمهورى والديمقراطى .

فى ٢٧ حزيران / يوليه ، طالب الحزب الجمهورى بهجرة يهودية مفتوحة الى فلسطين ، انطلاقاً من « إعلان بلفور » و « صك الانتداب » ، كما أدان الحزب عجز الرئيس روزفلت عن إجبار بريطانيا على تنفيذ تعهداتها بهذا الصدد . . . شهر ثان، وأعلن الحزب الديموقراطى المطالب نفسها ، مع التأكيد على أنه فى ان تؤدى الهجرة الى « قيام دولة ديموقراطية حرة فى فلسطين » . واستمرت مباراة الحزبين على استرضاء اليهود الأميركيين ومحاولة استمالتهم ، طمعا فى أصواتهم الانتخابية ، منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا مما اضطر الرئيس روزفلت إزاء هذه الضغوط والمزايدات العلنية ، الى التخلي عن « حياده » ، ووعده الذى قطعه لبريطانيا بالتزام الصمت ، وعمد إلى بعث رسالة ، قبل انتخابات الرئاسة بثلاثة أسابيع ، فى ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ، إلى السيناتور واجنر ، يخبره فيها تقديره لجهد الشعب اليهودى ، ولحماسه الدينى فى جعل فلسطين دولة يهودية ديموقراطية حرة ، واعدأ ، فى حالة إعادة انتخابه ، بالمساعدة لتحقيق هذا الهدف ، الذى يلقى تأييداً أميركياً واسعاً .

وكظمت بريطانيا غيظها ، لافتضاح النوايا ، فرسالة روزفلت هذه قد تشعل العالم العربى ، وعلى الرغم من أن بعض القادة البريطانيين اعتبر هذه الرسالة مجرد مناورة سياسية ، بمناسبة الانتخابات ، الا أنها بدت للبعض الآخر الخطوة الاولى لفرض الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط ، واذعانا كاملا للصهيونية ، لأسباب تتجاوز متطلبات الحملة الانتخابية ، خاصة وأن إشارات ، ذات دلالات معينة ، أخذت تطفو على السطح فى الولايات المتحدة ، تتهم بريطانيا بانتهاك شروط الانتداب ، وذلك لعدم سماحها بهجرة مطلقة لليهود ، ووصل الأمر ببعض الأميركيين حد مطالبة بريطانيا بالتخلي عن الانتداب على فلسطين .

كان التوجه الرئيسى للسياسة البريطانية إزاء فلسطين ، كما أشار وزير الخارجية ، آنذاك ، أنتونى ايدن ، فى حزيران / يونيه ، بأن لا يسمح لاختلاف وجهتى نظر الدولتين الحليفتين بالتأثير على مسار الجهود الحربية للامبراطورية البريطانية ، أو على مصالحها النفطية والاستراتيجية . بل لقد عبر ايدن ، صراحة، عن مخاوفه من أن تفقد بريطانيا مواقع نفوذها فى الشرق الأوسط ، فالرجل لم يكن لديه أدنى شك فى أن للاميركيين ، أفكارهم الخاصة « للاستيلاء عليها » ، ولعل الأزمات الأنجلو - يهودية ، التى تثيرها الصهيونية ، من حين لآخر، والضجيج الذى تطلقه حولها ، يتيح أفضل الفرص لأميركا ، من أجل التسلسل الى منطقة الشرق الأوسط^(٢) .

لم يدر بخلد بريطانيا العظمى ، يوماً ، رغم الدهاء المعروف عن السياسة البريطانية - أن يتمرد اليهود على واية نعمتهم ، وحاضنتهم الأولى ، أليست بريطانيا صاحبة « اعلان بلفور » ؟! ألم تمنح اليهود شرعية الهجرة إلى فلسطين ، عبر عصبة الأمم ، بصفتها الدولة صاحبة الانتداب ؟ ثم ألم تعترف بشرعية «الوكالة اليهودية » ، ومنظماتها المختلفة ، ممهدة بذلك السبل أمامها لإرساء قواعدها الاجتماعية والاقتصادية فى فلسطين ؟ ألم تصبح بريطانيا حليفة اليهود الوحيدة فى قتالها الضارى ضد هتلر ؟ وكم وفرت لهم من فرص للتدريب على القتال ؟ حقا ، لقد شعر اليهود بالاستياء من سياسة « الكتاب الأبيض » ، وربما أخذوا يجأرون بالشكوى عالياً ، فى مختلف الدوائر السياسية ، فى لندن والقدس ، وربما ألقى زعماء الصهيونية خطبا نارية فى تجمعات اليهود ، ولعلمهم ملأوا الصحف بالنقد اللاذع والمربح للتوجهات الجديدة للسياسة البريطانية ، أو أعلنوا إضرابا ، ليوم أو يومين ، احتجاجاً خلالهما فى الشوارع ، ولكن أكثر ما كانت تخشاه لندن ، وتحاول جاهدة تحاشيه ، أن يثيروا اليهود الاميركيين ضدها . أما أن يرفع اليهود السلاح فى وجه السلطات البريطانية ، ويوقعوا جنودها قتلى وجرحى فى فلسطين ، فذلك بدا أمراً مستحيلاً منافياً للعقل ، تماماً .

لكن ما لبث المستحيل أن تحقق على أرض الواقع ، منذ بداية الأربعينيات ،
والحرب العالمية لم تضع أوزارها ، بعد . وهكذا تحققت تحذيرات الكثير من القادة
البريطانيين ، وعلى رأسهم ماكميكل ، المندوب السامى فى القدس، الذى بعث
بمذكرة إلى لندن ، استنادا إلى تقرير قدمه أحد كبار مساعديه فى القدس ، يقول
فيه ، محذراً ، «إن فلسطين ستشهد خطراً داهماً ، على يد العنف اليهودى ، لم
تعرف له مثيلاً من قبل ، ولا يمكن إخماده ، بالوسائل القمعية التى سبق
استخدامها مع العرب ، فى أواخر الثلاثينيات . . فاليهود ليسوا كالعرب ، إنهم
يتمتعون بدعم سياسى ومعنوى لا يستهان به فى بريطانيا والولايات المتحدة ،
إضافة إلى أن قدراتهم السياسية تمكنهم من تمويه نواياهم وتزييفها ، والحفاظ على
ما يتمتعون به من دعم ، حتى ولو رفعوا السلاح ضد الجنود البريطانيين فى
فلسطين» . ويستطرد المندوب السامى فى مذكرته ، قائلاً : « إن المتمردين اليهود
سوف يكونون أكثر هولا ، مما كان عليه العرب ، لأنهم أكثر عدداً وعدة ، وأفضل
تدريباً وأحكم تنظيماً . . إن من يديرون السياسة الصهيونية يتجاهلون ، تماماً ،
كل ما لا يتفق وطموحاتهم ، وهم على أتم استعداد لإتباع أخطر الأساليب فى سبيل
إنجاز أهدافهم . وينهى المندوب السامى مذكرته بما يشبه النبوءة ، يبدو لى أنه لأمر
حتمى أن القوة والعناد الصهيونى ، الذى ينبثق عن الحماس اليهودى المحموم
والمكثف لقيام دولة يهودية ، سيشكل مصاعب خطيرة فى الشرق الأدنى » (٣) .

لم يجانب المندوب السامى البريطانى الحقيقة ، فى مذكرته الرسمية . إن
الزعامة الصهيونية ، على اختلاف مشاربها ، وضعت أهدافها نصب أعينها ، ولم
تحد عنها أبداً ، فقد عملت كل ما فى وسعها ، وفى كل الاتجاهات ، بما يحقق لها
هذه الأهداف . وجاء فى أولوية هذه الأهداف بناء قوة اليوشيف الذاتية على أرض
الواقع ، فى فلسطين . لم تدع الزعامة اليهودية ، ظروف دولية طارئة أو خلافات
حاددة بين زعماء العالم ، تردعها عن متابعة تحقيق أهدافها ، ولم تضع نفسها فى
خدمة أى طرف ، إلا إذا كان لها مصلحة فى ذلك ، لم تبال بالشكليات من مظاهر

العظمة والأبهة ، حتى تم لها ما أرادت ، رغم أنف الجميع . ومقارنة قيادة كهذه مع القيادة الوطنية الفلسطينية قديما وحديثا ، في العقود الثلاثة الأخيرة ، لن يكون ، أبدا في صالح القيادة الفلسطينية التي ، غالباً ، ما تشاغلت عن واجبها في تعزيز الحقائق العربية على أرض فلسطين ، وفي بناء قوتها الذاتية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير ، وذلك بالتدخل في خضم المشاكل والأزمات العربية - العربية ، وأحياناً بالانحياز لطرف ضد آخر ، حتى باتت القيادة الفلسطينية ، في نسختها الراهنة ، تقود الكفاح المسلح ، وهي معلقة في السماء من مطار لآخر . وكم أنهمكت في بناء أجهتها ومجدها الشخصي ، عبر الحرص على الظهور بجانب الملوك والرؤساء العرب وغير العرب ، الأمر الذي لم يكن أكثر من محاولة مكشوفة لستر العجز عن مواجهة تحديات الواقع ، وعن الانخراط الفعلي في القاعدة الشعبية العريضة للشعب الفلسطيني ، وتحمل تبعات المواجهة معهم ، بممارسات حقيقية وأصيلة .

ماعلينا . . . لقد صدقت توقعات المندوب السامي البريطاني ، في استعداد القيادة الصهيونية لتبني أخطر الأساليب وأخسها ، أيضاً .

لم يكد مناحم بيغن ، قائد منظمة « الأرجون » الإرهابية ، يصل الى فلسطين ، عام ١٩٤٢ ، حتى بدأ يعلن عن افكاره المستقاه من معلمه واستاذة ، فلاديمير جابوتنسكى ، الذي شهد أمام « لجنة بيل » عام ١٩٣٧ : « إن الدولة اليهودية لضرورة الآن لانقاذنا ، فشعبنا يعيش على فوهة بركان »^(٤) .

بدأت « الأرجون » تشن هجماتها على العرب الفلسطينيين ، منذ بداية الأربعينيات ، بقصد إخضاعهم ، ومن ثم اقصائهم بعيدا ، كعنصر سياسى فعال ، عن الساحة الفلسطينية ، ولم تتوقف « الأرجون » عن شن هجماتها طوال سنوات الحرب العالمية الثانية ، ثم ازدادت هجماتها حدة ، منذ عام ١٩٤٣ . يقول بيغن ، عن تلك المرحلة : « لقد تحقق الهدف الأول ، منذ الأيام الأولى للثورة ، لقد نجحنا

فى الغاء العامل العربى المحلى « . والآن ، أصبح على « الأرجون » التركيز فى تحديها لحكومة الانتداب ، ومواجهة بريطانيا (٥) .

كانت ملصقات « الأرجون » تملأ شوارع القدس ، وحيفا ، وتل ابيب ، لتعلن بوضوح ، وجهه نظر التصحيحيين « فلسطين أرض اسرائيل ، علينا إقامة الدولة اليهودية ، بالقوة ، اذا دعت الضرورة » ويتحدى ملصق آخر « يجب التغلب على العرب ، بالقوة . . يجب محوهم كعامل سياسى » وأخر يصرخ : « الحكم يعنى حكما حقيقياً ، حكومة يهودية ، وليس إدارة شبه ذاتية ، تستند على منطلق ثقافى أو دينى ، تخضع فيه الجالية اليهودية لحاكم غريب . . أرض اسرائيل لاتعنى الحدود التاريخية ، فحسب ، وإنما الحدود الطبيعية والاستراتيجية للمنطقة » . ومع الملصقات انتشرت خريطة ، دولة اليهود ، حسب مفهوم « الأرجون » ، لتشمل كل فلسطين وشرق الأردن ، مطبوعة على خلفية يد صلبة تمسك ببندقية ، ويعلوها شعار مستفز : « فقط هكذا » (٦) .

لم يمض على وجود بيجن فى فلسطين ، سوى أشهر قليلة ، حتى أعلن أن « أرض اسرائيل » ملك لليهود العالم ، أينما ولدوا ، ولهذا فان مهمة « الأرجون » أن تقا تل كل من يعترض ، عربا كانوا أم بريطانيين ، على « حق اليهود » فى فلسطين . لم تختلف وجهة نظر « شتيرن » تجاه بريطانيا عن وجهة نظر « الأرجون » ، وان اختلفت أساليب عمل كل من المنظمتين الارهابيتين . كان بيجن يرى بأن سياسة بريطانيا المعادية للصهيونية تستند الى أنانية السياسة البريطانية وحساباتها الباردة ، وأن القول برفض العرب للصهيونية ، لايعود ان يكون اختراعا بريطانيا . ووصل بيجن إلى حد اتهام بريطانيا بأنها كانت المحرض الأول « لتمرده » العرب ، فى عام ١٩٣٦ ، كى تجد ذريعة تقيد بها الهجرة اليهودية الى فلسطين ! وذهب صمويل كاتز ، صديق بيجن ، والخبير السياسى فى القيادة العليا للأرجون ، الى ما هو أغرب من ذلك ، حين اتهم بريطانيا بتشجيع الحاج أمين

وإتباعه على «التمرد» بقصد إعاقة النفوذ الصهيوني المتنامى فى فلسطين ، أملا فى إطالة أمد الحكم البريطانى للبلاد !

واتهم بيجن بريطانيا والولايات المتحدة باللامبالاة من الفظائع التى ارتكبتها هتلر فى حق اليهود ، مما أصابه بمرارة شديدة تمثلت فى قوله « قام هتلر باعتقال اليهود ، أولا ، ولم يبال العالم ، ثم تعمد هتلر تجويع اليهود ، ولم يحرك العالم ساكناً ، وحين أنشأ هتلر مخالفه فى اليهود ، لم يرف للعالم جفن » .

أخذ بيجن يزداد فى صب جام غضبه على بريطانيا ، مضيفا : إن القول بأن واضعى السياسة البريطانية الخاصة بالشرق الأوسط ، آنذاك ، لم يرغبوا فى انقاذ اليهود ، مجرد ادعاء وقول زائف ، فى حين ان القول الأكثر دقة ، أنهم كانوا يتوقعون الى عدم انقاذ اليهود .. بل كان جل همهم انقاص عدد القادرين من اليهود على الكفاح من أجل أرض اسرائيل ، إلى الحد الأدنى » . بل يعتقد بيجن أن ألمانيا النازية قد ساعدت على انجاز خطة بريطانية الأصل بصدد « أرض اسرائيل » ! (٧).

حقد مريض ، ينصب على بلاد الأغيار « الجوييم » ، بأسرها ، ترسخ عبر عصور سحيقة ، وتعمل الصهيونية على تأجيجه ، ولا يعلم الا الله ، مدى ما قد يصل اليه هذا الحقد ، حين تستكمل اسرائيل أسباب قوتها العسكرية .

فى الأول من شباط / فبراير سنة ١٩٤٣ ، أعلن بيجن الحرب على بريطانيا بقوله «إن الحرب العالمية قد شارفت على الانتهاء ، وبات وشيكا تحديد مستقبل الأجيال القادمة ، لقد حان الوقت لضرب بريطانيا ، التى خطت بيديها فصولاً دموية فى تاريخ اليهود ... لم تعد هناك هدنة بين الشباب اليهودى والادارة البريطانية ، فى أرض اسرائيل ، لأن هؤلاء قد سلموا أخوانا لنا الى هتلر » .

لكن بيجن تفادى بسبب الحرب الدائرة ، مهاجمة المؤسسة العسكرية البريطانية ، فى أول الأمر ، مكتفيا بالهجوم بالمتفجرات على أهداف مختارة ، مثل مراكز الشرطة ، وبعض المكاتب الحكومية ، مع الامتناع عن دفع الضرائب .

وبدأت حملة تفجيرات مكثفة ومنظمة ، ففي ليلة واحدة وقع انفجاران في مركزين للمخابرات البريطانية ، في حيفا ، والقدس . في الأولى ، دمر الانفجار ركنا كاملا في بناية من أربعة طوابق ، مما تسبب في مصرع ستة من رجال الشرطة البريطانيين ، ثلاثة منهم كانوا يفتون في نوم عميق ، في أحد الطوابق . أما القدس فقد شهدت انفجاراً مماثلاً ، وهجوما مباشرا ، قتل خلاله بريطاني مرموق .

ان بيجن رجل مرهف الحس ، ينزعج كثيرا من لفظة القتل : « لم يكن هناك قتل » ، على حد قوله « لقد سقط جون سكوت في معركة ، وكانت معركة عادلة » كان بيجن يؤمن ، تماما ، بان عمليات النسف ، ووضع المواد المتفجرة ليست من الإرهاب في شيء ، فما ذلك الا حرب تحرير !

أما منظمة « شتيرن » فكانت تفضل اغتيال شخصيات مختارة ، على غرار الثوار الروس الاشتراكيين ، فالاغتيال أكثر انسانية ، حسب مايقول اسحق شامير، من اسلوب « الأرجون» ، شبه العسكري ، الذي يعتمد على تدمير أو مهاجمة مراكز حكومية مدنية أو عسكرية ، مما يسفر عن مقتل الأبرياء ، أما اغتيال شخصيات بعينها ، وفق أسلوب « شتيرن » المفضل ، فيهدف إلى تحقيق مكسب سياسى أو تكتيكى ، وأحيانا أخرى ، يهدف توصيل رسالة ما إلى دولة ما ، في هذا العالم!

واجه المندوب السامى حملة التفجيرات هذه باعلان حظر التجول في القدس ، وحيفا ، وتل اببيب ، لتسعة أيام متصلة ، وخرجت الصحف الفلسطينية والعربية تنتهم الجالية اليهودية بانها « ترفع علماً أبيض باليد اليسرى ، بينما تطلق بيمنها الرصاص » . وتتساءل الصحف ، بسخرية : « هل طعن بريطانيا في الظهر يعبر عن دعم المجهود الحربى للحلفاء » ١٩

وتبادر « الوكالة اليهودية » و « الهاجاناه » لإدانة عمليات «الأرجون» وشتيرن، وتعبيران احيانا عن الصدمة والتقرز ، ولكن ، أبدأ ، لم تتعاون أجهزة « الوكالة

اليهودية ، مع الشرطة البريطانية فى التعرف ، أو العثور ، أو حتى الاشارة إلى المسئولين عن هذه التفجيرات .

منذ عام ١٩٤٤ الى عام ١٩٤٨ ، وحكومة الانتداب فى فلسطين تجار بالشكوى من سلبية الوكالة اليهودية ومنظماتها فى التعاون الامنى فالحوارات المتبادلة المتكررة لا تخرج عن التالى .

- هل الوكالة اليهودية ضد الارهاب اليهودى ، هنا ؟

- نعم ، وقد أعلننا ذلك ، مراراً وتكراراً .

- هل تريد الوكالة ، فعلاً ، القضاء على الارهاب ؟

وتبلغ دهشة سلطات الانتداب مداها وتستطرد مساطة :

لماذا اذن لاتدعون اليهود الى التعاون مع الشرطة البريطانية بقصد العثور

على هؤلاء الارهابيين ؟

ترتدى «الوكالة اليهودية» مسوح الكهان ، وترد بخشوع : أن لليهود صلاة يومية ، تدعى التباريك الثمان عشر ، تقول أحد مقاطعها (ليس هناك للواشى من أمل) ، وقد جبل اليهودى على هذه القيمة ، التى ترسخت فى طبيعته ، عبر قرون طويلة من القهر ومعاناة الاضطهاد ، على يد حكومات الشتات ، (٨) .

والمحصلة النهائية لاصرار كهذا لا تسفر إلا عن افتقار المخابرات البريطانية الدائم الى المعلومات ، العمود الاساسى لأى جهاز مخابرات فى العالم، فبدونه تصبح يد الجهاز مشلولة ، غير قادرة على التوصل الى شىء .

حاولت « شتيرن » ، عدة مرات ، اغتيال المندوب السامى البريطانى ، وكادت أن تنجح فى إحداها ، لولا وصول قوة تعزيزات ، تمكنت من تتبع أثر الجناة ، واللاحق بهم الى مستعمرة «جيفت شؤول» ، التى اختفوا داخلها ، وبعثا حاولت القوات البريطانية استنطاق سكان المستعمرة عما سمعوا أو شاهدوا ، والكل يجمع على أنه لم يسمع أو يرى ما يدعو الى الريبة . وأسقط فى يد الحكومة ، فلم تجد امامها سوى فرض ٥٠٠ جنيه غرامة على هذه المستعمرة ، أى مايعادل الفرامة

المفروضة على كل من يقوم باخفاء طن من السكر ... فأخذ العرب يتكلمون على الأنجليز بقولهم : « أيهما أكثر قيمة ، طن سكر ، أم حياة المندوب السامي »^(٩).

لقد بلغ عداة اليهود المتطرفين لبريطانيا حدا ، فى الأربعينيات ، قد يدهش الكثيرين ، فهم كعهدهم ، دائما ، لا يراعون إلا ولا ذمة .

فهذا ناتان يالين - مور ، الذى وصل حديثا الى فلسطين ، عام ١٩٤١ ، من ليتوانيا ، وما لبث أن أصبح أحد قادة منظمة « شتيرن » يمضى من فوره بيت رفاقه وجهة نظر واستراتيجية مؤداها « علينا أن نميز بين عدو ثانوى وآخر رئيسى ، فقد ورد فى سفر إستر * ، ان هامان كان يريد قتل يهود فارس ، إن هامان عدو لنا ، لأنه قتل شعبنا ، لكن الامبراطور الرومانى تيتوس يظل عدونا الرئيسى ، لأنه دمر دولة اليهود . ان بريطانيا ، فى نظرنا ، تيتوس اليوم ، إنها تمر فى أوقات عصيبة ، الآن ، ونحن نعتقد ، مثل الجمهوريين الايرلنديين ، أن الفرصة متاحة أمامنا الآن لمحاربة بريطانيا ، وإجبارها على الازعان لمطالبنا^(١٠) .

لم تجد إجراءات سلطات الانتداب ، من حظر تجول وحملات مداومة للمستوطنات ، نفعاً فى إيقاف العنف اليهودى ، وإن كشفت الكثير من مخابىء الأسلحة والذخيرة .

بعد انتصار بريطانيا فى معركة العلمين ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٢ ، قررت الحكومة البريطانية تشديد قبضتها على « الهاجاناه » ، وتقليم أظافرها ، باستعادة ما أعارته لها من أسلحة ومعدات ، إبان فترة تعاون الطرفين ، فى مواجهة ألمانيا النازية . وكما هو متوقع ، رفضت « البالماخ » إعادة الأسلحة ، فقامت القوات البريطانية بنقل الأسلحة عنوة إلى معسكر فى جبل الكرمل بحيفا . ليال

* كشفت مخطوطات البحر الميت ، المعروفة بقمران ، والتي توالى العثور عليها ، منذ عام ١٩٤٦ الى ١٩٥٧ ، عن اقدم مخطوطات للتوراة ، يرجع تاريخها الى حوالى ٣٠٠ سنة قبل الميلاد ، وقد أكدت عدم وجود سفر استر ، ضمن أسفار « العهد القديم » ، مما يدل على أن أخبار اليهود قد أضافوه ، فى مرحلة لاحقة .

ثلاث ، فقط ، وفقاً لما ذكره إيجال الون ، وقامت قوات « البالمخ » بمداومة المعسكر ، والاستيلاء على الأسلحة ، مع تحذير شديد اللهجة لبريطانيا « اياكم ومس أسلحة الهاجاناه ، مرة أخرى » (١١) .

كانت سرقة الأسلحة ، والاستيلاء عليها ، وماتزال ، أمراً مبرراً ، تماماً ، من وجهة النظر الصهيونية . فى ايار / مايو ١٩٤٣ ، أرسل قائد القوات البريطانية فى فلسطين تقريراً إلى المخابرات البريطانية ، فى لندن ، حول عصابة منظمة ونشطة ، تقوم بتنظيم عمليات سرقة الأسلحة ، وتهريبها الى « الهاجاناه » من مستودعات الحلفاء فى فلسطين ومصر ، وتخضع هذه العصابة لاشرف عضو واحد ، على الأقل ، من قيادات « الوكالة اليهودية » . كما تحدث التقرير عن عصابات يهودية - عربية ، تقوم برشوة رجال حراسة المستودعات ، من عديمى الذمة ، لسرقة الأسلحة ، وبيعها فى السوق اليهودية ، بأسعار مجزية .

قررت بريطانيا الاستفادة من هذه النشاطات اليهودية غير القانونية ، تمهيداً لمحاكمة المسؤولين ، وذلك بقصد اظهار نواياها الحسنة تجاه العرب من ناحية ، وتشويه مكانة « الوكالة اليهودية » فى الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، عن طريق كشف ممارساتها غير الأخلاقية ، والتي تضر بالمجهود الحربى للحلفاء ، فأمرت باستكمال التحقيقات وتجميع الأدلة . وبالفعل ، تمت ادانة المتهمين الأربعة* فى محاكمة عسكرية علنية ، دعى اليها الصحفيين ، وقد بذل ممثل الادعاء جهداً ملحوظاً فى الكشف عن دور «الهاجاناه» و« الوكالة اليهودية » ، خاصة المؤيدين منهم لبن جوريون، فى سرقة الأسلحة والذخائر، وريط ممثل الادعاء بين «الهاجاناه» وأعضاء عصابة «شتيرن»، عبر قرأته لمنشورات الأخيرة ، فى قاعة المحكمة ، منها ادعائه بالقول «إن ذلك يدل على وجود رجال عصابات من أخط الأنواع، فى هذا البلد، اراهيبيون يتوعدون كل من يريد الادلاء بشهادته أمام المحكمة» (١٢) .

* جندين بريطانيين ، واثنين من اليهود المقيمين فى فلسطين .

لقد كشفت المحاكمة ازواجية « الوكالة اليهودية » ، ومدى نفاقها ، عبر استجواب بعض قياديينها ، مثل جولدا مائير ، التي أدانت الأساليب غير القانونية، في الحصول على الأسلحة، ولكنها أنكرت تورط «الهاجاناه» في مثل هذه الأنشطة، رغم أنها، ورفاقها، كانوا على علم بقيام «الهاجاناه» بالحصول على الأسلحة والذخائر بطرق غير مشروعة .

ولكن رغم كل هذا الجهد ، لم تحدث المحاكمة الأثر المطلوب ، بل حدث العكس تماما ، فقد جاءت المحاكمة والاجراء الأميركية والبريطانية ، في ذروة تعاطفها مع اليهود ، إثر التغطية الاعلامية الواسعة لما وقع في حي اليهود في وارسو* ، الأمر الذي أثار التساؤلات حول المغزى الحقيقي للسياسة البريطانية ، كيف تريد بريطانيا نزع سلاح اليهود والأعداء يحيطون بهم من كل جانب؟! « فحق الدفاع عن النفس يتقدم على كل الشرائع والقوانين » .

لم يكتف يالين - مور بمحاربة بريطانيا « تيتوس اليوم » ، بل مضى يعمل مع دول المحور النازي ، بوصفهم هامان ، أي العدو الثانوي ، فبادر إلى ارسال مبعوث الى بيروت ، للتباحث مع عملاء ألمانيا ، حول ارسال سفن محملة بالايطاليين اليهود الى فلسطين .

لقد سبق لمور هذا أن حقق نجاحا ملحوظاً بإرسال الكثير من اليهود الى فلسطين ، عبر استتارة واستغلال لا - سامية بعض المسؤولين البولنديين . كان مور على ثقة كبيرة بأن مشروعه سيلقى ترحيبا لدى النازيين ، فهو يخلصهم ، أولا ، من المشكلة اليهودية ، وثانيا يسبب ازعاجا وارباكا لبريطانيا ، وهذا امر يحبذه الألمان كثيرا ويقدرونه .

* في نيسان / ابريل ١٩٤٣ ، هاجمت قوات المانية حي اليهود في وارسو ، وحاصرته وقد هربت اعدادا كبيرة من اليهود عبر الانفاق ، ولقى الباقي مصرعهم في الهجوم .

انتهت محاولات مور بالقاء القبض عليه فى سورية ، وهو فى طريقه الى البلقان، لاستكمال مايلزم لتنفيذ خطته . ومع ذلك ، استمرت منشورات « شتيرن » تفرق شوارع فلسطين ، وتتحدى بريطانيا ، بدعوة اليهود الى محاربة هذا العدو الرئيس ، وإلى عدم المشاركة فى الحرب الاستعمارية .

باتت المطالبة الصهيونية ، بانقاذ يهود أوروبا النازية ، الشغل الشاغل لزعماء « الوكالة اليهودية » ، وحديثهم اليومي فى بريطانيا والولايات المتحدة ، الأمر الذى أصاب الدوائر السياسية البريطانية بصداغ مزمن ، ألا يكفيها ماتعانيه من ويلات الحرب الدائرة؟! وكالعادة ، وجدت المطالب الصهيونية صدى ايجابياً لدى الكثير من القادة الأميركيين ، الذين وجدوا فى ذلك فرصة ملائمة للمز الامبراطورية العجوز، واشباعها نقداً وتقريباً .

وسرعان ما سنحت فرصة أخرى فى آيار / مايو ١٩٤٤ ، بوصول ممثل الصهيونية المجرى ، جول براند ، برفقة عميل للجستابو ، إلى استانبول ، حيث قدم الاثنان عرضاً من الواف ايخمان ، مفاده استعداد المانيا لاطلاق سراح مليون يهودى من أوروبا ، فى مقابل مليونى قطعة صابون ، ٨٠٠ طن بن ، ٢٠٠ طن شاي، وعشرة الاف حافلة ، مع التعهد بقصر استعمال الحافلات على الجبهة الروسية ، وعلى حد تعبير المبعوثين « دم مقابل المال ، ومال مقابل الدم » (١٣) .

رغم اهتمام لجنة اللاجئين البريطانية بانقاذ اليهود ، الا أن موقفها جاء سلبياً من هذا العرض العجيب ، اذ كيف يمكن للحكومة البريطانية التفاوض مع الجستابو ، من وراء ظهر الاتحاد السوفياتى ، وإمداد ألمانيا بالمؤن ، والمعدات الحربية ، فى الوقت الذى يخوض فيه الجيش الأحمر ، بزعامه ستالين ، حرباً شرسة على الجبهة الشرقية ، كما أن العرض يبدو مكيدة لشق جبهة الحلفاء ، مما يهدد بتحويل دفة الحرب ، وقد أخذت تميل مؤخراً الى صالح الحلفاء . بعثت الحكومة البريطانية العرض ، من فورها إلى موسكو . أما اللجنة الأميركية للاجبيء الحرب ، فقد التقطت العرض ، وأبست كل الاهتمام . . كيف لا والانتخابات

التشريعية على الأبواب .

لم تدع « الوكالة اليهودية » العرض يمر بسلام ، رغم ما يحف به من مخاطر على معسكر حلفائها الغربيين ، فاقترحت ايفاد مبعوثين من أميركا وبريطانيا الى استانبول ، لبحث امكانية انقاذ اليهود ، بمساعدة عملاء النازية . وأرقت الوكالة اقتراحها بدعوة الحلفاء والدول المحايدة لفتح حدودها للاجئين اليهود ، مع التوصية بشن غارات جوية على معسكرات الاعتقال ، والخطوط الحديدية المؤدية إليها .

تولى وايزمان وشاريت مهمة اقناع ايدن بالعرض : « ربما يكون فى الأمر مكيدة مدبرة ، ولكننا على استعداد للمخاطرة ، أو » لعل المال هو الدافع وراء هذا العرض ، ونحن على اتم استعداد لدفع الفدية المطلوبة » . لم يجد ايدن ، الذى بدأ غير متحمس للعرض ، مفرا للخلاص من الحاح الزعيمين سوى بوعدهما بعرض الأمر على تشرشل (١٤) .

تم القاء القبض على المبعوث المجرى ، براند ، ونقل الى حلب ، فطار شاريت لملاقاته ، وهو مقعم بالتأثر العميق ، « لشجاعة الرجل ، واسمو نفسه » ثم رُحل براند إلى القاهرة ، حيث حضر خصيصا لملاقاته ، مبعوث اللجنة الاميركية للاجئى الحرب ، من الولايات المتحدة ، بهدف الاجتماع بالمبعوث المجرى والتباحث معه ، وخرج الاميركى يكاد قلبه ، هو الآخر ، أن ينفطر من صدق الرجل ، وشدة حماسه لانقاذ أبناء جلدته من اليهود . وأوصى المبعوث الاميركى بارسال براند إلى بودابست ، واثاحة الفرصة أمامه ، لانجاز مهمته النبيلة !

فى نادى الجزيرة بالقاهرة ، تم اللقاء الشهير بين المستر براند ، ومبعوث بريطانى ، وما أن طرح الأول العرض ، حتى بادره البريطانى ، مندهشا : « ما هذا الذى تفكر به مستر براند ؟ ماذا نفعل بمليون يهودى ؟ وأين نضعهم ؟ (١٥) ربما كان اللورد موين هو ذلك المبعوث البريطانى التمس ، فالمستر براند ليس واثقا ، تماما ، ولكن سرعان ما سرت كلمات الاول فى أوساط اليوشيف ، كالتار فى

الهشيم ، ليدفع اللورد موين ، صديق تشرشل العزيز ، حياته ثمناً لهذه الكلمات ، بعد أشهر قليلة ، على يد عضوين من عصابة « شتيرن » ، فى أحد شوارع الزمالك بالقاهرة ، فى ٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٤ .

لم تمض سوى أيام قليلة ، حتى اتصلت الحكومة السوفياتية بالسفير الأمريكى فى موسكو ، لتبلغه بان لا مجال ، البتة ، للتفاوض مع الألمان ، وجاء موقف تشرشل مطابقاً للموقف السوفياتى ، ولكنه تعهد بمعاينة « كل من يشارك فى قتل اليهود » . أما الرئيس روزفلت ، فقد امتثل لتوصية الخارجية الأمريكية ، بان العرض ربما يكون مكيدة قد تعرض الحرب لمخاطر ، ليست فى الحساب ، اضافة إلى ما أشار به ايدن ، بأن فشل محاولة الانقاذ قد يكلف روزفلت خسارة ولاية نيويورك ، فى الانتخابات القريبة القادمة .

لكن الرئيس السابق لمنظمة « الأرجون » ، صمويل كاتز ، كان له رؤية خاصة تجاه موقف بريطانيا السلبى من محاولة الانقاذ هذه ، وصفها بقوله : « لا أقول بان أحداً فى الحكومة البريطانية يمكنه رفع أصبع لقتل يهودى واحد ، ولكنهم (أى أعضاء الحكومة) غير مستعدين ، أيضاً ، لرفع اصبع لايقاف عمليات اباداة اليهود فى أوروبا النازية ، لأنهم يدركون بان المذابح ستقضى فى نهاية الأمر ، على غالبية اليهود ، لتبقى قلة منهم ، تناضل من أجل فلسطين ، الا يستعد ايدن لعقد تحالف مع العرب ؟ أليس هو من أسس جامعة النول العربية ؟ إننى أرى ان هناك علاقة بين رفضه المساعدة فى انقاذ اليهود ، وبين خطته فى التعامل مع العرب ، واقناعهم بقبول « الكتاب الأبيض » ، الذى يعنى موت الصهيونية » (١٦) .

لم يكن عرض المبعوث المجرى الأول من نوعه ، فقد سبقه عرض آخر ، ربما كان أكثر غرابة .

قدمت حكومة رومانيا الموالية للنازية ، فى شباط / فبراير ١٩٤٣ ، عرضاً « لبيع سبعين ألف يهودى » ، مقابل مبلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيها استرلينيا ، يودعها الحلفاء فى أحد بنوك سويسرا ، أى مايعادل ١٢ شلن للرأس الواحدة . لم يتطلب

الأمر من الحكومة البريطانية طول تفكير ، لتجاهل العرض واهماله ، حيث بدا لها أن كل عرض لمساعدة المضطهدين اليهود ، يحمل فى طياته ، مساعدة لمعسكر الاعداء ، أو إعاقة للمجهود الحربى للحلفاء .

وقد علق كثيرون من رجال الحكومة البريطانية بان العرض « ابتزاز مفضوح» ، أشبه « بتجارة الرقيق » ، فضلا عن أن عرضا كهذا يتيح لألمانيا وحلفائها التخلص من الاقليات غير المرغوب فيها ، وتقاضى الثمن ، أيضا ! . ولعل الأهم ، أن حصر المساعدة على اللاجئين اليهود يحمل فى طياته شبهة عنصرية ، كما يدعم اتهامات هتلر بأن الغرب يخوض الحرب من أجل عيون مواطنيه اليهود ، « وبناءً على توجيهاتهم » . وهذه اتهامات كانت ، بالفعل ، متفشية فى أسبانيا ، وتركيا ، والدول الاسلامية كافة ، وليس بالأمر الخفى خطورة مثل هذه الادعاءات ، ناهيك عن تأكيدها ، على مسار الحرب .

لم تنكر بريطانيا من ناحيتها ، حساسية المشكلة اليهودية ، نتيجة لهيمنة ألمانيا على أوروبا ، ولكنها ، مع ذلك ، ليست المشكلة الوحيدة ، فهناك ملايين الأوروبيين المضطهدين ، أيضا ، والحل الوحيد العملى لمشكلة هؤلاء واولئك يكمن فى احراز نصر حاسم على دول المحور ، وكسر شوكتهم .

لقد أدانت بريطانيا والولايات المتحدة ، مراراً وتكراراً ، ممارسات ألمانيا النازية ، وأقامت الدولتان لجنة لجرائم الحرب ، وأعلنتا ، بوضوح لا لبس فيه ، محاكمة كل من يساهم فى جرائم الحرب ، بعد إحراز النصر على دول المحور .

لم تقنع « الوكالة اليهودية » ، بهذا التعهد المشدد ، صحيح أنه لم يكن اليهود المرعوضون ، وحدهم ، للقتل والاضطهاد ، فقد ذبح الملايين من البولنديين والروس ، لكن الوكالة ترفع عقيرتها ، مع ذلك ، محتجة بأن لليهود وضعا شديداً الخصوصية، فهم يفتقرون الى بلد خاص بهم ، إلى حكومة ، إلى سفارة يلونون بها ، الى قوات مسلحة ، تنود عنهم ، وترعى شئونهم . ثم ان اللا - سامية تبقى ، فى رأى الوكالة، كامنة حتى فى أكثر الدول تسامحا وليبرالية ، فى حين أن استيعاب اليهود

فى هذه الدول، لن يحل مشكلة اليهود ، حلاً جذرياً ، فما أن تطرأ أزمة ما ، حتى تطل اللا- سامية من مخبئها ، ليلقى اليهود صنوف الاضطهاد ، ويقتلوا من جديد . وهكذا لم تهدأ فلسطين ، منذ العام ١٩٤٣ ، بسبب الهجمات الارهابية ، التى شنتها عصابات « الأرجون » و « شتيرن » الارهابيتان ، بالتنسيق مع الهاجاناه ، التى حرصت على انكار علاقتها بالمنظمتين . فعلى حد تعبير جولدا مائير « لقد ظل (الانجليز) يرددون على ألسنا أن العرب قادرين على خلق متاعب جمة ، ولهذا علينا أن نذعن ... وهكذا حتى قررنا فى النهاية ، حسناً ، اذن فلنخلق نحن المتاعب » (١٧) . وقد فعلوا ولم يقصروا ..

ما أن أخذت دفة الحرب تميل لصالح الحلفاء ، فى بداية العام ١٩٤٣ ، حتى بدأ وايزمان والزعيم الصهيونى ناحوم جولدمان ، الذى نقل نشاطه إلى الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٤١ ، اتصالاتهما بالخارجية الاميركية ، للمطالبة بفتح فلسطين أمام الهجرة اليهودية ، والدعوة الى مشروع التقسيم . ويرر وايزمان مطالبه ، بالقول : « من غير المعقول أن تخضع جماعة ديناميكية ، تشكل ثلث سكان فلسطين ، لحكم أغلبية متخلفة ، فى حين ان كل ما هو مطلوب من الحلفاء ابلاغ العرب بذلك ، وهم غالباً ما ينصاعون للأمر » (١٨) .

وارتفع صوت دعاة الصهيونية من الساسة الاميركيين ، مطالباً الادارة الاميركية بالضغط على الحكومة البريطانية ، لتغيير سياستها ، واسقاط « الكتاب الأبيض » وأرسل القائم بالأعمال البريطانى فى واشنطن رسالة الى عاصمة بلاده ، جاء فيها « أن الاميركيين حريصون على استرضاء الصوت اليهودى ، ولكن ليس الى درجة المطالبة بالسماح بهجرة اليهود الى هذه البلاد (أميركا) ، التى تضع عراقيل واضحة أمام الهجرة اليهودية ، ولهذا فهم يركزون على الحل الفلسطينى » (١٩) .

لم يكن تشرشل ، بحاجة الى ضغط كثير ، ليبدل سياسة حكومته ، فطالما قال للمحيطين به ، بأن قبول حكومته « للكتاب الأبيض » أمر مؤقت . وغدت بريطانيا ترى ان الوقت قد حان لمواجهة المشكلة الفلسطينية ، من جديد ، للخروج بسياسة جديدة ، وايجاد حل ما . وعقدت الحكومة البريطانية اجتماعا ، فى ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٤٣ ، تليت فيه رسالة تشرشل الى زملائه ، التى أكد فيها عدم استساغته ، تحت أى ظرف ، لشرط موافقة العرب على الهجرة اليهودية ، ومضى يقول فى الرسالة ، لقد عاملت بريطانيا العرب ، بكرم شديد ، خاصة تأمين استقلال العربية السعودية ، والعراق ، وسورية ، وشرق الاردن ، « وباستثناء ابن سعود ، والأمير عبد الله ، فإنه لم يكن للعرب الآخرين أية فائدة لنا فى الحرب الحالية، ولهذا فان لبريطانيا والولايات المتحدة ، الحرية الكاملة فى إعادة النظر فى وضع فلسطين ، فعلى سبيل المثال ، لعله يكون من الأفضل تحويل اريتريا وطرابلس الى مستوطنات يهودية ، ودمجها فى الوطن القومى اليهودى (٢٠) .

لم يكن أعضاء الحكومة البريطانية يشاركون رئيسهم آراءه بالكامل ، فقد كان وزير المستعمرات البريطانى ، لورد كرانبورن ، يميل الى انشاء دولة يهودية فى افريقيا ، ليس حبا فى اليهود ، ولكن لإسكات يهود أميركا الأثرياء ، الذين يمولون ويدعمون كل هذا الهياج اليهودى ، دون إبداء أية رغبة ، من جانبهم ، فى التضحية بمواطنتهم الأميركية . ثم أن دولة يهودية فى افريقيا ، فى رأيه ، تخفف الضغط على فلسطين ، التى ينوء كاهلها ، منذ الآن ، بتحمل الكثيرين منهم « (٢١) .

ولدى سماع شاريت هذه التوجهات البريطانية المختلفة ، علق ، قائلا : «لايمكن لليهود استجداء العرب لدخول فلسطين ، إن على اليهودى أن يفى بالعهد فى فلسطين ، أو يموت ، وهو لايمكنه لوم أحد فى العالم (لحتمية) وجوده فى فلسطين ، فقط يمكنه أن يلوم رب اليهود . فاختيار بلد اليهود أمر قرره التاريخ ، مرة واحدة وإلى الأبد ، ولايمكن الرجوع عن هذا القرار « (٢٢) !

حاول بعض أعضاء الحكومة البريطانية كبح جماح تشرشل ، فى تحويل فلسطين الى دولة يهودية ، يراها أجدى لمصالح الامبراطورية من العرب ، فتوجه كرانبورن يسأل تشرشل « المشكلة ليست فى أن بريطانيا تدين للعرب بالعرفان أم لا ، السؤال الآن ، هل لبريطانيا مصالح حيوية وهامة فى العالم العربى ؟ ويبدو أن جميع الدبلوماسيين والعسكريين متفقون على أهمية هذه المصالح . لقد عادت وزارة الحرب ، وأكدت أهمية حقول نفط العراق وايران لبريطانيا ، كما أن وزير الانتاج، كتب يقول بدوره : إن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة تحتم على بريطانيا ابقاء سيطرتها على فلسطين ، إلى أجل غير محدود . ثم ان الجنرال شارلز باكستر ، يرى بأن دولة يهودية صغيرة لاتقل خطورة عن أخرى كبيرة ، فسرعان ما يكتسحها المهاجرون ، لتعمل على التوسع فى كل فلسطين ، وربما شرق الأردن^(٢٣) .

حتى كليمنت أتلى ، زعيم حزب العمال ، المعروف بتعاطفه مع الصهيونية ، كتب ، يقول : « ... فلسطين لاتتسع لكل اليهود ، حتى لو رغبوا جميعا فى الذهاب اليها »^(٢٤) .

تم التوصل ، حسما للنقاش ، الى حل وسط . على بريطانيا التزام الصمت قدر المستطاع تجاه فلسطين لحين انتهاء الحرب ، على أن تشكل لجنة حكومية ، تبدأ من فورها ، وبشكل سرى ، فى بلورة حل شامل ونهاى للمشكلة الفلسطينية ، تعمل الحكومة البريطانية ، بعد أن يتم لها النصر ، على فرضه فى المنطقة .

بدأت اللجنة اجتماعاتها السرية ، والغريب أن وزير الدولة البريطانى ، ريتشارد لو ، كان العضو الوحيد بين أعضاء اللجنة الخمسة ، الذى رفض ، تماما ، اقامة دولة يهودية ، واقترح ، عوضا عن ذلك ، اقامة مناطق تتمتع بشبه حكم ذاتى ، ضمن نطاق سورية الكبرى * أما بقية الأعضاء ، بمن فيهم اللورد موين ،

* لقد تحقق هذا الاقتراح ، بعد حوالى خمسين عاما ، ولكن بصورة عكسية ، حيث يعيش الفلسطينيون فى معازل ، مقطعة الأوصال ، يخضعون لسلطة حكم ذاتى مشوه ، ضمن « اسرائيل الكبرى » .

فقد وافقوا على التقسيم ، استنادا الى تقرير « لجنة بيل » ، عام ١٩٣٧ ، واحتراما للالتزام البريطاني بانشاء وطن قومي لليهود فى فلسطين . وهكذا أوصت اللجنة ، فى كانون الثانى / ديسمبر ١٩٤٣ ، بتقسيم فلسطين ، على أن يترك النقب للنقاش ، فى وقت لاحق . وطالبت اللجنة الحكومة البريطانية بالتصرف ، فى الوقت الملائم ، لانجاز التقسيم ، أياً كانت المعارضة ، حيث لاجدوى من إجراء مفاوضات عربية - يهودية ، فذلك يزيد الأمور تعقيداً . ولم يفت اللجنة التوصية بابقاء حامية بريطانية قوية فى المنطقة ، حفاظاً على مصالح الامبراطورية فى نطف ايران والعراق .

بدا واضحاً لدى زعماء « الوكالة اليهودية » منذ أواسط تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٤ ، إنهم على أعتاب اعتراف سياسى هام ، فرغم الاحتياطات المشددة التى اتخذها وزير الداخلية البريطانى ، للحفاظ على سرية لقاءات اللجنة وتوصياتها . فقد سرب اليهم أحد أعضاء اللجنة توجهات السياسة البريطانية الجديدة ، ثم أن تشرشل أمر بتشكيل فرقة يهودية نظراً لمعاناة « الشعب اليهودى » ، ولم يعد هناك شك فى أن تشرشل قد حسم أمره ، باقامة دولة يهودية ، بمساعدة روزفلت ، رغم أنف وزارة الخارجية ، وما على « الوكالة اليهودية » ، الآن ، سوى العمل على تهدئة الأوضاع فى فلسطين ، اظهاراً لحسن نواياها تجاه بريطانيا ، والعمل على اقناع بيجن بالتوقف عن شن الهجمات ضد القوات البريطانية ، لما يلحقه هذا من ضرر بالسياسة الخارجية للوكالة اليهودية ، إضافة الى أن تمرد « الأرجون » المحدود قد يؤثر ، لاحقاً ، على فرص نجاح اليوشيف فى شن تمرد شامل ، عند الضرورة . ثم كيف يتوقع أن تعترف الحكومات الغربية بالمؤسسات اليهودية المنتخبة فى فلسطين ، إذا كان اليهود أنفسهم يتمردون على هذه المؤسسات ويتحدونها ؟

لم تجد محاولات الاقتناع هذه نفعا ، فى إثناء بيجن عن عزمه فى مواصلة شن الهجمات على القوات البريطانية ، فهو يعارض مشروع التقسيم ، من أساسه ، « لان أرض اسرائيل ، وحدة واحدة لاتقبل التجزئة » . كما أن التمرد قد أضفى عزاً

وكرامة على المشكلة اليهودية ، وعلى بريطانيا أن تأخذ فى اعتبارها ، منذ الآن ، ظاهرة المقاتل اليهودى ، تلك الظاهرة الجديدة ، فى التاريخ الحديث . اضافة الى أن بريطانيا ، فى رأى بيجن ، حاولت عبر كتابها الأبيض تدمير الصهيونية السياسية ، فضلا عن مساعدتها هتلر فى إبادة اليهود ، ولهذا ، « فهى تستحق السياط ، التى نجلدها بها ، الآن » (٢٥).

وصل قائد الهاجاناه ،ياهو كولومب ، من لندن ، حاملا رسالة من شاريت ، يطالب فيها اليوشيف والهاجاناه ، بشكل خاص ، بالتعاون مع السلطات البريطانية، فى مواجهة المنشقين اليهود . وبدا هذا المطلب ، لدى الكثيرين من زعماء اليهود ، غير قابل لمجرد التفكير . وأمضى « الفاد لؤمى » ، المجلس الوطنى المنتخب ، يوما كاملا فى محاولة الوصول الى قرار بهذا الصدد ، وأخيراً تم الاتفاق على مواجهة المنشقين ، بشكل مستقل ، ودون أية مساعدة بريطانية .

بدا تشرشل منشرح الصدر ، منبسط الأسارير ، وهو يسر الى وايزمان ، بمشاريع حكومته المقبلة فى فلسطين ، أثناء تناولهما طعام الغداء ، فى مطعم تشيكر اللندنى . لم يكن رئيس الحكومة البريطانية ، يعلم ، بعد ، أن صديق العمر ، اللورد موين ، سيلقى حتفه ، بعد بضعة أيام ، فى القاهرة ، على يد عصابة «شتيرن» .

ويبدو أن تشرشل قد فهم جيداً فحوى رسالة شتيرن ، كما فسرها ، لاحقا ، أحد قيادتها ، يالين مور ، فى حديثه عن أسباب اتخاذ منظمته القرار باغتيال اللورد موين « . . . كان السبب الأهم بالنسبة لنا ، أن موين يرمز للامبراطورية البريطانية فى القاهرة ، ولم نكن بعد ، فى موقف يسمح لنا بضرب تشرشل ، فى لندن ، فكان ضرب موين الخيار المنطقى الثانى أمامنا » (٢٦).

مضى تشرشل ، فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٤ ، ينمى ، بحزن عميق ، الى مجلس العموم البريطانى صديقه المغدور ، مضمنا كلماته تحذيراً مبهما : « اذا كان غبار طلقات القتلة سيبدد أحلامنا تجاه الصهيونية ، واذا كانت جهودنا

لمستقبلها ستسفر عن موجة جديدة من قطاع طرق يستحقون معاملة الألمان النازيين، فعلى أشخاص كثر ، بمن فيهم أنا ، إعادة النظر فى الموقف الذى اتخذه، بحزم ، لسنوات طويلة « (٢٧).

لم تتخذ الحكومة البريطانية إجراءات عقابية تذكر ، ازاء هذا الحدث ، مما سبب غضب القادة العرب ، واستياء العديد من رجال الدبلوماسية البريطانية . والعجيب ، أن قتلة اللورد موين وجدوا تعاطفا ملحوظاً فى الولايات المتحدة ، فعلى حد قول شريحة واسعة من الأميركيين : « على بريطانيا لوم نفسها ، فحسب ، لمقتل أحد كبار ساستها » ، بما يشبه تعاطف كثير من الأميركيين الحالى مع إيجال عمير ، قاتل اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلى فى خريف عام ١٩٩٥ . يعتقد البعض بان مصرع لورد موين قد خلف جرحا عميقا لدى رئيس الحكومة البريطانية ، تشرشل ، الأمر الذى جعل الرجل يفقد ، تدريجيا ، حماسه المتقد للحركة الصهيونية ، ولطموحاتها . فقد أخذ تشرشل ، منذ مقتل صديقه ، يرجى عرض تقرير لجنة موريسون وتوصياتها بالتقسيم ، على أعضاء حكومته . فقد مضت الأيام تباعا ، والمشروع الذى طالما سعى اليه تشرشل ، حبيس الأدراج . التقت رجال الخارجية البريطانية الفرصة ، وأخذوا ينشطون فى الاتجاه المعاكس ، بدعوى أن التقسيم يضر بالمصالح البريطانية ، ولا يوفر حلا دائما للمشكلة الفلسطينية .

جاءت وجهة نظر وزير المستعمرات الجديد ، الذى خلف اللورد موين ، ادوارد كريج ، مؤيدا لاتجاه رجال الخارجية البريطانية ، فقد رأى بأن قيام دولة يهودية ، أيا كانت مساحتها ، سيكون بمثابة كارثة : « إننى مضطر الى اعلان اقتناعى بان التقسيم لا يوفر حلا حقيقيا » ومضى يبلغ إيدن ، فى حديث خاص ، بأن التقسيم يمكن أن يؤدي الى قيام دولة يهودية نازية ، ذات طبيعة توسعية وعدوانية . واقترح وزير المستعمرات الجديد ، استمرار الانتداب البريطانى ، مع تشكيل لجنة دولية ،

تتولى موضوع الهجرة اليهودية ، وتعمل على انشاء دولة ثنائية القومية فى فلسطين(٢٨).

بعد أيام قليلة ، قدم ايدن وجهة نظره ، التى بدت كاللغم ، وقد استندت إلى المصلحة الاستعمارية لبريطانيا العظمى « مع انتهاء الحرب ، ستحدث تغييرات ليست كلها محل ترحيب بالنسبة لبريطانيا ، فمنذ خمسة وعشرين عاما ، كانت بريطانيا العظمى القوة المهيمنة فى العالم العربى ، أما الآن فإن الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة أخذتا تنطلقان إلى المنطقة ، فقد حصل الاميركيون على امتياز نقط الظهران فى الخليج ، وهم يقومون حاليا باستمالة ابن سعود ، الذى كان فى السابق يميل لبريطانيا ، فاذا خسرنا العرب ، فسيسارع الاميركيون والروس للاستفادة من أخطائنا» (٢٩) .

انطلق ايدن ، فى تقريره ، من نظرة عملية محضه ، فقد كان جل اهتمامه منصبا على المحافظة على مصالح الامبراطورية البريطانية ، وتدرجيا ، بدأ المسؤولون البريطانيون فى الشعور بأن مصالح الامبراطورية تتعارض والصهيونية. فى ١٢ نيسان / ابريل ١٩٤٥ ، توفى الرئيس الأمريكى ، روزفلت ، مما زاد فى شعور تشرشل بالأسى ، وربما بالضيق ، فقد كانت تجمعه معرفة وثيقة بالرئيس الراحل ، الذى كان يستطيع الاعتماد عليه ، فى مواجهة معارضة الخارجية البريطانية لمشروع التقسيم . أما الرئيس الأمريكى الجديد ، هارى ترومان ، فقد التقاه ، للمرة الأولى ، فى مؤتمر بوتسدام ، ليعاجله الأخير بمذكرة ، يطالب فيها الحكومة البريطانية برفع القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، « البلد الذى يمثل لغالبية اليهود الأمل الوحيد للحياة » (٣٠).

فى ٨ أيار / مايو ، وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، فحمل وايزمان أوراقه ، وأسرع إلى لندن ، ليعث برسالة إلى تشرشل ، يقول فيها : « لقد حان الوقت لايقاف الكتاب الأبيض ، وافتح أبواب فلسطين ، واعلان دولة يهودية » .

كان تشرشل مشغول الذهن بالانتخابات البريطانية الوشيكة ، إضافة إلى مواجهة مشاكل مابعد الحرب ، فهناك ملايين اللاجئين يستنفذون الوقت والمال الأميركي والبريطاني . وماتزال حروب العصابات مستمرة في اليونان ، وبولندا ، ويوغسلافيا ، فكل محاربت بريطانيا من أجله في أوروبا ، أخذ في التبدد ، كما أن الآمال في إحلال سلام دائم أخذة ، هي الأخرى ، في التراجع . لم يكن تشرشل وأعضاء حكومته في عجلة من أمرهم ، لاتخاذ مواقف تلزم الحكومة البريطانية بسياسة طويلة الأمد .

استمر إلحاح وايزمان ، مستعيناً بالضغط الأميركي ، في حين أخذ حماس تشرشل للطموح الصهيوني في الذبول . . . ولعل آخر مذكرة بعث بها إلى حكومته ، تعكس مدى ما استبد بالرجل من احباط وتعب ، بعد ثلاثة عقود أمضاها مدافعا ومؤيداً لطموحات الحركة الصهيونية ، التي تحوت إلى مشكلة مستعصية على الحل: « لماذا يتحتم على بريطانيا المضي قدما في تحمل مسؤولية هذه البلاد (فلسطين) ، شديدة التعقيد ، بينما الولايات المتحدة « مسترخية مكانها ، تمطر الحكومة البريطانية بانتقاداتها » ، ربما يجب على « الأميركيين تولى المشكلة » ! فلا حمد ولا امتنان عاد على بريطانيا من جراء تحمل هذه المهمة المؤلمة ، ولعله يجب على البعض ان يتحمل نصيبه في هذه المعضلة ، منذ الآن (٣١) .

هل يتوجب على بريطانيا التخلي عن الانتداب إلى الولايات المتحدة الأميركية؟

عارض أعضاء الحكومة البريطانية والمسئولون السياسيون هذه الفكرة ، بشدة ، « ان فلسطين مفتاح الأمن في الشرق الأوسط » ، وهذا هارولد بيلي ، المساعد الأيمن لايدن ، يقول ، معارضاً : « سيبدو التخلي عن فلسطين ، رمزا لتنازل بريطانيا عن موقعها ، كقوة عظمى ، بما قد يدفع إلى تفويض نفوذها في المنطقة العربية » (٣٢) .

وجاءت هزيمة حزب المحافظين فى الانتخابات ، لترشح تشرشل من عناء الاستمرار فى تحمل مسئولياته تجاه هذه العضلة ، المستعصية على الحل . وتولى حزب العمال ، بقيادة كليمنت أتلى ، الحكم فى بريطانيا ، وتم تعيين ارنست بيفن وزيرا للخارجية ، الرجل الذى لم يكن على دراية عميقة بالمشكلة .

وهكذا رحل تشرشل عن الحكم ، تلاحقه لعنات العرب واليهود معا ، قد يكون مصرع اللورد موين سببا فى انطفاء حماس الرجل ، ولكن هذا ، وحده ، ليس سببا كافيا . لقد أدرك تشرشل ، مبكرا أن بريطانيا العظمى ، التى قهرت ألمانيا ، بكل جبروت الأخيرة وعنفوانها ، لم يعد بمقدورها مواجهة أو حتى توجيه الحركة الصهيونية ، بما يخدم استمرار المصالح البريطانية ، نتيجة لما تلقاه الصهيونية من دعم سياسى ومادى فى الولايات المتحدة ، القوة الصاعدة على مسرح الأحداث الدولية ، والتى أصبحت بريطانيا تعتمد عليها ، فى الأخرى ، فى مواجهة مشاكل ما بعد الحرب . الأمر الذى يعنى ، فى جوهره ، أن الامبراطورية البريطانية فى طريقها الى الزوال ، فليس هناك مؤشر أقوى من خسارتها لأهم دعامة وأثمنها فى امبراطوريتها ، على مرأى ومسمع من العالم ، على يد أول حرب عصابات تتفجر ، بعد الحرب ، وأية دعامة هذه التى أخذت تنساب من بين أصابع الامبراطورية . الأراضى المقدسة ، مهد الديانات السماوية الثلاثة .

لقد بدا هذا ، لتشرشل ، نذير شؤم ، وبداية النهاية للامبراطورية ، التى طالما اعتقد بأنها تجسد قوة الخير فى العالم ، وانها أعظم هدية الى الانسانية جمعاء .

هوامش الفصل السابع :

- (1) Bethell, P. 223.
- (2) Ibid, P. 185.
- (3) Ibid, P. 108.
- (4) Begin, Menachem, The Revolt (London, 1972) P. 48.
- (5) Ibid, P. 32.
- (6) Bethell, P. 172.
- (7) Begin, P. 101.
- (8) Bethell, P. 221-22.
- (9) Ibid, P. 171-172.
- (10) Ibid, P. 126.
- (11) Ibid, P. 135.
- (12) Koestler, Anthur, "Promise and Fulfilment." Palestine 1917-1979.
London and New York, MacMillan, 1949, P.207.
- (13) Weissberg, Alex. Advocate for the Dead. The Story of Joel Brandt.
London, André Deutsch, 1958, P. 97.
- (14) Weizmann, 1949, P. 122.
- (15) Weissberg, P. 113.
- (16) Bethell, P. 170.
- (17) Meir, Golda, My life (London, Weidenfeld and Nicdolson, 1975),
P. 98.
- (18) Weizmann, P. 107.
- (19) Bethell, P. 218.
- (20) Ibid, P. 149.
- (21) Ibid, P. 204.
- (22) Ibid, P. 267.

- (23) Ibid, P. 116.
- (24) Clement Richard, Attlee, "As it Happened." London, William Heinemann, 1954, P. 131.
- (25) Begin, P. 101.
- (26) Bethell, P. 184.
- (27) Nashashibi, P. 177.
- (28) Bethell, P. 198.
- (29) Ibid, P. 310.
- (30) Ibid, P. 204.
- (31) Ibid, P. 204.
- (32) Ibid, P. 206.

الفصل الثامن

«ان الولايات المتحدة الاميركية غير امينة في تناولها للمشكلة الفلسطينية . فاستغلال المشاعر العنصرية بهدف كسب الانتخابات . يجعل من الاصرار الاميركى . على اتباع دول العالم الاخرى للانتخابات الحرة وللنظم الديمقراطية مجرد مهزلة » .

أرنست بيفن

وزير الخارجية البريطانية

الانسحاب كهدأ

عمت الفرحة الشارع اليهودى فى فلسطين ، بفوز حزب العمال البريطانى ، فى الانتخابات البرلمانية البريطانية لعام ١٩٤٥ ، وخرجت الصحف العبرية تشيد بحزب العمال ، وبالتزامه غير المتحفظ بالطموحات الصهيونية ، وبدا قادة الصهيونية على ثقة بقرب قيام الدولة اليهودية فى كل فلسطين ، مهللين بأن اليوشيف لن يضطر الى محاربة القوات البريطانية . أما العرب فبهتوا ، وخرجت صحفهم صامتا تجلها الحيرة . هذا فى حين عكف وزير الخارجية الجديد ، إرنست بيفن ، على دراسة التقارير الخاصة بالمشكلة الفلسطينية ، وأبعادها المختلفة ، ليتوصل ، بعد أسابيع قليلة ، إلى أن السياسة التقليدية لحزب العمال كانت على خطأ ، وهكذا التقت آراء الوزير الجديد بأراء وزارة الخارجية البريطانية .

بدأت مسألة الهجرة اليهودية ، للوزير الجديد ، مسألة محرجة ، فبريطانيا ، من وجهة نظره ، ملتزمة بالكتاب الأبيض ، والحكام العرب يعتبرونه تعهدا بريطانيا لا لبس فيه ، وقد تم تجاوز هذا التعهد ، وربما يجد الحكام العرب المعتدلون بعض العذر لبريطانيا فى هذا التجاوز ، ولكنهم لن يوافقوا على هجرة المزيد ، ناهيك عن الحاح الصهيونية ، ومن ورائها الولايات المتحدة ، بدخول ١٠٠.٠٠٠ مهاجر أوروبى يهودى جديد .

فى ٢٧ آب / أغسطس ١٩٤٥ ، التقى نورى السعيد مع بيفن ، ليقول له « طالما هزمت الهتلرية ، فسيقل عدد اليهود الراغبين فى مغادرة أوروبا إلى فلسطين ، ولم يكن بيفن بعيدا فى تفكيره عن هذا الاتجاه . « فلماذا انن ، خاضت بريطانيا الحرب ، اذا لم يكن لجعل أوروبا أكثر أمنا لليهود ؟ والحرب قد انتهت ، ولم يعد هناك حاجة للصهيونية » . كان بيفن على اقتناع تام بأن الزخم الصهيونى نتاج للاسامية الكامنة فى بريطانيا والولايات المتحدة ، « اللتان كانتا تريدان ، من أعماقهما ، ترحيل اليهود إلى الشرق الأوسط » (١) ، فوفقا لتعليق أحد زملاء وزير

الخارجية البريطانية « هناك بالفعل يهود كثر في بريطانيا » . ثم ألم تظهر ، في ١٩ كانون الأولي / ديسمبر ١٩٤٤ ، مقالة على صفحات « نيويورك بوست » ، تقول : « لعله من الأفضل للولايات المتحدة أن يعاد فتح فلسطين لليهود ، بدلاً من أن يجلب الملايين منهم الى هنا ، بعد انتهاء الحرب ، كلاجئين ، يصعب استيعابهم ، فالمواطن العادي لا يريد يهوداً في الولايات المتحدة ، ويجد في تأييد مطلبهم في فلسطين إراحة لضميره » !

لقد كان بيفن ، بالفعل ، على اقتناع تام بان الصهيونية واللا- سامية وجهان لعملة واحدة ، وقد توصل الى هذا الاقتناع بعد دراسة متأنية وعميقة ، ليرى أن المطالب الصهيونية في فلسطين غير عادلة ، كما أنها مناقضة للمصالح البريطانية . لم يكن بيفن يقبض اسطورة ، العودة ، هذه على محمل الجد ، ففي أحد لقاءاته بزعماء الحركة الصهيونية ، في مقر الخارجية البريطانية ، شرع الحاخام يهودا ليب تسمان ، يذكره بأن الله أعطى اليهود فلسطين ، وأن بريطانيا مبعوثة العناية الالهية ، لتحقيق هذا الوعد ، فرد بيفن ، من فوره : « إن لله طرقاً غامضة ، يتحرك عبرها »^(٢) .

كتبت جولدا مائير ، تعلق على بيفن : « إننى لا أعلم ، ولم يعد ذلك مهما ، الآن ، هل كان بيفن مجنوناً صغيراً ، أم مجرد عدو للسامية ، أم الاثنان معا »^(٣) . مضى بيفن يدرس الموقف ، من شتى جوانبه ، في محاولة منه لايجاد مخرج ما لهذه المشكلة المعقدة ، يرضى الجانبين معا العربى واليهودى ، باذلا الجهد بالا تنفرد الولايات المتحدة بسياسة خاصة تجاه المشكلة الفلسطينية ، وعله يستطيع ادخال واشنطن فى المشكلة ، بشكل مباشر ، ولكن ليس وفقاً لفكرة تشرشل ، بتخلى بريطانيا عن الانتداب ، وإنما باعطاء واشنطن دوراً رسمياً ، لتساهم فى ايجاد حل للمشكلة . وجاء تقرير اللجنة ، التى شكلها بيفن ، معلناً بأن تأييد السياسة الصهيونية يشوه الموقف البريطانى فى الشرق الأوسط .

لم تمهل الحركة الصهيونية بريطانيا العظمى لالتقاط أنفاسها ، بعد أنتهاء الحرب ، ولم تمنح وزير خارجيتها الجديد فرصة للخروج بسياسة متكاملة . فالمطالبة الصهيونية بفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية لم تتوقف ، وما أن شعر اليوشيف بتردد بيفن في تلبية المطالب الصهيونية ، وتطبيق مشروع التقسيم ، حتى شرعت « الهاجاناه » بالتنسيق مع المنظمتين الإرهابيتين « الأرجون » و«شتيرن » ، بالاستعداد لشن حملات إرهابية ضد القوات البريطانية العاملة في فلسطين .

وواكب العنف الصهيونى في فلسطين ، عرض دور السينما في العالم الغربى ، المتواصل ، أفلاما تصور وحشية النازية تجاه يهود أوروبا الشرقية ، الأمر الذى زاد من تعاطف الرأى العام الغربى ، وخاصة الأميركي ، تجاه مطلب اليهود باقامة دولتهم الخاصة في فلسطين ، أما « الأرجون » ، فلم توقف اعلاناتها المدفوعة الأجر، في الصحف الأميركية ، ضد السياسة البريطانية في فلسطين ، واصفة ادارة الانتداب « بالطغيان الكامل » ، وبأنها « النموذج الحى للدولة البوليسية على وجه الأرض » . والسفارة البريطانية ، في واشنطن ، تبث الشكوى تلو الشكوى ، للادارة الأميركية ، ولا أحد يجيب .

في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦ ، خرجت اليومية البريطانية « ايفنج ستاندرد » تقول إن « ٤٤ ألف و ٨٠٠ متفرج هرعوا إلى أحد مسارح برودواى ، لمشاهدة المسرحية الغنائية (علم يولد) ، التى تدور حول مجموعة من اليهود الفارين من معسكر تربلانكا ، ومحاولتهم الشاقة للوصول الى فلسطين ، رغم العقبات البريطانية ، وتصرخ نجمة العرض (لقد وضع الانجليز جداراً حول الأرض المقدسة .. لكن هناك ثلاثة أشياء لا يستطيعون منعها : الريح والمطر واليهودى) ويسدل الستار على مجموعة من الشباب اليهودى ، وهم يحملون الرشاشات ، ويدعون المتفرجين الى التبرع بشراء الاسلحة للمقاتلين العبرانيين .

بلغت قسوة النقد التي حفلت بها المسرحية حدا جعل جودا ماجنس * رئيس الجامعة العبرية بالقدس ، يبعث برسالة إلى اليانور روزفلت ، يعرب فيها عن امتعاضه لما تبثه المسرحية من سموم : « هل تؤيدون جمع الأموال والأسلحة للارهابيين الذين يدمرون الحياة هنا ، ويقوضون الانجازات التي أقامها الرواد اليهود ، هؤلاء الارهابيون ، الذين يسممون عقول وأرواح الجيل الأصغر » (٤).

كان شغل الولايات المتحدة الشاغل ، عقب الحرب العالمية الثانية ، الدعوة إلى حرية الهجرة اليهودية إلى فلسطين . في تموز / يوليه ١٩٤٥ ، دعى الرئيس ترومان ، في برلين ، إلى فتح باب الهجرة إلى فلسطين ، لأكبر عدد ممكن من اليهود ، شرط الا يؤدي ذلك إلى نشوب حرب أهلية ، وضربت الحكومة البريطانية كفا بكف ، فالرئيس الأميركي لم يأت على ذكر ارسال قوات أميركية ، لحفظ الأمن والنظام في تلك البقعة الساخنة .

وتعالت الأصوات العربية ، تستنكر التأييد الأميركي غير المشروط للصهيونية ، ودعم واشنطن لاقامة دولة يهودية ، وارتفع صوت رئيس الوزراء السوري ، سعد الله الجابري ، منذراً ، بأن ستين مليون عربي يتحدون في رفضهم اقتطاع فلسطين من العالم العربي ، لتسليمها إلى الغرباء .

لم يبال الرئيس ترومان بالشجب العربي ، فالاهتمام الأميركي ينحصر في النفط العربي ، وهاهو قد حصل على امتياز نفط الظهران ، مقابل إعانة مالية للحكومة السعودية ، وليس لدى واشنطن مصلحة تذكر مهددة في العالم العربي ، كما ليست لديها الرغبة في الحفاظ على الهيمنة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط ، وقد بات واضحاً لدى الأوساط السياسية البريطانية والعربية ، خاصة الهاشميين في الأردن والعراق ، بأن واشنطن أضحت أسيرة للمشروع الصهيوني ليس ،

* احمد الرموز اليهودية المعادية للصهيونية ، وقد ترأس منظمة يهودية تدعو للتعايش العربي - اليهودي ، وحين اعلن عن قيام اسرائيل ، غادر فلسطين ، مرة واحدة وإلى الأبد ، اتساقاً مع توجيهاته الفكرية والسياسية .

بسبب ضغط مواطنيها اليهود فحسب ، وانما أيضا نتيجة تواجدها الجديد في أوروبا ، كقوة احتلال .

انهك المسئولون الأميركيون ، مدنيون وعسكريون ، في محاولاتهم حل مشكلات اللاجئين الأوربيين ، واليهود منهم على نحو خاص . وتوالت تقارير مبعوث الرئيس الأميركي ، إيرل هاريسون ، تفيد بأن أعداداً كبيرة من اليهود (حوالى نصف مليون) لا يمكن إعادتهم إلى بلادهم الأصلية ، في بولندا ، ورومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، بعد أن فقدوا أسرهم ، ومصادر رزقهم ، ولم يختلف انطباع عضو مجلس العموم البريطاني ، ريتشارد جروسمان ، عن انطباع المبعوث الأميركي ، بعد جولة قام بها الأخير في معسكرات اللاجئين ، ليعلق ، قائلاً : « لقد أدركت ، الآن ، بأن هتلر قد انتصر ، فقد خلق في شرق ووسط أوروبا أمة يهودية ، دون بلد . . ولا بد لها من أن تهاجر » (٥) .

نصح الرئيس الأميركي ترومان ، في الأول من آب / أغسطس ١٩٤٥ ، رئيس الحكومة البريطانية بالسماح لمائة ألف مهاجر يهودي بدخول فلسطين ، مما يعد مساهمة كبرى في حل مشكلة اللاجئين ، وفشلت محاولات أتلى في اقناع الرئيس الأميركي بأن معسكرات الاعتقال النازية ضمت شتى الأعراق الأوروبية ، وأن الجميع قد تعرضوا للاضطهاد والمعاملة السيئة ، بدرجة تكاد تكون متساوية ، مع فروقات طفيفة . كان رئيس الحكومة البريطانية ضد تصنيف اللاجئين اليهود في فئة عرقية خاصة ، ومن ثم وضعها على رأس قائمة اللاجئين ، مما يعد ، في نظره ، احياءً للامم سامية . ومضى أتلى يذكر الرئيس الأميركي بالوعود التي قطعها سلفه روزفلت والادارة البريطانية معا ، للجانبين العربي واليهودي ، وأن نكث الوعود سيسهل العالم العربي ، مقترحاً السماح بدخول ألف وخمسمائة يهودي ، شهرياً ، إلى فلسطين ، لمدة محددة ، مطالباً إياه بعدم التصريح العلني عن رغبته بإدخال مائه ألف يهودي الى فلسطين ، وذلك « حفاظاً على الاستقرار في المنطقة العربية » ووعده الرئيس الأميركي بعدم اتخاذ مواقف علنية ، رغم صعوبة ذلك ، حتى يعود

وزير خارجيته، فهو لا يستطيع إغضاب يهود نيويورك ، والانتخابات على الأبواب .
كانت الحكومة البريطانية تعلم ، من خلال تقارير مبعوثيها ، بان أعضاء
الوكالة اليهودية ينتشرون فى معسكرات اللاجئين ، يحرضون اليهود على المطالبة
بالذهاب الى فلسطين ، ورفض المغادرة الى أى بلد آخر . والمدعاه أن أحد كبار
العسكريين البريطانيين العاملين فى ادارة اللاجئين ، التابعة للأمم المتحدة ، طرد من
منصبه ، بتهمة الوحشية واللا- سامية ، لتجروءه على القول ، يوما : « إن اللاجئين
اليهود من بولندا ، شباب حديثى السن ، جيوبهم منتفخة بالمال ، وتنضح وجوههم
بالصحة والعافية » ، يريدون مغادرة أوروبا ، وفق خطة منظمة بما يكاد يصبح
الخروج الثانى ، ولكن هذه المرة من أوروبا الى فلسطين .

رغم وعد الرئيس الأمريكى بالتزام الصمت ، الا أن صحيفة « نيويورك هيرالد
تريبون » خرجت ، بعد أيام قليلة ، وعلى صفحاتها ملخص كامل لمراسلات ترومان
الى الحكومة البريطانية ، المفترض أنها سرية ، زاعمة ان ترومان طالب بفتح
أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود ، الناجين من الاضطهاد النازى ، لكنه لم
يتلق رداً من رئيس الحكومة البريطانية ، رغم مرور شهر على مطالبته تلك .

وازاء هذا الافتراء ، بادر رئيس الحكومة البريطانية ، مضطراً ، الى تصحيح
ما ورد فى تقرير الصحيفة ، بأنه على عكس ما أوردت الصحيفة قد سارع بالرد .
وما لبث أن كشف مجلس الشيوخ الأمريكى بأن الرد البريطانى كان بالرفض ،
مطالباً بسرعة السماح لمائة الف لاجى يهودى بدخول فلسطين ، تكفيراً عن الفشل
فى انقاذ اليهود ، أثناء الحرب . وخرجت الصحف العربية ، تعلق على مطالب
الأميركيين ، بقولها : « اذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تريدان التكفير عن
فشلهما فى انقاذ الأوروبيين اليهود ، فافضل تكفير تقدمانه ، قبول الناجين اليهود
فى بلديهما بدلا من البلاد العربية ، ولا سيما فلسطين^(٦) .

استبد الضيق برجال الحكومة البريطانية ، وخاصة وزير الخارجية ، بيفن ،
الذى اندفع معلقاً : « .. إن الولايات المتحدة غير أمينة فى تناولها للمشكلة

الفلسطينية فاستغلال المشاعر العنصرية بهدف كسب الانتخابات ، يجعل من الأصرار الأميركي ، على اتباع الدول الأخرى للانتخابات الحرة والنظم الديمقراطية، مجرد مهزلة « (٧) واتخذ بيفن ، من فوره ، قراراً بإشراك واشنطن المباشر في المشكلة ، عبر تكوين « لجنة انجلو - أميركية » ، لدراسة المشكلة ، في شتى جوانبها ، مع تعهد الحكومة البريطانية برسم سياستها المتعلقة بفلسطين ، وفقاً لتوصيات اللجنة .

لم يلق قرار بيفن هذا ترحيباً واسعاً لدى دوائر الحكومة البريطانية ، التي رأت بأن التدخل الأميركي سيصيب ، لا محاله ، في مصلحة الصهيونية ، بما سيثير استياء العرب .

أدرك زعماء اليهود ، منذ صيف عام ١٩٤٥ بأن آمالهم المعلقة على حكومة العمال في غير محلها ، وذهبت محاولاتهم للالتقاء بأعضاء الحكومة الجديدة أدرج الرياح ، فالجواب واحد ، عقب كل محاولة : إن الموضوع « لا يزال قيد البحث » .

ملأت المنشورات اليهودية شوارع القدس ، منذ أيار / مايو ١٩٤٥ ، باللغات العبرية ، والعربية ، والانجليزية ، محذرة الأماهي من الاقتراب من مكاتب ومباني حكومة الانتداب .

سرعان ما بدأت حملة منظمة من التفجيرات مع شن هجمات ضد القوات البريطانية ، وبشكل أكثر عنفا من السابق ، شملت مختلف المدن الفلسطينية .

وكالعادة أبدى زعماء « الوكالة اليهودية » الدهشة والأسف ، أمام المسؤولين الانجليز ، من تفجر أحداث العنف التي يطالعونها في الصحف ! وتميز البريطانيون غيظاً من ادعاء زعماء الوكالة البراعة وعدم المعرفة المسبقة بهذه الانشطة الارهابية ، خاصة وأن المخابرات البريطانية كانت على اطلاع بكل ما تضمنته برقيات اليوشيف القادمة من القدس ، بعد أن نجحت في اختراق الشفرة السرية للوكالة اليهودية . وتفيد البرقيات ، بما لا يدع مجالاً للشك ، بالتحالف القائم بين « الهاجاناه » ومنظمتي «الأرجون» و« شتيرن » الارهابيتين . ففي ٢٣

أيلول / سبتمبر ، وصلت ، على سبيل المثال ، برقية من قائد الهاجاناه ، موشيه سنيه ، يعلم الوكالة فى لندن ، بأن الهاجاناه قد تسببت فى حادث خطير تحذيرا لبريطانيا ، وأيضاً لرفع معنويات اليوشيف ، وبأن « شتيرن » قد عبرت عن رغبتها فى الانضمام الكامل للهاجاناه ، مؤكداً قدرته على منع « الأرجون » من القيام بأعمال منفردة .

أخذت الصهيونية تصعد تحديها للسافر لبريطانيا . فى ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٥ ، أصدر المجلس الصهيونى العالمى قراره القاضى بتشجيع أية محاولة لرفع معدلات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، تحدياً لبند « الكتاب الأبيض » ، « اللا- أخلاقية والغير قانونية » . أدركت لندن ان القرار ليس مجرد تحدى بل دعوة سافرة للتمرد . وبالفعل ، وجدت الدعوة من يلبها ، على الفور ، فبعد يومين هاجم فريق من الهاجاناه ، بإيعاز من دافيد بن جوريون ، معسكر عتليت ، وأطلقوا سراح ٢٠٨ متسللاً يهودياً ، وتسببوا فى قتل ضابط بريطانى ، وجرح عدد من الجنود .

بعد الحادث بيومين ، التقى بيفن بوايزمان فى محاولة من الأول للتخفيف من الضغوط الأميركية، ومن الحملات الإعلامية ضد بريطانيا فى نيويورك ، قام وزير الخارجية البريطانى بتوضيح موقفه الراض لإدخال مائه ألف لاجيء يهودى إلى فلسطين ، مقترحاً إقامة دوله ثنائية القومية، وفق النموذج السويسرى، على أن يعقد مؤتمر فى لندن ، يضم العرب واليهود، فى محاولة للخروج بحل عادل.

استمر الوضع الامنى فى فلسطين ، فى التدهور ، فى ليلة ٣١ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٥ ، قامت « الهاجاناه » بوضع مئات المتفجرات ، فى أنحاء متفرقة من فلسطين ، أسفرت عن تدمير ٢٤٢ موقع فى الخطوط الحديدية، وزورقين للشرطة ، فى حيفا ويافا، كما قامت « الأرجون » بالاغارة على مستودع بضائع فى محطة اللد ، وحاولت « شتيرن » نسف مصفاة النفط فى حيفا ، وسقط فى هذه الهجمات جندى بريطانى واحد وخمسة عرب . كل هذا و « الوكالة اليهودية » مطمئنة الى عجز الحكومة البريطانية عن اتباع أساليب قمعية رادعة ، فى مواجهة الأرهاب

الصهيوني ، خشية اتهامها باللا- سامية و بالنازية .
ورغم تفشى العنف اليهودى ، أصر بيفن على اقتناعه بأن الصهيونية
أصبحت، فى أواخر عام ١٩٤٥ ، غير ذات موضوع ، وغير عادلة ، إضافة الى
تعارضها مع المصالح الوطنية البريطانية . وصل الامر ببيفن الى حد إعلانه ، ذات
مساء ، أمام سبعين صحافيا من بريطانيا ودول الكومنولث ، بأن « لا شىء يسعده
أكثر من عودة اليهود جميعهم الى صدر إبراهيم ، ولكن عليهم التمييز بين
الصهيونية واليهودية ، والا يعاملوا وجهتى نظر العرب والمسيحيين بازدياد ، بل
على اليهود قراءة القرآن ، إضافة الى التوراة » . ثم استطرد يكرر ، أمام هذا
الجمع الغفير ، أقوال رئيس حكومته ، أتلى ، بالا يضع اللاجئون الأوربيون اليهود
أنفسهم فى مقدمة اللاجئين الآخرين ، مؤكداً بأن بريطانيا لم تتعهد مطلقاً بإنشاء
دولة يهودية ، بل التزمت بإنشاء وطن قومى فى فلسطين ، انقاذاً لليهود ، ولا يجب
أن يأتى ذلك على حساب فلسطين وحدها (٨) .

قامت قيامة يهود العالم ، واليوشيف فى المقدمة ، وأعلن المجلس الوطنى
اليهودى « الفاد لؤمى » اضرابا عاما ، وأعلن الحاخام الأكبر الصيام ، ليوم واحد .
وفى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٥ ، اجتمع قرابة ثلاثون الف يهودى فى
مشارف تل أبيب ، وسرعان ماتفجرت أعمال الشغب ، والقيت الحجارة على الجنود
البريطانيين ، وأستمرت أعمال السلب والنهب ، يومين متتاليين ، سقط خلالها ستة
قتلى يهود ، عدا أعداد كبيرة من الجرحى ، من الجانبين ، البريطانى واليهودى .
ولنا أن نتصور الحملة الاعلامية الشعواء ، التى أطبقت على الحكومة البريطانية من
كل جانب ، جراء هذه المواجهة الساخنة .

وسط هذا التوتر ، جاءت موافقة واشنطن على قيام « اللجنة الانجلو -
أميركية » ، مما جعل الحكومة البريطانية تتنفس الصعداء ، فالتعاون الأمريكى -
البريطانى ، من وجهة نظر لندن ، ضرورة لبقاء بريطانيا قوة دولية ، ولتجاوزها
الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى سببتها الحرب ، فضلا عن أن دخول ترومان

المباشر فى خضم المشكلة ، يفرض عليه اتخاذ مواقف أكثر حيادية ، ومن ثم التوقف عن التأييد المكشوف للصهيونية .

لاحت فى الأفق بشائر تغير ما فى موقف الرئيس الأمريكى ، الذى بدأ يميل الى موقف يبفن المعارض لانشاء دولة يهودية ، مفضلاً قيام دولة ثنائية القومية ، داعياً اليهود الى اكتساب جنسية الدول التى يعيشون فيها . وسرعان ما أعلنت جامعة الدول العربية ترحيبها بموقف يبفن ، وتمسكت بحل المشكلة اليهودية ، وفقاً للنظم الديمقراطية .

ما أن شعرت « الهاجاناه » وحلفاؤها برياح التغيير السياسى ، حتى سارعت الى افتعال حادث لقلب الموقف رأساً على عقب ، بما يعيد واشنطن الى جادة الطموحات الصهيونية . فى ٢٣ تشرين الثانى / نوفمبر ، دمر خمسون عضواً فى « الهاجاناه » محطة مراقبة بحرية ، وولوا هارابين ، حيث اختفت اثارهم فى مسترملنتين ، بالقرب من ناتانيا . وكالعادة ، رفض المستوطنون التعاون مع القوات البريطانية ، التى بادرت الى فرض حصار على المستوطنتين ، ووقع تبادل لاطلاق النار ، أسفر عن سقوط ستة قتلى يهود . وبدا واضحاً لكل ذى عينين ، بأن اليوشيف متحد بكامله إزاء مسألتى الهجرة والتسلح ، وأن الزعامة والصحافة اليهوديتين تحرضان العامة على التضحية بالغالى والنفيس ، من أجل توريث بريطانيا فى مواجهة مكشوفة مع اليوشيف ، لاستغلال ذلك ، فى تأليب الرأى العام العالمى ضد الحكومة البريطانية .

اسقط فى يد يبفن ، ولم يعد أمامه سوى الموافقة على استمرار دخول ألف وخمسمائة يهودى ، شهرياً ، الى فلسطين ، فى ٢٦ كانون الثانى / يناير ١٩٤٦ ، نتيجة للضغوط الأمريكية والصهيونية ، فانتخابات نيويورك اصبحت على الأبواب ، والحزب الديمقراطى المنافس لم يتورع عن استخدام ورقة المضطهدين اليهود فى دعايته الانتخابية .

استمرت وتيرة العنف فى التصاعد، ولم تدع القيادة اليهودية الحكومة

البريطانية وإدارتها فى فلسطين تلتقط أنفاسهما فى هذا الجو السياسى المحموم ، أو تجد الوقت الكافى للتنسيق السياسى مع واشنطن . يصف المسؤول البريطانى الكبير فى فلسطين ، الجنرال السير جيمس كاسلز ، تلك الفترة ، بقوله : « منذ آذار / مارس ١٩٤٦ ، لم ينقطع سيل الرسائل الوقحة من أميركا ، تتهمنا بأننا أبشع من هتلر ، وبأننا قتلة لا - ساميين ! ويستطرد الجنرال ، بنبرة يشوبها الأسى : « لا أعتقد بأنهم يدركون بأن عدداً من رجالى قتل وجرح ، وهو يحارب لإزالة هتلر من على وجه الأرض ، بلى إنهم يدركون ، ولكنهم يعرفون كيف يطرقون الحديد وهو ساخن» .^(٩)

إذا حدث ودخل الجنود البريطانيون مستوطنة ، لاحقهم اليهود بالبصق على وجوههم ، وأمطروهم بالقذع الشتائم ، وبات الموضوع المفضل لدى الصحف العبرية، إجراء المقارنة بين ألمانيا النازية وبريطانيا ، لتوضيح أوجه الشبه بينهما .

فى ٩ حزيران / يونيه ١٩٤٦ ظهر الحاج أمين فى دمشق وخرجت الصحف العبرية تتهم الحكومة البريطانية بتهمته من فرنسا ، أما الفلسطينيون ، فما أن وصلتهم الأنباء حتى أقاموا الاحتفالات فى المناطق العربية ، لثلاثة أيام متصلة ، ابتهاجا بالفرار الجرىء . عشرة أيام أخرى ، وظهر المفتى فى القاهرة ، حيث رحب به رئيس الوزراء المصرى ، اسماعيل صدقى باشا ، مطالباً إياه بالكف عن تدبير المكائد السياسية وما ان حط الحاج امين رحاله فى القاهرة حتى وصلت برقية الى مقر قيادته فى القدس تقول « لقد وصل الوالد » .

أعلن بيفن ، فى ١٢ حزيران / يونيه ، فى مؤتمر لحزب العمال البريطانى ، فى بورتسموث ، أن دخول مائه ألف مهاجر يهودى ، حسبما تطالب واشنطن ، يتطلب ارسال فرقة بريطانية ، للحفاظ على الأمن ، وبريطانيا ليست مستعدة لذلك . ثم مضى يلزم الولايات المتحدة « أرجو الا يساء فهمى فى أميركا ، إذا قلت بان النوافع الطيبة تكمن وراء هذا الاقتراح ، إنهم لا يريدون يهود كثر فى نيويورك»^(١٠) .

جن جنون الولايات المتحدة ، واستشامت الصحف الأميركية غضباً ، وتعمق الصدع الأميركي - البريطاني ، أكثر فأكثر .
والعنف اليهودي المنظم على حاله ، لم يتوقف ، بل يزداد ضراوة . . . شنت «الهاجانه» ، خلال ليلة ١٦-١٧ حزيران / يونيه ١٩٤٦ ، هجوماً شاملاً ، استعراضاً للقوة ، دمرت خلاله ثمانية جسور ، تربط فلسطين بالبلدان المجاورة . كانت «الهاجانه» تحرص في عملياتها على تجنب وقوع ضحايا في الجانب البريطاني ، كما وضع قائد «البالمخ» ، آنذاك ، ايجال يادين ، وذلك لعدم اعطاء بريطانيا ذريعة قانونية لتوجيه ضربات موجعة لليوشيف بكامله ، أو على الأقل ضد قياديه .

في ليلة ١٧ حزيران / يونيه ، شنت «شتيرن» هجوماً على ورشة للخطوط الحديدية في حيفا ، أسفر عن سقوط سبعة قتلى من أعضائها ، واعتقال ٢٦ عنصراً من المجموعة المهاجمة .

أما «الأرجون» ، فبالإضافة الى عملياتها الإرهابية ، لم تتوان عن اختطاف الضباط البريطانيين ، لافتداء اثنين من عناصرها ، صدر ضدتهما حكم بالإعدام ، والمندوب السامي البريطاني عاجز عن اتخاذ أى قرار ، نتيجة موقف الحكومة البريطانية المتردد . وكتب قائد القوات البريطانية في فلسطين ، الجنرال د. أرسى ، إلى لندن ، متبرماً : « إن قواتنا تعاني من ضغط شديد . . . لقد تمرسوا على القتال في معارك أوروبا ، في العام الماضي . والآن ، نفرض عليهم تعليمات مزعجة » . ويتذمر أحد كبار ضباطه ، قائلاً : « أخشى إذا لم تتخذ أية إجراءات أن يأخذ الجنود القانون بأيديهم » ، فيما حذر آخر : « اذا تكررت الهجمات اليهودية ، لا أعتقد بأنه من الممكن كبح جماح قواتنا ، فقد وصلت الى نقطة اللا-عودة » (١١) .
وأخيراً تحركت الحكومة البريطانية . . .

في يوم السبت الموافق ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٤٦ ، هاجمت القوات البريطانية مقر «الوكالة اليهودية» في القدس ، وسائر المكاتب التابعة لها ،

اضافة إلى ٢٥ مستوطنة ، وتمعدت ابلاغ واشنطن بالعملية ، فى الدقيقة الأخيرة ، خشية أن يتسرب الأمر إلى الأجهزة الصهيونية . ولكن هيهات ، فقد سبق وأبلغ أحد الضباط الانجليز عشيقته اليهودية بالعملية البريطانية المزمعة . أسفرت العملية عن اعتقال ٢٦٥٩ رجلا ، من بينهم موشيه شاريت ، والعثور على ٣٣ مستودعا للأسلحة والذخيرة فى مستوطنة واحدة ، بالاضافة الى أكوام من الوثائق والمراسلات ، غير ذات قيمة فى معظمها . هنا واجهت حكومة الانتداب مشكلة عويصة ، فليس لديها سوى قلة ، لاتتعدى أصابع اليد الواحدة ، ممن يتقنون اللغة العبرية ، فقد اعتاد الجميع على التخاطب باللغة الانجليزية ، ولم تجد حكومة الانتداب مخرجا ، سوى الاعتماد على موظفيها اليهود ! والنتيجة ، سدت جميع المصارف الصحية فى مبنى المخابرات البريطانية فى القدس ، فى يومين اثنين فقط، من جراء ما القاه هؤلاء الموظفون من وثائق تدين الوكالة اليهودية وثبتت تورطها . أسفرت عملية السبت عن سقوط ثلاثة يهود ، ولكن ما أقام الدنيا ولم يقعدھا، اجبار القوات البريطانية حاخاماً ، فى آخر العقد السابع من عمره ، على ركوب سيارة ، وأخذ وايزمان يشكو من أن الرجل المتدين لكم على وجهه ، لأنه « رفض انتهاك السبت » (١٢).

ولم يتأخر الرد اليهودى على أحداث « السبت الأسود » ، فقد تم فى ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٤٦ ، تفجير فندق الملك داود فى القدس ، وهو ، أيضا ، مقر القوات البريطانية ، على يد « الأرجون » ، وتحولت الطوابق الستة من الجناح الشرقى الى ركام ، وسقط ٩١ قتيل ، من بينهم ٤١ عربى ، ٢٨ بريطانى ، و١٧ يهودى . استهدفت العملية ، تدمير الوثائق التى جمعتها ادارة الانتداب ، خاصة تلك التى تثبت علاقة الهاجاناه بالأرهاب ، خشية أن تدمغ بريطانيا « الوكالة اليهودية » بالأرهاب ، وتعلنها منظمة غير قانونية .

الحديث عن الارهاب الصهيونى يطول ، وليس أقله قيام منشقين صهاينة باختطاف قاضى بريطانى من قاعة المحكمة ، بشعره المستعار ، وسط دهشة

الحاضرين ، أو مد أسلاك على طرفى الطرق السريعة فى الليل لقطع رؤوس راكبي الدرجات البخارية ، من أفراد الشرطة البريطانية ، أو شفق ضابطين بريطانيين ، وتعليق جثتيهما على شجرة ، ودفن متفجرات أسفل الشجرة ، لقتل من يتقدم لانزال الجثتين ، ناهيك عن سرقة الأموال والعتاد ، ومحاولات اغتيال المندوب السامى ، ماكميكل ، وزوجته ، ومهاجمة مراكز الشرطة ، ومعسكرات الجيش ، وزرع الألغام ، واختطاف الضباط وإشباعهم ضربياً ، حتى أن عيزرا وايزمان ، رئيس دولة اسرائيل الحالى ، جندته « الأرجون » لاغتيال أحد الضباط البريطانيين ، فى لندن ، لولا تنبه الشرطة البريطانية ، مما اضطره الى مغادرة البلاد . أما ضابط المخابرات البريطانى ، ف . ج . ج . مارتن ، فقد تم اغتياله ، بواسطة « شتين » ، عقابا له على اعتقاله اسحق شامير ، الذى امتدح بدوره العملية ، قائلا : « بالطبع ، لم تتم استشاراتى فى قرار اغتيال مارتن ، ولو حدث لكنت وافقت ، من فورى » . ويمضى ، مبرراً العملية : « هناك من يقول بأن قتل مارتن عمل إرهابى ، بينما يعد الهجوم على معسكر ، حرب عصابات . لا أعتقد بأن هناك فرقا من الناحية الأخلاقية ، هل إلقاء قنبلة نووية على مدينة أفضل من قتل حفنة رجال ؟ لا أعتقد هذا ، ومع ذلك ، فلا أحد يقول إن الرئيس ترومان رجل ارهابى » (١٢) .

وجهة نظر !

الغريب أن ضحايا الارهاب الصهيونى من البريطانيين لم يلقوا تعاطفا فى الولايات المتحدة ، فقد استغلت النوائر الاعلامية ردة الفعل التلقائية لدى بعض كبار الضباط البريطانيين ، عند رؤيتهم أشلاء زملائهم ، لشن انتقادات واسعة على الحكومة البريطانية ، واتهامها باللأ- سامية ، وبأنها تحنو حنو النازيين الالمان ، وذلك لانها تحمل « العرق اليهودى » برمته مسئولية أحداث العنف فى فلسطين ، الأمر الذى نزل بمكانة بريطانيا الى الحضيض ، حتى أن الرئيس الاميركى ، ترومان ، عبر عن أسفه الشديد لمثلئ الصهيونية ، لاقتحام القوات البريطانية مقر

« الوكالة اليهودية » في القدس، واعدأ ببذل قصارى الجهد لاطلاق سراح المعتقلين اليهود .

أما في بريطانيا نفسها ، فقد كان لسقوط ٢٢٨ بريطانيا ، على يد المنظمات الصهيونية ، وقعا عميقا لدى الرأى العام البريطانى ، ربما يفوق الأثر الذى خلفه سقوط آلاف الضحايا الانجليز فى الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأن البريطانيين سقطوا ، كأفراد ، بغير وجه حق ، وبدأ البريطانيون يتساطون عما يفعله ١٠٠ الف جندى فى فلسطين ، وقد وضعت الحرب اوزارها منذ أعوام ثلاثة ، وأخذت الأصوات ترتفع ، مطالبة بوضع حد لسقوط المزيد ، من الضحايا البريطانيين ، دون داع . بدأت « اللجنة الانجلو - أميركية » عملها ، فى واشنطن ، فى أوائل كانون الثانى / يناير ١٩٤٦ ، على الطريقة الأميركية . فقد سبق انعقادها اجراء استفتاء عام لليهود الأميركيين ، أظهر ان ٨٠.١ ٪ منهم يؤيدون قيام دولة يهودية فى فلسطين^(١٤) .

تشكلت اللجنة من إثنى عشر عضوا ، نصفهم من البريطانيين « والنصف الآخر من الأميركيين ، بينهم قاضى من تكساس ، وسفير سابق . لم يفت الشهود اليهود الفرصة ، واشبعوا بريطانيا العظمى ذمأ وتجريحا ، واتهموها بالعدا والخبت ، زاعمين أن مطالبتهم بدولة يهودية فى فلسطين تستند الى الحقيقة التاريخية ، والى اعلان بلفور ، وأن العرب قد استقنوا من الهجرة اليهودية ، كما أن الخير الوفير فى انتظارهم حال قيام الدولة اليهودية !

وجن جنون الوكالة اليهودية حين اعلنت بريطانيا عزمها على منح الاردن استقلاله ، فالاردن يشكل جزءا من « الوطن القومى » ، وقد فصلته بريطانيا ، مما يعد انتهاكا لاعلان بلفور ، وعلق أحد قادة اليهود بالقول : « أصبح الأردن مؤهلا الآن للانضمام للأمم المتحدة . . . إنه لأمر يثير الاهتمام ، والاستياء معا ، تمنح العضوية لشعب معاد وغير ناضج سياسياً . . . بينما نحن من قدمنا الكثيرين ،

من أمثال أينشتين ، نعيش مثل الفجر « (١٥) .

في محاولة لاتقاء الغضب اليهودي ، أعلن بيفن في ٦ كانون الثاني / يناير موافقته على استمرار دخول ١٥٠٠ مهاجر يهودي ، شهرياً ، الى فلسطين ، رغم معارضة الخارجية البريطانية ورغم الاحتجاج العربي .

وصلت « اللجنة الأنجلو / أميركية » الى لندن ، لاستئناف عملها ، ومثل أمامها اليهود البريطانيون ، ليرددوا ما سبق أن ردهه أقرانهم في واشنطن ، وإن جاء بلهجة أقل حدة . دعى اللورد هيربرت صمويل ، المندوب البريطاني الأسبق، الى اقامة دولة كانتونات ، في حين سأل رئيس الوفد السوري ، فارس الخوري ، القاضي الأميركي ، لم لا تعطون اليهود جزءاً من تكساس ؟! أبدى الشهود العرب تعاطفهم مع معاناة اليهود ، مع الاشارة الى أن الأوروبيين هم من أنزل باليهود الاضطهاد وليس العرب . أما بيفن فقد دعا أعضاء اللجنة إلى الغداء ، واستنادا الى قول أحد الأعضاء ، فإنه وعد بتطبيق توصيات اللجنة ، اذا ماجات بالاجماع .

انتشر أعضاء اللجنة ، في مختلف أنحاء أوروبا ، للاطلاع على أوضاع معسكرات اللاجئين . وجاءت فلسطين الخيار الأول والوحيد لليهود ، وبالاجماع . نعم ، لقد قدم اليهود الأميركيون المال ، ولكن يهود فلسطين يقدمون الوطن . وحين سألتهم اللجنة عن خيارهم الثاني ، جاء الجواب « فلسطين أو المحرقة » . وتنتفى الدهشة ، من هذا الإصرار ، إذا علمنا بأن هذا الاجماع جاء نتيجة الجهد والضغط الصهيونيين ، فقد انتشر أعضاء الحركة في المعسكرات ، لتنظيم اللاجئين اليهود ، وتلقيهم كيف ، وماذا يقولون (١٦) .

وصلت اللجنة الى القاهرة ، لتستمع الى وجهة النظر العربية ، وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية ، عبد الرحمن باشا عزام ، أكثر الشهود فصاحة ، فقد ابلغ اللجنة اصرار العرب على الرفض ، مضيفاً : « لسنا رجعيين، وسنا متخلفين ،

حتى لو كنا جهلة ، فالفرق بين الجهل والتعليم ، عشر سنوات فى المدارس»
أما الفلسطينيون ، فقد حملوا على كاملهم ، من وجهتى النظر البريطانية والأميركية خاصة ، وزد تعاون الحاج أمين المكشوف مع ألمانيا النازية ، منذ عام ١٩٤١ ، الأمر الذى ترك أثراً سلبياً ، على موقف اللجنة من القضية العربية . فقد عمل الحاج أمين مستشاراً للبرامج العربية فى إذاعات برلين ، وروما وأثينا ، وحرص على تهنئة الزعيم الفاشى ، موسوليني ، فى عام ١٩٤٢ ، لانتصاره فى شمال افريقيا ، ودعى المصريين الى مؤازرة المانيا ، والقوات الايطالية ، عقاباً لبريطانيا ، ثم أرسل تهنئة للامبراطور اليابانى ، هيروهيتو ، بعد معركة بيرل هاربور ، تحمل دعوات العرب لليابان بالنصر . كما ذهب المفتى ، عام ١٩٤٤ ، الى يوغسلافيا ، لاقتناع المسلمين بمقاتلة الماريشال تيتو ، وقد التقطت له الصور ، وهو يستعرض القوات المسلحة ، فى زيهم الألمانى ، فى البوسنة ، واتهامات أخرى كثيرة، مدعمة بالأدلة والبراهين .

كان الحاج أمين معرضاً للمثول أمام محكمة نورمبرج ، ولم تكن الأدلة تنقص الحلفاء ، فقد جمعت الكثير منها ، خادمة الغرفة ، الأثيرة لدى المفتى ، فى بادجشتاين ، فقد كانت امرأة يهودية تم زرعها من قبل « الوكالة اليهودية » لمراقبة نشاطات المفتى ، ولم تقصر المرأة فى اداء مهمتها ، والحاج أمين يجهل ، تماماً ، هويتها والمهمة المكلفة بها ، بل قد منحها تعبيراً عن تقديره العميق ، حين مغادرته ، بقشيشاً محترماً . ويعود الفضل لافلات الحاج أمين من الاعتقال فى فرنسا ، الى الجنرال شارل دى جول ، تعبيراً عن استياء الأخير من بريطانيا لوقوفها وراء انسحاب فرنسا من سوريقولبنان^(١٧) .

لم تغير الأجواء المستاءة المحيطة بالمفتى من موقف الشهود العرب أمام اللجنة، فقد اصروا على أنهم لا يرون المفتى مجرم حرب ، أو خائناً . فهذا أنور نسيه ، سفير الأردن ، لاحقاً ، فى عدة دول ، لايعتقد بأن المفتى شارك فى الهولوكوست ، أو حتى وافق عليها . فالهدف الوحيد للمفتى يتمحور حول منع الغزو

الصهيوني لفلسطين ، رغم أن الفلسطينيين لم يوافقوا على ذهابه الى ألمانيا ، الا أنهم يتفهمون شعوره بان لا خيار آخر كان أمامه ، بعد ان نبذته بريطانيا .
قد يتفهم البريطانيون ، أن موقف الحاج أمين لم يأت حياً في هتتر ، بقدر ماهو نكاية بالانجليز ، وفقا للقاعدة المعروفة « عدو عدوى صديقي » ، فقد خبرالبريطانيون العرب ، طويلا ، ولعلمهم يدركون ، أيضا ، في قرارة أنفسهم بان وعودهم المتناقضة أصل هذا البلاء . ولكن كيف يتفهم الأميركيون ، وهم حديثو عهد بالمنطقة العربية وبالعرب ، كنه ذلك التوجه العربى ، مما جعلهم يريحو أنفسهم، ويدمغوا الفلسطينيين جميعا بتأييد دول المحور والانتشاء بما فعلته النازية الالمانية.
حطت اللجنة رحالها فى فلسطين ، ليمثل أمامها بن جورديون ، جولدا مائير ، وشاريت ، وغيرهم كثير من قادة اليهود ، ادعى جميعهم البرامة ، وعدم معرفتهم بتفاصيل عمليات « الهاجاناه » ، وكرر بن جورديون القول بأن الوكالة لا تستطيع السيطرة على الإرهاب . فى ١٢ آذار / مارس ، مثل جمال الحسينى أمام اللجنة ، ليعلن ، صراحة ، بان ابن عمه ، الحاج أمين ، الرجل الوحيد الموهل للتحديث باسم عرب فلسطين ، وأنه لم يقترف فى برلين مايدعو للخجل ، بل استخدم كل مايملكه الحصول عليه من مساعدة ، لمعارضة الغزو الصهيونى .

أمضت « اللجنة الأنجلو - أميركية » ثلاثة أسابيع فى لوزان ، للخروج بموقف جماعى ، وبينما كان أعضاؤها يتدارسون الموقف ، قام خمسة عشر شابا يهوديا ، ثم اختيارهم بعناية ، بالاعتصام فى مقر « الوكالة اليهودية » فى جنيف ، ليعلنوا إضرابا عن الطعام ، مما شكل ضغطا على اللجنة . ثم مالبتت السلطات الايطالية أن أوقفت قافلة ، تضم ١٢٠٠ شابا بولنديا يهوديا ، يعتزمون التسلل الى فلسطين، وتم احتجاج السفينة ، الا أن المهاجرين هددوا بالانتحار ، وياغراق السفينة فى حالة منعها من الابحار الى فلسطين . وانطلقت الحملات الاعلامية تتهم بريطانيا بالسادية ، وبالمسئولية عن مقتل أربعة ملايين يهودى ، مما شدد الضغط على أعضاء اللجنة وزاد فى توتر الأجواء .

اتفق أعضاء اللجنة ، بالاجماع ، على الا تكون فلسطين دولة عربية أو دولة يهودية ، وفيما عدا ذلك تضاربت الآراء ، خاصة حول دخول المائة الف يهودى الى فلسطين ، فقد دعت غالبية أعضاء الوفد الأمريكى الى دخول اليهود الفورى وغير المشروط الى فلسطين ، فى حين طالب ثلاثة أعضاء بريطانيين بنزع سلاح اليوشيف، مقابل دخول هذا العدد ، وأيد خمسة أعضاء مشروع التقسيم .

وأدركت بريطانيا بأنها لم تعد الحليف المساوى ، بل أصبحت فى وضع المقاتل المتهاك ، الذى أضحى فى أمس الحاجة للقروض الأميركية الضخمة ، من أجل اعادة بناء اقتصادها ، وتعمير ما دمرته الحرب .

فى ٢٠ نيسان / إبريل ١٩٤٦ ، صدرت توصيات اللجنة ، بالاجماع ، وأهمها ، السماح الفورى بدخول مائه الف يهودى الى فلسطين ، التى لن تكون دولة عربية أو يهودية ، وإلغاء القيود على انتقال الاراضى لليهود ، وبقاء فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، حتى يتسنى عقد اتفاق ، توضع البلاد بموجبه تحت وصاية الأمم المتحدة . أما المطالبة بنزع سلاح اليوشيف ، فقد تم التفاوضى عنه ، واكتفت اللجنة بدعوة « الوكالة اليهودية » إلى التعاون مع الحكومة البريطانية ، لوضع حد لأعمال الإرهاب .

رحب الرئيس الأمريكى ، ترومان ، بتقرير اللجنة ، دون أن يعير وجهة النظر البريطانية الرسمية أدنى اعتبار ، فقد صدر التقرير ، بالاجماع ، وعلى بريطانيا أن تنصاع لتنفيذ التوصيات .

فى ٢٢ نيسان / إبريل ، بعد مضى ثلاثة أيام على صدور تقرير اللجنة شنت « الأرجون » و « شتيرن » حملات إرهابية واسعة ، استمرت خمسة أيام متصلة ، مما جعل بيفن يتشدد فى المطالبة بنزع سلاح اليوشيف ، وتصفية المنظمات الارهابية ، مقابل السماح بدخول المائة ألف يهودى ، وفى ١ أيار / مايو ، أيد أتلئ موقف وزير خارجيته .

خرجت الصحف العربية تعلن استنكارها لتقرير اللجنة ، واستعدادها لمقاومته بكل الوسائل ، واتهم جمال الحسينى بريطانيا والولايات المتحدة بكشف رؤوسهم أمام النفوذ والمال الصهيونى ، وألفت القنصلية العراقية فى القدس ، احتفالها بعيد ميلاد الملك فيصل الثانى ، تعبيراً عن امتعاضها ، وحث الملك عبد العزيز بريطانيا والولايات المتحدة بتنفيذ تعهداتهما للعرب ، واعلن الفلسطينيون اضراباً عاماً ، فى ٣ أيار / مايو .

واشتدت حملات العنف اليهودى ضد البريطانيين والعرب ، على حد سواء ، واستمر الأخذ والرد وتبادل الاتهامات بين لندن ، وواشنطن ، واليوشيف .
وسط كل هذا التوتر ، افتتح فى لندن « مؤتمر فلسطين » ، فى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٤٦ ، دون حضور الجانبين الفلسطينى واليهودى ، قاطع الأول المؤتمر لرفض بريطانيا استقبال الحاج أمين فى لندن ، بينما رفض الثانى المشاركة ، احتجاجاً على استمرار اعتقال حكومة الانتداب بعض القيادات اليهودية . شتان بين موقف الحركة الصهيونية وبين قيادة الحكم الذاتى الفلسطينى الراهن التى وقعت اتفاقية اوسلو ، ومضت تطبق بنودها الواحد تلو الآخر منذ عام ١٩٩٣ ، رغم استمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى اعتقال بعض القيادات الوطنية الفلسطينية .

ما علينا .. فقد حضرت وفود دول عربية ثلاث ، بالاضافة الى أمين عام جامعة الدول العربية ، ورفض الجانب العربى الخطة الأنجلو - اميركية ، التى قضت باقامة حكم ذاتى ، لكلا الجانبين ، اليهودى والفلسطينى ، لأن ذلك يقود الى التقسيم ، فبمجرد أن تقوم دولة يهودية فى فلسطين ، أيا كانت مساحتها ، سرعان ما تصبح رأس جسر للتغلغل اليهودى ، سياسياً واقتصادياً فى المنطقة ، الى جانب أنها ستعج بالمهاجرين الأوروبيين اليهود ، مما يدفعها الى التوسع المستمر . واقترح الجانب العربى ، بدلا من ذلك ، قيام فلسطين موحدة ، وتأسيس هيئة تشريعية ، يمثل فيها اليهود بالثلث ، مع عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا . أما

الجانب اليهودى ، فقد أبدى ميلاً تجاه المشروع الأنجلو - أميركى ، خاصة وأن الجزء المخصص لليهود يشمل ٨٢ ٪ من أفضل الأراضى الزراعية ، إضافة الى غالبية الساحل الفلسطينى ، والمساحة المخصصة تقدر بـ ١٥٠٠ ميل مربع ، بما يفوق كثيراً التسعين ميل مربع ، الذى يتركز فيها اليهود ، والأهم أنها تسمح بدخول المائة ألف يهودى ، ولكن على بريطانيا ، أولاً ، أن تطلق سراح المعتقلين اليهود .

فشلت لندن على مدار شهر أيلول / سبتمبر ، فى اقناع الجانب العربى بقبول المشروع ، أو فى حث « الوكالة اليهودية » على حضور المحادثات ، وحزم الوفد العربى حقائبه، مغادراً إلى نيويورك . وازداد تدهور العلاقات الأميركية البريطانية . فعلى الرغم من مناشدة لندن ، الرئيس ترومان بالتزام الصمت ، خرج الأخير ، فى ٤ تشرين الأول / أكتوبر ، ليطالب بإدخال مائة ألف يهودى فوراً الى فلسطين ، معلناً تأييده لمشروع التقسيم . لم يكن الرئيس الأميركي صادقاً ، حين رد على احتجاج لندن ، بأن تصريحه جاء بمناسبة « عيد الغفران » اليهودى ، بينما الحقيقة أن منافسه الديموقراطى فى معركة الرئاسة ، ديوى ، كان يزعم المطالبة ، فى ٥ تشرين الأول / أكتوبر ، بفتح فلسطين لملايين اليهود ، مما اضطر ترومان الى قطع الطريق على منافسه . كان موقف زعماء اليهود الأميركيين ، فى الحزبين الجمهورى والديمقراطى ، واحداً ، فكلاهما يؤيد التقسيم ، وقيام دولة يهودية . ألم يقل ، أحدهم ، ليبفن ، فى نيويورك : « إن فرض تسوية متفق عليها بين بريطانيا وأميركا ، لايتطلب قوات عسكرية لفرضها ، » لأن القوة العسكرية العربية مجرد وهم ، ودعاية جوفاء ، وأن العرب سيقبلون الأمر وهم صاغرون ، اذا علموا بأن الحكومتين الأميركية والبريطانية تؤيدان التقسيم » (١٨) .

وأدركت لندن بأن عليها دفع الثمن ، إذا أرادت الحصول على الدعم الصهيونى والأميركى ، بطرح وتأييد مشروع التقسيم فى الجلسة القادمة لمؤتمر

لندن ، فى ١ كانون الثانى / يناير ١٩٤٧ ، والا فالقيادة اليهودية ستقاطع مؤتمر لندن القادم .

ما العمل ؟ هل تدعن بريطانيا للضغوط الصهيونية - الأمريكية ، وتغير سياستها ، رغم تحذيرات وزارة الخارجية بأن التقسيم بات من المحرمات الفلسطينية والعربية ، إن بعض القيادات العربية فى محادثاتهم الخاصة لاتمانع فى التقسيم ، إن كان أمراً لا مفر فيه ، ولكنهم لايقوون على التصريح العلنى بذلك ، خشية التصفية السياسية والجسدية . ثم إن موافقة بريطانيا من جانبها على فرض التقسيم ، وفقاً لآراء الخارجية البريطانية ، سيشعل العالم العربى ، ويدمر معاهدات التحالف البريطانية مع مصر والعراق ، ويقضى على المصالح البريطانية فى المنطقة .

بدأ خبراء السياسة البريطانية يأخذون الاتحاد السوفياتى فى الاعتبار ، وفى ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٤٦ ، خرجت صحيفة « ترود » مطالبة باحالة فلسطين الى الأمم المتحدة ، « انقاذاً لفلسطين من مشروع التقسيم » ، كما أخذت صحيفة « برفادا » موقفاً مؤيداً للعرب ، فى ١ تشرين الثانى / نوفمبر ، حين أوردت ردود فعل العرب الفاضبة على تصريح ترومان ، موضحة « بأن الدول العربية الصغيرة تطالب بالحرية والاستقلال ، وباحترام حدودها ، فالعرب يرفضون أن يحدد مصيرهم ضد إرادتهم » (١٩) .

ووقع فى روع بيفن ان المقالات الروسية تمهد الطريق لموقف سوفياتى مؤيد للجانب العربى ، فى حالة احالة القضية الى الأمم المتحدة ، الأمر الذى جعله يكرر، مراراً أمام القيادة الصهيونية ، من قبيل ازعاجها ، بإمكانية إحالة القضية الى الأمم المتحدة ، لأن الانتداب بات حملاً ثقيلاً .

بعد طول تفكير وبحث ، وجدت بريطانيا بأن أمامها خيارات ثلاثة :
١- التقسيم ، ٢ - التخلّى عن الانتداب للأمم المتحدة ، ٣ - واخيراً التفاوض ، استناداً إلى المقترحات العربية . الخيار الأول يفضب العرب ، بما يهدد استمرار

المصالح البريطانية واستقرارها، ويعد الخيار الثاني مؤشراً الى نية بريطانيا فى الانسحاب من العالم العربى ، بما يجعل دول الشرق الأوسط تشعر بعدم جدوى الاعتماد على الدعم البريطانى ، الأمر الذى يهدد بانهيار النفوذ البريطانى فى المنطقة .

صدرت تعليمات رئيس الحكومة البريطانية ، الى وزير خارجيته ، بعدم اعطاء القيادة الصهيونية الاميركية أية تأكيدات ، تفيد دعم بريطانيا لمشروع التقسيم . وازهاراً لحسن النوايا تجاه اليوشيف ، قام بيفن بنقل قائد القوات البريطانية فى فلسطين ، الجنرال ايفلين باركر ، الى لندن ، كما أفرج عن القياديين اليهود ، فضلاً عن السماح لبعض المهاجرين فى قبرص بالدخول الى فلسطين .

صعدت « شتيرن » من نشاطها فى زرع المزيد من الشراك الخداعية ، وفى اختطاف الضباط البريطانيين ، وجلدهم وإهانتهم ، مما تسبب فى ترويعهم ، وتحطيم أعصابهم ، وانهيار معنوياتهم . وهكذا نجح الأرهاب الصهيونى فى فرض حظر التجول على البريطانيين ، وليس العكس ، فبات الاخيريون غير قادرين على مغادرة معسكراتهم ، ومراكز تجمعاتهم .

كان الهم الأول لوزير خارجية بريطانيا ، التخلص من فكرة التقسيم ، وقد أشار عليه رجال القانون بأن فى وسع بريطانيا فرض التقسيم ، فى حال موافقة الأمم المتحدة ، وهذا أمر محال ، بسبب معارضة الكتلة العربية ، واحتمال وقوف الاتحاد السوفياتى الى جانب العرب ، وذلك عين ما ارتأته ، أيضاً ، الخارجية البريطانية ، بعد مناقشتها الأمر ، باستفاضة ، مع أعضاء الحكومة البريطانية وهكذا استطاع بيفن الخروج باقتراح يقوم على مزج المقترحات البريطانية والعربية، فى مشروع يمنح الاستقلال للأغلبية العربية ، فى المدى القريب . ولكن على العرب دفع ثمن ما : « الموافقة على دخول عدد كبير من المهاجرين اليهود ، ثم اقامة حكم ذاتى ، يتضمن عدداً من الكانتونات اليهودية ، على ألا يسمح بدخول مهاجرين يهود جدد ، بعد العدد المتفق عليه ، الا بموافقة العرب .

توقع بيفن ان يدفع مشروعه هذا اليهود الى التمرد ، وأن يكسبهم بعض تعاطف واشنطن ، ولكن بما لايمد في عمر خصومة الولايات المتحدة طويلا مع بريطانيا ، من جراء هذا المشروع . وتستطيع بريطانيا المتواجدة في فلسطين ، أن تسيطر على الموقف ، في المرحلة الانتقالية ، في حالة تمرد اليهود .

افتتح مؤتمر لندن ، في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٤٧ ، بخطاب ألقاه رئيس الوفد الفلسطيني ، جمال الحسيني ، أوضح فيه بجلاء ، بان لا جدوى من التقسيم ، لأن الدولة اليهودية ستغزو ، دون شك ، مصدراً مستمرا للقلق في الشرق الأوسط .

وأقصى بيفن وقته في التنقل بين الجانبين العربي واليهودي ، كل على حدة ، يستقبل العرب في لانكستر هاوس ، واليهود في وزارة المستعمرات . وأتضح له استحالة موافقة الجانبين على خطة ما ، فالعرب يرفضون التقسيم ، فيما يعترض اليهود على مشروع الخارجية البريطانية . ورغم ذلك ، فقد ظل وزير الخارجية البريطاني يحذره الأمل في التوصل الى صيغة ما ، يوافق عليها الجانبان ، ولو على مضض .

بعد ليلة مضنية ، قطعها بيفن ساهراً ، يقلب المشكلة من جميع جوانبها ، توصل الى خطوط عريضة ، قام مساعده المعروف بميوله الى العرب ، هارولد بيلي ، بصياغتها ، في ما عرف « بمشروع بيفن » ، الذي يقوم على السماح بدخول أربعة الاف يهودي ، شهريا ، الى فلسطين ، على مدار عامين ، بما مجموعه مائه الف مهاجر ، على ان ترتفع الهجرة اليهودية بموافقة العرب بعد ذلك ، وفي حالة نشوب خلاف تقوم الأمم المتحدة بالتحكيم ، وينص المشروع على اقامة حكم ذاتي فوري ، تحت الوصاية البريطانية ، على أن يتحقق الاستقلال ، بعد خمس سنوات ، مع اتخاذ اجراءات امنية خاصة بالاقلية اليهودية (٢٠) .

عرض بيفن المشروع على الوفد اليهودي في ١٠ شباط / فبراير ، ثم طرحه على الجانب العربي ، ورفضه الجانبان ، من فورهما ، الجانب اليهودي رأى ان

المشروع يستبعد التقسيم ، والجانب العربي يصر من ناحيته على جلاء بريطانيا الفوري من فلسطين ، على ان يتولى العرب ، فى حالة الصدام المتوقع ، انهاء المشكلة ، مرة واحدة والى الابد . ثم عاد بن جوريون وألمح ، فى مشاورات جانبية، الى استعداد اليوشيف لقبول مشروع بيفن ، على ان ترتبط الهجرة اليهودية بقدرة اقتصاد فلسطين على الاستيعاب ، مع مطالبته بتعديل اجراءات انتقال الاراضى ، وتعهده بتعاون اليوشيف مع بريطانيا فى موضوعى الهجرة السرية والأرهاب . ولكن موقف بن جوريون ، جاء متأخراً ، فقد عقد بيفن العزم على تسليم المشكلة برمتها إلى الأمم المتحدة ، كما أنه اعتبر موقف بن جوريون مجرد محاولة لكسب الوقت ، حتى تتحقق الأغلبية اليهودية فى البلاد ، تحت عين بريطانيا وبصرها ورغم أنها .

ترى ، هل كانت الوفود العربية ، بما فيها الوفد الفلسطينى ، تدرك القوة الحقيقية لليوشيف فى فلسطين والعالم العربى ، عندما أصر العرب على رحيل بريطانيا ، وعلى رفض كل المقترحات البريطانية ، التى تقدمت بها حكومة العمال وعلى رأسها بيفن ، قبيل اقدام بريطانيا على تسليم القضية برمتها الى الأمم المتحدة ؟

ادركت بعض الزعامات العربية ، المطلعة على مايدور فى فلسطين ، وبحكم خبرتها ، خطورة الوضع القائم ، ولكنها لم تجرؤ على المجاهرة بمخالفة موقف الحاج أمين ، خوفاً من التيار الشعبى الجارف ، واكتفت بالتصريحات المقتضبة المؤيدة . أما الزعامة الفلسطينية ، فقد أعمت بصيرتها شهوة الزعامة ، والانفراد بالقرار ، فلم تر الواقع على حقيقته ، بل من خلال أحلامها الخاصة ، ولم تلق بالا الى الآراء المغايرة واستمرأت المكابرة والتعلق بالمستحيل .. فكان ما كان .. وللأسف ، لم تنج قيادة الحكم الذاتى الفلسطينى الحالية ، من هذه السمات ، رغم مرور عقود خمسة ، فاستمرت فى تصريحات عنترية ، «يا جبل ما يهزك ريح»

و «القوم الجبارين» * ويكفى دلالة على التضليل والتزييف ، ان القيادة الحالية تطلق على المدن التي تعيد فيها قوات الاحتلال الاسرائيلي انتشارها ، فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، « المدن المحررة » !

لم يأخذ قادة « الوكالة اليهودية » قرار الحكومة البريطانية بالتوجه الى الأمم المتحدة على محمل الجد ، بل اعتبروه مجرد مناورة تهدف بريطانيا من ورائها الحفاظ على الانتداب ، نون أن تلتزم بالوطن القومى اليهودى ، فمن غير المعقول أن تتخلى بريطانيا على المزايا الاستراتيجية التى تتمتع بها فلسطين . كانت الوكالة اليهودية متخوفة من الذهاب الى الأمم المتحدة ، خشية عدم حصولها على الأصوات اللازمة فى الجمعية العامة ، وفى ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٤٧ ، ظهر مقال فى صحيفة «النجم الاحمر» السوفياتية ، يدعو الى قيام دولة عربية فى فلسطين ، رافضا التقسيم لأنه يمثل طموح البرجوازية اليهودية ، بما رسخ الاقتناع بأن الروس لن يسمحوا بظهور دولة يهودية ، فالتناقض جدرى بين البلشفية والصهيونية . وتحت الحاح وزارة الخارجية البريطانية ، بضرورة الحفاظ على خط الرجعة ، وافق وزير الخارجية ، بيفن ، على عدم التعهد مسبقاً بقبول توصيات الأمم المتحدة .

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة ، فى ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٤٧ ، بناء على طلب الحكومة البريطانية ، وأوصت بتشكيل لجنة خاصة ، للنظر فى المشكلة الفلسطينية ، واعداد تقرير بصدها لعرضه على الجمعية العامة فى دورتها العادية فى الخريف القادم . . . ووقع ما لم يكن فى الحسبان .

* غريب اطلاق السيد عرفات مصطلح « قوم جبارين » كناية عن الفلسطينيين ، فالمصطلح القرأنى يقصد به قوما لا يدينون بالتوحيد ، وهذا ليس حالة الشعب الفلسطينى ، ويذكرنا ذلك ، أيضا ، بتكرار السيد عرفات لمصطلح « سلام الشجعان » الذى كان اخر خلفاء المسلمين فى الاندلس ، ابو عبد الله بن الاحمر ، أول من أطلقه تبريرا لانفاق الذل والخضوع الذى وقعه بعد ان حاقت به الهزيمة .

فقد حافظت الصحف السوفيتية ، حتى نهاية نيسان / ابريل ، على لهجتها المعادية للصهيونية ولمشروع التقسيم . وفى ١٤ أيار / مايو ، وقع خطاب رئيس الوفد السوفيتى ، أندريه جروميكو ، كالصاعقة على رؤوس البريطانيين والعرب ، على حد سواء . فى البداية ، أشار جروميكو ، الى أن « فشل أوروبا الغربية فى ضمان الحقوق الأساسية لليهود كان السبب الأول وراء طموح اليهود لاقامة دولتهم » . وجاءت الطامة الكبرى حين استطرده المندوب السوفياتى قائلاً : « أنه من غير العدل إنكار هذا الحق على الشعب اليهودى ، نظراً لما عاناه فى الحرب العالمية الثانية ، ولعل الحل يكمن فى تحويل فلسطين الى دولة اتحادية ، يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية ، وفى حال قررت اللجنة تعذر ذلك الحل ، يصبح من الضرورى النظر الى خطة ثانية ، لتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين ، احدهما يهودية والأخرى عربية » (٢٠).

لم يدر فى خلد بريطانيا أن موسكو كانت تعد العدة ، بحذر وتكتم شديدين ، لاحداث تغيير جذرى فى سياستها ، بما يحقق لها تدمير الامتيازات البريطانية فى الشرق الأوسط وبالضربة القاضية .

وتقرر تشكيل لجنة خاصة لتقصى الحقائق ، مؤلفة من اثنى عشر عضواً ، من استراليا ، وكندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، يوغسلافيا ، وجواتيمالا ، والهند ، وهولندا ، وايران ، وبيرو ، والسويد ، وأرجواى .

أصر الحاج أمين ، فى مقر اقامته بحى حلمية الزيتون بالقاهرة ، على مقاطعة الفلسطينيين اللجنة الدولية ، وبذلت محاولات عديدة لاقتناعه بالعدول عن قراره هذا ، نظراً لأن ، اللجنة تضم فى عضويتها دولاً محايدة ، ودولا اسلامية ، ولكن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل . أمضت اللجنة معظم شهر تموز / يوليه فى فلسطين ، تستمع الى أقوال الشهود اليهود ، فى أجواء مثيرة ، بسبب مطاردة إحدى قطع الاسطول البريطانى لسفينة محملة بالمهاجرين اليهود المتسللين . غادرت اللجنة الى المانيا ، والنمسا ، لزيارة معسكرات اللاجئيين ، ثم استقر بها

المقام فى جنيف ، لاعداد تقريرها وتم توقيع التقرير ، فى منتصف ليلة ٣١ أب / أغسطس ، الذى تضمن اقتراحا ، جاء باجماع الأعضاء ، بانهاء الانتداب البريطانى ، بالسرعة الممكنة ، وأوصى غالبية الأعضاء (سبعة دول) واعتراض ثلاثة ، وامتناع عضو ، بتقسيم فلسطين الى دولتين ، الأولى يهودية والأخرى عربية، على ان تعقد الدولتان معاهدة وحدة اقتصادية ، مع التوصية بوضع القدس تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة ، والسماح بدخول ١٥٠,٠٠٠ يهودى ، فى الفترة الانتقالية ، وهى عامين ، تحتفظ خلالها بريطانيا بمسؤوليات الانتداب .

أمر الحاخام الأكبر لليوشيف ، فى ٢٧ تشرين الثانى / نوفمبر ، بالصلاة أمام «حائط المبكى» ، وبعد يومين جلس الجميع حول أجهزة الراديو لمتابعة تصويت الدول الأعضاء فى الجمعية العامة . وصوتت ثلاثة وثلاثون دولة لصالح التقسيم ، على رأسها الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتى ، وفرنسا ، فيما صوت ثلاثة عشر عضوا ضد التقسيم ، من ضمنها كوبا ، واليونان ، وأحدى عشرة دولة مسلمة. أما بريطانيا فجات ضمن عشرة دول امتنعت عن التصويت . . وهكذا صوت ثلثى الاعضاء لصالح التقسيم ، بعد أن نجحت الولايات المتحدة والصهيونية العالمية فى ابتزاز الدول الفقيرة ، مثل هايتى ، وتايلاند ، وبيرو . . . واندفعت جموع اليهود فى فلسطين الى الرقص والغناء فى الشوارع والبيادين .

يعلق مناحيم بيجن على قرار التقسيم ، بقوله : « أكثر ما كان يؤرقنى ، فى هذه الأشهر ، أن يقبل العرب قرار التقسيم ، فذلك قمة المأساة ، دولة يهودية صغيرة، لايمكنها استيعاب يهود العالم » (٢٢).

هنا برز تساؤل لدى المسئولين البريطانيين : هل تساهم بريطانيا فى فرض التقسيم ، وفق قرار الأمم المتحدة ، خاصة وأنها الدولة الوحيدة التى لديها قوات على أرض فلسطين ؟

فضلت وزارة الخارجية البريطانية ، وعلى رأسها بيغن ، عدم المشاركة فى تنفيذ قرار التقسيم ، المرفوض عربياً ، وذلك للحفاظ على المصالح البريطانية من

غضبة العالم العربى . أما وزارة المستعمرات ، فرأت بان على بريطانيا وضع قواتها على خطوط التقسيم ، وعدم ترك البلاد فى فوضى عارمة ، فذلك أكثر كرامة وانسانية ، خاصة « وان الجيوش العربية لاتساوى الكثير على الأرض » (٢٣) .

أصر بيفن على الانسحاب ، ببساطة ، من المشكلة ، ومن فلسطين ، حتى «على حساب فترة من سفك الدماء والفوضى » . وفى ٤ كانون الأول / يناير ١٩٤٨ ، وافقت الحكومة البريطانية على الانسحاب من فلسطين ، فى موعد اقصاه ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ ، وغسل البريطانيون أيديهم من المشكلة ، حين جاءت الأوامر من لندن الى حكومة الانتداب وقواتها ، بالانسحاب من الصراع العربى - اليهودى ، والالتزام ، فقط بالدفاع عن النفس . وتدهور الوضع الأمنى فى البلاد وافرغت المستودعات البريطانية من الأسلحة والذخيرة ، ووصف أحد البريطانيين الوضع بأنه « عار كبير » .

انفجر الارهاب الصهيونى ضد العرب . وفى ٩ نيسان / ابريل ١٩٤٨ ، هاجمت « الأرجون » قرية دير ياسين ، وذبحت ٢٥٠ عربيا أعزلا ، فيما القوات البريطانية ملتزمة بأوامر « الدفاع عن النفس » رغم تميز بعض افرادها غيظا ! لم يتوقف الارهاب الصهيونى رغم قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ، ورغم اعلان بريطانيا قرار الانسحاب من فلسطين ، وإن أخذ يتركز على العرب والقرى العربية . واستمر الهجوم ، أيضا ، على مراكز الشرطة ، والدوريات البريطانية ، فمنذ أوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، إلى يوم الانسحاب ، سقط حوالى ثلاثين شرطيا بريطانيا .

تدهور الوضع السياسى والأمنى ، فى طول البلاد وعرضها ، وباتت قطع السلاح المنهوبة والمباعة من قبل ضعاف النفوس من الجنود البريطانيين ، تباع فى زوايا الأسواق .

وتسائل سير الآن كنجهام ، آخر مندوب سامى ، فى أحد تقاريره ، ٨ تشرين

الأول / أكتوبر ١٩٤٧ ، عن مصير الاتحاد الاقتصادي بين الدولتين ، اليهودية والعربية ، وعن مال القدس ، فى ظل ادارة الأمم المتحدة ! اذا لم يتعاون العرب ، وهذا الأكثر احتمالاً ، سيتعذر علينا نقل السلطة فى كثير من القطاعات ٠٠٠ من المفترض أن تتولى حكومة يهودية ما ادارة المنطقة الممنوحة لها ، لكن ماذا سيحدث فى المناطق العربية ؟ بالتأكيد ، النتيجة ستكون كارثة ومأساة لشعب فلسطين» .

وأخذ يحث حكومته ، فى تقرير آخر ، على المساهمة فى فرض التقسيم : «السؤال » الآن ، هل نحن على استعداد لمواجهة العالم المسيحى ، بعد أن تخلينا عن منبع ديانته ؟ ٠٠ يمكننا أن نضع حوالى الفى شرطى ٠٠ » (٢٤) .

ورد الحكومة البريطانية واحد لايتغير ، الانسحاب الكامل ، حتى يرى العرب بأن بريطانيا لاتشارك البتة ، فى فرض التقسيم على بلادهم !

لم يشتعل العالم العربى بالثورة والغضب ، كما سبق وحذرت وزارة الخارجية البريطانية ، فقد حافظت الامبراطورية العجوز على السيطرة على قناة السويس ، حتى عام ١٩٥٦ ، وعلى قواعدهما فى العراق ، حتى عام ١٩٥٨ ، وعلى تواجد قواتها فى ليبيا ، حتى عام ١٩٦٩ ، وعلى تواجدها فى الخليج ، حتى أوائل الستينيات ، حين اضطرتها ظروفها الاقتصادية الى الانسحاب من محمياتها الخليجية .

فى عام ١٩٥١ ، مات ارنست بيغن ، أخاله مات غماً وكمدأ .
نعم استمرت المصالح البريطانية ، ولم يشتعل العالم العربى بالثورة العارمة ، وان تغيرت بعض أنظمة الحكم ، ولكن بيغن أدرك فى قرارة نفسه ، بأن بريطانيا قد تلقت ضربة قاصمة فى وضع النهار ، وخرجت مهانة من فلسطين ، تجر اذيال الخيبة على يد الارهاب الصهيونى . لقد أصابت هذه النهاية الكئيبة بريطانيا بجرح عميق فى مكانتها ، على الصعيدين الوطنى والدولى ، حيث كشفت بجلاء عن هشاشة الأسد البريطانى وارتخاء قبضته .

ولكن يظل ارنست بيغن المسئول البريطانى الذى رفض المطالب الصهيونية باقامة دولة يهودية ، مصرا على التمسك بسياسية « الكتاب الأبيض » ، رغم الالاح الاميركى المستمر والضعف الصهيونية الملحة ، بضرورة ادخال مائة الف يهودى الى فلسطين .. ولعله ايضا ، آخر الساسة البريطانيين ، الذين حاولوا الحفاظ على استقلال القرار البريطانى ، ومقاومة الهيمنة الاميركية ولكن هيهات !

هوامش الفصل الثامن :

- (1) Bethell, P. 204.
- (2) Ibid, P. 205.
- (3) Meir, P. 164.
- (4) Bethell, P. 280.
- (5) Ibid, P. 206.
- (6) Ibid, P. 176.
- (7) Ibid, P. 244.
- (8) Ibid, P. 245.
- (9) Ibid,, P. 232.
- (10) Ibid, P. 244.
- (11) Ibid, P. 282.
- (12) Weizmann, P. 117.
- (13) Bethell, P. 271.
- (14) Ibid, P. 223.
- (15) Ibid, P. 224.
- (16) Ibid, P. 225.
- (17) Collins and lapierre P. 44.
- (18) Bethell, P. 237.
- (19) Ibid, P. 284.
- (20) Ibid, P. 310.
- (21) Ibid, P. 313.
- (22) Begin, P. 258.
- (23) Bethell, P. 354.
- (24) Ibid, P. 358.

الفصل التاسع

«آخر ما كان يخطر ببالنا ، أن نغادر فلسطين • قلة من الشباب المتعلم أدركت ، فى النهاية ، بأن بلادهم يتمددها خطر داهم ، لم يكن هناك وعى ، كان الناس يعيشون يوماً بيوم ، يضحكون ، يلهون ، يطربون ، ويخرجون فى النزعات •• كل شيء كان مبمجا ، لم يدركوا صعوبات الحياة» •

لاجئة عجوز فى مخيم

عين الحلوة بلبنان

أيام ونعود

كان للحركة الصهيونية ومسانديها من البريطانيين رؤية سياسية مغايرة لرؤية مسؤولى وزارة الخارجية البريطانية وبعض كبار العسكريين ، فهؤلاء كانوا على اقتناع بان تأييد الحكومة البريطانية لقيام دولة يهودية فى جزء من فلسطين ، سيؤلب العالمين العربى والاسلامى على نفوذ الامبراطورية ، ومصالحها ، ويصيبها فى مقتل . فى حين كان الفريق الأول يرى بأن وجهة نظر الخارجية البريطانية محض افتراء ، لا يصدقه الواقع ، مجرد ذريعة ، ترفعها الحكومة البريطانية ، بين حين وآخر ، لعرقلة قيام دولة يهودية فى فلسطين . ولم الذهاب بعيداً ، فالسرعة التى أحببت بها بريطانيا محاولة رشيد على الكيلانى الانقلابية فى العراق ، عام ١٩٤١ ، وكذلك السهولة التى أجبرت فيها بريطانيا الملك فاروق فى مصر على وضع زعيم حزب الوفد ، مصطفى النحاس ، على رأس الحكومة المصرية ، فيما يعرف بأزمة ٢٤ فبراير (١٩٤٢) ، يدلان على أن التخوف البريطانى من ردة الفعل العربى أمر مبالغ فيه ، تماماً .

كانت وجهة النظر الصهيونية ، أن نهاية الحرب العالمية الثانية ، تشكل فرصة سانحة لفرض التقسيم فى فلسطين ، فالتأييد الأمريكى بات مؤكداً ، وموافقة الاتحاد السوفياتى ليست بالأمر المستحيل . والأهم من هذا وذاك ، أن معطيات الواقع تشير إلى أن عرب فلسطين ليست لديهم أية فرصة لمقاومة القوات البريطانية، حين تتولى هذه الأخيرة فرض التقسيم . فالحاج أمين ، زعيم عرب فلسطين ، آنذاك ، قد ساهم فى الدعاية لألمانيا النازية ، عبر اذاعة برلين ، كما شارك فى تجنيد مسلمى البلقان ، للقتال إلى جانب دول المحور . وهكذا فقدت قضية العرب مصداقيتها ، وبريقها لدى الحلفاء ، وليس لدى الفلسطينيين قيادة بديلة عنه ، مما جعل موقفهم السياسى ميئوساً منه .

يتناول عجوز فلسطينى تلك الفترة ، بقوله : « كان الثناء على هتلر جزءاً من ثقافة خاطئة ، انتشرت بيننا ، كان الوعي السياسى لدينا شبه مفقود ، لماذا يعتبر، مثلا ، سحق هتلر لليهود عملا عظيما ؟! ولماذا نسعد بذلك ؟! لأنه يهاجم اليهود ، اعدائنا ، لم يدرك الناس ، وقتها ، بأن هتلر رجل فاشى ، بدوره ، تماما كما لم يدركوا الرابطة بين الصهيونية والنظام الاستعمارى » (١) .

لم تجانب القيادة الصهيونية الحقيقة ، فى رؤيتها الشاملة للوضع الفلسطينى، فقد استفادت الصهيونية من أحداث ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، فى عدة نواحى ، حين كشفت قوة المقاومة الفلسطينية للاحتلالين الصهيونى والبريطانى ، كما عكست اسلوب وحدود حرب الفلاحين ، وغياب التلاحم الحقيقى بين الجناحين العسكرى والسياسى للحركة الوطنية الفلسطينية . والاهم فى كل هذا انها وفرت فرصة ثمينة للصهاينة كى يتسلحوا ويتدربوا ، فى وقت كان البريطانىون فيه منهمكون فى نزع سلاح الفلسطينيين . أما بالنسبة للقيادة الفلسطينية ، فقد نصب القادة العرب الحاج أمين زعيماً شرعياً ووحيداً لعرب فلسطين ، هذا رغم ان بعض هذه الزعامات مثل مصطفى النحاس ونورى السعيد والملك عبد الله ، لم يكونوا مطمئنين لاسلوبه فى ادارة الصراع . ولكن معظمهم أثر السلامة ، ومجارة التيار الشعبى المؤيد للحاج أمين ، وذلك للمهابة الدينية التى يضيفها عليه منصبه الدينى . وجاءت جامعة الدول العربية ، فى آذار مارس ١٩٤٥ ، لتكرس هذه الزعامة ، بتعيين موسى العلمى مندوباً لفلسطين ، وممثلاً عن الحاج أمين ، الأمر الذى أضفى على الأخير شرعية ومكانة متقدمة ، استحالت تجاوزها من قبل نظرائه الفلسطينيين ، وجعل أية محاولة لظهور قيادة بديلة محكوم عليها ، سلفاً ، بالفشل ، ولاتسأل عن النعوت والارصاف التى كانت تلصق بكل من يصرح برأى مغاير لكيفية إدارة الصراع .

أما الدول العربية المجاورة ، فى رأى الصهيونية ، فليس لديها الكثير لتقدمه إلى الفلسطينيين ، فكل دولة من دول الجامعة مرتبطة بدولة أجنبية ، لاتمكنها من

حرية التصرف . فشرق الأردن ، دولة حديثة النشأة وماتزال من الناحية الرسمية ، تحت الانتداب البريطاني ، أما العراق وسورية ومصر ، فدول شبه مستقلة ، الا أنها تعاني جميعا من تبعات أحد الاحتلالين البريطانى أو الفرنسى . والمحصلة النهائية لهذا الوضع ، أن تسيطر بريطانيا على المنطقة ، وتستطيع ، بمساعدة «الهاجاناه» ، فرض ماتشاء ، خاصة وأن مشروع التقسيم شبه جاهز ، تنقصه بعض اللمسات الأخيرة ، حتى يصبح وثيقة رسمية ، تحظى باعتراف مؤتمر السلام ، ومن ثم العالم .

تلك كانت رؤية الصهيونية للظروف الموضوعية فى فلسطين ، وجوارها العربى فى أربعينيات هذا القرن ، وهى رؤية تعبر عن الواقعين الفلسطينى والعربى ، كما تبينته الصهيونية ، من خلال المعاشية والتفحص العميق للأوضاع فى المنطقة . لعل الزعماء العرب قد ادركوا حقيقة الأوضاع فى قرارة أنفسهم ، وإن تجاهلوا الاقرار به ، ومكاشفة شعوبهم بمجريات الأمور ، مما جعل الكثير من الفلسطينيين والعرب يعيشون على وهم القدرة على مواجهة التحدى الصهيونى ، حين تأتى ساعة النزال . يعود فلسطينى بذاكرته قليلا الى الوراء ، إلى ساعة النزال : « أذكر ، خلال حرب ١٩٤٨ ، بأن جدى حمل عصاه ، وأخذ يدعو شباب القرية لمهاجمة اليهود قائلا : « دعونا نهزم على أبناء الميتة هؤلاء » * ، كان العجوز ينطلق من مفهوم أهل زمانه ، بأن اليهودى ليس قادراً على منازلة العربى وجها لوجه ، وليس وفق المفهوم الحديث ، حيث الأسلحة تتحدث ، وليس سواعد الرجال ، فحسب » (٢) .

لم يكن ذلك العجوز الفلسطينى وحيدا فى اقتناعه بسهولة اقتلاع المستوطنين اليهود من فلسطين وقهرهم ، فالحاج أمين ورجاله كانوا يشاركونه هذا الاقتناع ! فى أيلول / سبتمبر ١٩٤٧ ، وصل الى القاهرة مبعوثان بريطانيان ، على مستوى عال ، لاستمزاز رأى الزعيم الفلسطينى ، بصورة غير رسمية ، حول كيفية

* أولاد الميتة صفة كانت تطلق على اليهود كناية عن الجبن والخور .

مواجهة الموقف ، فى حال اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لمشروع التقسيم . فقد كان ثمة اتجاهان بصدد الموقف البريطانى، الأول يتزعمه وزير الخارجية البريطانى، ارنست بيفن ، يرى عدم مشاركة بريطانيا فى فرض التقسيم ، المرفوض من العرب، وضرورة الانسحاب من فلسطين ، وذلك حرصا على مشاعر العرب ، وضمانا لاستمرار المصالح البريطانية فى المنطقة العربية . أما الاتجاه الثانى ، فيعبر عن رأى كبار المسئولين البريطانيين فى فلسطين ، ويرى بأنه يتوجب على بريطانيا ، من الناحية الأخلاقية والانسانية ، الاستمرار فى الانتداب والمساهمة فى فرض التقسيم، خشية أن يتجاوز اليوشيف الحدود التى يفرضها قرار التقسيم ، خاصة وأن عرب فلسطين ، والبلدان العربية المجاورة ، ليس بمقدورهم مواجهة الآلة العسكرية لليوشيف .

أصر الحاج أمين ، البعيد عن البلاد لعشرة أعوام ، على موقفه الراض للتقسيم ، فالأمر ببس « وكأن اللص يفرض شروطه ، كى يعيد المسروقات » ، اضافة الى أن ذلك الجزء سيصبح نقطة انطلاق لاستيلاء اليهود على المزيد من الأراضى العربية « فالشهية تتسع بتناول الطعام » ومضى الحاج أمين يعرض موقفه ، « ليس لدى العرب عداً جذريا مع بريطانيا ، فالصراع محض سياسى .. إن العرب يكرهون السياسة التى أوجدت وغذت الوطن القومى اليهودى ... والمطلوب ، حاليا، أن تكف بريطانيا عن تقديم المزيد لليهود ، وأن تتوقف عن تأييد السياسة الصهيونية ، وحينذاك ، يتولى العرب حل القضية بأنفسهم ، بواسطة قواتهم المسلحة » (٢).

يتبين من عرض الحاج أمين للموقف ، أن المشكلة تتركز فى التحيز السياسى البريطانى للصهيونية على حساب العرب ، نون أن يلقى بالا يذكر الى انجازات الصهيونية ، التى تحققت كل يوم أرض بلاده ، وبدت المشكلة ، مجرد تنافس عرب فلسطين والصهيونية على الاستئثار بالرضى البريطانى ، عيناً رؤية الوجهاء السياسية ، إضافة الى اعتماده على قوة العرب المسلحة ، قوة خارجية ، وليست

محلّيه، فى الأساس . أما التخوف من التوسع الصهيونى ، فكان ذلك الهاجس المشترك للقادة العرب ، وكانهم جميعا يعلنون ، سلفاً ، ليس عن عجزهم الحالى ، بل المستقبلى ، فى مواجهة هذا التحدى . وقد عبر الحاج أمين ، صراحة ، عن مخاوفه هذه ، ولم يفكر للحظة ، فى منفاه ، فى الاعداد المسبق والجاد لملء الفراغ ، المتخلف عن الانسحاب البريطانى من فلسطين ، فى حين كان اليوشيف جاهز بحكومة موازية لحكومة الانتداب ، لملء الفراغ ، وعلى الفور وهذا ما وقع، فعلاً .

لم يقصر القادة العرب فى التنديد بالاستيطان اليهودى ، وفى رفض المقترحات البريطانية ثم الاميركية ، بقيام دولة يهودية فى جزء من فلسطين ، خشية أن ينحو هذا الجزء ، بفضل النفوذ اليهودى العالمى ، الى ابتلاع المزيد من اراضى العرب . وتابع القادة العرب محاولاتهم فى اقناع الحليفة والصديقة ، بريطانيا ، بتغيير سياستها تجاه الصهيونية ، جرياً على سياسة النبلاء ، فبلادهم ، كانت ، أيضاً ، جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، لقرون طويلة . وظل القادة العرب ، خاصة البعيديون جغرافياً عن بؤرة الصراع ، يركنون الى « الكتاب الأبيض » ، باعتباره وعداً بريطانيا صريحاً ، غير قابل للتراجع .

لم تدرك القيادة الفلسطينية وغالبية القادة العرب ، جوهر الاسس التى تقوم عليها الديموقراطيات الغربية ، من تبادل للسلطة ، بواسطة الانتخابات ، ومن مجالس تشريعية منتخبة ، تعمل لها السلطة التنفيذية ألف حساب ، علاوة على أحزاب معارضة ، ورأى عام ، وصحافة حرة . وهكذا تعامل الزعماء العرب مع قادة الغرب وكانهم الحكام بأمرهم ، بأن شاؤوا أعطوا ، وان أرادوا منعوا . وزاد فى ضعف الأداء العربى ، نجاح الصهيونية والذوائر التابعة لها ، شرقاً وغرباً ، فى زرع الدسائس والشكوك بين زعماء العرب ، مستغلة الحساسيات التى أفرزتها الحرب العالمية الأولى ، وأهمها التحسس الهاشمى - السعودى ، وماتمخض عنه من

استقطاب في الساحة العربية .

كان الملك عبد العزيز ال سعود ، على سبيل المثال ، لا يكف عن تذكير الصديقة ، بريطانيا ، بالكتاب الأبيض ، بوصفه وعدا قطعه الحكمة البريطانية ، لايجوز الاخلال به ، وكذلك تذكير الادارة الاميركية بوعد الرئيس روزفلت ، بعدم اتخاذ قرار بصدد المشكلة الفلسطينية ، دون الرجوع اليه : « فلسطين قد تحملت فوق طاقتها في حل المشكلة اليهودية » ، وإن « تكوين دولة يهودية في فلسطين لضرية قاتلة للعرب أجمعين وتهديد مستمر للسلام » .

وحيث اقترح بيفن ، انخال ١٥٠٠ يهودي الي فلسطين ، شهرياً ، أرسل ابن سعود معترضاً : « هل هذه آخر مطالبهم ، في حال وافقنا على هذا المعدل من المهاجرين » إن ما كان يزعم ابن سعود ، وفقاً لتقرير الممثل البريطاني في جدة « عدم وجود نهاية مؤكدة للهجرة اليهودية » (٤) .

لم يمنع هذا الموقف الصريح تجاه الطموحات الصهيونية ، وايزمان من تكرار القول على مسامع المسؤولين الاميركيين بأن جون فيلبي ، المستشرق والمستشار المقرب من ابن سعود ، قد أكد له بأن الاخير يوافق على انشاء دولة يهودية غربي نهر الاردن ، شرط منح الاستقلال للبلدان العربية ، ومقابل عشرين مليون جنيتها استرلينا . وحيث بلغ ذلك القول ابن سعود ، عبر مبعوثين أميركيين ، من قبل الرئيس روزفلت ، استشاط الرجل غضبا ، ورد قائلاً ، بأن من عادته استقبال زائريه ، أيا كانت دياناتهم ، ولكن لليهود وضع خاص . نحن لانشعر بالأمان من الخيانة اليهودية ، ولانستطيع إجراء مباحثات معهم ، أو الوثوق بعهدهم ، ومضى مضيقاً : « اما بالنسبة للشخص المذكور ، د . وايزمان ، فهو عدو لي ، على وجه خاص ، فقد بلغت به الوقاحة أن يقع اختياره على ، دون كل العرب والمسلمين ، لعرض مطالبه ، التي تحولني الى خائن لديني وبلدي » (٥) .

تلك عينة من الدس والوقية التي مارسها زعماء الصهيونية ، والله وحده يعلم

ما الذى أشاعوه فى أروقة السياسة الغربية والعربية ، أيضاً * .
أما الهاشميون فى العراق والأردن ، فقد كانوا ، بحكم الموقع الجغرافى
المتاخم ، أكثر اطلاعا على حقيقة مايجرى فى فلسطين ، وربما كانوا أكثر حنكة ،
نتيجة معرفتهم الطويلة بدهاليز السياسة البريطانية ، واطلاعهم على التغييرات فى
الساحة الدولية .

يقول الملك عبد الله بن الحسين فى مذكراته ، « لقد أدهشنى ما رأيت ، بينما
أنا فى طريقى من جنين الى اللد - من مستعمرات اليهود ؟ فالساحل كله من حيفا
الى يافا أصبح بأيديهم ، وقد عمروا تلك الرمال ، واستخرجوا مياهاها ، واحبوا
مواتها ، وجعلوها جنات عدن ، والجاؤا العرب إلى الجبال القاحلة » (٦) .

أما الجامعة العربية ، واجهة العمل السياسى الرسمى العربى ، فلم يخرج
وضعها ، عما وصفه الملك الهاشمى ، بقوله « اسم كبير ودعاية عريضة طويلة ،
 واجتماع ممثلين ليس لهم من الاتصال بالرغائب القومية ولا بوسيلة من الوسائل ،
 وكل دولة من دول الجامعة مرتبطة بدولة أجنبية كبيرة ، لاتمكنها من التصرف خارج
الالتزامات المتعهد بها ، والأمم العربية وملوكها فى معزل عن ذلك » (٧) .

كان الملك الهاشمى من أوائل الحكام العرب ، الذين تنبهوا ، منذ أواخر
الثلاثينيات ، الى انتقال النشاط الصهيونى المحموم الى الولايات المتحدة
الأميركية، الصاعدة ، بقوة ، على المسرح الدولى ، والتي لاتعلم عن العرب وعالمهم
شيئاً ، اللهم الا أنهم قوم يتربعون فوق مستودع هائل للنفط ، فأراد ، بنزعته
البرجماتية ، الاستفادة من محاولات بريطانيا التشبث بمواقع نفوذها فى المنطقة
العربية لانقاذ مايمكن انقاذه . ولهذا كان الملك عبد الله ينصح العرب ، فى

* كشفت الوثائق التى استوت عليها حكومة الانتداب من مقر « الوكالة اليهودية فى القدس ، عن
وجود ثلاثة عملاء ، للصهيونية فى وزارة خارجية دولة عربية كبيرة ، وتم تكتم الأمر ، خشية تفجر
العداء لليهود فى هذه الدولة .

محدثاته الخاصة ، بقبول التقسيم ، وينسب اليه القول « إن الإطالة فى حل المشكلة الفلسطينية يؤذيها » (٨) .

فى عام ١٩٤٤ ، إبان رئاسة تشرشل للحكومة البريطانية ، ترددت شائعات قوية بنية الحكومة البريطانية بفرض التقسيم ، وكالعادة ، هب القادة العرب يشجبون ويستنكرون . ومع ذلك ، بدى واضحاً فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٤ ، ان بعض القادة المعتدلين بدؤوا يروضون أنفسهم على قبول فكرة التقسيم . فقد ابلغ رئيس وزراء الاردن ، آنذاك ، توفيق ابو الهدى ، نائب المندوب السامى فى عمان ، اليك كيركبرايد انه « لايرى فى الحقيقة خياراً آخر سوى التقسيم ، ولكن الامر يتوقف على نوع التقسيم » ، ويضيف قائلاً « طبعاً ، لن يوافق اى عربى علناً ، بمن فيهم انا ، على التقسيم ، ولكن اذا فرضته بريطانيا سيقبل به العرب » (٩) .

أما نورى السعيد* ، رئيس وزراء العراق ، فقد اقترح ، عوضاً عن التقسيم ، إبقاء اليهود فى المناطق التى يشكلون بها أغلبية ، حتى يقتصر وجودهم ضمن حدود دائمة ، فانه يخشى أن قيام دولة يهودية واكتسابها مكانة دولية ، سيدفع اليهود الى استقلال نفوذهم القوى فى بريطانيا والولايات المتحدة ، للتراجع عن الحدود ، على حساب العرب المجاورين . (١٠) أما فى حالة فرض التقسيم ، فقد اتخذ العرب قراراً بالمقاطعة الكاملة للدولة اليهودية فى شتى الأصعدة ،

يقول المفكر المصرى الموسوى ، جمال حمدان ، إن « الذى حدد نتيجة الصراع العربى - الاسرائيلى هو الصراع العربى - العربى . فالفلسطينيون لم

* ضمن نورى السعيد أفكاره بصدد الحل فى برنامج عرف « بالكتاب الأزرق » ، قدمه الى الجامعة العربية ، عام ١٩٤٦ ، يقوم على رفض انشاء دولة يهودية مستقلة ، وضمان مستقبل « الوطن القومى اليهودى » فى المناطق التى يتركز فيها اليهود ، مع منحهم حكماً ذاتياً ، ضمن سورية التاريخية ، عبر نظام اتحادى يشمل عرب فلسطين ، وسورية ، وشرق الاردن ، فى نطاق حلف عربى ، والمعروف أن إعطاء حكم ذاتى ضمن الدولة ، فكرة مالوفة ، منذ عهد الامبراطورية العثمانية ، ويبدو أن هذا الطرح أثار مخاوف الملك عبد العزيز .

يبيعوا فلسطين لليهود ، ولكن العرب هم الذين باعوا فلسطين والفلسطينيين لاسرائيل» . (١١) رأس موضوع شأنك لم يمهل القدر المفكر الكبير لاعداده واتمامه والدلالة عليه .

فى حال سلطنا هذه المقولة على مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨ ، أترى المفكر المصرى الكبير يرجع ، ضمن مراجعه ، إلى مذكرات الياهو ايلات ، مسؤول الشؤون العربية فى الوكالة اليهودية ، فى ثلاثينيات واربعينيات هذا القرن ؟

فقد تحدث هذا المسؤول الصهيونى عن اتصالاته بمعظم قادة الأحزاب السياسية فى البلدان العربية ، خاصة فى مصر ، وسورية ، ولبنان ، والعراق ، وتؤكد الوقائع التى أوردها على أن كل سياسى من هؤلاء حرص على حث المسؤول الصهيونى ، على تدخل « الوكالة اليهودية » لدى الدولة الغربية المحتلة لبلد كل منهم ، كى تمنح بلده الاستقلال على يديه هو ، بالذات ، حتى يتسنى لهذا السياسى تحقيق كسب شخصى ، يتفوق به على مزاحميه ، حتى يصبح زعيما لبلاده لاينازع زعامته احد ، ضاربا عرض الحائط بالقضية الفلسطينية ، وبمستقبل شعبها .

نقول كسبا شخصيا ، وليس وطنيا ، حيث لايمكن ، بحال ، كما برهنت تطورات الصراع العربى - الاسرائيلى اللاحقة ، تحقيق كسب وطنى على حساب الصالح القومى . وكم هى صادقة مقولة أكلت يوم اكل الثور الأبيض ، طالما ردها العرب ، ومايزالون ، دون أن يعوا معناها الحقيقى .

* * *

ساد هدوء سياسى ملحوظ ، الساحة الفلسطينية ، أثناء الحرب العالمية الثانية وفى السنوات التى أعقبها ، فى حين أخذ اليوشيف يشدد حملاته الارهابية المنظمة ضد القوات البريطانية والفلسطينيين معا ، حتى بدا العنصر الفلسطينى غائبا ، فالقيادة بعيدة تنتقل من بلد لآخر ، بحثا عن الدعم ، والبلاد تتعرض لتغييرات

اجتماعية جذرية ، فى مرحلة بالغة الدقة .
عاش غالبية الفلسطينيين حياة بسيطة ، لقرون طويلة ، لا تختلف عن مثيلاتها
فى المجتمعات الزراعية الأخرى ، تتمحور متطلباتها وأفراحها فى ثلاث : الزواج ،
مولد الذكر الأول ، وامتلاك الدار . ثم انفتحت فلسطين على العالم الغربى ، وعلى
مايطرحه من نظريات استهلاكية ، ويات الواقع الاقتصادى الجديد مليئا لهذه
الاحتياجات ، إلى حد كبير ، مما جعل الكل يلهث لتحسين ظروفه المعيشية اضافة
الى أن اعلان الحكومة البريطانية لسياسة « الكتاب الأبيض » وتمسكها ببنوده ،
إلى حد ملحوظ ، رغم الضغوط الصهيونية ، دفع غالبية الفلسطينيين الى الركون
للعود البريطانية ، ثم جاء ذلك الاهتمام العربى المتزايد بالقضية الفلسطينية ،
وخاصة الجامعة العربية، التى أخذت على عاتقها ، منذ إنشائها ، عام ١٩٤٥ ، على
التدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى السياسة الفلسطينية ، ليعث مزيداً من الطمأنينة
لدى الفلسطينيين ، ومن ثم دفعهم الى الالتفات الى مصادر الرزق ، فى ظل النشاط
الاقتصادى المحموم، الذى شهدته فلسطين ، خاصة خلال سنوات الحرب .

استهدفت سياسة التحالفات البريطانية مع الوجهاء ، كبار الملاك الزراعيين ،
منذ بداية الانتداب وحتى أواخر الثلاثينيات ، إلى زيادة تبعية الفلاحين إلى
الوجهاء، الا أن الاجراءات الأمنية والصحية لحكومة الانتداب أسفرت عن نتيجة
معاكسة ، تبدت فى الحياة اليومية الفلسطينية ، مما أدى إلى اهتزاز هيمنة
الوجهاء فى المناطق الريفية .

أولا : أدت الاجراءات الصحية ، التى اتخذتها حكومة الانتداب ، الى ارتفاع عدد
الأهالى العرب ، بنسبة زادت عن ١٢٠ ٪ ، خلال الفترة ١٩٢٢ - ١٩٤٧ ، وتعد
هذه من أعلى معدلات زيادة السكان فى العالم ، فى ذلك الوقت .، وقد واكب هذا
الارتفاع زيادة فى معدلات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، كما أن الاجراءات
الصحية أدت الى انخفاض نسبة وفيات المواليد ، من ١٧٨ الى ١٢٨ فى الألف ،

ما بين عامي ١٩٣٢ - ١٩٤٦، أما الاجراءات الامنية فقد قضت، تدريجياً، على الغارات التي كان يشنها البدو على القرى الفلسطينية، كما أدى التوسع في إنشاء الطرق إلى تشجيع السكان على التنقل، بحثاً عن فرص أفضل للعمل^(١٢).

ثانياً، لا يمكن، بحال، إغفال أثر سماح بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، على الحياة اليومية للفلسطينيين. فقد تدفقت رؤوس الأموال اليهودية للاستثمار في فلسطين، وذهب جزء ضخم إلى الملاك الزراعيين الغائبين، مقابل أراضيهم الزراعية أو القابلة للزراعة، كما انتقل جزء، من هذه الاستثمارات إلى حرب فلسطين. نظير منتجاتهم الزراعية ومواد البناء وأجور الخدمات، ووصلت هذه المبالغ إلى الذروة، عام ١٩٣٥، حيث بلغت ١٣.١٥٠.٠٠٠ جنيهاً استرلينياً^(١٣). وذلك بالطبع قبل تطبيق اليوشيف لسياسة إحلال العمل العبري، والاقتصار عليه دون غيره.

الثالث: أسهمت الاستثمارات البريطانية، بدورها، في عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن، بدور ملحوظ في النشاط الاقتصادي، خاصة في قطاع الاشغال العامة، فضلاً عن رواتب وأجور الموظفين والعمال الفلسطينيين، في إدارة الانتداب، وقد زادت في عقد الأربعينيات، الاستثمارات البريطانية، زيادة ملحوظة، لمواجهة احتياجات الحرب العالمية الثانية، وما تتطلبه من خدمات واسعة، حتى أصبحت بريطانيا المستخدم الأول للعمل العربي، بما يقدر بحوالي ربع قوة العمل العربي، ففي عام ١٩٣٩، وظفت الوكالات الحكومية ١٥.٠٠٠ عامل عربي، ثم ارتفع العدد إلى ٨٠.٠٠٠ عامل، إبان الحرب، وقد شكل العرب منهم ٦٠.٠٠٠ عملوا في بناء المعسكرات والقواعد الجوية وفي الشرطة والخدمات^(١٤).

شهدت الصناعة العربية انتعاشاً واضحاً، وإن ظلت حرفية الطابع، في طالبيتها، كما ارتفع معدل الانتاج الزراعي، فزاد انتاج الزيتون والحمضيات إلى ستة أضعاف، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٠ - ٢٥. وتضاعفت المساحات

المخصصة لزراعة الفواكه والخضروات ، وقفز تبعا لذلك عدد العمال فى الصناعة والورش العربية الى ثلاثة أضعاف ، وزاد الناتج المحلى الى ثلاثة أضعاف^(١٥) .

كان لهذا النشاط الاقتصادى أثر ملحوظ على مركز التجمع السكانى فى فلسطين ، وعلى الوضع الاجتماعى برمته ، خاصة وقد توافق هذا النشاط الاقتصادى مع تحول التحالفات السياسية البريطانية المحلية من العائلات ذات الصبغة الدينية الى العائلات الليبرالية ، فى الوقت الذى شهدت فيه البلاد اقبالا على التعليم الحديث ، الذى أخذ يسفر عن انتليجنسيا ، تختلف فى مفاهيمها الثقافية عن المفاهيم التقليدية .

كانت الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٥ - ١٩٤٠ حافلة بتغييرات اجتماعية متداخلة ومعقدة ، فقد ازدادت هجرة السكان العرب من الريف الى المدن ، بحثا عن فرص للعمل ، مما أبعدهم عن سيطرة فئة كبار الملاك الزراعيين ، لاسيما وأن الزحف السكانى جاء فى اتجاه الساحل الغربى ، فقد ساعد صغر مساحة البلد وشبكة الطرق المتطورة ، على استمرار حركة السكان ، وان لم يظهر ذلك بوضوح ، حيث ان الكثير من العمال كانوا يقضون الليل فى قراهم . وقد شهدت المدن ، بدورها ، تغيراً سريعاً ، فقد زاد ، على سبيل المثال ، عدد سكان حيفا بنسبة ٨٧٪ ، فى الفترة ما بين ٢٢ - ١٩٣١ ، وعادت النسبة الى الارتفاع فى الأربعينيات ، ونتيجة لهذه الهجرة السكانية ، نجد أن سكان القدس ، التى كانت تضم ، عام ١٩٢٢ ، أعلى نسبة من العرب ، قد تراجعت نسبة سكانها ، بحلول العام ١٩٤٤ ، الى المرتبة الثالثة ، بعد يافا وحيفا ، والأخيرة أقل المدن الفلسطينية ارتباطا بالوجهاء التقليديين^(١٦) .

وهكذا ارتفع مستوى المعيشة فى فلسطين ، مما قضى على المديونية القديمة ، بدرجة ملحوظة ، وتضاعفت الأصول المالية العربية ، حتى الزراعة شهدت تطوراً ملحوظاً ، نتيجة لزيادة رؤوس المال ، وقلة العمالة الزراعية . وأصبح الفلاحون والعمال مرتبطين باقتصاد أكثر تعقيداً ، ويات فى إمكانهم التحرر من التبعية

الكاملة لكباتر الملاك ، ولهذا لم يكن ظهور « حزب الاستقلال » ، عام ١٩٣٢ ، وجماعة عز الدين القسام فى الشمال ، محض صدفة ، بل انعكاسا لعملية التغيير الاجتماعى ، التى بدأت تطرأ على المجتمع الفلسطينى .

اذن ، كان المجتمع الفلسطينى يمر فى مرحلة تحول اجتماعى ، بكل مايعنيه ذلك من عدم الاستقرار والتجانس ، فالطبقة المتوسطة كانت ماتزال فى طور التكوين والنمو ، لم يشتد عودها ، بعد ، ورغم ذلك أخذت تعبر عن نفسها ، بشكل جنينى ، تمثل فى تشكيل « عصابة التحرر الوطنى » فى أيلول / سبتمبر ١٩٤٣ ، و« مؤتمر العمال العرب » ، فى اب / اغسطس ١٩٤٥ ، الذى بلغ عدد أعضائه ، فى صيف ١٩٤٦ ، نحو ١٨ الف عامل ، وكذلك « جمعية العمال العربية الفلسطينية » ، التى بلغ عدد أعضائها نحو ١٥ الف عامل ، وبلغ أعضاء « عصابة العمال العرب » المرتبطة بالهستدروت ، نحو ٤.٥٠٠ عامل عربى^(١٧) .

على الرغم من هذه الجماعات الجنينية ، فقد ظلت القيادة السياسية فى معظمها حكراً على الوجهاء ، كملك الاراضى الزراعية ، حتى انتهاء فترة الانتداب البريطانى ، وان تأثرت طبيعة ممارساتها ، نتيجة لهذه التغييرات . فالطبقة المتوسطة تريد التعبير عن نفسها ، لكن عودها مايزال غمضاً لينا ، الأمر الذى زاد التمزق الاجتماعى حدة . فقد كان هذا التمزق محصوراً فى اطار الوجهاء التقليديين ، واذ به يأخذ فى الاتساع ، ليشمل رموز الطبقة المتوسطة الوليدة ، مما أدى إلى زيادة التشاحن الداخلى ، وإلى نقل الصراع الى دائرة أكثر اتساعاً .

إن التمزق الاجتماعى يعنى ، فى جوهره ، عدم قدرة الفئات الاجتماعية على تولى الحكم ، استناداً إلى التوافق الاجتماعى والسياسى ، مما يقود ، بالضرورة ، إلى سياسات تعتمد على المناورات ، وعلى الاعتماد على قوى خارجية ، وليس على القوى الذاتية ، النابعة من السيطرة على مصادر الانتاج المحلية .

وهكذا عمل التحول الاجتماعى على دفع الفلسطينيين لاعادة تنظيم أنفسهم ، سياسياً ، فى أواخر الحرب العالمية ومابعدھا ، مما أدى إلى زيادة تدخل جامعة

الدول العربية فى السياسة الداخلية الفلسطينية ، ومؤازرتها لفريق دون آخر ، إن ذلك الاعتماد الفلسطينى على القوى الخارجية ، وهذا التدخل العربى فى السياسة الداخلية الفلسطينية ، ظلا سمة العمل السياسى الفلسطينى ، منذ أواخر الثلاثينيات وإلى يومنا هذا ، ولم يعد التمزق الاجتماعى السبب الوحيد لتلك السمة ، بل زاده ترسخا التشرذم الجغرافى الحالى ، الذى يعيشه الفلسطينيون .

لم يؤد الازدهار الاقتصادى ، وتنوع مصادر الدخل الى تحقيق الاندماج الاجتماعى فى فلسطين ، فى السنوات الحرجة ، التى سبقت قيام دولة اسرائيل ، بل زادت حدة التمزق الاجتماعى ، وخيم على الساحة الفلسطينية مناخ من الارهاب السياسى ، والانتقام المتبادل بين المجموعات الفلسطينية بعضها البعض . وهكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم فى أكثر السنوات حرجاً ، دون « طبقة » اجتماعية قوية مهيمنة ، ودون قيادة قادرة على تعبئتهم فى صيغ سياسية وعسكرية فاعلة .

ترى هل كان بإمكان قيادة ديناميكية مقاتلة بناء حركة وطنية فلسطينية ، قادرة على تأخير قيام الدولة الصهيونية فى فلسطين ، عام ١٩٤٨ ، أو على الأقل تقليص المساحة التى استولت عليها ؟

يشكك البعض فى هذا القول ، فالواقع الاجتماعى الفلسطينى الهش ، يدل على أن قيادة كهذه لو توفرت ، لواجهتها صعوبات جمة ، فى محاولاتها توحيد أبناء الطوائف المختلفة ، فعلى الرغم من انبعاث الوعى القومى العربى ، نتيجة الاحتلال البريطانى والاستيطان الصهيونى ، فان الوقت لم يكن كافياً كى تنصهر الغالبية فى بوتقة وطنية واحدة . ولهذا فقد كان التحسس الطائفى مايزال موجودا فى القاعدة العريضة للسكان العرب ، كذلك الفروقات الاجتماعية بين الفلاحين ، والبدو ، وسكان المدن ، التى تنسحب على طبيعة العمل ، وأسلوب الحياة .

ان الاطلاع على مذكرات الجنرال دايان ، الذى ولد ونشأ فى فلسطين ، تشير إلى ان الانتماء الوطنى ، بمعناه العلمى ، كان ضعيفاً ، فقد كان الولاء للعشيرة

والعائلة أو للقرية و الطائفة ، حتى أن بعض شباب العرب من البوقاموا بدور فعال في جولات الاستطلاع التي قادها دايان ، عبر الخطوط السورية ، أثناء الحرب العالمية الثانية . وكثيرا ماقاتلوا جنبا الى جنب ضد قوات حكومة فيشى . في أعقاب الانسحاب البريطاني من فلسطين ، هبت القرى الدرزية لمقاتلة المنظمات الصهيونية ، ولكن ما أن توجه دايان ، وتحدث الى معظمهم وفق الأعراف العربية ، حتى نجح في تضليلهم واحتوائهم .

ومما زاد وغطى على هذه الفروقات الاجتماعية ، ظهور النخب العصرية على رأس الفئات التقليدية ، فهذه النخب كانت تشعر بالتقارب مع الغربيين ، على حساب أبناء جلدتها ، وهناك واقعة ذات مغزى ، سجلها الصحافي الأميركي ، فينست شيهان ، أثناء اندلاع أحداث العنف في القدس ، عام ١٩٢٩ ، بقوله : «اندفع نحونا رجل عربي ودفعنا ، بقوة ، الى مدخل إحدى البنايات ، وهو يصرخ : ابقوا هنا ، بحق الله ، ابقوا هنا .. سيقتلكم هؤلاء الفلاحون !» (١٨).

يقول أحد شهود العيان عن الوضع في فلسطين ، في السنوات القليلة التي سبقت انسحاب القوات البريطانية : « في عام ١٩٤٦ ، بدأ الوجود والاحزاب في التحدث عن تصاعد الخطر اليهودي ، والحاجة الى تنظيم للدفاع عنا . كان يوجد اتحاد العمال في يافا ، ولكنه ذو عضوية محدودة ، كذلك كانت توجد لجنة العمل ، ولكن الاقتصاد كان محط اهتمامها الأول ، مثل المطالبة برفع الأجور .. كانت تتواجد في الشارع من الناحية السياسية الملموسة مجموعتان ، المجلسيون وهؤلاء يتبعون الحاج أمين ، والمعارضون يتبعون آل النشاشيبي .. لم يكن هناك تنظيم نعلى للجماهير ، ولا حتى بداية تنظيم .. في عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، كان هناك بعض النشاط السياسي ، خاصة في مجال التظاهرات ، للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في الخارج ، وقد تم اطلاق سراحهم ، في عام ١٩٤٦ ، لكنهم لم يعودوا إلى فلسطين مباشرة . في نهاية عام ١٩٤٦ ، انضم جمال لحسيني ، ، الى « الهيئة العربية العليا » ، وفي الوقت نفسه اسس محمد نمر

الهورى فرقة «النجادة» فى يافا ، وهى أقرب الى التنظيمات الكشفية ، كانت لدى الهورى اتصالات مع كتلة النشاشيبي ، وقد استطاع اجتذاب الكثيرين ممن يكرهون الحاج أمين ، خاصة الشباب المتعلم .. حين وصل جمال الحسينى الى يافا ... قام بتأسيس « الفتوة » ، لمواجهة « النجادة » ... وكان للصراع بين الجانبين آثار سيئة . فى عام ١٩٤٧ صدر قرار التقسيم ، والصراع والتناقضات تسود الجبهة الوطنية ، لم يكن هناك تنظيم يتولى المسئولية ، لقد شعرنا بالخطر ولكننا لم نكن ندرك حجمه ، كنا نستقى المعلومات من الصحف التى تخضع لرقابة حكومة الانتداب ، لم يكن يوجد مراكز حقيقية تمدنا بالمعلومات أو التوجيهات» (١٩).

يقول شاهد عيان آخر : « التحقت بجمعية العمال ، عام ١٩٤٣ .. ، ثم انتخبت عضوا فى المجلس الادارى للجمعية ، عن ادارة الأشغال العامة فى حيفا ، ... فى السنوات الأخيرة بدأنا نفكر فى انشاء حزب سياسى ، يستند الى حركة العمال ، ومن ثم الانخراط فى الكفاح الوطنى .. كما اعتزمنا انشاء تنظيم سرى ، لكن لم يكن هناك وقت ، لقد صدر قرار التقسيم ، عام ١٩٤٧ ، وما تبعه من نكبة ، وتشردم ... كانت الجمعية نشطة ، فى عدة أوجه ، تنظيم الاضرابات ، والتعاونيات ، والتظاهرات ... كان هناك صراع مرير بين الجمعية والجماعات السياسية الأخرى ، خاصة بين الحاج أمين وسامى طه ، فقد رأى الأول فيه شخصية قوية تعارضه ، ويتمتع بتأييد شعبى من العمال ، وموظفى الحكومة ، والفلاحين التابعين للتعاونيات ، وفى أيلول / سبتمبر ١٩٤٧ ، تم اغتيال سامى طه بأيد أثيمة ، حرضتها قيادة لم تعد قادرة على الانفصال عن الأنظمة العربية العميلة» (٢٠).

لا تشير الشهاداتتان الى عدم وجود تنظيمات شعبية جادة وحسب ، بل الى عدم توفر النية ، أصلا ، لإنشائها ، خشية ظهور قيادة منافسة ، فالمناورات

السياسية بهدف الانفراد بالسلطة والاستئثار بالقرار ، طابع طالما اتسم به الأداء السياسي الفلسطيني على نحو خاص ، منذ بداية الانتداب البريطاني وإلى يومنا هذا . فضلا عن خشية القيادات من شعوبها ، فتلك آفة مستحكمة في الساحة العربية عامة ، فما يزال مفهوم الرعية القاصرة والمحتاجة ، يوما ، لمن يأخذ بيدها ويسوسها ، النمط السائد لدى أنظمة الحكم ، أياً كان نوعها . أما مفهوم المواطنة ، بالمعنى العلمى والحديث ، فما يزال مشوشا لدى الحكام والحكومين ، على حد سواء . الرعية مجرد أنوات للضغط بالنسبة للقادة والحكام ، يطلقونها أو يلجمونها ، وفق ما يتراعى لهم ، لمجرد المساومة والابتزاز في معظم الاحيان ، وحتى دون ان تعبأ بما قد يصيب الرعية .

يحكى سعيد أبو الريش في كتابه « اطفال العيزرية » أن والده كان مواليا للحاج أمين ، فحمل زوجته وأطفاله ، وذهب ليعيش مع المفتى ، في منفاه (الاختياري) في إحدى قرى الجنوب اللبناني . وذات يوم ، في عام ١٩٣٨ ، استدعى المفتى والده ، وأوكل اليه مهمة ، بدت شديدة الأهمية والقداسة . . إذ عليه الذهاب الى القدس ، لمقابلة صديق ما . . . استغرقت المهمة خمسة عشر يوما ، استعمل فيها الرجل كل أنواع الركوب ، خشية الوقوع في أيدي القوات البريطانية ، فالبلاد كانت تخضع ، آنذاك ، لقانون الطوارئ . . . وعاد الرجل يحمل لقافه ، منعه الأدب من فتحها ، وناولها فور وصوله للحاج أمين ، الذي أشرق وجهه بابتسامة عريضة ، وهو يخرج عمامة أنيقة أخذ يتأملها ، باعجاب شديد ، ويردد : «ليس هناك أحد يحسن لف العمامة كصاحبى هذا !»

وإذا تركنا عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٧٥ ، لن نجد اختلافا يذكر ، فقد ذهبت صحافية عربية برفقة وفد من البرلمان الأوروبى ، لزيارة أحد مخيمات اللاجئين في لبنان ، في جولة أعدتها منظمة التحرير الفلسطينية ، وما أن تعرفت عجوز فلسطينية على هوية الصحافية ، حتى بادرتها بالقول ، وهى تشير الى المسئولين الفلسطينيين المرافقين للوفد : « نحن لا نرى هؤلاء الـ . . . الا في مناسبات كهذه ،

وغداً ، حين تقع الواقعة لن نجد منهم أحداً ، نحن وحدنا ، سنواجه الموت ،
بصورتنا العارية » .

تحققت نبوءة العجوز عام ١٩٨٢ ، ووقعت الواقعة ، وانسحبت القوات التابعة
لمنظمة التحرير من بيروت ، وهي ترفع علامة النصر ، فى أعقاب الغزو الاسرائيلى
للبنان ، لتقع بعد أيام قليلة مذبحه صبرا وشاتيلا المروعين .

لم يكن الوضع فى الجوار العربى بأفضل منه كثيراً فى فلسطين ..
وقد حاول بعض السياسيين العرب ، والحق يقال ، رتق الصدع فى الحركة
الوطنية الفلسطينية ، بما يخدم القضية الفلسطينية . فرغم انشغال وزير الخارجية
السورى ، جميل مردم ، بزراعة الدراق ، وقراءة الشعر العربى ، الا انه ذهب على
رأس وفد للجامعة العربية ، الى القدس ، عام ١٩٤٦ ، بغرض تحقيق المصالحة بين
الفرقاء الفلسطينيين ، وجمع شتاتهم فى « الهيئة العربية العليا » ، بزعامه الحاج
أمين ، وذلك لخدمة القضية ، وايجاد حل عادل لها ولما سألته أحد الفرقاء
السياسيين ، زعيم حزب الدفاع الوطنى ، راغب النشاشيبي ، أين عساه يجد هذا
الحل العادل ؟ رد الوزير السورى ، من فوره ، فى لندن ! فبادره راغب بك بسؤال
عن رأيه فى موقف الشعب البريطانى فى الحرب الدائرة بين العرب واليهود ، أياكون
بجوار ضحايا هتلر ، الذى كانت قذائفه تتساقط فوق لندن ، فى الأمس القريب ، أم
الى جانب من تعاون مع هتلر ، وواظب على الدعاء له بالنصر ؟! وانتقل النشاشيبي
بالحديث الى الجامعة العربية : « ما الذى تنوى فعله لمساعدة عرب فلسطين فى
مواجهة ٧٠ الف مقاتل يهودى ، ينتظرون اللحظة المناسبة ، لاحتلال ما يمكن
احتلاله من أرض فلسطين ؟ » واستطرد مضيافاً « إن الاجابة على هذا السؤال أهم
كثيراً من انشغال الجامعة بتأمين المقاعد التى يريدتها المفتى لجماعته فى الهيئة
العربية العليا » (٢١) .

مضى جميل بك الى فندق الملك داود بالقدس ، ليعلن تشكيل « الهيئة العربية

العليا ، بزعامة الحاج أمين ، ووفقاً لشروط الأخير . منذ بداية الاربعينيات أصبحت الوطنية تقاس ، فى الساحة العربية ، بالتصريحات العنترية فى مواجهة اليوشيف ، وبحرارة التأييد البلاغى لعرب فلسطين ، ولعل اشهر هذه التصريحات ، ما ادلى به رئيس وزراء لبنان ، رياض الصلح ، بان على الأمم المتحدة وضع جندى خلف كل يهودى فى فلسطين ، فى حال قيام دولة يهودية . وقد استمر هذا المعيار البلاغى حتى وضعت له هزيمة عام ١٩٦٧ حدا ، وان عاد فأحياء بعض قيادى منظمة التحرير الفلسطينية المتنفذين قبل ان ينقلبوا على اعقابهم .

فى كانون أول / ديسمبر عام ١٩٤٧ ، التقى وزراء خارجية سبعة دول عربية، فى وزارة الخارجية المصرية ، بالاضافة الى عبد الرحمن باشا عزام ، أمين عام جامعة الدول العربية وذلك للخروج بموقف عربى موحد تجاه اليوشيف عقب اتمام الانسحاب البريطانى من فلسطين . وقد ظهر خلال المداولات التى استمرت طوال اسبوع ، هوة واسعة بين التصريحات العلنية والمواقف الحقيقية داخل الغرف المغلقة، فقد تبين بجلاء ان عين كل مسئول عربى كانت منصبة على الآخر ، بما يفوق كثيراً دقة الموقف ، وضرورة الارتفاع فوق المنافسة والمصالح المتضاربة لمواجهة التهديد الصهيونى بشكل جاد وفعال .

اعلن النقراشى باشا ، رئيس الحكومة المصرية ، استعداداه لارسال المال والسلاح ، دون الجيش المصرى ، فقد تركز اهتمامه على الخلاف مع بريطانيا بصدد قناة السويس ، ثم كيف يمكن للجيش المصرى المرور عبر الخطوط البريطانية شرق القناة ، دون موافقة بريطانيا ؟!

وقد أشار الأمير فيصل ، وزير الخارجية السعودى آنذاك ، الى رغبة والده الملك عبد العزيز فى الاستشهاد على رأس قواته فى فلسطين ، ولكن ما باليد حيلة ، فليس للمملكة قوات عسكرية يعتد بها بعد ، ولاتملك سوى النفط ، وحين اشار عليه البعض بقطع امدادات النفط ، رد بحسم ، فلسطين هى المشكلة وليس النفط « (٢٢) .

كان اعلى المسئولين صوتا نورى باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق ، الذى دأب على التهديد والوعيد فى تصريحاته العلنية ، ولكنه كان يهمس لاصدقائه فى الخارجية البريطانية ، باستعداده للقبول بدولة يهودية شمال فلسطين ، مقابل تأييد بريطانيا لضم سورية الى العراق بما يحقق وحدة « الهلال الخصيب » ، وقد اقترح وزير خارجيته ، فى الاجتماع المذكور ، التريث فى ارسال الجيوش العربية حتى يتم لبريطانيا سحب قواتها من فلسطين .

لم يتوقف المسئولون العرب ، طوال الاسبوع الذى استغرقه النقاش ، عن الادلاء بالتصريحات النارية ، والقاء الكلام على عواهنه دون مبالاة ، وبدون التفكير فيما يترتب على الفصاحة البلاغية من نتائج حتمية قد لايملكون القدرة على مواجهتها . . . وقد تنبه بن جوريون وبدا مقتنعا بان الموقف البلاغى العربى ، لا بد وان يقود للمواجهة ، ولهذا فعلى اليوشيف الاستعداد للالقاء خمسة جيوش عربية .

فى منزله بضاحية حلمية الزيتون ، أخذ الحاج أمين يتابع عن كئيب المباحثات الدائرة فى وزارة الخارجية المصرية ، وقد حرص كل مسئول عربى على زيارة الحاج أمين والتداول معه بشكل منفرد والاستماع الى رغباته ، وقد استقبلهم الحاج أمين ، فى قاعة تتصدرها صورة ضخمة لمدينة القدس ، وأخذ يحثهم على الخروج بقرارات تتفق ورؤيته بكيفية ادارة الصراع .

لم يكن الحاج أمين يريد ، آنذاك ، جيوشا عربية فى فلسطين ، فهو يعلم ان الجيوش تضيق السلطة التى يحرص عليها كل الحرص ، ولايريد ان يشاركه بها أحد ، خاصة منافسيه فى العراق والاردن . . . كان يهدف الى بناء قوة مقاتلة تحت امرته للاحاق الهزيمة باليهود .

وجاءت قرارات مجلس الجامعة بما يتفق ورغبات الحاج أمين ، فقد اوصت بوضع عشرة الاف بندقية وثلاثة الاف مقاتل ومليون جنيتها استرلينا ، تحت امرته حتى يتمكن من شن حرب عصابات فى فلسطين للقضاء على اليوشيف .

وصل العرب الى منعطف خطير وخرج في المشكلة الفلسطينية ، منذ بدايات عام ١٩٤٨ ، فالنجاح الذي أحرزته المقاومة الشعبية على العصابات الصهيونية في فلسطين ، منذ صدور قرار التقسيم ، أخذ في التراجع فقد تمكنت « الهاجاناه » من إعادة فتح طريق القدس - يافا ، وسقط عبد القادر الحسينى شهيداً ، وهو الذى عاد الى فلسطين ، عام ١٩٤٦ ، لبناء وتنظيم المقاومة الوطنية في وجه الطموحات الصهيونية ، كما ان اداء جيش «الانقاذ العربى » ، بقيادة فوزى القاوقجى ، بات مخيباً للآمال ، اضافة إلى ضياع ستة الاف بندقية وثمانية ملايين مشط وذخيرة في انفجار سفينة شحن في أحد الموانئ الايطالية . واخيراً ، جاءت مذبحة دير ياسين ، وما ارتكبه العصابات الصهيونية من فظائع ، لتشكل دافعا لفرار العرب من فلسطين . لقد قام الجانب العربى باذاعة تفاصيل المذبحة المروعة على العالم ، حيث انهمك حازم نسييه وحسين فخرى الخالدى ، سكرتير الهيئة العربية العليا في القدس ، في التفكير ، لساعات ، بكيفية نشر الأخبار : « كنا نخشى الا تحضر الجيوش العربية الى فلسطين ، رغم كثرة الحديث عن قدومها ! ويستلرد نسييه ، قائلاً : « لقد أردنا هز الجماهير في البلدان العربية ، وصدمة ، حتى تضغط على حكوماتها . . ولهذا قررنا اذاعة أخبار دير ياسين ، وما حملته من فظائع وأهوال ، وينهى نسييه حديثه ، أسفا : « لقد كان ذلك خطأ فادحا » (٢٣) .

وهكذا بدا واضحا ، حتى لأشد الاتجاهات حماسة للمقاومة الداخلية وحرب العصابات في مواجهة الصهيونية ، بأنه لامفر من تدخل الجيوش العربية ، حتى يتحول الموقف في فلسطين لصالح العرب .

لم يكن هذا التوجه غائبا عن القادة الصهاينة ، خاصة بن جوريون ، الذى أعد استراتيجيته ، استناداً الى إمكانية دخول الجيوش العربية الى فلسطين ، يوم انتهاء الانتداب البريطانى . فأرسل مبعوثيه الى دول شرق أوروبا ، لشراء مايلزم اليوشيف من السلاح ، كما بعث بجولدا مائير الى الولايات المتحدة الأميركية ، فى أوائل عام ١٩٤٨ ، كى تقوم بجمع المال اللازم ، وقد قامت الأخيرة بالمهمة الموكولة

اليها ، على أحسن وجه . تصف السيدة مائير رحلتها هذه ، قائلة : « . . . ومكثت في الولايات المتحدة حوالى ستة أسابيع ، كان اليهود فى جميع أنحاء الولايات المتحدة يستمعون الى وييكون ، ويقدمون الأموال ، وكانوا فى حالات الاضطراب ، يقتربون من البنوك ، لتغطية ما تعهدوا بتقديمه ، ولما حان موعد عودتى الى فلسطين ، كنت قد جمعت خمسين مليوناً من الدولارات ، حولت كلها الى مشتريات الهاجاناه السرية من الأسلحة فى أوربا» (٢٤) .

اوشكت أيام الانتداب البريطانى على الانتهاء ، والتوتر يتصاعد ، والزعماء العرب يحدهم الأمل بالا يضطروا الى خوض حرب فى فلسطين . فبرغم التصريحات الملتبها ، والخطب الرنانة ، لم يكن القادة العرب يفضلون خيار الحرب ، حين يخلون بأنفسهم أو ينفردون بالحديث مع الدبلوماسيين الأجانب ، فأمين عام جامعة الدول العربية ، عزام باشا ، الذي استمر يدافع ، طوال أشهر عدة ، عن الحل العسكرى ، لطالما قال ، فى الجلسات الخاصة المغلقة : « نحن لانريد حربا ، فى الواقع ، ولكننا وضعنا أنفسنا فى موقف بدت فيه الحرب خيارنا الوحيد» لكن عزام باشا لم يجرؤ على طرح وجهة نظره على رفاقه السياسيين أو على الملا ، ووصل به الأمر الى حد الالتقاء ، سراً ، بالسفير البريطانى فى القاهرة ، رونالد كامبل ، ليحث الأخير ، ولانقول توصل اليه ، بان تمد بريطانيا انتدابها على فلسطين عاما آخر ، مما يوفر على رفاقه العرب الدخول فى مواجهة لا يستطيعون رفضها فى العلن (٢٥) .

أما جميل مردم ، الذى أشبع الدنيا صراخا بضرورة الحل العسكرى مع اليوشيف ، فلم يستطع منع زوجته من زيارتها المنتظمة إلى طبييها اليهودى الخاص المعالج ، فى القدس . ورئيس الوزراء اللبنانى ، رياض الصلح ، كان من أكثر القادة العرب حماسا للحل العسكرى لاحباط قرار التقسيم ، ولكن ذلك لم يمنعه من محاولة اقناع صديقه ، توفى ازارى ، مندوب الوكالة اليهودية ، فى أحد لقاءاته السرية والدورية أيضا ، فى باريس ، بضرورة التوصل الى السلام :

«توفا، يجب عليك اقناع الأميركيين بدفعنا الى عقد سلام معكم ، فنحن نريد ذلك ، وهذا لايمكننا إنجازه ، من الناحية السياسية ، دون أن يفرض علينا» (٢٦).

لاحت بارقة أمل فى النفق المظلم ، حين ناشد مجلس الأمن الجانبين ، اليهودى والعربى ، بوقف القتال ، متعهدا بدراسة المشكلة الفلسطينية ، من جديد ، وأسرع القادة العرب ، بالتقاط الفرصة ، يحدوهم الأمل بان تصبح المبادرة الدبلوماسية فى أيديهم ، مما يسمح بالخروج بحل فى صالح عرب فلسطين . وقد كشف عزام باشا ، ان السكرتير الأول بالسفارة الأميركية بالقاهرة ، قد زوده بنسخة من اقتراح اميركى ، قبيل انعقاد الجمعية العامة المزمع ، فى ١٦ نيسان / ابريل بأربعة أيام ، يقضى بوضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة ، مطالبا إياه بسرعة البت فى المسألة ، قبل انعقاد الجمعية العامة . طلب الحاج أمين بضرورة دراسة الاقتراح من قبل لجنة مشكلة من ممثلى سورية ، وفلسطين ، والاردن ، ونجح فى أن يجعل الرد من اختصاص هذه اللجنة . ورغم ضيق الوقت ، فقد استغرقت اللجنة ثمان وأربعين ساعة ، حتى تبعث بردها ، الذى جاء معبراً عن أحلامها ، ولم يمت بصلة لما يجرى على أرض الواقع فى فلسطين ، فقد جاء الرد بالموافقة على الهدنة ، فى حالة تصفية « الهاجاناه » ، ونزع سلاح المنظمين الارهابيين «الارجون» و«شتيرن» ، مع ايقاف الهجرة اليهودية بالكامل ، وترحيل المهاجرين المتسللين جميعا ، واخيرا اناطة الوصاية بالدول العربية وليس الأمم المتحدة ، على أن تعمل هذه الدول على قيام دولة عربية فى فلسطين . . . وهكذا ضاع الوقت وضاعت جهود بعض الساسة الأميركيين، الذين حاولوا بعض المساعدة (٢٧).

هل كان الحاج أمين على خطأ أم صواب فى رفض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ؟

كان هذا الموقف . ومايزال ، مثار جدل فى الساحتين الفلسطينية والعربية ، فقد رأى البعض ان الرفض جاء استنادا الى ان قرار التقسيم تجاهل وجهة نظر

عرب فلسطين ، مما يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، الذى ينص على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فالعرب كانوا يشكلون ، آنذاك ، ثلثى سكان فلسطين ، عدا انهم اصحاب الحق الطبيعى فى هذه الأرض ، مما يمنحهم الحق فى تقرير مصيرهم ، والتعامل بمنظور ديموقراطى مع الاقليات فى البلاد ، بمن فيهم الاقلية اليهودية ، اضافة الى ان قرار التقسيم كان جائرا ، فقد منح اليهود اكثر من نصف مساحة فلسطين ، وافضل اراضيها ، رغم انهم كانوا يملكون من ٧ الى ٨٪ من الاراضى ، التى حصلوا على النسبة الاكبر منها بثمان بخص ، وعن طريق الهبة من سلطات الانتداب البريطانى ، فضلا عن الآثار المدمرة ، لهذا القرار ، على دول الجوار خاصة الاردن ومصر وسوريا .

رغم وجاهة الحجج القانونية، فقد اعتبر البعض الآخر ، ان رفض القرار الصادر عن الجمعية الدولية ومعارضته بالقوة ، كان خطأ تكتيكياً كبيراً ، اصرت عليه القيادة الفلسطينية ، الأمر الذى ادى الى قيام حرب ١٩٤٨ ، التى دعمت نتائجها دولة اسرائيل ، وتركت نصف الشعب الفلسطينى مشرداً وبلا ملوى .

ان التسرع فى الرفض ، دون فحص الموقف بروية ، جعل القيادة الفلسطينية البعيدة عن البلاد ، لاكثر من سنوات عشر ، تخطئ فى حساباتها ، فلم تضع فى اعتبارها التغييرات الجذرية التى طرأت على ارض فلسطين ، كما لم تضع فى اعتبارها ضعف العرب ، مقارنة بالقوات اليهودية فى فلسطين ، والمدعومة أصلاً بقوى الغرب الاستعماري ، فيما كان العرب يفتقرون الى حليف دولى .

ان توقع القيادة الفلسطينية ، بان رفضها الحاسم والفعال لقرار التقسيم ، سيجبر المنظمة الدولية على وضعه جانبا ، كان توقعا غير عملى وغير واقعى . . . كما فات على هذه القيادة ، ان الحق وحده لايكفى لتحقيق النصر ، اذ ثمة ميزان قوى مختل لصالح العدو ، كان عليها أخذه فى الاعتبار ، ومن ثم التعامل مع قرار التقسيم بمرونة ملحوظة ، خاصة وان الموقف البريطانى كان قد تبدل كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذى لاحظته القيادة الصهيونية ، فأخذت فى التعامل

مع سلطات الانتداب على النحو العنيف المذكور انفاً .
ولعل الأهم من ذلك كله ، ان القيادة الفلسطينية لم تضع فى حسابها ايضاً ،
ان غالبية الفلسطينيين كانوا غير مؤهلين للقتال ، فلم يزد عدد من لبوا نداء المفتى
عن ثلاثة الاف ، الأمر الذى تنبه له بن جوريون ، ورغم اتخاذ الأخير كافة
الاحتمالات فى الاعتبار ، فقد كتب ، فى آذار / مارس ١٩٤٨ ، يقول « من
الواضح الآن ، وبدون شك ، أننا سنواجه الفلسطينيين وحدهم ، فكل شىء سيصبح
على مايرام ، فغالبيتهم لا تريد قتالنا ولا تستطيع مواجهتنا ، حتى مع استعداداتنا
وتجهيزاتنا الحالية » (٢٨) .

لم يكن التردد قاصراً على الفلسطينيين وحدهم ، بل ان فوزى القاوقجى ، قائد
جيش الانقاذ ، عرض فى كانون الثانى / يناير ١٩٤٨ ، التعاون مع الوكالة
اليهودية حول مشروع التقسيم ، قبل التحاقه بالقتال (٢٩) .

ان اتخاذ المواقف السياسية ، دون الاهتمام بالتفاصيل والتكتيكات ، انطلاقاً
من الحق فحسب ، مع افتقاد القدرة العملية لتحقيق هذه المواقف ، يجعل الارض
عرضة للهزيمة .. ويبدو ان هذا تقليد عربى قديم .

ولم يعد هناك من مخرج سوى الحرب ، حتى ينجز العرب ما لم تستطع قوات
المفتى انجازه ، من انزال الهزيمة باليوشيف . والغريب ، وفقاً للملاحظة سير
كيركبرايد ، أنه لم يدر بخلد أحد من القادة العرب إمكانية أن ينزل اليهود الهزيمة
بالجيوش العربية ، ولم يعد بمقنور الزعماء العرب سوى خوض الحرب ، استجابة
لرغبة الجماهير التى اشبعوها ، طوال شهور مضت ، شعارات ملتبهة وخطبا
حماسية ووعوداً بالخلاص ، حتى وجدوا أنفسهم أسرى لهذه العواطف الجياشة ،
التي زانوها اشتعلاً .

لكن الحرب ليست بهذه البساطة ، فالمواجهة تتطلب أربعة ملايين جنياً
استرلينياً ، لم تستطيع الجامعة العربية أن تقدم سوى ١٠ ٪ من المبلغ المطلوب ..

ولم تكن الجيوش العربية ، فيما عدا « الفيلق العربي » ، مستعدة للحرب . وجاءت خطة الحرب فى خمسة عشر صفحة ، مع ثلاثة خرائط ، قام باعدادها ضابط شاب ، هو وصفى التل ، تقوم على اندفاع القوات السورية واللبنانية وجيش الانقاذ من الشمال ، يواكب ذلك اختراق المدرعات العراقية ، على شكل رأس حربة ، للاستيلاء على ميناء حيفا ، وفى الوقت نفسه ، تندفع القوات المصرية من الجنوب للاستيلاء على ميناء ، يافا ، وبذلك يتم حرمان اليوشيف من الموانئ التى توفر له الأسلحة والرجال ، ويقوم «الفيلق العربى» و«الجيش العراقى» بقطع المستوطنات اليهودية فى السهل الساحلى ، فى وسط البلاد ، وصولا الى بحيرة طبريا فى الشمال . وتتطلب الحملة وضع القوات العربية تحت قيادة موحدة ، وتستطيع انجاز مهمتها فى حال توفر لها ماتطلبه من تعاون واستعدادات ، فى أحد عشر يوما .
خطة فعالة سببت أرقا وفقا لقول بن جوريون .

اعتمد نجاح الخطة على التعاون الوثيق بين الملكين عبد الله وفاروق ، ولم تكن الحكومة المصرية ، برئاسة النقراشى باشا ، متحمسة لدخول الحرب ، شأنها فى ذلك شأن الحكومات العربية الأخرى . ولكن رئيس الوزراء اللبنانى ، رياض الصلح ، عرف كيف يثير حماس الملك فاروق ، ذى الثامنة والعشرين ربيعا ، فقد كان الملك الشاب يحوده الأمل بالانتقام لكرامته الجريحة من المهانة التى الحقها به السفير البريطانى ، لامبسون ، فى حادثه ٤ فبراير الشهيرة ، فذلك كان المدخل الذى دلف منه رياض الصلح . فى لقاءات ليلية ، جمعته بالملك الشاب ، فى بساتين قصر القبة بالقاهرة ، واستطاع رئيس الوزراء اللبنانى ، اقناع الملك فاروق بأن الجيوش العربية سرعان ماتجتاح فلسطين ، بعد خروج القوات البريطانية ، لتصبح البلاد تحت التاج الهاشمى ، وتابعة لنفوذ أعداء الملك ، الانجليز ، وإنما لمأساة الا يتواجد جيش أكبر دولة عربية ، فى الساحة ، والتى بإمكانها وضع رجلها ، الحاج أمين ، على رأس السلطة فى فلسطين ، وبذلك يمتد نفوذ الملك من الخرطوم الى القدس ، ويصبح زعيما ، لاينازعه أحد ، لكل العرب ، وهكذا تصبح

القاهرة مقر الخلافة الاسلامية الجديدة^(٢٠) .

لبى النقراشى باشا نداء مليكه ، مبديا اقتناعه بالفكرة ، فالنقراشى ، حسبما وصفه أحد أصدقائه ، يريد كل شيء ، وأكثر مايريد هو البقاء فى كرسى الوزارة . ويادر رئيس الحكومة باستدعاء حيدر باشا ، القائد الأعلى للقوات المصرية ، ليطلعه على قرار الحكومة بالاشتراك فى حرب فلسطين ، فأعلن حيدر باشا ، بان الجيش على أهبة الاستعداد ، و « على اية حال لن تكون هناك حرب مع اليهود ، إنها مجرد نزهة ، ويمكننا الوصول الى تل ابيب ، فى غضون اسبوعين » .

ولم يكد حيدر باشا يغادر مكتب رئيس الحكومة ، حتى جاء سفير بريطانيا فى القاهرة ، سير رونالد كامبل فى زيارة للنقراشى ، يسبقه موكب يليق بعظمة الامبراطورية . . اخبر السفير البريطانى ، وفقا لمذكرة مصرية ، رئيس الوزراء ، أن بريطانيا غير موافقة ، ولاتشجع الصدام المتوقع فى فلسطين ، فمن ناحيتها تميل بريطانيا الى قبول التقسيم ، الذى أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واذا سألها اصداؤها العرب الرأى ، تنصحهم بعدم المشاركة فى الحرب ، والقبول بالتقسيم . واستطرد السفير البريطانى ، قائلا : مع ذلك ، اذا قررت مصر دخول الحرب ، فلن تعارض بريطانيا العظمى جهودها ، أو تعوق تحرك قواتها بل ان حكومة جلالته مستعدة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة ، من مستودعاتها فى منطقة القنال، ولكن بشرطين : الأول ، السرية التامة ، والثانى حل مشكلة السودان^(٢١) .

وقد وجدت كلمات السفير البريطانى صدقاً طيباً لدى النقراشى . . وبعد أيام قليلة ، عادت فلسطين ومشكلاتها تتصدر صفحات الجرائد اليومية فى القاهرة . وحاولت أصوات قليلة تحذير النقراشى من خطورة الموقف . وقوة اليوشيف، ومن ضمن هؤلاء صحافى شاب قام بزيارة ميدانية الى فلسطين ، هو محمد حسنين

هيكل ، الذى تم استدعاؤه الى مكتب رئيس الحكومة ، وابلاغه بان مقالته تؤثر ، سلبا ، على الروح المعنوية (٣٢) ، لقد ادرك الكاتب اللامع ، منذ وقت مبكر ، ان أهداف العرب السياسية تفوق كثيرا قدراتهم على تحقيقها .

وسرعان ما اكتشف حيدر باشا ، افتقار قواته الى خرائط ، توضح الطرق فى فلسطين ، فتم إخبار جورج ديب ، ابن وكيل سيارات بويك فى القدس ، عبر الهاتف، فعهد هذا الاخير الى احد المسئولين عن الدفاع المحلى بالاستيلاء على خمسين خريطة من ادارة الأراضى بالقدس ، حتى تستطيع القوات فى الجهة الجنوبية الشرع فى حث الخطى الى تل ابيب .

هوامش الفصل التاسع :

(1) Sayigh, P. 46.

(2) Ibid, P. 86.

(3) Bethell, P. 346.

(4) Ibid, P. 223.

(5) Ibid, P. 197.

٦ - مذكرات الملك عبد الله ، المطبعة الهاشمية ، عمان ، ١٩٧٠ ، الطبعة الخامسة ،
ص ٢٥٤ .

٧ - المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

٨ - المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(9) Bethell, P. 163.

(10) Ibid, P. 196.

١ - صفحات من أوراقة الخاصة ، اعداد وتقديم د. عبد الحميد صالح حمدان .

(12) Migdal, P. 26.

(13) Ibid, P. 27.

(14) Ibid, P. 25.

(15) Ibid, P.30.

(16) Ibid, P. 31.

(17) Sayigh, P. 55.

(18) Ibid, P. 20.

(19) Ibid, P. 58.

(20) Ibid, P. 61.

(21) Nashashibi, P. 198.

(22) Collins and lapierre, P. 74.

(23) Ibid, P. 276.

(24) Mier, P. 205.

الفصل العاشر

«أنت لا تستطيع أن تأخذ من الأرض إلى بعد مما تصل إليه
دانة مدفحك».

نابليون بونابرت

نزهة في تل ابيب

عقب صدور قرار التقسيم ، دخل فلسطين ، في كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ ، أول فوج من « جيش الانتقاذ » ، المؤلف من المتطوعين العرب ، وقد تم إعداده في سورية . دارت في الخمسة أشهر الأولى ، التي تلت قرار التقسيم ، مناوشات واشتباكات حادة ، كان عمادها المتطوعين من المجاهدين من فلسطين ، ومصر ، والبلدان العربية المجاورة ، فضلا عن يوغسلافيا * . وقد انضم الى المتطوعين الى « الفيلق العربي » في الأردن ، العديد من البريطانيين الفارين من الخدمة ، ربما انتقاما لزملائهم ، الذين صرعهم الارهاب الصهيوني ، أو لعله ثارا للمهانة التي لحقت ببلادهم على يد اليوشيف ، وقد وقعت أعمال نسف عنيفة من أهمها شارع بن يهودا ، في القدس ، في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، الذي أوقع ٥٢ قتيلًا ، معظمهم من اليهود . رغم إدعاء الحاج أمين مسئولية جماعته عن هذا الحادث ، إلا أن الأدلة تشير الى ضلوع بعض البريطانيين في هذا التفجير وغيره ، فقد شهدت البلاد ، في تلك الأشهر القليلة ، سلسلة من أحداث العنف العشوائي ضد اليهود ، شارك فيها بعض رجال الشرطة وبعض العسكريين البريطانيين (١) .

في تشرين الأول / أكتوبر طار الحاج أمين من القاهرة الى بيروت ، حيث استقبله رئيس الوزراء اللبناني انذاك ، رياض الصلح ، استقبال الأبطال الفاتحين ، واحاطه بحفاوة رسمية بالغة ، ثم غادر الحاج أمين بيروت الى دمشق ، استعداداً لقيادة المواجهة الفاصلة .

بدأ اهتمام البلدان العربية المجاورة بالقضية الفلسطينية ، منذ أواخر الثلاثينيات ، وما أن تكونت جامعة الدول العربية ، عام ١٩٤٥ ، حتى اشتد ذلك الاهتمام ، بحيث تصدرت الجامعة العمل السياسي في ما يخص فلسطين ، بما

(*) معظمهم ينتمون إلى الإخوان المسلمين .

يتضمن ، أيضا ، السياسة الداخلية للفلسطينيين ، فمنذ اجتماع ملوك رؤساء العرب ، فى أنشاص بمصر ، عام ١٩٤٦ ، وصدر بلاغهم المشترك فى أن «القضية الفلسطينية» تهم سائر العرب ، وليس الفلسطينيين ، فحسب ، والقضية الفلسطينية باتت ، بكل تفاصيلها الداخلية والخارجية ، الشغل الشاغل للجنة السياسية للجامعة العربية .

لم يكن من بين رؤساء الدول العربية سوى الملك عبد الله ، الذى لم يكتف بادراك حقيقة امكانيات اليهود ومدى استعدادهم ، بل جاهر بها أحيانا ، مما عرضه لاتهامات بشعة .. فقد كان الملك عبد الله ، يرى ضرورة التوصل إلى حل بين اليهود والعرب ، حتى لايتحول الصراع الى كارثة ، وهذا يعنى ، بلغة العصر القبول بالتقسيم تكتيكيا ، ورفضه استراتيجيا ، ولعل احتكاك الملك الهاشمى الطويل بالسياسة البريطانيين ، واطلاعه على تحولات السياسة الدولية ، اضافة إلى تبيئه لما يرسخه اليوشيف ، يومياً ، من مواقع القوة فى فلسطين المتاخمة ، وما يضمه من أطماع توسعية فى شرق الأردن ، قد ساهم فى تكوين هذه القناعة لديه ، خاصة ، وهو أكثر الناس دراية بمدى النفوذ اليهودى فى دوائر السياسة الغربية ، ثم ألم يفقد والده الشريف حسين عرش الحجاز لرفضه الاعتراف بشرعية اعلان بلفور ١٩١٩!

لقد أدرك الملك عبد الله ، منذ أواخر الثلاثينيات ، بانه إذا لم يتم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية ، فان الوضع سيتحول الى كارثة ، تصيب العرب جميعا ، واقتراح على الحكومة الانجليزية وعلى زعماء «الوكالة اليهودية» ، انشاء دولة ، تشمل فلسطين وشرق الأردن ، يتمتع فيها اليهود باستقلال داخلى ، فى بعض المناطق ، على أن يمثلوا فى البرلمان ، بمقتضى النسبة السكانية ، ويشاركوا فى الحكومة * .

* قد يعتبر القارئ الحديث ، أن اقتراح الملك عبد الله يحمل فى طياته نوايا الهيمنة الأردنية على فلسطين ، غير أن هذا التوجه يجب ان يفهم فى إطار الظروف الموضوعية ، والمفاهيم السائدة ، آنذاك ، فلم يكن ذلك التوجه أمرا مستهجنا ، فقد حملت دمشق ملكها ، فيصل بن الحسين ، القادم من الحجاز ، على الأعتاق ، كذلك فعلت بغداد ، فلم تكن قد ترسخت ، بعد ، النزاع الاقليمية الضيقة ، المنبثقة عن اتفاقية ساكس بيكو ، التى مزقت أوصال سورية الكبرى ، كما أن هذا التوجه كان يمكن أن يشد أزر أهالى فلسطين والأردن معا ، فى مواجهة الهجرة اليهودية .

لم يقبل زعماء الوكالة اليهودية ذلك الاقتراح ، وقد اجابت جولدا مائير الملك عبد الله فى حينه ، باستعلاء واضح ، قائلة : « انت تعرف كم بذلنا من المجهود الشاق ، فهل تظن أننا فعلنا كل ذلك لكى نمثل فى برلمان أجنبى ؟ ^(٢) ورغم رفض الوكالة لذلك الاقتراح ، الا انها ظلت تناور حوله بما يخدم اهدافها فى استغلال التناقضات العربية - العربية وترسيخها .

أما الدول العربية ، فقد هاجمت المشروع من فورها ، ولم تنجح محاولات الملك عبد الله ، التى قدمها فى حزيران/ يونيه ، فى اقناع هذه الدول ، حيث قال « لم يكن عدد السكان اليهود يتجاوز المائة الف ، عام ١٩٣١ اليوم وفى عام ١٩٣٨ ، بلغ عددهم خمسمائة ألف ، يملكون أخصب الأراضى ، وقد تغفلوا فى كل مكان ، فالصهيونية تقوم على ثلاثة دعائم ، اعلان بلفور ، الشعوب الأوروبية التى تعمل على التخلص من اليهود ، والمتطرفون العرب الذين يرفضون كل حل ، ولا يكونون عن الشكوى والاستغاثة بالذين لن ينجدهم ، أبداً . . . العلاج الوحيد ، العمل بسرعة لوضع حد لهذا الخطر ، وذلك بحصر الهجوم ، وتقييد حدوده ، ثم بمواجهة ودراسة كيفية القضاء النهائى على هذه التهديدات ، فاذا ما أضعنا الوقت ، كفلنا بذلك ضياع فلسطين » ^(٣).

وسرعان ما سقط الاقتراح ، وتخطته الاحداث . .

عشية صدور قرار التقسيم ، واعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من فلسطين ، انعقد مجلس الجامعة العربية ، فى عاليه بلبنان ، من ٦ إلى ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٧ ، ليصدر توصياته ، التى تضمنت حشد الحكومات العربية بعض جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية ، والمساعدة الى تسليح عرب فلسطين ، وتدريب شبابهم ، إضافة الى المبادرة برصد الأموال اللازمة لشد أزر الفلسطينيين فى الدفاع عن أنفسهم ، والى تنصيب الملك عبد الله قائدا أعلى للجيش العربية . غير أن هذا التنصيب ، لم يكن ، فى الحقيقة ، أكثر من حبر على ورق ، حيث اتجهت النية ، عملياً ، الى أن يخدم كل جيش المصلحة

الإقليمية الضيقة لبلاده ، وأن يتبع الأوامر الصادرة من قيادته الإقليمية ، وليس القيادة العامة * .

ثم عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية ، فى ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، اجتماعات فى القاهرة ، التى كانت تضج بالمظاهرات الصاخبة ، أسوة بالمدن العربية الأخرى . وأصدر رؤساء الحكومات بياناً ، فى ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ندبوا فيه بقرار التقسيم ، وبإقامة دولة يهودية ، وأعلنوا أنهم « قد وطدوا العزم على خوض المعركة ، التى حُمِلوا عليها ، وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة ، باذن الله » (٤) وتقدر عدد القوات العربية كلها يوم ١٥ أيار / مايو بحوالى واحد وعشرين الف مقاتل عربى مقابل خمسة وستين الف مقاتل يهودى نظامى ، ناهيك عن القوات اليهودية غير النظامية ، التى يقارب عددها عدد مثيلاتها النظامية (٥) .

أسرعت الوكالة اليهودية الى مجلس الأمن ، تتهم الدول العربية بالتآمر ضد التقسيم ، وبدعم القتال الجارى فى فلسطين ، مبتدئة ، منذ ذلك الوقت المبكر ، مسلسل التظاهر بالضعف ، وبمجرد الرغبة فى العيش ، وسط هذا الخضم الهائل من العرب المعادين . وقد واصلت اسرائيل ، منذ قيامها ، أداء هذا الدور ، ببراعة فائقة ، حتى حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، حيث لم يعد بإمكانها اقناع أحد ، بعد انتصارها الكاسح والسهل على جيوش ثلاث دول عربية .

بعد الأداء القتالى الذى أبداه المجاهدون الفلسطينيون والعرب فى الاسابيع الأولى للقتال ، خاصة فى القدس ، لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة اليدين ، ففى ١٩ آذار / مارس ١٩٤٨ ، اقترح مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن ، وضع فلسطين تحت الوصاية ، وإعادة القضية الى هيئة الأمم للنظر فيها ، ودعوة اليهود والعرب الى ضبط النفس ، انتظاراً للنتيجة . رفضت اللجنة السياسية للجامعة

* لم يسمح للقائد العام حتى بمجرد المرور على الجيوش العربية .

العربية ، فى منتصف نيسان / ابريل ، الاقتراح الاميركى ، اتباعا لموقف « الهيئة العربية العليا » ، معللة رفضها ، بان الوصاية «نظام مؤقت سيكسب اليهود فيه قوة ووقتا » . ورفضت الوكالة اليهودية الوصاية ، أيضا ، لان التقسيم اصبح وثيقة دولية لا يقبلون عنها بديلا .

كل هذا ، والانتداب البريطانى لم ينته بعد ، ولم تغادر قواته فلسطين .

فى ٩ نيسان / ابريل ، وقعت مذبحة دير ياسين* على يد « الأرجون » و«شتيرن» ، التى راح ضحيتها ٢٥٠ من المدنيين العرب ، ورغم محاولات التبرير الصهيونية ، فقد كشفت وثيقة بريطانية عن عبارات التحدى التى أطلقها المتحدث باسم « المنظمات الارهابيتين ، ليلة الهجوم على القرية العربية : « لقد عقدنا العزم على الهجوم .. حتى الحصول على كامل فلسطين وشرق الأردن .. نأمل أن يتحسن ادائنا ، فى المستقبل ، حتى يمكن تجنب (قتل) النساء والأطفال » ؛ (٦) ويذكر جلوب باشا فى مذكراته ، ان احد قواد الانجليز سأل قائد يهودى عن الاعمال التى يبيتها اليهود تجاه العرب عند انتهاء الانتداب ، فقال لليهودى بصراحة تامة « سوف نقوم بعدة مجازر رهيبة نقضى بها على قسم منهم ، وحتما سوف يفر القسم الآخر » (٧) .

أدت هذه المذبحة البشعة الى موجه عارمة من الغضب الشعبى وأخذت الجامعة العربية تندد بالمذبحة ، وكثر الحديث عن تفاصيلها المرعبة ، بفرض فضح الارهاب الصهيونى ، ولكن الإسهاب فى التفاصيل ، وأحيانا التهويل والمبالغة الشديدين ، أديا إلى اشاعة جو من الهلع بين الفلسطينيين ، مما قاد إلى نزوح أعداد غفيرة الى سورية ، ولبنان ، وشرق الاردن ، على أمل سرعة العودة بمجرد دخول الجيوش العربية ، بناء على قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية، الذى صدر فى دمشق فى

* نزح ، فى اعقاب المذبحة ، قرابة ٢٠٠ الف فلسطينى .

١٢ آيار / مايو ١٩٤٨ ، المتعلق بالزحف على فلسطين ، تلبية لنداء الرأى العام العربى .

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قبل الزحف بيوم واحد ، على اقتراح الولايات المتحدة بتعيين وسيط دولى ، غير ان الاتفاق على شخصه استغرق بضعة أيام ، ليصدر فى ٢٠ آذار / مارس ، وكان الوسيط رئيس الصليب الأحمر السويدى ، الكونت فولك برنادوت ، الذى لم تتأخر الدول العربية فى الترحيب باستقباله .

كان اليوم جمعه ، الموافق ١٤ آيار / مايو ١٩٤٨ ، وعقارب الساعة تشير الى الواحدة بعد الظهر ، وأعضاء المجلس الوطنى اليهودى يتداولون حول اسم الدولة الجديدة ، وصيغة اعلانها .

اقترح أحد الأعضاء : صهيون .

اعترض بن جوريون : صهيون مجرد اسم لأحد الجبال المطلة على القدس .
فاقترح آخر : يهودا !

اعترض بن جوريون مجدداً : يهودا تشمل الهضاب القليلة المحيطة بالقدس .
فانبرى ثالث : أرض اسرائيل

ارتفع صوت معارضا : أرض اسرائيل تشمل بلداً أكبر كثيراً من فلسطين الحالية .
اذن فلنسمها اسرائيل .

وبدا أحد الاعضاء فى قراءة صيغة لاعلان الدولة : إننا نثق بالله ، ونمد أيدينا الى .. فانتفض عضو شيوعى ، مقاطعا : نحن لانثق بالله ، اشطبوا كلمة الله .

ارتفع الضجيج ، وتعالق الأصوات ، ثم تم الاتفاق على إبدال كلمة « الله » بكلمة « الرب » . إنفض الاجتماع ، والساعة تقترب من الرابعة ، فأسرع بن جوريون الى دار المتحف بتل أبيب ، ليعلن من هناك قيام الدولة اليهودية ، قبل غروب شمس الجمعة ، لئلا يدخل السبت ، فيستاء اليهود المتدينون .

وعزفت الموسيقى أنغام «الهاتكفا» نشيد الصهيونية .

فى منتصف ليل ١٥ آذار / مايو ١٩٤٨ ، غادر المنسوب السامى البريطانى ميناء حيفا ، معلنا نهاية الانتداب البريطانى ، فى الوقت الذى شرعت الجيوش العربية فى الزحف على فلسطين ، وقد أذاعت الحكومات العربية بيانا ، تشرح فيه أسباب هذا الزحف ، وبعثت به الى الدول الأجنبية، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة. وهكذا زحف الجيش المصرى ومعه سريتين من السعودية ، وبعض المتطوعين من السودان وليبيا ، وزحفت القوات العراقية والسورية والأردنية ، ولم يكد يمضى أسبوعان ، حتى كانت الجيوش العربية تسيطر على المناطق المخصصة للعرب فى قرار التقسيم ، باستثناء يافا ، وقسم من الجليل الغربى .

فى ٢٠ أيار / مايو ٤٨ ، أصدرت القيادة العامة البريطانية أمرا بسحب جميع قوادها من الجيش العربى ، بسبب قرب اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للهدنة ، كما طالبت جميع الدول بعدم تزويد المقاتلين بالسلاح ، الأمر الذى كان له وقع الصدمة على الجنرال جلوب نفسه، الذى لم يقو على اخفاء دهشته، فقد كان قائد القوات الاسرائيلية فى اللطرون أميركى ويدهى الكولونيل دافيد ماركوس^(٨) .

وبالفعل ، دعا مجلس الأمن الى وقف القتال ، لاربعة أسابيع ، حتى يتمكن الوسيط الدولى من اجراء اتصالاته بالأطراف المتنازعه ، مع الأنداز بتطبيق مادة العقوبات العسكرية والاقتصادية على من يخالف القرار . وقبلت اللجنة السياسية للجامعة العربية قرار مجلس الأمن ، لاعطاء فرصة لحل عادل لقضية فلسطين . أما اليوشيف ، فقد سارع الى اعلان موافقته على الهدنة ، مع التحفظ بأن قيام دولة يهودية أصبح أمراً مفروغا منه ، وبدأت الهدنة الأولى فى ١١ حزيران / يونيه ١٩٤٨ .

بدأت الهدنة ، وقد أوشكت ذخيرة الأسلحة الثقيلة للجيش الاردنى على النفاذ، فطار الملك عبد الله الى القاهرة ، فى تلك المرحلة الحرجة ، للقاء رئيس الحكومة المصرية ، محمود فهمى النقراشى ، وشملت المباحثات الإفراج عن سفينة أسلحة

وذخيرة احتجزت في السويس ، وهي في طريقها الى العقبة ، وأبدى الملك عبد الله رغبته في زيارة مقر القيادة المصرية العليا في فلسطين ، بصفته القائد العام واقترح قيام الملك فاروق بزيارة القدس ، لما تمنحه زيارة جلالته من دفعة قوية للمدافعين عن المدينة المقدسة . لم يلب النقراشى أيا من هذه الرغبات ، فالأسلحة قد سبق توزيعها على القوات في الجبهة الجنوبية ، ثم اعتذر عن تلبية رغبة الملك في زيارة الجبهة بأنها غير مناسبة مادام الملك فاروق لم يقم بزيارتها ، أما زيارة الملك الى القدس، فتذرع بأن ذلك يشكل خطورة لصعوبة الطيران .

وعلى الرغم من مقررات الأمم المتحدة ، بمنع كلا الفريقين من شراء الأسلحة، فقد تمكنت اسرائيل من الاتفاق مع حكومة تشيكوسلوفاكيا بان تمدها بالعتاد الحربى عن طريق الجو ، وهكذا كانت اسرائيل تستعد لمواصلة الحرب والعرب يضعفون .

بدأ الكونت برنادوت اتصالاته بالجانبين ، العرب يرفضون التقسيم وقيام دولة يهودية ، واليهود لا يقبلون حلا لا يقوم على أساس الاعتراف بدولتهم في ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٤٨ ، انتهى الوسيط الدولى من وضع اقتراحاته لتسوية سلمية وقد جاءت تدعو إلى انشاء اتحاد عربى - يهودى في فلسطين ، يشمل شرق الأردن، ويتألف من عضوين مستقلين ، أحدهما عربى ، بما فيه شرق الأردن والآخر يهودى، مع التوصية بضم النقب والقدس الى الأراضى العربية ، ومنح الطائفة اليهودية استقلال ذاتيا في القدس ، أما يافا فيسوى أمرها ، على حدة ، ويهدف الاتحاد الى تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة للجانبين .

رفضت اللجنة السياسية للجامعة العربية مقترحات الكونت برنادوت ، لأنها تقوم على أساس التقسيم ، وقيام دولة يهودية ، كما أنها تعتبر شرق الأردن جزءاً متمماً لفلسطين ، وقد أبدت اللجنة دهشتها ان تعتبر المقترحات أراضى مملكة شرق الأردن الهاشمية جزءاً من فلسطين .

وما أن أعلنت اللجنة السياسية للجامعة رفضها ، حتى أعلن اليهود رفضهم ،

ايضا ، لمقترحات برنادوت ، لأنها تعطى النقب والقدس للعرب ، وراح الوسيط الدولى يحاول ، جاهداً ، مد الهدنة ، ولو لعشرة أيام أخرى . وكالعادة أبدى اليهود استعدادهم للقبول ، اظهارا لحسن النوايا ، وحث الملك عبد الله رئيس وزرائه توفيق ابو الهدى ، المتواجد فى القاهرة لمتابعة اجتماعات الجامعة ، بالا يقبل نقض الهدنة، حتى تستكمل الاستعدادات العسكرية ، وقد كان النقراشى باشا يميل الى هذا الرأى ، ولكن ما ان شاعت نية النقراشى ، حتى ثار الشعب المصرى لهذه الانباء ، واخذت الصحافة المصرية بانتقاد رئيس الوزراء ، مما اضطره الى التراجع ، وهكذا صممت اللجنة السياسية للجامعة العربية على استئناف القتال . وقد كان ، فاستؤنف القتال فى ٩ تموز / يوليه على كل الجبهات .

وندع الحديث عن حرب ١٩٤٨ ، لاسحق هيرتزوج، الرئيس السابق لاسرائيل، وأحد خبراء الاستراتيجية العسكرية : دفعت الحاجة الى القتال على عدة جبهات ، فى وقت واحد ، « الهاجاناه » الى تبنى وتطوير فلسفة عسكرية ، ظلت خاصة قتالية للجيش الاسرائيلى فى حروبه المتتالية مع العرب ، وهى تعتمد على المرونة ، المفاجأة، سرعة الحركة ، ومناورات الالتفاف . ولذلك أصبح القتال الليلى سمة ثانية للهاجاناه ، ومن هنا جاءت معظم الهجمات اليهودية فى الليل ، وذلك لتحديد المزايا التى تتمتع بها القوات العربية ، الى حد كبير . وتلك سمات أقرب الى حرب العصابات منها إلى معارك الجيوش التقليدية . فالصرامة والاعتماد على القيادة العسكرية العليا ، قواعد غير معترف بها لدى القوات الاسرائيلية ، مما يكفل لها مرونة التفكير فى ميادين القتال ، وبالتالي سرعة التكيف مع مفاجآت الحرب ، ومن ثم أخذ المبادرة لتغيير الظروف على الأرض (٩) .

أما الجيوش العربية ، فكانت جيوشاً تقليدية، تحكمها الصرامة والبيروقراطية، ولعل عبارة « ماكو اوامر » التى ذاع صيتها ، ماهى فى الحقيقة الا انعكاسا لسيادة الروح البيروقراطية فى اداء القوات العربية ، فقد اثبتت القوات العربية فعاليتها العالية فى الدفاع، ولكنها كانت سلبية فى حالات الهجوم ، ويعود ذلك الى عدم قدرة

القادة الميدانيين على التكيف السريع مع العقبات والمشاكل غير المتوقعة .
ويستطرد هيرتزوج ، فى الحديث عن حرب ١٩٤٨ ، قائلاً : « الأهم من ذلك ،
التشاحن الداخلى للعرب ، فهو مصدر البلاء للقوات العربية ، فبينما يحارب العربى
الاسرائيليين ، ينظر ، بالضرورة ، خلف ظهره الى حلفائه ، فى جو من عدم
الثقة» (١٠).

عاد برنادوت إلى نيويورك ، يطالب مجلس الأمن بالوقف الفورى للقتال ، ونزع
سلاح القدس ، أى إلغاء الصفة العسكرية عنها ، مع ارسال قوة من البوليس الدولى
لحراستها ، وفرض العقوبات على من يمتنع عن تنفيذ القرار . كما حمل برنادوت
العرب مسئولية نقض الهدنة . وقدم المندوب الأمريكى اقتراحا بوقف القتال ، فى
موعد يقرره الوسيط الدولى ، الذى عليه ، أيضا ، مراقبة الهدنة ، التى تظل معمولا
بها ، الى أن يتم التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية ، وقد حاز هذا الاقتراح
على تأييد غالبية أعضاء مجلس الأمن ، وقررت اللجنة السياسية للجامعة العربية ،
المنعقدة فى لبنان ، قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال ، وإن أبدت دهشتها من
اعتبار مجلس الأمن تدخل الدول العربية العسكرية لسد الفراغ الناشئ عن
الانسحاب البريطانى ، اعتداءً وتكديراً للسلام العالمى (١١).

وتم وقف اطلاق النار مساء الاثنيين الموافق ١٩ تموز / يوليه ١٩٤٨ .
أدرك بن جوريون ، أثناء نشوب القتال ، خطورة الجيوش الخاصة اليهودية
على استقرار الدولة الوليدة ، فأصدرت الحكومة الاسرائيلية المؤقتة ، فى ٢٨ أيار /
مايو ١٩٤٨ ، المرسوم رقم ٤ بتكوين جيش وطنى ، عرف فى ما بعد ، بجيش
الدفاع الاسرائيلى ، وقد واجه تنفيذ المرسوم صعوبة من قبل منظمة « الأرجون »
حيث وصلت ، خلال الهدنة الأولى ، سفينة تحمل ٩٠٠ مجندا ، إضافة إلى
الأسلحة والذخيرة ، تابعة للأرجون ، التى رفضت تسليم أسلحتها ، وذخيرتها الى
جيش الدفاع ، فانفجر قتال ، سقط خلاله ١٥ يهوديا وغرقت السفينة .

فى ٢٨ حزيران / يونيه ، حلفت القوة المتمردة يمين الولاء ، وكفت «الأرجون»
عن الوجود المستقل .

لايتم الحديث عن حرب ١٩٤٨ ، دون النظر الى ملابسات سقوط اللد والرملة،
والاستيلاء على النقب ، فقد كانت اضافة الى القدس ، مناطق يفترض بأنها تتبع
العرب ، وفقا لقرار التقسيم ، وام تكن « الهاجاناه » قد استولت عليها بعد ، عند
فرض الهدنة الأولى .

تردد غالبية الكتب العربية ، بأن « الفيلق العربى » قد انسحب من اللد
والرملة، دون قتال ، اعتماداً على مذكرات عبد الله التل ، أساساً ، بينما لايصح
الاعتماد على مصدر واحد ، من الناحية العلمية ، حيث يجب الاطلاع على مراجع
متعددة من مصادر متباينة ، خاصة وان صاحب هذه المذكرات عاد وتكرر لها .
وقد ساعد على شيوع هذا المفهوم ، أن القائد الأعلى للفيلق العربى رجل انجليزى ،
وهو الجنرال جون باجوت جلوب ، المعروف بجلوب باشا ، وهو عسكري محترف ،
استطاع بفضل شخصيته والصفات المتوارثة لدى البدو ، تحويل القوات الأردنية ،
من قوات حدودية صحراوية ، تحكمها الفردية ، إلى جيش عصى ، وفق النظم
البريطانية الصارمة ، وان لم يتعد عدد قواته المقاتلة ستة الاف جندى .

كانت المشكلة التى تواجه اليهود ، عند فرض الهدنة الأولى ، حصار « الفيلق
العربى » للقدس ، اضافة الى التهديد الذى يشكله ، تواجد القوات العربية فى
مدينتى اللد والرملة على تل ابيب ، خاصة وأن اللد ملتقى شبكة الخطوط الحديدية،
كما أن بها المطار الوحيد فى البلاد .

كانت المدينتان محصنتين بشكل جيد ، وفيهما قوات محلية ، ووحدات غير
نظامية ، ومئات من متطوعى بدو شرق الأردن ، فضلا عن مفاوز صغيرة من «الفيلق
العربى» . أما القوات الرئيسية للفيلق العربى ، فكانت كتيبتى مشاة ، تدعمهما
المدفعية والمدرمعات اللتان تركزتتا فى قطاع اللطرون، نظراً لأهميته الاستراتيجية.

كان الهدف الأساسى لعملية « داني » توجيه ضربة قوية للفيلق العربى ، وقد تم اعداد هذه العملية ، وتخصيص القوات اللازمة لها ، بقيادة قائد البالمخ ، آنذاك ، إيجال الون ، استعداداً للقيام بها ، فور استئناف القتال .

تم تخصيص ثلاثة ألوية ، لهذه العملية ، مع دعم اللواء المدرع الثامن ، كذلك وحدات من لوائين آخرين . تتكون العملية من مرحلتين ، الأولى ، تخفيف الحصار عن القدس ، واحتلال مناطق اللد والرملة ، للقضاء على ما تشكلانه من تهديد لتل أبيب، أما المرحلة الثانية ، فتضمنت الاستيلاء على اللطرون ، ورام الله ، ومن ثم احتلال القدس بكاملها .

بدأ الهجوم ليلة ٩ تموز/ يوليه بفكى كماشه ، حيث تقدم أحد الألوية الاسرائيلية من ناحية الجنوب ، أما من الناحية الشمالية ، فتقدم اللواء المدرع الثامن ، وعدد من السيارات المصفحة مع وحدات لوائين آخرين ، يعملان على الأجنحة ، وتم الاستيلاء على مطار اللد . كان على فكى الكماشة ، اى القوات المتقدمة من ناحية الجنوب والشمال ، الالتقاء فى مستوطنة بن شيمون ، التى وصلها اللواء الجنوبى ، فى حين تعذر وصول لواء الشمال ، نتيجة صعوبات فنية. فى هذه الاثناء ، واجه اللواء الجنوبى صعوبات فى التقدم نحو اللد ، فقامت كتيبة كومانوز آلية ، بقيادة الكولونيل موسى دايان ، باختراق وسط المدينة ، بحركة مفاجئة ، وأخذت تقطع الطريق ، ذهابا وايابا ، مطلقة وابلاً من النيران فى كل الاتجاهات وبشكل عشوائى ، مما أشاع الذعر بين الأهالى ، التى أخذت جموعهم تتدافع للفرار ، الأمر الذى باغت المدافعين عن المدينة وأريكمهم ، فانتهز اللواء الجنوبى فرصة الفوضى العارمة ، وسيطر على المدينة ، ومن ثم تمكن من صد هجوم مضاد ، قامت به وحدة من « الفيلق العربى » . فى اليوم التالى ، تم الاستيلاء على الرملة من قبل وحدات تابعة للواء الثالث (١٢) .

بعد سقوط اللد والرملة ، تعرضت قوات « الفيلق العربى » للقذف بالحجارة ، وللاهانات ، فى شوارع رام الله ، بل لقد أتهم جلوب باشا بالخيانة فى حضور الملك

عبد الله ، فى اجتماع للحكومة الاردنية ، . . وهنا نصل الى بيت القصيد .
كان جلوب باشا يتعرض ، أثناء هجوم « الهاجاناه » على منطقتى اللد
والرملة، الى ضغوط شديدة ، لتعزيز المدينتين . ، ولكى تصبح تلك التعزيزات فعالة،
كان الأمر يتطلب إرسال كتبية كاملة ، فى حين أن القوات المتاحة له فى اللطرون
لا تتعدى كتيبتين ، الفوجين الثانى والرابع ، ولهذا اتخذ قراره بعدم ارسال
تعزيزات، الأمر الذى جعل جلوب باشا عرضة لاتهامات مريرة فى العالم العربى .
ووفقا لوجهة نظره ، كعسكرى محترف ، فانه فى حال نجاح هجوم «الهاجاناه» ،
لن يكون بإمكانه مقاومة القوات اليهودية المتقدمة الى اللطرون ، فى اتجاه رام الله ،
بكتبية واحدة . ورغم الانتقادات الواسعة ، فان الخبراء العسكريون يقولون ، إنه
نظراً لحجم القوات المتاحة لجلوب باشا ، أنذاك ، وللأهمية الاستراتيجية القصوى
لمنطقة اللطرون ، بالنسبة للموقف العربى غرب القدس ، فلا مجال للشك فى ان قراره
كان خياراً صائباً من الناحية العسكرية (١٣) .

والحقيقة ، كما يوردها هيرتزوج ، أن سرية المشاة الأردنية الخامسة ، كانت
متواجدة فى مركز شرطة اللد ، وقد أمرها جلوب باشا ، خلال القتال ، بالانسحاب،
استعداداً لقيامها بهجوم مضاد ، وقد شنت تلك الوحدة هجوماً مضاداً غير ناجح ،
رافقه ظهور بعض أليات « الفيلق العربى » فى مواقع استكشافية على مشارف اللد،
مما جعل الأهالى يعتقدون بأن « الفيلق العربى » قد انسحب ، دون قتال ، فانفجروا
فى موجة من الغضب العام .

فى الوقت نفسه ، قام اللواء الرابع الاسرائيلى ، هاريل ، بالاستيلاء على عدة
قرى عربية فى الممر المؤدى الى القدس ، استعداداً لانجاز المهمة الأولى ، أى رفع
الحصار عن القدس ، والاستيلاء على رام الله . وقد بدا واضحاً بأن مجلس الأمن
على وشك فرض وقف لأطلاق النار ، الأمر الذى جعل « الهاجاناه » تسابق الزمن ،
فأرجأت الهجوم على رام الله كسباً للوقت ، وركزت جهودها للاستيلاء على
اللطرون . هنا تبدى صواب القرار الذى اتخذه جلوب باشا ، فى الحفاظ على قواته

وعدم تثبتيتها ، فى بداية عملية داني ، من أجل تعزيز حاميتى اللد والرملة ، ويعود ذلك الى إدراكه للأهمية المحورية للطرون ، التى جعلته يعزز قواته فى هذه المنطقة ، شمال الممر المؤدى الى القدس .

فى ليلة ١٦/١٥ تموز / يوليه ، تكرر هجوم القوات اليهودية على اللطرون ، بواسطة لواء (بافتاخ) ، المدعم بكتيبة مدرعات من اللواء الثامن الألى ، ووحدات من لوائين آخرين ، حتى يتم الالتفاف على اللطرون ، ومن ثم التقدم الى رام الله . وتقديراً لخطورة هجوم الهاجاناه ، وتفادياً لخطتها بالالتفاف ، ومحاصرة قوات «الفيلق العربى» فى اللطرون ، قامت قوات الفيلق العربى بشن عدة هجمات مضادة، عاقدة العزم على الاحتفاظ باللطرون ، أياً كانت الخسائر ، وقد ظهرت بطولات وتضحيات فى هذا القتال الشرس ، ليس أقلها ذلك البدوى الشاب ، الذى تحولت أليته الى ركام ، فقد استخرج من جسده فى المستشفى ، الذى نقل اليه ، مائة شظية.^(١٤) حاول إيجال الون ، قبيل فرض الهدنة ، شن هجوم خامس على جبهة اللطرون ، نون جدوى ، وفشلت محاولته الخامسة ، ليستمر اغلاق الطريق الرئيسى المؤدى الى القدس ، تسعة عشر عاما قادمة ، حتى تم احتلاله ، مع بقية الضفة الغربية ، فى حرب عام ١٩٦٧ .

عند فرض الهدنة الثانية ، ليلة ١٨ تموز / يوليه ، كان النقب مايزال معزولا عن شمال البلاد ، ولم تتجح القوات الاسرائيلية فى السيطرة عليه ، وإن تمكنت من فتح ممر ضيق الى النقب ، ومن اغلاق الطريق شرق - غرب ، بين المجدل وبيت جبرين . ولكن نجحت القوات المصرية ، أيضاً ، فى التغلب على هذه المشكلة ، بالسيطرة على أرض مرتفعة غرب مستوطنة كرتية ، واعداد طريق جانبي ، للحفاظ على خطوط امداداتها .

كيف تمكنت ، إذن ، القوات الاسرائيلية من الاستيلاء على النقب ، بعد فرض

الهدنة الثانية ؟

تتطلب الإجابة ، القاء نظرة سريعة على أهم التطورات العسكرية على الجبهة الجنوبية .

كما هو معروف ، اتخذ الملك فاروق قرار الاشتراك في حرب ١٩٤٨ ، قبل أيام قليلة من انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بناء على نصيحة رياض الصلح ، الذى أقتنع بان خطوة كهذه كفيلة بدعم موقف الملك ، وبحرف نظر الرأى العام عن المشاكل الداخلية ، التى باتت أكثر تعقيدا ، اضافة الى أن اشتراك جلالتة فى الحرب ، قد يمكنه من إحباط الطموح المحتمل للملك عبد الله ، الوثيق الصلة بالانجليز ، فى الاستفادة من الموقف ، والهيمنة على فلسطين . وقد لبي رئيس الحكومة المصرية ، محمود فهمى النقراشي ، رغبة مليكه ، رغم معارضته السابقة ، استنادا إلى عدم الاستعداد الكافى للجيش لخوض غمار الحرب * .

فى ١٤ أيار / مايو ، عبرت القوات المصرية بقيادة اللواء محمود المواوى ، المخطوط الدولية ، وسط دعاية ضخمة ، ايدانا بدخول المعركة ، وأصدر الملك فاروق طابعا تذكوريا خاصا بالمناسبة ، وشنت الاذاعة والصحف المصرية حملة اعلامية واسعة تبشر بقرّب دحر الاعداء .

اتبع هجوم القوات المصرية الطرق الكلاسيكية المعروفة ، التى اتبعتها الجيوش القادمة من مصر فى اتجاه فلسطين ، بما يفوق الأربعين مرة ، على مدار القرون الماضية ، فقد قسمت الفرق الثلاث الى لوائين ، سلك الاول والأكبر حجما ، الطريق الساحلى الشمالى ، على حين تقدم الثانى فى اتجاه بئر السبع ، وقد سبقته الى جنوب فلسطين ، قبل نهاية الانتداب ، فرق غير نظامية من جماعة الاخوان المسلمين ، بقيادة القائمقام أحمد عبد العزيز .

كان فى النقب ، جنوب فلسطين ، فى ذلك الوقت ، حوالى سبعة وعشرين

* كتب السياسى المصرى المخضرم اسماعيل باشا صدقى مقالا ينصح فيه بعدم دخول الحرب فى أخبار اليوم بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٨ .

مستوطنة ، لم تكن أهلة بسكان مدنيين فحسب ، بل هم أيضا مقاتلين متمرسين ، لاتعوزهم الأسلحة والذخيرة والمؤن الغذائية .
وبالفعل ، وصلت طلائع القوات المصرية الى غزة ، والمجدل ، وبئر السبع ، دون مقاومة تذكر ، وبدا ان سقوط تل ابيب مسألة أيام قليلة لا أكثر ، فقد ارتأت القيادة العسكرية المصرية ، بأن الاستيلاء على المراكز اليهودية المزدحمة بالسكان فى الشمال ، أوقع أثراً ، وسيعمل على انهيار مستوطنات الجنوب بالتداعى ، وتوقعت القيادة بأن المعارك الحربية الأساسية ، ستقع على مشارف تل ابيب والقدس . لكن مستوطنة كفر داروم ، الواقعة بين خان يونس وغزة ، كانت تشكل تهديداً محتملاً لخطوط الامداد المصرية ، فعمدت قوات الجيش الى مهاجمة المستوطنة ، التى كانت تتعرض ، فى الوقت نفسه ، الى هجمات متكررة من الاخوان المسلمين ، فأرادت المدفعية المصرية مؤازرتهم ، ولكنها أخطأت التصويب ، مما أصاب مقاتلى الاخوان ، وأشاع الفوضى ، وسقط من الاخوان سبعين شهيداً وجريحاً .

يقول اسحق هيرتزوج ، بأن القوات المصرية كانت تتقدم وتهاجم ، وكأنها تقرأ فى كتاب مدرسى ، مما جعل القادة الميدانيون يفتقرون الى المرونة ، وسرعة التكيف ، والتردد فى اتخاذ القرارات ، حين تواجههم عقبات غير متوقعة فى أرض المعركة . أما بالنسبة للدفاع ، فقد دافع المقاتلون المصريون عن مواقعهم ، ببسالة عالية (١٥) .

قررت القيادة المصرية ، بعد محاولتى الاستيلاء على مستوطنتى كفر داروم ويزريم ، عدم جدوى الاشتباك مع كل مستوطنة ، على حدة ، والاكتفاء باحتلال التلال من حولها ، والقصف المدفعى ، عن بعد ، ومواصلة الاندفاع فى الطريق الرئيسى ، الى مراكز التجمع السكانى .

لم يكن ممكناً ، رغم ذلك ، تجاهل مستوطنة يادموردخاى ، لموقعها على طريق العريش - غزة - عسقلان ، مما يعرقل تقدم القوات المصرية شمالاً ، ودار قتال

عنيف بين القوات المصرية المتقدمة والمدافعين اليهود عن المستوطنة ، استغرق خمسة أيام متصلة ، سقطت بعدها المستوطنة فى أيدى القوات المصرية ، فى ٢٤ أيار / مايو .

منحت الأيام الخمسة التى استغرقها سقوط المستوطنة ، القوات الاسرائيلية فرصة لتعزيز مواقعها فى الشمال ، خاصة اسدود ، بالمعدات والمدافع . وفى ٢٤ أيار / مايو ، واصلت القوات المصرية ، بقيادة اللواء محمد نجيب ، تقدمها شمالا ، دون أن تعمل على تطهير المستوطنات فى منطقة اسدود ، وفجأة أغارت طائرات اسرائيلية على القوات المصرية المتقدمة ، وكان لظهورها ، وقع المفاجأة مما اثر سلبا على القوات المصرية ، لعدم توقعها المسبق وجود طائرات مقاتلة لدى الجانب الاسرائيلى . وهنا صدرت الأوامر للقوات المصرية بالتخندق شمال اسدود ، بميلين ، وبدأت المواجهة مع لواء جيفاتى ، ليتحول الهجوم المصرى عندئذ الى الدفاع .

اتخذت القيادة المصرية قرارا بتعزيز خطوطها ، وتركيز جهودها على عزل القوات اليهودية فى النقب عن شمال البلاد ، وتركيز التقدم نحو الخليل ، وبيت لحم ، فى اتجاه القدس . وبغض النظر عن الاعتبارات العسكرية ، فقد كان للتشاحن العربى - العربى أثر بالغ فى اتخاذ هذا القرار ، حيث قررت القيادة المصرية الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضى ، بقدر الامكان ، لمنع وقوعها فى يد «الفيلق العربى» ، ولذلك أصبح لطريق المجدل الفالوجا - بيت جبرين ، أهمية حيوية ، كمحور جانبى ، لانه يعزل النقب عن الشمال ، ويسمح للقوات المصرية بتعزيز الجانب الشرقى من طريق بئر السبع ، الخليل - القدس . وقد قاد ذلك التوجه الى قيام كتيبة مصرية بمهاجمة مستوطنة النقب ، فى ٢١ أيار / مايو ، بقيادة القائمقام السودانى ، سيد طه ، المعروف بالضبع الأسود ، والذى تولى ، فيما بعد ، قيادة القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا ، ونشب قتال ضار ، ولم تتمكن القوات المصرية المهاجمة من الاستيلاء على المستوطنة ، نتيجة هجمات الكوماندوز الاسرائيليين على أجنحة الهجوم .

استطاع لواء جيفاتى ، قبل فرض الهدنة بيوم واحد ، تحسين موقعه ، بالاستيلاء على عدد من القرى العربية ، التى تشكل تهديداً على المر الضيق المؤدى الى النقب . وتمكن بواسطة هجوم مفاجيء من السيطرة على بئر عسلوج ، على طريق العوجا - بئر السبع ، ولكن الكتيبة السابعة من لواء جيفاتى فشلت فى الاستيلاء على حصن عراق سويدان ، الذى سلمته القوات البريطانية الى العرب ، والذى ظل شوكة فى خاصرة القوات الاسرائيلية ، لأشهر طويلة .

ونجحت القوات المصرية ، أيضا ، فى تحسين موقعها بالسيطرة على أرض مرتفعة ، تهيمن على ملتقى طرق المجدل والفالوجا ، وكوكب - جولس ، مما سد الطريق جنوب النقب ، ليبقى النقب معزولا ، رغم كثافة المحاولات الاسرائيلية وضرواتها ، عند فرض الهدنة الأولى .

تم اثناء الهدنة الأولى ، توزيع القوات المصرية الى أربعة ألوية ، الأول تكفل بالطريق الساحلى ، من الحدود الدولية شمالا الى المجدل قرب غزة ، والثانى مسئولاً عن القطاع الشمالى فى منطقة أسدود ، فيما تمركز الثالث فى الفالوجا ، وسيطر على المحور الجانبى من المجدل الى الخليل ، مارا ببيت جبرين ، وانتشر اللواء الرابع ، الذى يتشكل من متطوعى الأخوان المسلمين ، على طول محور بئر السبع - الخليل - بيت لحم ، فى اتجاه المشارف الجنوبية للقدس .

أما فى الجانب الاسرائيلى ، فقد كان اللواء جيفاتى مسئولاً عن المنطقة بين شمال المجدل الى بيت جبرين ، حيث نشر كتيبتين شمال وشرق أسدود ، بينما تولى لواء النقب ، مسئولية الطريق جنوب غزة - بئر السبع ، الى جانب كتيبة كوماندوز ، مع المحافظة على الطرق المؤدية الى مستوطنات النقب المعزولة .

أن كلا الجانبين ، المصرى والاسرائيلى ، خططا لشن هجوم شامل ، فور استئناف القتال ، ليلة ١٠/٩ تموز / يوليه ، استهدف الجانب الاسرائيلى فتح

طريق النقب ، وقطع الطريق شرق - غرب الامدادات المصرية ، ودفع القوات المصرية خارج منطقة أسدود . اما الخطة المصرية فهدفت الى توسيع الممر ، بما يعزز خطوط المواصلات ، ويوسع المسافة بين اللوائين الاسرائيليين ، مع تشديد عزل مستوطنات النقب . لم تكن الاستعدادات الاسرائيلية غائبة عن الجانب المصرى ، الذى أخذ زمام المبادرة ، بشن هجوم واسع ، قبل انتهاء الهدنة بيوم واحد ، لاجهاض الهجوم الاسرائيلى ، والاستفادة من عنصر المفاجأة ، وبالفعل ، خلال المواجهة ، استطاعت القوات المصرية الاستيلاء على منطقة التقاء طريق كوكبا وحليقات وتلة مرتفعة .

شرع اللواء جيفاتى ، فى الليلة التالية ، فى شن هجوم مضاد ، لم يؤد إلى النتائج المرجوة ، ولكن اثناء انسحابه استطاعت وحداته السيطرة على عدة قرى ، فى ملتقى طرق ، ليجهض هجوم القوات المصرية على بيت دراس ، واستولت القوات المصرية على بيت عفا ، فى هجوم مضاد ، ولكنها لم تستطع الاستيلاء على قرية عبدس . هناقرر اللواء الموارى شن هجوم واسع ، من عدة محاور ، على مستوطنة نقبا ، نظرا لأهميتها الحيوية فى نظام الدفاع الاسرائيلى . ورغم اقتراب القوات من اسوار المستوطنة ، الا أنها لم تتمكن من اقتحامها ، بسبب دفاعاتها القوية ، مما اضطر القوات المصرية الى الانسحاب ، تاركة وارعها مائتى أصابة على أرض المعركة ، وتكررت النتيجة ذاتها ، حين حاولت قوات مصرية أخرى ، فى الوقت نفسه ، الاستيلاء على مستوطنة جال اون ، بالقرب من غزة ، التى كانت تشكل تهديداً لخطوط الامداد المصرية .

هكذا ، على مدار خمسة أيام ، استمر قتال شرس ، والقوات المصرية تشن هجوما اثر هجوم ، على ملتقى الطرق ، دون أن تتمكن من الاستيلاء على مستوطنتى ، نقبا وبيروت يتسحاق ، مما أثر سلباً ، فى معنويات القوات المهاجمة ، فاتخذت موقفا دفاعيا ، وقد شعر كلا الجانبين ، المصرى والاسرائيلى ، بالارهاق الشديد ، نتيجة القتال المتواصل .

فى مساء ١٨ تموز / يوليه ، أصبحت الهدنة الثانية سارية المفعول ، وقد تمكنت القوات الاسرائيلية من فتح ممر ضيق الى النقب ، ومن سد الطريق شرق غرب ، بين المجدل وبيت جبرين ، أما القوات المصرية فقد نجحت ، من ناحيتها ، فى التغلب على هذه المشكلة ، باحتلال أرض مرتفعة ، بالقرب من الكرتيه ، واعداد طريق جانبى بديل .

هكذا كان الوضع على الجبهة الجنوبية ، عند بدء الهدنة الثانية ، وبدء مساعى الوسيط الدولى النشطة ، فى التوصل الى تسوية سلمية للصراع ، وفقا لشروط الهدنة ، تنهى الى اسماع القيادة الاسرائيلية بأن الوسيط الدولى يعمل على ايجاد تسوية تقوم على ابقاء النقب بيد العرب ، واعادة اللد والرملة الى الحكم العربى ، ووضع القدس والمطار الدولى فى اللد تحت اشراف الأمم المتحدة ، مع التوصية بتعزيز سلطة ممثلى الأمم المتحدة ، ولاتختلف تلك المقترحات ، فى مجملها ، كثيراً ، عن مشروع الملك عبد الله ، عام ١٩٣٨ . ادركت الحكومة الاسرائيلية فى تموز / يوليه ١٩٤٨ ، بأن عليها الاستيلاء على النقب ، لكى تواجه تلك المقترحات وتحبطها ، وبالتالي العمل على فك الحصار ، شبه المحكم ، الذى تفرضه القوات المصرية ، رغم أن هذا الحصار لم يحل دون تسلل الوحدات الاسرائيلية ، ليلاً ، عبر الخطوط المصرية ، لتعزيز مستوطنات النقب بالذخيرة والمؤن .

ما ان بعث برناوت بمقترحاته إلى مقر الجمعية العامة فى نيويورك ، ليلة ١٧ أيلول / سبتمبر ، حتى هاجم أفراد من منظمة شتيرن ، سيارته ، فى منطقة القطمون بالقدس - المفترض بانها منزوعة السلاح - وأربوه ومساعدته الفرنسى قتيلين ، ولم يعثر على أثر للقتلة * (١٦) .

* خيم الخوف على المحققين الدوليين من جراء مصرع الكونت برناوت ، فقد أصبحت هيئة المراقبة الدولية لاتقوم بعملها تجاه الشكايات العربية على الاستفزات الاسرائيلية وكان جوابها واحداً ، لانريد ان تكون نهايتنا كنهاية الكونت برناوت .

وكما سبق وذكرنا ، قام بن جوريون ، بحل منظمة « الأرجون » ، واعتقال مائتى عنصر من عناصرها ، ورغم ذلك ، فقد وضع حادث الاغتيال اسرائيل فى موقف سياسى صعب ، فمقترحات الوسيط الدولى المغدور باتت وثيقة رسمية ، مما غل يد اسرائيل عن القيام بعمليات عسكرية ، لدحر القوات المصرية ، والاستيلاء على النقب .

وقبعت اسرائيل تتحين الفرص ، ولم يمل بها الانتظار ، وقد امضت الوقت فى الاعداد لعملية « يراف » ، بقيادة الجنرال ايجال الون ، الذى أعاد تنظيم قواته ، فى أربعة ألوية ، واستكمالاً للاستعدادات ، عبر لواء يفتاخ الخطوط المصرية ، لدعم لواء النقب . وعمل كلا الجانبين ، المصرى والاسرائيلى ، على تحسين موقعه ، مما أدى الى اشتباكات محدودة ، تمكنت خلالها قوة من لواء يفتاخ من احتلال قرية ، ماهاز ، المطلة على طريق رئيسى ، يقطع شمال النقب الى جنوبه ، وقد تعرض هذا الموقع الاسرائيلى الى هجمات متكررة ، بلغت سبعا ، شنتها الكتيبة السادسة للمشاة ولكنها لم تستطع استعادة هذا الموقع * .

أدى اغتيال برنادوت البشع ، الى تردى الموقف السياسى الاسرائيلى ، على الصعيد الدولى ، ولدى الرأى العام العالمى ، مما كبل القوات الاسرائيلية عن استئناف عملياتها العسكرية ، على نحو واسع ، وأخذت تنتظر فرصة تسمح لها بمواصلة العمليات ، مستغلة الوقت فى التلاعب السياسى بالجانب العربى ، إمعانا فى التضليل والتخدير ، فبينما كانت القوات المصرية تكافح من أجل تحسين موقفها العسكرى فى جنوب فلسطين ، كانت حكومة النقراشى تحاول التوصل إلى اتفاقية سلمية ، وكفى الله المؤمنين شر القتال !

كانت حكومة النقراشى وقادة اسرائيل يتوجسان خيفة ، بأن يسمح الملك عبدالله لبريطانيا باقامة قواعد عسكرية فى صحراء النقب ، فى حال وضع الأردن

* الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كان ضابط عمليات هذه الكتيبة .

يده عليها ، وفقا لتوصيات برنادوت ، فعرضت حكومة النقراشى التخلّى عن المناطق التى تسيطر عليها قواتها فى جنوب فلسطين الى الدولة اليهودية ، إلى صحراء النقب ، فى ماعدا المناطق المتاخمة لمصر وغزة ، فى مقابل ضمانات قوية ، تتعهد اسرائيل بموجبها بعدم التوسع فى ماوراء الحدود المتفق عليها^(١٧) .

فى ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨ ، التقى مسئولين ، على مستوى رفيع ، من كلا الجانبين فى لوزان للتباحث حول هذا العرض ، لم تمض سوى أربعة أيام ، حتى ضربت اسرائيل بالعرض عرض الحائط ، فقد وابتها الفرصة ، التى طالما انتظرتها بلهفة .

كما توقعت الحكومة الاسرائيلية ، فان الحكومة المصرية لم تحسن تقدير تدنى الوضع السياسى الاسرائيلى فى الساحة الدولية ، عقب اغتيال برنادوت ، حين أمرت القوات المصرية بالتشدد فى عدم السماح بمرور القوافل الاسرائيلية الى مستوطنات النقب ، خلافا لشروط الهدنة . لان هذه القوافل لم تقتصر على نقل المؤن ، بل العتاد الحربى أيضا .

فى ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ، منعت القوات المصرية قافلة اسرائيلية ، ترفع علم الأمم المتحدة ، من المرور الى النقب ، مما وفر لاسرائيل الذريعة للبدء فى عملية يراف ، لفتح طريق الى النقب ، ومن ثم الاستيلاء عليه ، وقطع خطوط الامدادات المصرية على طول الشاطئ . بما يؤدى الى تمزيق وعزل القوات المصرية على طريق بئر السبع - الخليل - القدس ، والتعامل مع كل منها على حدة .

هنا تبدى الخطأ الجسيم للقيادة العسكرية المصرية ، فى سعيها الى الانتشار الواسع ، دون تطهير المستوطنات اليهودية الواقعة خلف خطوطها .

فى تلك الليلة ، قامت القوات الاسرائيلية بقصف غزة ، والمجدل ، وبيت جبرين ، من البحر ، مع غارات جوية على مطار العريش ، ادت إلى تعطيله عن العمل ، كما قامت كتبية كوماندوز بزرع الغام على خط السكك الحديدية بين

العريش ، ورفح ، فى حين دقت كتيبتان أخريان اسفيناً من الجنوب الى الشرق من عراق المنشية ، لقطع الطريق بين بيت جبرين والفالوجا .

فى صباح ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ، فشلت كتيبة مدرعات اسرائيلية ، تعززها المشاة ، فى فتح ممر جنوب شرق ، وتكبدت خسائر بشرية ومادية فادحة ، نتيجة تعرضها لنيران المدفعية المصرية ، المعدة إعداداً جيداً ، بحيث تمكن خمسون رجلاً ، فقط ، من العودة الى الخطوط الخفية الاسرائيلية .

دفعت هذه المحاولة المكلفة ، الجنرال ألون ، إلى معاودة التركيز على اختراق منطقة حليقات ، حيث تتمركز على تلال قريتي كوكبا وحليقات ، سريتان سعوديتان . كان ألون يهدف ، من وراء قراره هذا ، فى تركيز الهجوم على هذه النقاط الحيوية ، تضليل القوات المصرية ، باعطائها انطباعاً بأن الهجوم الاسرائيلى الرئيسى سينطلق من جنوب النقب ، فى حين أنه فى الحقيقة سيأتى من الشمال ، أى من الاتجاه العاكس . الأمر الذى كان له وقع المفاجأة ، ودار قتال عنيف ، بسبب المقاومة المصرية العنيدة ، وصل حد استخدام السلاح الأبيض ، وتمكنت القوات الاسرائيلية ، بعد يومين من القتال المتواصل ، من السيطرة الكاملة على التلال ، وعلى المواقع المصرية وقرية كوكبا ، ولم تجد محاولات الهجوم المضاد فى استعادة هذه المواقع الحيوية .

أخذت القوات المصرية ، المتمركزة فى منطقتى أسدود والمجدل ، أثناء القتال فى الانسحاب الى المنطقة المعروفة اليوم بقطاع غزة ، عبر طريق ساحلى ، خشية الوقوع فى حصار ، بعد نجاح قوة من لواء يفتاخ فى قطع الطريق الى بيت حنون . وقد ادى الانسحاب وتطويق القوات الاسرائيلية للقوات المصرية ، الى تبادل الاتهامات العربية - العربية .

بدأت الأصوات ترتفع فى الأمم المتحدة ، مطالبة بوقف القتال ، مما دفع ألون الى تكليف لواء « جيفاتى » بفتح ممر الى الجنوب ، عبر تدمير الموقع المنيع فى حليقات ، ودار قتال شرس فى النقب ، اثر الهجوم الليلى الاسرائيلى ، حول ستة

تلال ، وبسقوط ذلك المجمع ، تم أخيراً فتح الطريق الى النقب .
فشلت ، فى الوقت نفسه ، محاولات القوات الاسرائيلية الخمس للاستيلاء على
عراق سويدان ، فقرر ألون ، من فورهِ ، التحرك الى بئر السبع ، بهدف عزل القوات
المصرية الشرقية فى تلال الخليل ، وقطعها عن خطوط الامدادات ، وذلك لان تمزيق
الوحدات المصرية يكفل لألون الانفراد بالقوات المصرية فى النقب .
فى فجر ٢١ تشرين أول / أكتوبر اتجهت قوات اسرائيلية من الغرب الى بئر
السبع ، عاصمة النقب ، التى سقطت فى أيدي القوات المهاجمة ، بعد عدة ساعات ،
لينعزل القسم الشرقى من الجيش المصرى ، وتقطع خطوط امداداته ، واشتد ،
بذلك ، الحصار على الفالوجا * (١٨) .

تمكن ضابط بريطانى ، من الفيلق العربى ، هو الكولونيل لوكهيد ، من
التسلل الى جيب الفالوجا ، عارضا خطة لكسر الحصار من ناحية تلال الخليل ،
غير ان القيادة المصرية العليا ، رفضت الخطة بحجة انها غير عملية ، ولكنها فى
الحقيقة كانت مرتابة فى أية خطة يطرحها ضابط بريطانى ، كما سبق ورفضت
اقتراحا مماثلا للجنرال جلوب لفك الحصار .

وهكذا فى ٢١ تشرين الأول / أكتوبر أصبح الجيش المصرى فى الوضع
التالى : لوائين فى منطقة غزة ، وثالث يتأهب للانسحاب جنوباً من منطقة المجدل ،
ولواء كامل ، حوالى ٤.٠٠٠ رجل ، بقيادة القائمقام سيد طه ، محاصر فى
الفالوجا ، وكتيبتين معزولتين ، جلهما من الأخوان المسلمين ، فى منطقة الخليل -

* حاول لواء الكساندرونى اقتحام القوات المحاصرة ، وجاءت النتيجة بمثابة كارثة ، مما جعل القوات
الاسرائيلية تتوقف عن المحاولة . واستمر الحصار حتى تم عقد اتفاقية الهدنة ، فى ٢٤/٢/١٩٤٩ .
حتى ذلك الوقت . رفض سيد طه بك الاجتماع بالقيادة العسكرية الاسرائيليين ، الا انه وافق على
الاجتماع ، بعد ١٢/٩ ، حيث التقى بقائد الجهة الجنوبية ، ايجال ألون ، فى قرية جات ، الذى
عرض عليه انسحاباً عسكرياً كاملاً والعودة الى مصر ، شرط أن يعلن الاستسلام ، لكن الضابط
السودانى رفض العرض ، رغم ادراكه بأن موقفه العسكرى ميئوساً منه ، قائلاً : إن هدفه العمل
على الحفاظ على شرف الجيش المصرى . ولم يكن رد حكومة النقراشى فى مستوى شجاعة وثبات
ذلك الضابط .

القدس . وهكذا كانت القوات المصرية منتشرة على شكل قوس واسع ، امتد جناحه الغربى من غزة جنوباً الى العريش ، وأبو عجيلة وامتد جناحه الشرقى شمالاً من أبو عجيلة الى بئر عسلوج ، أما القوة الرئيسية ، فتمركزت فى منطقة غزة ، وحاولت القيادة المصرية ، نون جدوى ، الخروج من مأزق الحصار ، عبر شن هجمات متتالية من منطقة غزة .

فى ٩ تشرين الثانى / نوفمبر استولى أخيراً ، اللواء المدرع الثانى الاسرائيلى على موقع عراق سويدان الجنوبى ، بعد محاولات عديدة ، منذ بداية الحرب ، فقد تمكنت القيادة الاسرائيلية من تجنب الأخطاء السابقة ، لىتم بذلك تضيق الخناق على قوات الفالوجا ، التى باتت محاصرة فى منطقة تقع بين الفالوجا وعراق المنشية .

فى أواخر تشرين الثانى / نوفمبر ، مدت القوات الاسرائيلية سيطرتها شرقى بئر السبع * ، ثم عبرت الصحراء فى اتجاه البحر الميت ، ووادى عربة جنوباً ، على الحدود الأردنية ، حيث استولت على معامل الفوسفات هناك .

وإزداد الضغط فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار بوقف إطلاق النار ، وعلى عودة القوات الاسرائيلية الى خطوط ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ، مما يعنى إعادة النقب الى الجانب العربى . وقد لعبت الحكومة البريطانية دوراً سياسياً فعالاً فى هذه الضغوط ، إضافة الى ان تحرك القوات المصرية الدائم فى اتجاه الفالوجا ، دفع القيادة الاسرائيلية الى المسارعة لخلق واقع جديد ، تقضى من خلاله على الضغوط السياسية والوجود

* أخطأت القيادة العسكرية المصرية ، فى إغفالها الاستيلاء على بئر السبع ، فالمعروف ، تاريخياً ، أن الطريق الى فلسطين من مصر ، تتحكم فيه بوابتان ، العريش وبئر السبع ، رغم أن القائد صلاح الدين الأيوبي قد سلك ذلك الطريق ، حين قام بتحرير القدس

العسكري المصرى ، الذى بات يشكل لها ازعاجاً دائماً ، خاصة ومشروع برنالوت بابقاء النقب مع العرب ، مقابل اعطاء الجليل لاسرائيل ، كان مايزال الخيار المفضل لدى القوى الغربية ، وهكذا بادرت القيادة الاسرائيلية الى شن عملية يراف ، لخلق واقع عسكري جديد ، يدفع حكومة النقراشى الى الجلوس صاغرة الى طاولة المفاوضات .

قامت عملية يراف على قطع خطوط الامداد على الجانبين ، بين الجناحين الشرقى والغربى للجيش المصرى ، لأن الهجوم على غزة مكلف جدا ، من الناحية العسكرية ، لقوة الدفاعات المصرية ، وبذلك يتأتى دفع القوات المصرية للتراجع ، على الطريق الشرقى من بئر عسلوج جنوبا الى صحراء سيناء ، مع الالتفاف على العريش من الجنوب ، بحيث تقطع خطوط الامداد بالكامل ، وقد دفعت القيادة الاسرائيلية بخمسة ألوية لتنفيذ هذه العملية تفاديا للاشتباك مع المواقع المصرية الحصينة ، فى منطقة تمتد من بئر عسلوج الى العوجة ، عمدت الخطة الاسرائيلية الى تجاوز هذه المواقع ، عبر سلوك طريق قديمة شبه مستقيمة ، كانت معروفة منذ أيام الرومان ، ولم يفك القيادة الاسرائيلية ادراك ذلك ، ووجدت الطريق وقد غطته الرمال المتراكمة ، عبر العصور ، بحيث يحتاج إلى اصلاح ، ليصبح صالحا للاستخدام ، واخذ سلاح المهندسين الاسرائيلى يعمل ، على مدار الساعة ، لاعداد الطريق ، ولحرف انتباه القوات المصرية ، عما يدور ، قام اللواء جولانى بشن هجمات على منطقة غزة . ، ودق اسفين فى المنطقة ، ليحول دون استعمال القوات المصرية للطريق الساحلى .

فى ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩ ، بدأت العملية ، أثناء هطول أمطار غزيرة على الساحل ، تصاحبها عاصفة رملية ، وامعانا فى التضليل ، قام الطيران الاسرائيلى بشن غارات جوية على القطاع الغربى ، مع رشق الزوارق الحربية لغزة ، مما أوحى بأن الهجوم الاسرائيلى سيأتى من ناحية الشمال .

لم يكن العالم ، بما فيه القاهرة ، يدرك بحقيقة مايدور .

فى ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ، عبر لواء النقب ، تدعمه كتيبتا دبابات ومدربات الحدود الى سيناء ، ليصل الى ابو عجيلة ، ثم قامت احدى وحداته باحتلال مطار العريش ، كما وصلت وحدات من لواء هاريل الى قرية القصيمة المصرية ، لاجبار القوات المصرية على الانسحاب من جنوب غرب فلسطين ، وقامت قوات من لواء جولانى بمحاصرة القوات المصرية فى رفح ٠٠ مما وضع القوات المتمركزة فى غزة فى موقف يائس .

فى اليوم التالى أصدر مجلس الأمن قراراً يقضى بوقف اطلاق النار . وأدركت الحكومة المصرية ، بان مصير قواتها مسألة ساعات ، فأعلنت رغبتها فى التفاوض حول اتفاقية الهدنة .

فى ١ كانون الثانى / يناير ١٩٤٩ ، أثناء اندفاع الجيش الاسرائيلى فى سيناء ، نقل سفير الولايات المتحدة فى اسرائيل ، انذاراً من الحكومة البريطانية ، بأنها ستضطر الى التدخل الى جانب القوات المصرية ، فى حالة عدم انسحاب اسرائيل من سيناء ، استناداً الى المعاهدة الأنجلو - مصرية لعام ١٩٣٦ ، فأمر بن جوريون ، من فورهِ ، الون بالتوقف عن مهاجمة العريش ، والانسحاب من سيناء .

خرجت طائرات استطلاع بريطانية ، للتأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية ، فأسقطت احدى طائراتها ، ثم جاء سرب بريطانى ، للبحث عن الطائرة المفقودة ، واشتبك مع الطائرات الاسرائيلية ، التى أسقطت طائرة أخرى ، فقتل اثنين من ملاحيه ، وأسرى آخران ، وهرب الخامس . التهب الموقف البريطانى ، فقبلت الحكومة الاسرائيلية قرار وقف اطلاق النار ، الذى أصبح سارى المفعول ، فى ٧ كانون الثانى . يناير ١٩٤٩ (١٩) .

أما « جيش الانقاذ العربى » بقيادة فوزى الفواقجى ، الذى اطلق عليه جيش الركض ، فكان تعداده يتراوح بين ثلاثة الى أربعة الاف من المتطوعين ، نصفهم من

الفلسطينيين ، ومركزه دمشق . كان الحاج أمين يعارض تعيين القاوقجي ، بسبب علاقات الأخير بالعراق وبالأسرة الهاشمية ، ولم تكن علاقة القاوقجي * باللجنة العسكرية ، المسيطرة على جيش الانقاذ ، بأفضل منها مع الحاج أمين ، ولذلك ، فخلال الحرب الدائرة ، نادراً ما كان القاوقجي يرد على رسائل مركز القيادة في دمشق ، وفي المقابل نادراً ما تسلم أسلحة من العاصمة السورية ، طالما حث على ارسالها . وتبدت الملهاة ، حين أرسل مركز القيادة في دمشق القاوقجي على رأس جيش الانقاذ ، لكون اخبار السلطات الأردنية ، التي اعترضت على هذا الأداء ، فنصحته القيادة بالدخول ، عنوة ، خلسة تحت جنح الظلام ! ورغم أن جيش الانقاذ يتكون من المتطوعين ، الا ان اداؤه كان تقليديا وبيروقراطيا ، بما لا يقل عن الجيوش العربية الأخرى (٢٠)

في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٩ ، تم في جزيرة رودس توقيع اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية ، وبقي قطاع غزة تحت سيطرة القوات المصرية ، اما مسألة السيادة الاسرائيلية على النقب ، فاصبحت غير قابلة للنقاش ، حيث تجاوزتها الأحداث .

في ٢٣ آذار / مارس تم توقيع الهدنة مع لبنان ، وانسحبت القوات الاسرائيلية من أراض لبنانية ، كانت استولت عليها اثناء القتال .

في ٣ نيسان / ابريل ، تم توقيع الهدنة مع الأردن .

وأخيراً ، في ٢٠ تموز / يوليه ، وقعت الاتفاقية مع سورية ، التي انسحبت قواتها من مواقعها المتقدمة ، وأعلنت المنطقة منزوعة السلاح .

لعلنا أطلنا ، بعض الشيء ، في استعراض تفاصيل مدار على الجبهتين الشرقية والجنوبية ، في حرب عام ١٩٤٨ . لما احاط بهما من لفظ واتهامات متبادلة

* ولد فوزي القاوقجي في طرابلس الشام ، شمال لبنان ، وتنتقل في مواقفه السياسية مما أثار حوله الكثير من اللغط .

ومفاهيم شائعة ، اطلق لها العنان ، دون تقييم ودراسة جادة للأسباب الحقيقية الكامنة وراء هزيمة عام ١٩٤٨ . لتظل آثار ذلك كله ، عالقة في النفس ، وربما حدث ذلك تهربا من مواجهة المسؤولية ، وتفاديا للكشف عن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء هزيمة عام ١٩٤٨ ، فقد انهمك كل طرف يبحث عن كبش فداء ، وكانت الغلبة ، كالعادة ، للأعلى صوتا والأكثر جلبة . . وهكذا ظلت الحقيقة غائبة ومبهمة، ليتكرر نفس الاداء وتتكرر ذات الاخطاء في العقود اللاحقة.

لقد ادت معظم القوات المحاربة واجبها ، في ميادين القتال ، في حدود امكاناتها الذاتية والمتاحة ، ولهذا يجب ان لا ننسى مئات الشهداء الذين سقطوا من « الفيلق العربي » ومن المجاهدين من الفلسطينيين والعرب ، في قتال شرس استمر عشرة أيام متصلة للسيطرة على البلدة القديمة ، والحفاظ على القدس الشرقية ، وكذلك الخسائر الفادحة التي انزلتها القوات العراقية بالقوات الصهيونية لمنع الأخيرة من الاستيلاء على منطقة جنين ، وكذلك بسالة القوات المصرية في دفاعها الباسل من مواقعها وعن شرف العسكرية المصرية . لقد قاتلت القوات العربية بضراوة ، وفق ما ارتأته قياداتها السياسية ، لتوقع ستة الاف قتيل، اى مايعادل ٨٪ من مجموع يهود فلسطين ، آنذاك ، وهو حجم من الخسائر البشرية لم تتكبده اسرائيل ، في اى من حروبها اللاحقة .

أما عدم التنسيق بين القوات العربية المحاربة في مختلف الجبهات ، وماشابه اداعها من نظرة ضيقة ، فيعود في معظمه الى القادة السياسيين ، الذين حكمتهم الخصومة والمزاحمة ، بما فاق عداو كل منهم للصهيونية ، الأمر الذى أشاع جوا من الريبة وعدم الثقة . وكان طبيعيا ان ينعكس ذلك على الاداء العسكرى ، فقد باتت القيادة العربية العسكرية العليا الرسمية ، مجرد حبر على ورق ، مما دفع ببعض القادة العسكريين الى التركيز على الاطماع والمجد الشخصى على حساب القضية العامة .

لقد اتخذ قرار الحرب في عجلة ، دون اعداد جاد ، بل لقد اعتبرت الغالبية

الحرب مجرد نزهة قصيرة .. اياما وتنفض المشكلة ، بون دراية حقيقية بطبيعة الارض الفلسطينية ، وبنون معرفة جادة باستعدادات العدو ، وحجم قواته ، الذى بلغ فى قول مايزيد على المائة وعشرين الف رجل وامرأة ، فى حين لم يتعد جموع القوات العربية المشاركة ستة وعشرين الفا ، بمن فيهم المتطوعين ، ووصل سوء الاعداد واللاذ مبالاة الى حد عدم توفير امكنة لمبيت الجنود والمؤن الغذائية اللازمة ، الامر الذى عانت منه القوات العراقية ، على نحو خاص .

وبلغ عدم التنسيق حداً ان فضل الجيش العراقى العمل مستقلا ، وبلغ الاهمال درجة الرعونة ، حين قام ، على سبيل المثال، وليس الحصر قائد جيش الانقاذ ، القاوقجى ، نو الميول الاستعراضية ، بالانسحاب من موقعه الحيوى فى اللطرون ، فى ١٥ أيار / مايو ، بون ان يكلف خاطره بابلاغ قيادة « الفيلق العربى » ، معتقدا بان مهمته قد انتهت باغلاق طريق القدس . وكان ان لاحظ الجنرال جلوب خلو الموقع ، بعد ثلاثة أيام ، فسارع بالسيطرة عليه ، فى ١٨ أيار / مايو . وكم اسفقت القيادة الصهيونية ، على عدم تنبئها المبكر لانسحاب القاوقجى وخلو الموقع ، مما فوت عليها فرصة احتلال القدس بكاملها ، منذ عام ١٩٤٨ .

أما السلبية فى الهجوم ، والتي تمثلت فى الافتقار الى المبادرة ، والتردد فى اتخاذ القرار ، وعدم مرونة القوات فى ميادين القتال ، فتلك آفة المجتمعات العربية ، كانت وماتزال ، تنعكس بدورها على الاداء العسكرى . ويتطلب التغلب على تلك الآفة تغييرا جذريا وشاملا فى المفاهيم السائدة ، وفى أساليب التنشئة ونظم التعليم وأسلوبه ، على نحو يكفل تحرر ارادة الافراد ، وتنمية مداركهم ، واطلاق عقولهم من الدائرة الضيقة التى طال حبسهم فيها .

هوامش الفصل العاشر :

(1) Bethell, P. 303.

(2) Mier, P. 95.

٣ - مذكرات الملك عبد الله ، ص ٨٩ .

٤ - زعيتر ، ص ٢١٠ .

٥ - جندي مع العرب ، مذكرات جلوب باشا ، ترجمة عفيفي حسن الصمدي ، دار النشر للجامعيين ، ص ٥٢ .

(6) Bethell, P. 355.

٧ - مذكرات جلوب ، ص ٤٢ .

٨ - المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(9) Chaim Herzog, The Arab-Israeli Wars, Random House, New York
1982, P. 107.

(10) Ibid, P. 110.

١١ - زعيتر ، ص ٢٢٩ .

(12) Dayan, P. 132.

(13) Herzog, P. 60.

١٤ - مذكرات جلوب باشا ، ص ٨١ .

(15) Herzog, P. 70.

١٦ - مذكرات جلوب باشا ، ص ٩٢ .

(17) David McDowall, Palestine and Israel. The Uprising and Beyond.
(1.13 Tauris and Co Ltd. London NW1 8IA, 1989), P. 198.

(18) Herzog, P. 96.

(19) Ibid, P. 104.

(20) Ibid, P. 91.

الفصل الحادى عشر

«يجب ان لا ننسى ان قضية اللاجئين كانت من جراء اعمال اليهود الوحشية ، وان الدعاية التى تقوم بها اسرائيل ، والتى تدعى فيها ان العرب غادروا البلاد من تلقاء انفسهم ، كانت دعاية فاشلة كاذبة . فالعربى الذى يغادر أرضه راضيا كان من الواجب عليه ان يبيع بيته اذا كان يملك بيتا ، او ان يحمل امتعته ، وان يستعد لهذا الرحيل خلال أيام على الاقل ، ولكن ان يغادر بلده دون ان يحمل شيئا ، ودون ان يعرف مصير عائلته ، وان يقتل ابنه وهو فى يده ، حتى لا يفكر فى العودة .. لم يغادر فلسطين راضيا ، ان اليهود اجبروه على الخروج تحت وطأة الضغط والخوف والارهاب ، وعلى اثر المجازر الرهيبة التى قاموا بها فى طول البلاد وعرضها»

جلوب باشا

التوطين مقابل السلام

فى خضم احداث حرب عام ١٩٤٨ ، أعلن الحاج أمين ، فى ايلول / سبتمبر ١٩٤٨ ، فى غزة ، قيام «حكومة عموم فلسطين» وقد اعترفت بها الحكومات العربية، ماعدا الحكومة الأردنية ، بينما قلب فلسطين كان معلقاً فى الهواء ، والجيش العربية متمركزة فى الناحية الشرقية ، فى حين كانت حيفا ، يافا ، المجدل ، صفد ، وطبريا ، دون حماية تذكر .

اعلن الحاج أمين ، من مقره الجديد فى غزة ، الدستور المؤقت ، الذى تضمن اعلان استقلال فلسطين ، وأشتمل على سبعة عشرة مادة ، وتنص مادته الثانية على منح الحكومة كل السلطات التشريعية والتنفيذية ، كى تمارس سلطتها على كل شبر فى فلسطين ، ضمن حدود الانتداب البريطانى ، واعلنت المادة الرابعة عشر القدس عاصمة للحكومة ، واحتفظت هذه الحكومة بحق إختيار أى مكان آخر ، بشكل مؤقت ، لممارسة مهماتها .

وعبر « المؤتمر الوطنى الفلسطينى » فى اجتماعه بغزة ، عن امتنان عرب فلسطين وتقديرهم العميق للحكومات والشعوب العربية لما بذلوه ومازالوا يبذلونه ، من جهد لانقاذ فلسطين ، كما امتدح المؤتمر بسالة الجيوش العربية ، لتصميمها على البقاء ، فى فلسطين ، حتى يتم تحرير البلاد بالكامل .

ولكن ما ان أعلن عن قيام حكومة عموم فلسطين ، حتى انتعش رجال الحاج أمين ، وانسحب الكثيرون منهم من القوات العربية ، ليؤسسوا جمعية « الجهاد المقدس » مما جعل « الفيلق العربى » فى موقف دقيق للغاية ، فالقوات الصهيونية من امامه ، ورجال المفتى المتحفظين من خلفه ، ووجدت قيادة القوات الأردنية نفسها امام خيارين ، العودة الى الضفة الشرقية ، وفى هذه الحالة لن يصمد رجال المفتى امام القوات الصهيونية سوى ساعات محدودة ، أو وضع رجال الحاج أمين امام أحد خيارين ، الانضمام الى القوات العربية أو تسليم سلاحها . . فكان ان طوق

الفيلق العربى قوات المفتى لتسلحها ، وبالفعل تم ذلك دون مجهود ودون ان يلقى معارضة ما (١).

لم تتمكن « حكومة عموم فلسطين » من البقاء فى غزة ، سوى أيام قليلة ، حيث اصدر رئيس الحكومة المصرية ، النقراشى باشا ، أوامره إلى المفتى وجماعته، بمغادرة غزة إلى القاهرة .

فى ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨ ، دعى أحمد حلمى باشا ، رئيس الحكومة المعين من قبل الحاج أمين ، الى حضور جلسات الجامعة العربية والمشاركة فى المباحثات ، وكان ذلك يتم للمرة الأولى . وحين طالب حلمى باشا اعضاء الجامعة بالمساعدة المالية ، لتمكين الفلسطينيين من استئناف نضالهم ضد الاحتلال الصهيونى ، تلقى وعدا بتقديم خمسة عشر ألف جنيه مصرى ، كميزانية سنوية لحكومة عموم فلسطين، وقد رأى الكثير من أعضاء الحكومة الجديدة فى العرض ، مايبعث على السخرية ، مما جعلهم يرسلون استقالاتهم بالبرق .

فى ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٩ ، غفل الأمين العام للجامعة العربية ، عزام باشا ، أو تغافل عن ارسال دعوة لحلمى باشا ، لحضور الدورة العادية لمجلس الجامعة ، مما جعل الأخير يحتج ، غاضباً ، متهما الأمين العام بالانحراف عن الخط الوطنى التقليدى ، وقبوله للوضع القائم الجديد ، الذى يضع السيادة فى فلسطين فى أيدي الصهاينة ، وما يعنيه ذلك من مسح اسم فلسطين من خارطة العالم .

كان بين أعضاء المؤتمر الوطنى ، الذى أعلن استقلال فلسطين من غزة ، الكثيرون من آل الحسينى ، فى مقدمتهم جمال الحسينى ، الذى سرعان ما استقر به المقام فى المملكة العربية السعودية ، ليحصل وعائلته على الجنسية السعودية ، أسوة بنجلى الحاج أمين ، وفى ماعدا عونى عبد الهادى ، لم يدع أحد من الجماعات السياسية المنافسة لحضور جلسة المؤتمر الوطنى اليتيمة هذه .

استمر حلمى باشا فى أداء مهامه ، كرئيس لحكومة عموم فلسطين ، إلى أن انتقل الى شارع قصر النيل ، حيث مقر بنك الأمة ، الذى يمتلكه ويرأسه الباشا نفسه ، غير أن هذا البنك ، الذى أنشئ لانقاذ الأراضى الفلسطينية سرعان ما أفلس ، فى أشهر قليلة ، وإن تمكن الباشا من شراء بيارة برتقال فى غزة .
ورغم أن الحاج أمين استمر من مقره الجديد ، فى بيروت ، فى الاتصال بالوجهاء التقليديين ، فى مدن وقرى الضفة الغربية ، الا أن « الهيئة العربية العليا » لم يعد لها قوة سياسية تذكر ، ورغم ذلك فان ياسر عرفات ، فى أيامه الأولى ، تقرب من الحاج أمين ، ربما طلباً للشرعية أو الواجهة الاجتماعية ، اللتان يفتقدهما عرفات .

اقتصر رد الفعل الغربى على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، منذ البداية ، على تقديم المساعدة المادية ، مع التجاهل التام للأسباب السياسية وراء هذه المشكلة . .
حيث لم يرد أحد معرفة الحال الذى آل اليه الفلسطينيون ، الذين انتشروا فى الأقطار المجاورة ، يضربهم الارتباك والذهول ويعضهم الجوع ، لفشل الجيوش العربية غير المتوقع ، وعلى عكس مامنتهم به القيادة . . والآن قد اصبحوا لاجئين عرب ، ومضطهدين من اليهود ، لا يحفل بهم المراقبون الأوروبيون وغالبا ما يقللون من شأن ماحدث . حيث قدرت «الايكونومست» البريطانية عدد اللاجئين بـ ٣٦٠.٠٠٠ ، فى حين بلغ عددهم ، آنذاك ، أكثر من ضعف هذا الرقم ، واكتفى التقرير بالمطالبة بالمساعدات الانسانية ، دون أن يطالب بالتحقيق لمعرفة أسباب هذا الخروج الدامى . وقد أورد التقرير شهادة مختصرة لأحد شهود العيان ، عما رآه فى تلال بير زيت ، شمال القدس ، حيث أخذ فى التجول حوالى أربعة عشر ألف معدم على مدرجات الجبال يعتاشون على لحاء شجر الزيتون ، الذى كان مورد رزق الاجيال السابقة لقرون طويلة . أما برنادوت ، فقد ذكر فى تقرير بارد ، أحوال اللاجئين ، حين تحدث عن كهول بؤساء ، اندفعوا بوجوههم الهزيلة ، ولحاهم المتشابكة ، نحو سيارته لالتقاط كسرات من خبز ، لا تصلح لغذاء الأدميين (٢) .

لم يكن عدد اللاجئين الفلسطينيين معروفا ، على وجه الدقة ، فالوسيط الدولي قدر عددهم فى أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ ، بـ ٣٣٠.٠٠٠ ، وبعد شهر قدره ، خلفه ، رالف بانس ، بـ ٥٠٠.٠٠٠ ، وفى خريف عام ١٩٤٩ ، قدرت وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عدد الأفراد الذين فروا من فلسطين ، وغير القادرين على العودة بـ ٧٢٦.٠٠٠ ، توزعوا كالتالى : ٢٨٠.٠٠٠ فى الضفة الغربية ، ١٩٠.٠٠٠ فى غزة ، ١٠٠.٠٠٠ فى لبنان ، ٧٥.٠٠٠ فى سورية ، ٧٠.٠٠٠ فى الاردن ، وفى مصر سبعة الاف ، وأربعة الاف فى العراق . وبحلول عام ١٩٦٧ ، اصبح العدد المسجل لدى وكالة الغوث ١.٣٤٤.٥٧ ، ويأتى هذا الارتفاع نتيجة للزيادة الطبيعية فى عدد المواليد من اللاجئين^(٣) .

منذ عام ١٩٤٨ ، بدأت مرحلة قاسية وجديدة فى حياة الفلسطينيين ، تميزت بالقهر السياسى ، والعزلة الاجتماعية والهامشية الاقتصادية ، فقد أصبحوا مبعثرين بين دول عربية مختلفة ، وياتوا مجرد أقليات خاضعة لنظم سياسية متباينة الاتجاهات ، تواجههم الحقيقة القاسية ، بأنهم لم يعودوا كيانا سياسيا . فقبل عام ١٩٤٨ ، كان وجودهم المادى على ارض فلسطين ، كأغلبية تقاوم الاستيطان الصهيونى وتتحداه ، يدعم حقوقهم الشرعية فى بلادهم ، أما الآن ، فقد أصبحت العسكرية الاسرائيلية ، والتوسع الاستيطانى العامل المهيمن فى فلسطين ، التى بقى على أرضها قرابة ١٦٠.٠٠٠ فلسطين ، فقط . اضافة الى محو هوية فلسطين الوطنية ، فقد كان لهذه الهجرة الجماعية أثر مدمر على المجتمع الفلسطينى ، الذى أصبح ، فى نهاية حرب ١٩٤٨ ، مجرد مجموعات لاجئة متناثرة على وجه الأرض . وهكذا عاش أكثر من نصف الفلسطينيين تجربة الاقتلاع من الجذور ، والعيش فى المنفى ، ويات أكثرهم بلا مأوى أو مصدر للرزق ، لفقدان نحو ثلاثة أرباعهم مصادر عيشهم^(٤) .

الأكثر خطورة ، أن التشتت الفلسطينى فى عدة دول عربية ، شوه أسس عملية الاندماج الاجتماعى ، وجعل من السهل السيطرة عليهم ، والتحكم بهم ، عبر

أساليب متنوعة ، تتراوح بين وعود الثأر والتحرير ، وبين القهر والتهديد ، انهمك الفلسطينيون نتيجة كل هذه الظروف مجتمعه ، فى العقد الأول من الشتات ، فى الكفاح من أجل البقاء ، فى ظروف صعبة ، وبيئات غريبة ، مما استنفذ طاقاتهم ، خاصة ، وان اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية ، وما شهده عام ١٩٤٩ من اتصالات ومباحثات سرية وعلنية ، جعلت اللاجئين يعتقدون بأن عودتهم الى ديارهم مسألة أيام .

ولكن بداية ، ما الذى دفع جموع الفلاحين الفلسطينيين الى مغادرة قراهم ، خلال حرب عام ١٩٤٨ ، واللجوء إما الى اجزاء من فلسطين ، كانت ماتزال تحت السيطرة العربية ، أو الى عبور الحدود إلى سورية ولبنان والاردن ؟

يرجع خروج جموع الفلسطينيين إلى اسباب واضحة للعيان ، تتركز فى معظمها ، حول الهجوم العسكرى اليهودى على القرى الآمنة ، والارهاب الصهيونى المتوحش الذى نشرته منظمته الأرجون وشنتيرن ، اضافة إلى عدم وجود قيادات وطنية واجان توعية وتوجيه ، فضلا عن افتقار الأهالى الى الاسلحة والاعداد المسبق الجاد .. باختصار لقد عمت الفوضى وانتشر الارتباك وساد الهلع بسبب ذبوع أخبار الوحشية الصهيونية ومجازر التطهير العرقى والدينى التى أخذت تشنها الصهيونية.

ورغم وضوح هذه الاسباب ، فان لفظا كثيرا قد أثير حول هذا الخروج الجماعى فى الساحة الدولية ، نتيجة للرواية الرسمية الاسرائيلية ، التى أذاعها مكتب الاعلام الاسرائيلى فى نيويورك ، بعد اشهر قليلة من انتهاء الحرب فى عام ١٩٤٨ . فقد ارجع التقرير ، الذى نشر فى تشرين ثانى / نوفمبر خروج الفلسطينيين الى اوامر اصدرتها « الهيئة العربية العليا » من مقرها فى دمشق ، واعلنها سكرتير الهيئة فى القدس ، حسين فخرى الخالدى ، ينصح الفلسطينيين بالخروج ايدانا بدخول الجيوش العربية الى فلسطين .. ولكن المكتب المذكور لم يستطع تقديم أدلة على صحة ادعائه (٤) .

لم يكن خروج الفلسطينيين بالأمر المباحث ، ولم تكن قيادة اليوشيف غير مسؤولة كما تدعى ، فطالما تدارست الوكالة اليهودية مشكلة السكان العرب ، وتدبرت وسائل طردهم من البلاد ورغم حرص قيادة الوكالة اليهودية واليوشيف معاً ، على عدم اصدار اوامر رسمية وصريحة بتطهير البلاد من أصحابها ، فقد كان طرد الفلسطينيين وترويعهم امراً ضمنياً ومفهوماً لدى جميع منظماتها المقاتلة ، وعلى رأسها الهاجاناه .

في ١٩١١ ، اقترح أحد اعضاء الوكالة البارزين ، آرثر روبن ، ترحيل محدود للفلسطينيين ، كما ان وايزمان كان يعتقد دوماً ، بان الترحيل مسألة حيوية للبرنامج الصهيوني ، رغم حرصه على عدم التصريح العلني بنيته المبيتة هذه ، فقد اقترح على الحكومة البريطانية ، في عام ١٩٣٠ ، اعادة توطين عرب فلسطين في شرق الاردن ، كما ان الوكالة اليهودية اوحى بالفكرة نفسها الى لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧ ، حيث تضمن اقتراح اللجنة بالتقسيم ، عملية « تبادل سكاني » ، يرمى الى ترحيل ٢٢٥.٠٠٠ فلسطيني من منطقة الساحل ووادي الاردن، الى شرق الاردن ، مقابل انتقال ١.٢٥٠ يهودي من المناطق العربية (٥).

كان بن جوريون ، مثله كمثل وايزمان وجولدا مائير ، من اشد المتحمسين لترحيل العرب ، فقد اعلن في عام ١٩٣٨ ، انه مع الترحيل الاجباري ، الذي لا يراه منافياً للأخلاق ، فهناك « امران أساسيان، السيادة وتخفيض عدد العرب في الدولة اليهودية وعلينا الاصرار على كليهما » . فبن جوريون ، مثل الكثيرين من رفاقه ، كان يرى ان وجود الكثير من عرب فلسطين في الدولة اليهودية ، يشكل عدم استقرار للدولة المرتقبة ، بل لا يضمن بقاء السلطة في يد اليهود . ولهذا فقد استهدفت خطة دالت التي وضعتها الهاجاناه ، طرد الفلسطينيين عبر الحدود . وتلك حقيقة يبرهن عليها زعم اسرائيل بان ليس للاجئين حق العودة ، وقيامها بتدمير القرى العربية بأسلوب منهجي ، حتى تقضى نهائياً على امل اللاجئين بالعودة ، وتجدر الاشارة هنا الى ان اسرائيل اتخذت قراراً ، في صيف عام

١٩٤٨ ، بمنع المزارعين الفلسطينيين فى الخطوط الامامية والخلفية ، على حد سواء ، من جنى محاصيلهم الصيفية والشتوية ، والتي هى مصدر قوتهم ومعاشهم^(٦) .

مما لاشك فيه ان الطرد وفرار الفلسطينيين ، كان يأخذ مجراه ، منذ آذار / مارس ١٩٤٨ ، قبل نهاية الانتداب البريطانى ، ودخول الجيوش العربية النظامية الى فلسطين .٠٠ كان القادرون الفلسطينيون يرحلون فرادى مع عائلاتهم فى بادىء الأمر ، ثم أوسع نطاق الخروج ، وتسارع اثر مذبحه دير ياسين . فحتى ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨ ، كان هناك ما بين ٢٠٠ الى ٢٠٠ الف لاجىء ، نتيجة مباشرة للعنف اليهودى . لم تكن مذبحه دير ياسين ، تلك القرية الآمنة التى جمعتها علاقة حسن جوار بالمستوطنات اليهودية المحيطة بها ، المذبحه الوحيدة ، فقد أقترف الكثير من المذابح ، قد لا نعرفها ابدا ، ولكنها بلغت من الوحشية حدا ، جعل وزير الزراعة الاسرائيلى ، أهارون سيزلنج ، يصرح بالقول «لقد تصرف اليهود ، الآن ، كالنازيين ، مما يجعل كيانى يهتز برمته»^(٧) لقد كان الطرد ، الذى يعرف حاليا بلغة العصر الحديث بالتطهير العرقى ، جاريا على قدم وساق ، منذ اواخر صيف عام ١٩٤٨ ، فى الجليل وجنوب فلسطين ، حيث اتبع اليوشيف هذه السياسة ، قبل نهاية الانتداب ، لاهداف سياسية وليست عسكرية ، باعتراف احد اعضاء حزب المباام ، العمل ، واستمرت عمليات الطرد ، حتى بعد انتهاء الحرب ، فمنذ تشرين ثانى / نوفمبر ١٩٤٨ وحتى نهاية عام ١٩٥١ ، اى بعد انتهاء الحرب ، ثم طرد ما بين عشرين الى ثلاثين الف فلسطينى^(٨) مما يوضح بجلاء كذب الافتراءات الاسرائيلية .

والادهى والأمر من ذلك ، ان قرار اليوشيف بعدم عودة الفلسطينيين ، قد أتخذ قبل ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨ ، حين أرسل شاريت ، أول وزير خارجية لاسرائيل ، برقية من نيويورك ، قبل موعد انتهاء الانتداب بثلاثة اسابيع ، يقترح فيها اعلان تحذير للعرب بان لا عودة لمن يغادر ، وقد اصبح هذا الاقتراح سياسة رسمية لاسرائيل ، منذ الأول من حزيران / يونيه ١٩٤٨ . وعندما أثار وسيط

الأمم المتحدة موضوع اللاجئين وضروة اعادتهم مع شاريت ، بعد أيام قليلة ، بدأ المسئول الاسرائيلي متشددا وصلبا كالصخرة .

ان اللفظ الذي احاط بقضية خروج الفلسطينيين عام ١٩٤٨ ، يرجع فى اساسه الى تعمد قادة اسرائيل خلط الاوراق ، وتعميم ماحدث فى حيفا على سائر فلسطين . أما حيفا وماحدث فى حيفا ، فهو يدل ايضا على خطأ آخر، فى سلسلة الأخطاء الكثيرة لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية .

فى ٢١ نيسان / أبريل ١٩٤٨ ، أخذت القوات البريطانية مواقعها فى حيفا ، وتمركزت فى بضعة معسكرات للجيش ، وعلى الفور بدأت الهاجاناه اكتساح المدينة، فجأة ، من مرتفعات جبل الكرمل ، مما باغت العرب ، ونجحت القوات الاسرائيلية فى تمزيق الجزء العربى من المدينة الى ثلاثة أقسام ، هنا طالب بعض ممثلى الحاج أمين والقائىجى الأهالى ، بالمغادرة ، انتظاراً لدخول الجيوش العربية الى فلسطين ، حتى تقوم بطرد اليهود خارجا . ربما كان الدافع وراء أوامر رجال المفتى هؤلاء ، نفس الدافع الذى جعل الخالدى يذيع أخبار مذبحة دير ياسين ، بكل تفاصيلها المرعبة ، لحث الدول العربية على التدخل العسكرى السريع، وفقا لما ذكره زميله حازم نسبية ، فلم يكن دخول الجيوش العربية أمراً مؤكداً بعد . حاول الجنرال البريطانى ، ستوكول ، وبعض الشخصيات الفلسطينية ، اثناء الفلسطينيين عن مغادرة حيفا ، دون جدوى ، فقد أثروا اتباع أوامر القيادة الفلسطينية ، وبالفعل تم ترتيب هدنة لمدة خمسة أيام ، كى يبدأ الخروج الجماعى ، ولم يبق فى حيفا بعدها ، من مجموع مائة الف عربى ، سوى بضعة الاف (٩) .

ورغم ذلك ، فلا يمكن تعميم ماحدث فى حيفا فى كل أنحاء فلسطين ، خاصة فى القرى التى كانت تفتقر تماما للجان التوعىة ، ولأجهزة الراديو ، فالتوجيهات التى صدرت من « الهيئة العربية العليا » ، من دمشق ، فى أوائل عام ١٩٤٨ ، دعت الناس الى البقاء فى بيوتهم ، نعم لم تدعهم الى المقاومة والمواجهة ، فذلك لم يكن ممكنا ، والقيادة نفسها تقيم خارج البلاد .

ولنسمع مايقوله جلوب باشا ، الذى كان فى مسرح الاحداث ، وعلى اطلاع واسع بما كان يحدث ، بشأن اللاجئين الفلسطينيين « يجب ان لاننسى ان قضية اللاجئين كانت من جراء اعمال اليهود الوحشية ، وان الدعاية التى تقوم بها اسرائيل ، والتى تدعى فيها ان العرب غادروا البلاد من تلقاء انفسهم ، كانت دعاية فاشلة كاذبة ، فالعربى الذى يغادر أرضه راضيا كان من الواجب عليه ان يبيع بيته اذا كان يملك بيتا ، او ان يحمل أمتعته ، وان يستعد لهذا الرحيل خلال أيام على الاقل ، ولكن ان يغادر بلده دون ان يحمل شيئا ، ودون ان يعرف مصير عائلته ، وان يقتل ابنه وهو فى يده ، حتى لايفكر فى العودة . . . لم يغادر فلسطين راضيا ، انما اليهود أجبروه على الخروج تحت وطأة الضغط والخوف والارهاب ، وعلى أثر المجازر الرهيبة التى قاموا بها فى طوال البلاد وعرضها (١٠) .

ان ما يعيشه العرب ، فى حقبة التسعينيات ، خلال محادثاتهم السلمية مع اسرائيل ، رغم تغير الظروف الموضوعية ، يثبت عزم اسرائيل ، واصرارها على عدم عودة من يريد العودة من اللاجئين منذ اليوم الأول لقيامها . فان مفاوضات اليوم ، بهذا الصدد ، لاتعدو سوى نسخة مكررة ، بل مشوهة ، لما شهدته عام ١٩٤٩ من اتصالات ومباحثات فى شأن اللاجئين وعودتهم ، تذكرنا بمقولة ماركس الشهيرة ، فى ان التاريخ يتكرر مرتين، الأولى بشكل ماساة والثانية على شكل ملهاة . فى خريف عام ١٩٤٨ ، أدركت المنظمة الدولية تعذر عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بلادهم ، فقد طالبت اسرائيل مراراً بتسهيل العودة ، أو التعويض ، عملا بحقوق الانسان وبذلت المجموعة الدولية ، مع ذلك ، جهودا لاقتناع اسرائيل بعودة ، على الاقل ، قسم من اللاجئين ، لم تفض الى شىء . وقد أدرك بعض أعضاء « لجنة التوفيق * » ، وعلى رأسهم العضو الأمريكى مارك اثريدج ، بأن

* قامت لجنة التوفيق بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٤٨ ، وقد تشكلت من مندوبين عن الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ، لبحث قضية فلسطين ، ومشكلة اللاجئين .

معضلة اللاجئين تشكل حجر عثرة أمام أية اتفاقية لأحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط . كان العضو الأمريكى يدرك بأن كلا الجانبين ، اسرائيل والدول العربية ، يستخدم اللاجئين رهينة سياسية ، وكان العضو الأمريكى على اقتناع تام ، بأن أية اشارة من اسرائيل تفيد قبولها بعودة الكثير من اللاجئين ، ستحطم هذه العقبة، وتولد مناخا يسمح بالتوصل الى تسوية سلمية شاملة^(١١).

تحت ضغوط « لجنة التوفيق » والولايات المتحدة ، بدأت اسرائيل تناور وتتلاعب بين امكانيتين .

الأولى : دمج منطقة غزة فى اسرائيل ، بما تحويه من سكان أصليين ولاجئين، الذين يمكنهم العودة الى قراهم الأصلية ، وبالفعل فى آيار / مايو ١٩٤٩ أبلغت اسرائيل « لجنة التوفيق » بأنها « مستعدة لقبول كل العرب الموجودين ، فى الوقت الحاضر ، فى منطقة غزة ، سواء السكان الأصليين أو اللاجئين ، كمواطنين فى دولة اسرائيل .

لكن اسرائيل سرعان ماتراجعت عن عرضها هذا ، خشية رد فعل القوى الأشد يمينية فيها ، متذرة بأنها أخطأت تقدير حجم العرب فى منطقة غزة ، فقد اعتقدت بأن عددهم يتراوح بين مائة ألف أو مائة وخمسين ألفاً ، فى حين ان العدد الحقيقى بلغ ٢٨٠ ألف ، وتراجعت الحكومة المصرية ، بدورها ، أيضا عن البحث فى هذا العرض ، لما يتضمنه من ثمن سياسى باهظ ، يتمثل فى تنازل الحكومة عن قطعة ارض عربية الى الدولة اليهودية .

وهكذا تبخرت « خطة غزة »

الامكانية الثانية ، تمثلت فى تقدم اسرائيل بعرض آخر ، فى تموز / يوليه ١٩٤٩ ، تحت الالاح الأمريكى ، مفاده اعلانها بقبول عودة مائة الف لاجيء . وما ان اعلنت اسرائيل هذا ، حتى انفجر الموقف السياسى فى تل اببيب ، حتى داخل حزب الماباى (العمل حاليا) . لم يرض العرب بالعرض الاسرائيلى ، مع اشارتهم بان اسرائيل تؤكد قدرتها على استيعاب مئات الالوف من اليهود ، مما

يعنى استطاعتها على استيعاب مايزيد على مائة الف عربى ، كما ان الولايات المتحدة لم تر فى العرض أساسا مناسبا لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .
مع سقوط العرض الاسرائيلى الأخير ، انتهت فرصة التوصل إلى حل وسط بين الدول العربية واسرائيل . فقد رأى الجميع ، تقريبا ، فى ماعدا اللاجئين أنفسهم ، بأن عودة ما ، ليست بالحل العملى ، وبدأ تبلور مفهوم مؤداه ، بأن التسوية السلمية يجب ان تتضمن حدوداً معترفا بها ، وتوفر ترتيبات أمنية تؤدى الى توقف حالة الحرب . والأكثر أهمية ، أن هذه القضايا تؤثر ، مباشرة ، على أمن الدول العربية واسرائيل . وتجدر الملاحظة ، بأن هذا المفهوم تبدى ، لاحقاً ، فى قرار مجلس الأمن الشهير ٢٤٢ .

كانت الحكومات العربية ، خاصة تلك التى ضمت لولها أعراقاً وطوائف متعددة ، تخشى على استقرارها الداخلى ، نتيجة التأثير السياسى ، الذى يحدثه وجود لاجئين فلسطينيين بين ظهرانيتها . ولذلك كان من المفهوم والطبعى ، أيضا ، أن تنتهج سياسات تتفق واعتباراتها الخاصة ، وليس وفقا لما هو أفضل وأجدى للاجئين أنفسهم . فقد أعربت حكومة حسنى الزعيم فى سورية ، على سبيل المثال ، عن استعدادها لاعادة توطين ٣٠٠.٠٠٠ لاجىء فلسطينى ، مقابل تسوية سياسية شاملة للصراع ، كما أبلغ المندوب المصرى فى « لجنة التوفيق » ، ممثل اللاجئين الفلسطينيين ، آنذاك ، أن مصر معنية ، بالدرجة الأولى ، بمشاكلها فى السودان ، والسويس ، وبالحصول على الأسلحة ، وبالمعونة الأميركية ، وأن فيضان نهر النيل ، فى حال حدوثه ، يفرق اعداداً من المصريين ، تفوق كثيرا عدد اللاجئين الفلسطينيين . وبناء على ذلك ، اقترحت الحكومة المصرية ، وبشكل سرى ، أن تقيم اسرائيل « لجنة تحرير فلسطين » يناط بها العمل على متابعة حل مشكلة اللاجئين .
فذلك حل يزيح عن كاهل الحكومة المصرية ، حرج تسليم منطقة غزة الى اسرائيل ،

وينهى مشكلة اللاجئين ، كقضية سياسية ، اضافة الى أنه ينزع الضفة الغربية من الاردن (١٢) .

اما الوفد الفلسطيني في مؤتمر لوزان ، فقد قدم اقتراحا إلى رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، الياهو ساسون ، بان تضم اسرائيل منطقتي غزة والضفة الغربية ، مع منحها حكما ذاتيا ، اضافة الى عودة واستيعاب مائة الف لاجيء ، فذلك الحل يؤدي الى انسحاب الجيوش العربية ، ويحفظ وحدة أراضي فلسطين .

انتهت محاولات البحث عن حل لمشكلة اللاجئين ، الى تشبث العرب بالمطالبة بعودة اللاجئين كشرط أساسي لاحلال السلام ، وبذلك لحقوا بموقف اسرائيل ، في ربط الأخيرة الحل السلمي الشامل بمشكلة اللاجئين ، استناداً الى موقفها الرافض لعودة اللاجئين ، ولرفض اللاجئين أنفسهم إعادة توطينهم . ومع فشل مؤتمر لوزان واخفاقه في إعادة اللاجئين ، أنشأت الأمم المتحدة « وكالة غوث اللاجئين » ، التي بدأت عملها في أيار / مايو ١٩٥٠ .

ويعلق الياهو ساسون ، على نتائج مؤتمر لوزان بقوله « يعتقد اليهود ان بالامكان الحصول على السلام ، دون دفع الثمن ، سواء في حده الأدنى أو الأقصى، انهم يريدون ان يتخلى العرب عن كل المناطق (المحتلة) الى اسرائيل ، وموافقته العرب على استيعاب كل اللاجئين في الدول (العربية) المجاورة ، وقبول العرب ، أيضا ، بتعديل الحدود الحالية جنوب منطقة القدس ... » (١٣) .

وفي أحيان كثيرة ، كان الفلسطينيون أنفسهم يشكلون عقبة ، أمام ايجاد حل لمشكلة اللاجئين ، فقد أنشأت لجان فلسطينية في مراكز تجمع اللاجئين ، حول حدود اسرائيل ، وأهمها لجنة رام الله ، التي أدت خدمات جليلة جمة ، بالتعاون مع الاردن ، وهيئة الصليب الأحمر الدولي .

في أواخر آذار / مارس ١٩٤٩ ، اجتمع مندوبو هذه اللجان في رام الله ، وطالبوا بعودة اللاجئين ، دون انتظار التوصل الى تسوية سياسية نهائية للمشكلة

الفلسطينية ، معبرين عن رغبتهم بالعودة ، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية .
لم تعترض اسرائيل والنول العربية ، وحدها ، على هذا الاقتراح ، بل ، أيضا ،
«الهيئة العربية العليا » ، بقيادة الحاج أمين ، الذى رأى فى هذا التصرف تحديا
لسلطته فى اجراء مفاوضات مع العدو^(١٤) .

لقد ذهب وفد ، انبثق عن اجتماع رام الله ، الى لوزان ، ليكتشف هناك عدم
امكانية حضوره المؤتمر الخاص باللاجئين ، لأنه يفتقر الى التمثيل الحكومى ،
والمفارقة هنا ، اكتشاف الوفد ، ان كل نولة عربية ممثلة فى مؤتمر لوزان ، أتت
وبصحبتهام ممثلها الفلسطينى الخاص عن اللاجئين ! فأخذ اعضاء وفد رام الله
يقنعون هؤلاء الممثلين بالتركيز على مسألة العودة « حيث يجب السماح أولا بعودة
اللاجئين ، وبمجرد ان تقر العودة ، لايجب ان تتأثر بمباحثات الحدود ..
فاللاجئون يصبحون ، بالضرورة ، مواطنين لأية سلطة أو تشريعات تحكم المنطقة
التي يعيشون تحت سماؤها ، سواء كانت عربية أم اسرائيلية »^(١٥) .

كان الوفد الاسرائيلى يعلم ، مسبقا ، بموقف مؤتمر رام الله ، وباقتراحه
بضرورة سماح اسرائيل بعودة ٤٠٠ الف ، « الذين سيعيشون فى سلام مع
اسرائيل ، ليشكلوا جسراً للسلام بين اسرائيل والدول العربية » . لم يكن أمام
اقتراح كهذا ، أية فرصة للنجاح ، فاسرائيل لم ترغب ، وما تزال ، فى عودتهم ،
تحت أية ظروف ، كما أن الحكومة الأردنية لم تقبل بهيئة لللاجئين ، تعمل بشكل
مستقل .

عاش الفلسطينيون ، ومايزالون ، حالة التمزق الاجتماعى ، تحت ظروف
سياسية متباينة ، لكن لم يخفف هذا التمزق من شعورهم الوطنى ، بل على العكس
تماما . فمأساة الاقتلاع من الجنور ، والحياة الاجتماعية فى المخيمات ، التى
تسودها ظروف الفقر والجوع ، خاصة فى السنوات الأولى ، ناهيك عن عداة بعض
فئات السكان المحليين فى بلاد الغربية ، وأيضا فى مابقى من فلسطين ، الناتج

عن شح فرص العمل ، كل هذه العوامل ، عززت شعور اللاجئين بهويتهم الوطنية ، وباختلافهم عن المحيطين بهم . فقد صهرتهم التجربة المشتركة ، ووحدتهم المعاناة . ولايعنى هذا ، أبداً ، أن قدر المعاناة كان متساوياً بين الفئات الفلسطينية المختلفة ، فقد ارتبطت المعاناة بالخلفية الاجتماعية لكل منهم ، بما قبل عام ١٩٤٨ ، الى حد بعيد .

يمكننا اعتماد ظروف مغادرة فلسطين ، فى عام ١٩٤٨ ، قاعدة جديدة للتمايز الاجتماعى ، فهى تسمح لنا بالحديث عن « الطبقات » الفلسطينية فى الشتات ، مع حلول عام ١٩٦٧ ، كانت هناك ثلاث مجموعات فلسطينية ، يمكن تعريفها ، بوضوح ، بـ « البرجوازية » ، ومتلقى الاجور ، والعمال والفلاحين المعدمين المشتتين . توجد فى قمة « البرجوازية » الفلسطينية مجموعة قليلة من كبار الملاك والوجهاء التقليديين ، التى استمرت فى العيش فى الضفة الغربية ، وامتلكت تأثيراً سياسياً ملحوظاً فى الحقبة الأردنية ، وقد نقلت قاعدتها الاقتصادية من الملكية الزراعية الى الصناعة والبناء والاستثمارات المالية خارج الضفة الغربية . وقد استطاع هؤلاء استعادة جزء من ثروتهم ورؤوس أموالهم ، ثم استثمروها فى بناء أصول جديدة فى الدول المجاورة ، مثل عبد الحميد شومان واسرته ، التى نقلت مقر «البنك العربى» من القدس الى عمان ، وايضا يوسف بيدس ، الذى أسس بنك «انترا» ، أكبر مؤسسة مالية فى الشرق الأوسط ، وحسيب صباغ ، الذى أسس شركة مقاولات ضخمة^(١٦) .

ورغم ذلك ، فقد واجه هؤلاء الفلسطينيون ، فى أواسط الستينيات ، صعوبات فى الدول المضيفة ، من قبل البرجوازية العربية الصاعدة ، فى لبنان والأردن ودول الخليج ، فدمرت امبراطورية بيدس ، فى لبنان عام ١٩٦٦ ، لأسباب عديدة ، ليس أقلها منافسة المصالح البرجوازية اللبنانية . وهكذا عاشت هذه الفئة المزدهرة تجربة العداة والتمييز ، فى أشكال واضحة ، لتجد نفسها ، فى النهاية ، عرضة

لحالة عدم المواطنة ، التي يعيشها غالبية الفلسطينيين ، وذلك لان قوتها السياسية لم تكن تتساوى مع موقعها الاقتصادي الذي اكتسبته ، وبالتالي لم تستطع حمايته .
اما طبقة متلقى الأجور ، فتتكون من الاكاديميين والفنيين والاداريين ، وقد تقاضى بعضهم ، رواتب ضخمة . وعملت نسبة كبيرة من هؤلاء على أساس العقود الشهرية والموسمية ، فهم ليسوا طبقة عاملة ، وفق المفهوم الغربى للكلمة ، ويرجع ذلك ، جزئيا ، لافتقاد العالم العربى للتنمية الصناعية . وعمل أغلب هؤلاء فى الاردن ودول الخليج ، وبنسبة أقل فى لبنان ، وقد شهدت بداية الستينيات ارتفاعا ملحوظاً فى نسبة أصحاب الياقات البيضاء المهرة ، حيث استطاع جيل من اللاجئين الاستفادة من برامج التعليم فى مدارس وكالة الفوٹ ومعاهدما ، حيث حصل بعضهم على مناصب عالية فى الدول المجاورة ، وتحولت غالبيتهم الى بناء مشاريعها الخاصة ، قبل استبدالهم بالمحليين ، خاصة فى دول الخليج (١٧) .

وفى قاع الهرم الاجتماعى ، نجد الفلاحين المعدمين ، ومن الجدير بالذكر أنه قد انضم الى هؤلاء حوالى ٢٥٠ الى ٣٠٠ الف فلسطينى نازح ، شردوا من مخيمات الضفة الغربية غداة حرب ١٩٦٧ ، ولاد معظمهم الى الاردن وسورية ولبنان . عاشت هذه الفئة فى شبه عزلة فى مخيماتها ، تعاني الغربة ، والوحشة ، والقيود المشددة على تحركها . وعانت هذه الفئة ، بفلاحيتها المعدمين ، وما انضم اليهم من النازحين الجدد من ظروف اصعب من بقية مواطنيهم ، يسحقهم الفقر ، وتلاحقهم الهجمات العسكرية الاسرائيلية المباشرة . فقد قبعوا ، ومايزالون ، فى مخيمات وأكواخ حول المدن ، حيث اصبحت الشوارع مجالهم الوحيد . لاكتساب العيش ، حيث عملوا باعة متجولين ، وصبيان فى المقاهى والمكاتب ، وفى مختلف صنوف العمالة الرثة ، وقد شكلت هذه الفئة العمود الفقرى لمنظمات المقاومة الفلسطينية .

اصبح التعليم بالنسبة للفلسطينى المجال الأمثل للاستثمار ، ولتأمين مستقبله فى بلاد الغربة ، وذلك تعويضا عن الشعور بافتقاد الأمن السياسى والاقتصادى ،

مما يفسر ابتعادهم عن الزراعة الى قطاع الخدمات ، حتى فى سورية ، حيث تتوفر إمكانات العمل الزراعى . وتعكس هذه النقلة تيارا عاما فى الدول العربية ، ولكنها فى حالة الفلسطينيين ، تعكس اهتماما خاصا بالحصول على مصادر للعيش يملكون السيطرة عليها .

الى جانب النتائج الاجتماعية والاقتصادية التى تسبب فيها الاقتلاع والتشتت والفاقة ، بما يتضمنه ذلك ، من تأثيرات نفسية سلبية على اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم ، فقد عاش هؤلاء فى عزلة تكاد تكون تامة فى مخيماتهم الواقعة فى مناطق معينة . حيث أدى الاختلاف الطائفى بين الفلاحين الفلسطينيين وفلاحى بعض الدول المضيفة، خاصة فى لبنان ، الى زيادة عزلة اللاجئين ، وجل هؤلاء من السنة ، بينما ينتسب نظراؤهم فى هذه الدول الى طوائف مختلفة ، وبشكل عام ، لقد تجنبهم الكثيرون، حتى من بعض مواطنيهم من السكان الأصليين فى غزة والضفة الغربية ، نتيجة حظههم العاثر ، وفقدهم المدقع ومظهرهم الرث ، ويعود ذلك فى معظمه ، الى المزاحمة المريرة على فرص العمل المحدودة . واكتفى اللاجئين ، بدورهم ، بتجنب الاتصال مع من يقيمون خارج المخيمات ، فهؤلاء ، على أفضل الوجوه ، لم يشاركوهم شنود الاقتلاع والتجربة ، وعلى أسوأها ، يسخرون منهم ، ويتهكمون على مصيبتهم ، وذلك تقاديا لاتخاذ مواقف ايجابية ، فانكبت غالبية اللاجئين على التعليم ، وسرعان ما انخرطوا فى صفوف منظمات المقاومة الفلسطينية .

أما بالنسبة للحكومات العربية ، فقد اختلف تصنيف كل منها للاجئين ، تبعا لسياستها تجاه المشكلة الفلسطينية ، فى سورية تم منح الفلسطينيين حقوقا وواجبات متساوية مع مواطنيها ، مع احتفاظ الفلسطينيين بهويتهم الأصلية ، حفاظا على حقوقهم فى بلادهم .

أما فى لبنان ، فقد تم وضع اللاجئين ضمن تصنيف غامض ، فهم ليسوا أجنبيا وليسوا مواطنين ، تم إقصاؤهم من مختلف ميادين الحياة ، مثل الالتحاق

بالجيش والخدمات العامة ، واجبارهم على الحصول على اذونات عمل للاشتغال فى القطاع الخاص . بل لقد وصف يوما رئيس شعبة الفلسطينيين فى المكتب الثانى اللبنانى ، جوزيف كيلانى ، اللاجئ بقوله : « الفلسطينى مثل الزنبك ، اذا وطأته قبع ساكنا ، ولكنه يندفع فى وجهك ما ان ترفع قدمك » (١٨) .

الضعف الاجتماعى والسياسى ، الذى أدى الى عجز الدول العربية المجاورة عن التدخل الفعال فى فلسطين ، عام ١٩٤٨ ، وفى إجبار اسرائيل على اعادة اللاجئ ، قاد الأنظمة العربية الى مواقف متناقضة . فقد كان يمكن للحكومات العربية ارجاع أسباب الفشل ، فى عام ١٩٤٨ ، الى السيطرة الاستعمارية و ضعف التطور الاقتصادى ، دون الاقرار بضعف بناها الداخلية ، اجتماعيا وسياسيا .

اعتبرت الدول العربية اللاجئ ، فى أن معا ، ضحايا وخطراً ، وذكرى حية ، ومؤشرا دائما على الازلال القومى ، بما يهدد شرعية أنظمة الحكم القائمة ، ويعرى عجزها فى مواجهة القوى الاستعمارية . اضافة الى أن التشتت الفلسطينى كان يشكل تهديداً لتحالف الاقليات الهش ، الذى تستند اليه بعض الدول العربية ، مثل لبنان ، منذ الاستقلال . ولهذا كانت الحاجة الملحة الى تثبيت وجود اللاجئ فى أمكنة خاصة (المخيمات) ، والعمل وفق نظم خاصة للتحكم فى تنقلاتهم . وعملت الحكومات العربية، فى الوقت نفسه ، على الضغط على المجموعة الدولية «الأمم المتحدة» ، كخيار أساسى كى تتحمل اعانة الفلسطينيين واغاثتهم، فذلك أكثر سهولة وأمناً ، فالأمم المتحدة ساهمت فى خلق هذه المشكلة ، وعليها اذن تحمل تبعاتها .

أما الشعوب العربية ، فقد تعاطفت ، فى الأغلب الأعم ، تلقائيا مع اللاجئ ، وإن لم يتبلور هذا التعاطف فى قوة سياسية دائمة ، وكان من بينهم ، من يميل الى اتهام اللاجئ ببيع أراضيهم ، أو الهروب الجبان بدلا من مقاومة الغزاة ، وذلك تقاديا من اتخاذ مواقف ايجابية . وأما الفلسطينيون فقد اعتبروا أنفسهم ، اناساً

ناضلوا ، وكان بإمكانهم مقاومة الغزاة ، والطرده ، لولا حرمانهم من السلاح ، ولولا ذلك التزاحم العربى ، أو أنهم ضحايا للتحالف الاستعماري الغربي الصهيونى ، الذى يفوق قدرتهم ، وقدرة أى شعب عربى آخر على مواجهته .
ذلك حال اللاجئين فى الدول المضيفة ، بشكل عام ، أما حالهم فى مابقى من فلسطين ، فلذلك حديث آخر .

قطاع غزة :

فى أسابيع قليلة ، انحسرت فى قطاع غزة ، حيث يتمركز الجيش المصرى ، مايفوق ٢٨٠ ألف فلسطينى ، فى مساحة تمثل مع الضفة الغربية، أقل من ثلث المساحة التى نص عليها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة . كان يسكن القطاع حوالى ثمانون ألف فلسطينى ، ولم يكن القطاع مؤهلا ، أو قادراً ، على التكيف مع طوفان اللاجئين .

كانت مدينة غزة ، تضم حوالى ٣٦ الف فلسطينى ، وكان ميناؤها الضعيف المنفذ الوحيد لمنتجات النقب من الحبوب ، ولكن دوره تقلص لحساب مينائى يافا وحيفا . أما خان يونس ، المدينة الثانية والأخيرة فى القطاع ، فكانت سوقا للبس والملقى المحيطة . فيما ظلت رفح مجرد نقطة حدودية ، حيث تقع آخر محطة للخط الحديدى ، قبل عبوره الى صحراء سيناء . كان اقتصاد غزة المحلى يعتمد على الحمضيات ، والكروم ، والنخيل ، وتربية الماشية ، والدواجن ، وقد دمر ، بدرجة كبيرة ، بحلول عام ١٩٤٩ ، بعد أن استولت اسرائيل على قرى شمال القطاع ، والى الشرق منه ، حيث الاراضى الزراعية التابعة لخان يونس ورفح ، وفقد البسومراعيهم فى النقب ، كما فقد ميناء غزة مياهه العميقة .

انتشرت مخيمات اللاجئين على الشواطئ ، وفى بساتين البرتقال ، الحياة كانت اكثر من قاسية ، فما يربو على نصف قوة العمل عاطل عن العمل ، والعمل فى مزارع الحمضيات والكروم شاق ، ويأجور زهيدة ، ناهيك عن أنه موسمى . ولم

يكن العمل متاحا فى الميناء ، الا قليلا ، فى مجالى الصيد أو التجارة .
مع الوقت ، بات هناك ثمانية مخيمات ، تشرف عليها وكالة غوث اللاجئين ،
مما اتاح بعض فرص العمل .

من كان يملك من اللاجئين بعض المال ، أو كان على شىء من المهارة ، غادر
القطاع ، تاركا وراءه الفلاحين المعدمين ، المحرومين من أى خيار ، ومما زاد الموقف
سوءاً أنهم هنفوا « بدون جنسية » ، مما أعاقهم عن السفر ، فلم تمنحهم الحكومة
المصرية وثائق سفر ، حتى عام ١٩٥٢ ، الامر الذى مكن لحوالى الفى معلم وعامل
بالسفر الى المملكة العربية السعودية (١٩) .

منذ عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٦٧ ، خضعت غزة للادارة العسكرية ، حيث كانت
تتبع سلاح الحدود ، وفقا لقانون ثلاثى ، مصرى ، انتدابى ، وعسكرى ، والحاكم
العسكرى العام ، كان المسئول الاول عن الشئون المدنية والامنية فى القطاع ،
يعاونه فريق من الضباط على رأس الادارات المختلفة . كما أنه قام بتعيين أعضاء
البلديات والمجالس القروية . ورغم أن حكومة النقراشى سمحت للهيئة العربية العليا
باقامة مقرها فى غزة ، الا انها سرعان ما أمرت الحاج أمين باغلاق المقر خوفا من
انفلات الموقف ، وما قد يترتب على ذلك من هجمات اسرائيل الانتقامية .

لم يسر الحكم العسكرى المصرى لقطاع غزة على وتيرة واحدة ، فقد اختلفت
الفترة الاولى من ٤٨ - ١٩٥٦ ، عن الثانية من ١٩٥٧ - ١٩٦٧ ، التى فصل
بينهما ، كما هو معروف ، الاحتلال الاسرائيلى للقطاع من تشرين الثانى / نوفمبر
١٩٥٦ الى آذار / مارس ١٩٥٧ ، ويرجع ذلك التباين الى الظروف الداخلية
المصرية ، وفى الفترة الاولى ، كان اهتمام الحكومة المصرية ، فى أوائل
الخمسينات، منصباً على النواحي الامنية ، حيث عمل القادة العسكريون فى القطاع
على منع اللاجئين من التسلل الى اسرائيل ، سواء الى منازلهم أو حقولهم،
لاستعادة بعض ممتلكاتهم، أو لمهاجمة المستوطنات اليهودية ، وذلك خشية أن تجد
اسرائيل فى ذلك ذريعة لشن هجماتها العدوانية .

فى تموز / يوليه ١٩٥٣ ، قامت الوحدة ١٠١ بقيادة ايريل شارون ، بشن غارة ليلية على مخيم البريج ، من جهات مختلفة ، والناس نيام ، وحين تنبهوا فروا الى وسط المعسكر ، ليفاجئوا بمجموعة اسرائيلية مسلحة بالرشاشات والقنابل ، اوقعت من بينهم خمسين قتيلاً ، على الأقل ، اضافة الى اعداد كبيرة من الجرحى . وفى اليوم التالى ، قام الطلبة بالتظاهر وبأعمال عنف ، احتجاجاً على عدم حماية القوات المصرية لهم ، مطالبين بالسلاح ، للدفاع عن انفسهم ، مما دفع الى زيادة الاجراءات الامنية ، ومنع التنقل ليلاً ، شرق الطريق الرئيسى ، كما أمر الجنود بالتصدى لكل فلسطينى يقترب من خطوط الهدنة (٢٠) .

بحثت الحكومة المصرية عن وسيلة لتخفيف حدة الكثافة السكانية فى القطاع ، وأعدت بعض المشاريع لنقل بعض اللاجئين الى الساحل الشمالى بالقرب من العريش . ولكن اللاجئين هاجوا وماجوا معارضين تلك المشاريع ، لأنها تنقلهم من ارض فلسطينية ، بعيداً عن منازلهم وقراهم . وقامت مجموعات ، ممن ينتمون الى الاخوان المسلمين والحزب الشيوعى ، بتنظيم نقل مطالب اللاجئين ، فقامت الحكومة المصرية باعتقال النشيطين منهم ، وان تراجعت عن مشاريعها بتوطين اللاجئين (٢١) .

يعد ٢٨ شباط / فبراير ١٩٥٥ ، نقطة تحول فى الصراع المصرى - الاسرائيلى ، فقد قامت القوات الاسرائيلية بشن غارة على القاعدة العسكرية المصرية فى مدخل مدينة غزة ، اضافة الى قيامها بهجوم مكثف على المدينة ، وقع خلاله ٣٩ قتيلاً ، الى جانب عدد كبير من الجرحى . بررت اسرائيل عدوانها ، كالعادة ، بتسلل رجال المقاومة . لكن الحقيقة ، ان الغارة جاءت لتحطم قناة الاتصال الهادئة بين رئيس الحكومة شاريت والقيادة المصرية . وقد علق الاول ، أسفا ، بان الغارة مؤشر إلى « قرار من جانبنا للهجوم على كل الجبهات » ؟ وانها « ستؤدى الى تعقيدات وأخطار مميتة » على حين رحب بن جوريون ، الذى تولى وزارة الدفاع ، قبل شن تلك الغارة بعشرة أيام ، على أنها فرصة لتدمير جهـــود

شاريت الدبلوماسية ، بل ان بن جوريون ، فى أواخر آذار / مارس ١٩٥٥ ، أخذ
يحث الحكومة الاسرائيلية على مهاجمة واحتلال قطاع غزة ، (٢٢).

ازدادت الضغوط على الحكومة ، حيث انفجرت تظاهرات ضخمة فى الأول من
آذار / مارس ، جابت شوارع غزة مطالبة بالسلاح لمواجهة اسرائيل ، وفى أيار /
مايو وافق الرئيس عبد الناصر على اقامة قواعد ، فى القطاع ، لتدريب الفدائيين
الفالسطينيين ، وفى أيلول / سبتمبر ، أعلنت اتفاقية الأسلحة المصرية التشيكية
الشهيرة .

منذ ان احتل بن جوريون موقع شاريت فى رئاسة الحكومة ، وهو يعمل على
توتير الأجواء السياسية والعسكرية ، ففى أوائل نيسان / ابريل ١٩٥٦ ، قصفت
القوات الاسرائيلية غزة بالمدافع عيار ١٢٠ م . م ، لتقتل ٥٦ مدنيا ، وتجرح مالا
يقبل عن مائة ، وبدأت عمليات الفدائيين الفلسطينيين الانتقامية ، ردا على العدوان
الاسرائيلي (٢٣).

أخذ بن جوريون يتحين الفرص ، الى ان وافته فرصة الاشتراك فى العدوان
الثلاثى على مصر ، التى حققت اسرائيل من خلاله هدفين ، حرية عبور السفن
الاسرائيلية فى خليج العقبة ، من وإلى ميناء ايلات ، ووضع حد لنشاط الفدائيين ،
حيث انتشرت قوات الأمم المتحدة على طول الحدود المصرية - الاسرائيلية .

تميزت الفترة الثانية للحكم المصرى لقطاع غزة ، بانتعاش اقتصادى ملحوظ،
ففى أواخر الخمسينيات ، استقر نظام حكم عبد الناصر ، وبرز كزعيم أول ووحيد
فى المنطقة العربية ، وبدأت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، لمواجهة المشاكل
الاقتصادية ، وتلبية لحاجات الأهالى السياسية ، فتم تحسين ميناء غزة ، الذى
أصبح ميناء حراً ، لاستيراد البضائع الاستهلاكية والصناعية ، التى أخذت تنتقل
الى المراكز السكانية فى مصر عبر سيناء . وزادت رقعة زراعة الحمضيات ، من
١٠.٥٠٠ هكتار ، فى عام ١٩٤٨ ، الى حوالى ١٧.٥٠٠ هكتاراً ، فى عام ١٩٦٦ .
وتم توقيع اتفاقات ثنائية مع الدول العربية ودول أوروبا الشرقية ، لتسويق

الحمضيات . فعلى سبيل المثال كانت يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا تستوردان ربيع الناتج ، فى الستينيات ، وافتتح ، فى عام ١٩٦١ ، «بنك فلسطين» ، الذى عمل من خلال القروض ، على تحسين الصناعات الصغيرة ، والزراعة ، والتجارة . ورغم ذلك ، بقيت فرص عمل اللاجئيين محدودة ، فى المشاريع العامة المصرية ، أو فى وكالة الفوٹ أو فى مجال الصيد ، وظل العمل الزراعى الموسمى المصدر الأساسى للرزق . تم فى اواخر عام ١٩٥٨ ، انشاء مجلس تشريعى ، برئاسة الحاكم العسكرى العام ، ينتخب نصف اعضائه عبر فروع « الاتحاد القومى العربى» ، الحزب الوحيد الحاكم فى مصر ، على ان يقوم الحاكم العسكرى بتعيين النصف الآخر من الأعضاء ، أما بالنسبة لحرية التعبير ، فكان حجمها يقل كثيراً عن الحرية المحدودة المتاحة فى مصر نفسها .

المملكة الاردنية الهاشمية :

لم يبق من فلسطين سوى قرابة ٥.٥٥٥.٠٠٠ دونماً فى الضفة الغربية ، وحوالى ٣٠٠ الف دونماً فى قطاع غزة ، من حوالى ٢٧ مليون دونم ، هى مجمل اراضى فلسطين ، وأكثر اراضى الضفة الغربية جبلية وعرة ، لجأ اليها نحو ٤٣٠ الف لاجئ ، اضافة الى مائة الف آخرين لجؤوا الى شرق الاردن وقد أدى قيام اسرائيل بتدمير البنية الاقتصادية فى البقية الباقية من فلسطين ، الى انقطاع التيار الكهربائى ، وامدادات المياه عن الكثير من المناطق ، وأغلقت شبكة الطرق ، التى تصل الى غرب البلاد ، كما فقد الكثير من القرى اراضيه الزراعية ، فضلاً عن فقدان الاف المواطنين لوظائفهم ، بعد أن أصبحت دوائر عملهم داخل اسرائيل . ونتيجة للتشرذم الاجتماعى ، قبل عام ١٩٤٨ ، لم توجد قيادة وطنية موحدة ، تستطيع التعامل مع النتائج الاجتماعية والاقتصادية للحرب .

فى الاول من كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ ، انعقد المؤتمر الفلسطينى ، المعروف بمؤتمر أريحا ، وحضرته شخصيات بارزة فى الضفة الغربية ، من الملك

الزراعيين والتجار والعلماء ، قام بدمج المناطق الفلسطينية المتبقية بالمملكة الاردنية . وقد منح الحاضرون الملك عبد الله شرعية ضم هذه المناطق ، ونادوا به ملكا على كل فلسطين ، وحيوا الفيلق العربى والجيش العربى الأخرى ، التى حاربت وماتزال ، دفاعا عن فلسطين . وقد علق كثير من الحاضرين ، خاصة وقدى القدس ورام الله ، دعمهم على شرط عزم الملك عبد الله على ضم كل فلسطين الى الاردن ، مما يعنى ، فى جوهر الأمر ، وضع حد للاستقلال السياسى للجالية اليهودية ، وقد انعكس موقفهم هذا فى قرارات المؤتمر^(٢٤) .

قلة فقط من الحاضرين ، الشيخ محمد على الجعبرى من الخليل ووديع دعماس من بيت جالا ، ارادوا منح الملك الحرية المطلقة فى حل القضية الفلسطينية . ورغم الصراعات الداخلية الفلسطينية ، بصدد عدة قضايا ، اتفق الزعماء ، تماما ، داخل وخارج الضفة الغربية ، على الحاجة الملحة للحفاظ على الشخصية العربية لفلسطين ، فقد كان ثمة اجماع ، رغم الاختلاف على شكل واسلوب أداء هذه السلطة ، على الحاجة الى سلطة سياسية عربية تشمل كل فلسطين ، كان الصراع العربى - الإسرائيلى ، بالنسبة للفلسطينيين ، سواء مؤيدى الملك عبد الله أو معارضيه ، يمثل تناقضا جذريا لمصالح الطرفين ، فى حين كان الملك عبد الله ، نتيجة لاختلال ميزان القوى فى المنطقة ، يفضل معالجة الصراع من خلال المفاوضات السياسية .

تم ضم الضفة الغربية الى الشرقية ، عبر خطوات ، بدأت بإلغاء الجمارك والجوازات بين الضفتين ، ومنح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية ، ثم تم حل البرلمان الاردنى ، وأجريت انتخابات مشتركة فى الضفتين ، انثبى عنها برلمان موحد ، تمثلت فيه الضفتان ، مناصفة . وفى ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٥٠ ، اتخذ هذا البرلمان قراره بتأييد وحدة الضفتين فى دولة واحدة ، «المملكة الاردنية الهاشمية» .

لم تقتصر الاعتداءات الاسرائيلية والاستفزازات على الجبهتين الجنوبية والشمالية ، بل طالت ، أيضا ، وبكثافة الجبهة الشرقية ، الأردن ، فقد بلغ عدد اعتداءات اسرائيل على الحدود الاردنية وحدها ، وخلال ٢٦ شهرا ، من كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩ الى ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ ، ٦٢٤ اعتداء ، وصل عدد ضحاياها من العرب أكثر من مئة قتيل ، و ٨٥٥ جريحا و ٨٣ مفقودا ، ففي ليلة ١٤-١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٣ ، فاجأت كتيبة اسرائيلية ، قرية قبية ، ليلا ، وأهلها نيام ، لتمطرهم بوابل من الرصاص ، فقتلت سبعين من أهلها ودمرت نصف بيوتهم^(٢٥) .

لم تبد الحكومات العربية اهتماما كافياً ، بالاعتداء على قرية السموع في الضفة الغربية ، في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ ، حين عبرت القوات الاسرائيلية الحدود ، بالقرب من الخليل ، لتشن هجوما على القرية ، بحجة انفجار لغم في دورية اسرائيلية أودى بحياة ثلاثة جنود ، ووقعت اشتباكات محدودة ، أسقطت خلالها طائرة حربية أردنية ، وأسفر الهجوم عن مقتل ٢٠ عربيا ، من بينهم ١٤ جنديا أردنيا . وكان هذا الاعتداء مؤشراً واضحاً على نية اسرائيل المبيتة ، واستعدادها للاستيلاء على الضفة الغربية منذ ذلك العام ، ولكن الحكومة الاردنية ، برئاسة وصفي التل ، استطاعت السيطرة على غضبة الجماهير ، لتفوت على اسرائيل الفرصة في احتلال الضفة .

وكالعادة ، اكتفى الزعماء العرب بتبادل الاتهامات .

لم يتمكن المجتمع الفلسطيني ، في الضفة الغربية ، من تجاوز آفة التشردم الاجتماعي في الحقبة الاردنية ، فقد قسمت الضفة الغربية الى ثلاث متصرفيات ، القدس وتتبعها رام الله ، اريحا ، وبيت لحم ، و نابلس وتتبعها طولكرم وجنين ، ومتصرفية الخليل ، وعلى راس كل منها رئيس بلدية يتبع عمان ، مباشرة ، مما عمق اللامركزية ، وحال دون ظهور قيادة موحدة في الضفة الغربية ، فقد سارت عمان على نهج العثمانيين والانتداب البريطاني ، في مرحلتها الأولى ، في عقد تحالفات

سياسية مع الوجهاء وكبار الملاك الزراعيين والتجار ، مما عمق التبعية ، وادى إلى استمرار اعتماد القيادات المحلية الفلسطينية على دعم القوى الخارجية ، دون الذاتية ، وان انتقلت ، الآن ، من القدس ، عاصمة الانتداب ، الى عمان .

تمكن اقتصاد الضفة الغربية ، من الانتعاش ، اعتمادا على الزراعة ، والسياحة ، ووكالة الغوث ، وعائدات العاملين من أبناء الضفة الغربية فى الضفة الشرقية ، التى باتت مركز النشاط الاقتصادى ، وكذلك من عائدات العاملين فى دول الخليج ، وقد استطاع الملك عبد الله ، منذ اليوم الأول ، نتيجة سياسته الحيوية فى الدمج ، استيعاب الكثير من الوجهاء فى مناصب ادارية رفيعة .

ومع انتشار الأيديولوجيات القومية والوحدوية ، والشعارات الثورية فى العالم العربى ، زادت حدة التوتر بين الضفتين ، لاختلاف وجهة نظر كل منهما فى الصراع العربى - الاسرائيلى ، وكيفية ادارته . فقد انضم كثير من الفلسطينيين، إشبعا لرغبتهم السياسية ، الى الأحزاب الثورية « البعث ، القوميون العرب، والاخوان المسلمين ، حزب التحرير الاسلامى ، والحزب الشيوعى » . ورغم ذلك ، تحكم غالبية الفلسطينيين فى قناعاتهم الراديكالية ، لإدراكهم مدى ضعف موقعهم الجغرافى والسياسى ، اضافة الى طول يد اسرائيل المتحفزة .

فى انتظار المخلص !

اعتقد البعض بان وكالة غوث اللاجئين قد حولت اللاجئين الفلسطينيين الى قوم كسالى يعتمدون على الاحسان الدولى ، فى حين ان الحقيقة تختلف ، تماما ، عن هذا المفهوم الشائع . فلم يتجاوز دعم وكالة الغوث ٢٠ سنتاً يومياً ، تغطى حاجات الفرد فى مجالات الغذاء ، والصحة ، والتعليم ، والخدمات الأخرى . ولذلك، ومنذ اليوم الأول ، توجه اللاجئين للبحث عن عمل ، لمواجهة متطلبات الحياة الأساسية ، رغم ندرة وتعذر فرص العمل وضالته عائدته . وعلى عكس الشائع ، فقد كان معدل البطالة بين اللاجئين داخل المخيم أقل من معدله فى المقيمين خارجه ،

ففى عام ١٩٦٠ ، بلغت نسبة البطالة داخل مخيم عمان ١٠ ٪ ، على حين كانت خارجه ١٥ ٪ (٢٦) .

جاء التحام الشارع العربى مع مبدأ « فلسطين قضية العرب الأولى » ، الذى شاع عقب التغييرات السياسية فى بعض دول المنطقة ، فى مرحلة الخمسينيات ، الى اذعان الفلسطينيين ، وميلهم المطرد الى صيغ أو أيديولوجيات القومية العربية ، عوضاً عن محاولة الانفراد بالعمل السياسى ، رغم تعذر ذلك من الناحية العملية فقد انتشرت ، بعمق ، وجهة النظر العربية التى تعتبر اسرائيل تهديداً عنصرياً للوجود القومى العربى وسيادته ، تتطلب المواجهة الايجابية ، مما يقتضى تحقيق الوحدة العربية ، والمجتمع الاشتراكى ، الأمر الذى جعل قضية اللاجئين الفلسطينيين تتراجع وتؤجل ، الى حين تحقيق الأهداف القومية . وبدا تدريجياً ، الاتجاه الفلسطينى يتخذ الشكل السلبي المعروف « بانتظار المخلص » . قاد هذا الجور السياسى المحموم ، مع الدعم البلاغى ، الفلسطينيين الى الالتحاق بالحركات السياسية المعادية للغرب ، وأخذت الغالبية تتبنى أفكاراً كبيرة وشعارات ضخمة ، أخذت تطلقها الأنظمة السياسية المتنافسة ، رغم أن هذه الأنظمة لم تجسد شعاراتها فى برامج عمل واضحة .

بناء على ذلك ، بات اللاجئين الفلسطينيون عرضة للقمع من قبل الأنظمة ذات الصلات الوثيقة مع الغرب ، وقد عبر الرئيس اللبناني ، اللواء فؤاد شهاب ، عن تناقض الوضع الفلسطينى ، وعن أسباب القمع ، حين قال متسائلاً : « كيف يمكننى السيطرة على الفلسطينيين القابعين فى مخيماتهم ، يستمعون الى راديو القاهرة ، وهو يعدمهم ، يومياً ، بأنهم سوف يعودون الى بلادهم » (٢٧) .

فى عام ١٩٦٤ ، قررت القمة العربية فى الاسكندرية ، انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادة الوجيه الفلسطينى ، أحمد الشقيرى ، الذى يتمتع باتصالات قوية مع معظم الدول العربية ، وكان القصد من انشائها ، احتواء الخلافات العربية-

العربية ، وتجنب الانجرار الى حرب غير متكافئة مع اسرائيل ، من قبل « عناصر غير مسؤولة » .

هل كان العرب يرفضون السلام ١٩

كان الرأي العام الغربى على اقتناع تام بأن اسرائيل تسعى الى احلال السلام ، منذ قيامها ، مع جيرانها العرب ، فى الفترة الواقعة بين عامى ٤٨ - ١٩٤٩ ، لولا أن وقف هؤلاء الجيران حجر عثرة أمام مساعى اسرائيل الحثيثة لإحلال السلام . وبين العرب من يردد ، اليوم ، هذه المقولة ، مبرراً ما تشهده الساحة العربية من عقد اتفاقات « السلام » ، منذ منتصف السبعينيات .

إن تلك الفكرة لم تكن صحيحة على الاطلاق ، كما يعترف الباحث الاسرائيلى ، سمحا فلابان . « فالى جانب عدم رغبة اسرائيل فى قبول اقتراح الولايات المتحدة بعقد الهدنة فى آذار / مارس / ١٩٤٩ ، لم تستجب اسرائيل ، بجدية ، الى عروض السلام التى طرحتها الحكومات العربية ، حين أدرك هؤلاء بأن المضى قدما فى الصراع سيحمل فى طياته اثراً مدمراً . فقد أطاحت اسرائيل بعرض حكومة النقراشى ، بعد الهدنة الثانية ، لتستأنف عملياتها العسكرية ، وتستولى على النقب وسائر المناطق التى كانت بحوزة القوات المصرية ، فى ماعدا منطقة غزة ، ثم تقوم بطرد المواطنين العرب من الفالوجا ، ويثر السبع والمناطق الأخرى » (٢٨) .

أدركت الحكومة السورية هى الأخرى ، أنذاك ، مدى ضعف موقفها العسكرى ، وأرادت التوصل الى تسوية سلمية ، فى كانون الثانى / يناير ١٩٤٩ ، حين أبلغت الولايات المتحدة برغبتها فى وضع نهاية لحالة الحرب ، حتى تلتفت الى مشاريعها التنموية ، فى مقابل حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، مع تعديل الحدود الدولية فى منطقة بحيرة طبريا ، لحماية حقوق الصيد العالمية للصيادين السوريين . رفضت اسرائيل هذا العرض السورى المباشر ، لأنها لم ترغب فى أن

ينال السوريين حصة من منابع نهر الاردن . حين تولى حسنى الزعيم الحكم فى سوريا فى أعقاب انقلاب عسكري ، بعد شهرين ، ولفترة لم تتجاوز الخمسة أشهر . قام الزعيم فى الأسبوع الأول لتقلده السلطة ، بأمر الجيش السورى ببدء مفاوضات الهدنة مع اسرائيل ، مبدياً رغبته فى لقاء دافيد بن جوريون ، لمناقشة اتفاقية رسمية للسلام ، واقترح الزعيم استيعاب وإعادة توطين ٣٠٠ الف لاجئ فلسطينى فى منطقة الجزيرة الواعدة ، شمال شرقى سورية^(٢٩) .

لكن بن جوريون لم يكن ميالاً ، على حد قول الباحث الاسرائيلى ، للتفكير فى عقد أية لقاءات أو اتفاقيات لوقف النار ، قبل أن يتم القضاء على كل المواقع السورية المتقدمة فى فلسطين ، وانسحاب القوات السورية الى داخل حدودها الدولية . ووفقاً لكلام الباحث الاسرائيلى ، فقد قدم الزعيم ، أثناء فترة حكمه القصيرة ، الى اسرائيل كل فرصة ممكنة « لعقد الصلح ، ووضع اسس التواجد السلمى الثنائى الى امد بعيد ، ولكن عروضه رفضت بازدياد ، ولم توضع مقترحاته البناءة محل الاختبار ، لتتبدد فرصة تاريخية .. فالخطأ لدى الجانب الاسرائيلى وليس لدى حسنى الزعيم »^(٣٠) .

أراد الأردن ، أيضاً ، التوصل الى سلام ، وأعلن ذلك ، صراحة ، فى أيار / مايو ١٩٤٩ ، عقب توقيع اتفاقية الهدنة مع اسرائيل . يقول الأخوان جون ودافيد كيمحى ، نقلاً عن بن جوريون : « ان المفاوضات بين الجانبين وصلت الى مرحلة متقدمة ، فقد وافقت اسرائيل على منح الأردن أحد مينائى حيفا أو يافا ، مع ممر يؤدي الى احدهما . وحين كان الفريقان يتفاوضان حول عرض الممر ، تم اغتيال الملك عبد الله ، ويؤكد الزعيم الصهيونى انه لو لم يقتل عبد الله ، لثم توقيع معاهدة سلام شامل بين اسرائيل والمملكة الهاشمية » .^(٣١) لكن اسرائيل ، فى الحقيقة ، ووفقاً للباحث الاسرائيلى نفسه ، لم تكن راغبة فى التوصل الى اتفاقية ، ولكن لا بأس من المساومة أو المماحكة ، استنزافاً للوقت ، حتى يتم تثبيت حقائق جديدة على

الأرض . فقد تكشف لاسرائيل مدى ضعف جيرانها وتفرقهم ، فلماذا تدخل فى مساومات ، وتوقع اتفاقات ، ليس ثمة ما يدفعها اليها !؟

لقد لاحظ ممثل اسرائيل فى اجتماع « لجنة التوفيق » المنعقد ، فى لوزان عام ١٩٤٩ ، « بان اليهود يعتقدون ان بإمكانهم الحصول على السلام ، دون دفع الثمن ، سواء فى حده الأدنى أو الأعلى ، انهم يريدون تحقيق التالى : (أ) ان يتخلى العرب عن كل المناطق التى تحتلها اسرائيل اليوم ، (ب) موافقة العرب على استيعاب كل اللاجئين فى الدول المجاورة ، (ج) أن يجير العرب الحدود الحالية فى الوسط ، الى الجنوب من منطقة القدس لصالح اسرائيل ، . . . الخ » (٣٢).

يستنتج الباحث الاسرائيلى عينه ، بحق ، بأن اسرائيل لم ترد السلام ، فقد رأت أن ما يناسبها الاكتفاء بعقد سلسلة من اتفاقات الهدنة ، فحسب . ان اغتيال الملك عبد الله يفرض علينا ، التريث قليلا ، حيث لم تتكشف الحقيقة ، حتى الآن .

نعم ، الأداة ومن دفعها كان فلسطينيان يتبعان الحاج أمين . . ولكن ، لو تعمقنا بالبحث عن المستفيد الأول ، من حادث الاغتيال ، لربما توجه الاتهام الى عقل مدبر آخر ، يعمل من خلف ستار .

لقد حامت الشبهات حول الملك فاروق ، لتنافس العاهلين ، عبد الله وفاروق ، على «الخلافة الاسلامية» ، ولكن ماجدوى المنافسة ، آنذاك ، وقد تمزقت أرض الاسلام، شر ممزق ، حيث تبين للاثنين معا ، بان اسرائيل قد تمكنت من السيطرة على قلب العالم العربى والاسلامى ، وفى بقعة من أقدس مقدساته !

لكن اذا ما ألقينا نظرة فاحصة على مشروع « برنادوت » ، نجد انه الخيار الذى كان مايزال مفضلا لدى القوى الغربية ، وانه يستند الى حد كبير ، الى مشروع الملك عبد الله ، الذى كان قد طرحه ، أواخر الثلاثينيات ، وايضا الى «الكتاب الازرق» ، الذى قدمه رئيس الوزراء العراقى ، نورى السعيد ، عام ١٩٤٦ ، مع اختلافات سياسية طفيفة ، لم تنعكس على مساحة الدولة اليهودية كثيرا .

يبقى التساؤل .. لقد قامت جماعة « شتيرن » الارهابية باغتيال الوسيط الدولي ، لتدفن المشروع مع صاحبه ، ومالبت ان لحق به الملك عبد الله ، فى أقل من عامين ، والمقترض أن الملك كان يحاور ويداور فى مفاوضاته ، انطلاقا من مشروع «برنادوت» ، واعتمادا على تأييد الصديقة بريطانيا . ألا يدفع ذلك الخيط بين الاغتيالين الى معرفة المستفيد الأول ، والى معاودة التفكير فى العقل المدبر !؟

ربما كان هناك ايضا احتمال آخر، ترى هل أدركت النواثر البريطانية الاستخباراتية ، المطلعة على توجهات السياسة الدولية ، وحقيقة النوايا الاسرائيلية، وقوة الدعم الأمريكى لها ، بان لا مجال لتطبيق « مشروع برنادوت » على الأرض ، فعملت على ازاحة الملك الحليف، الذى يلح عليها بتنفيذ تعهداتها بما يزيل عنها الحرج !

هناك احتمال ثالث ، ألم يكن الحكم الهاشمى فى الاردن والعراق ، من دعائم النفوذ البريطانى المهتز فى المنطقة العربية !؟ الأمر الذى جعل حكام القطرين الهاشميين ، يعتقدون بوجود مصلحة حقيقية ومتبادلة بين العرب وبريطانيا ، التى تحاول جاهدة التشبث بمواقعها فى هذه المنطقة الحيوية من العالم ، فى وجه القوة الاميركية الصاعدة ، على مسرح الأحداث ، مما يحتم الاعتماد على بريطانيا وتدعيم موقعها كحليف نولى ، وليس الولايات المتحدة ، ذات الصلة الوثيقة بالصهيونية واسرائيل ، وذات المعرفة السطحية بالمنطقة العربية ، وطموحاتها ، ورجالاتها ، أيضا.

أليس فى إزاحة أحد دعائم النفوذ البريطانى فى المنطقة مايسرع ، أيضا ، بازاحة النفوذ البريطانى ، ومن ثم انفراد أميركا بالهيمنة !؟

رغم اغتيال الملك عبد الله ، وما أثير حول هذه العملية ، الا أن محاولات الدول العربية لم تتوقف ، من أجل وضع حد لحالة الحرب مع اسرائيل المتحفزة ، وذلك للاتفاف الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد بادر موسى شاريت ، الذى خلف بن جوريون ، عام ١٩٥٣ ، فى رئاسة الحكومة الاسرائيلية ، الى

استحداث قناة اتصال دبلوماسية سرية مع الرئيس جمال عبد الناصر ، فى بدايات عام ١٩٥٤ ، لوضع حد للصراع ، والتوصل الى تسوية ، ولم يمانع عبد الناصر ، نظرا للمشاكل الاقتصادية الشائكة ولتطلبات التنمية الملحة . وتمت لقاءات دبلوماسية هادئة ، فى اواخر ذلك العام ، ولكن سرعان ما تدخل تكتل بنحاس لافون ، وزير الدفاع ، وموشى دايان ، رئيس الأركان لافسادهما عن عمد ، بناء على ايعاز من بن جوريون . وخلال العامين ٥٤ - ١٩٥٥ ، شن الجيش الاسرائيلى عدة عمليات هجومية ، جاء معظمها دون علم رئيس الحكومة ، بقصد احباط دبلوماسيته الهادئة^(٣٣) .

وجاءت فضيحة لافون بضرب المنشآت البريطانية والأميركية فى مصر ، بغية افساد وتحطيم علاقة الدولتين بالقاهرة ، لتقضى تماما على جهود شاريت . وقد أكد رئيس وكالة المخابرات الأميركية على أهمية تلك الاتصالات ، معلقا على هذه الفضيحة بقوله « إن شاريت علق أهمية كبيرة على قناة الاتصال هذه ، على امل التفاوض من خلالها ، بغية التوصل الى سلام دائم بين العرب واسرائيل . ولكن ناصر تصور بان مجموعة لافون قد استخدمت لخداعه ، مما جعله يأمر بقطع كل الاتصالات مع الاسرائيليين»^(٣٤) .

باتت مصر وسورية على اقتناع تام بان اسرائيل مصممة على مواصلة سياسة الحرب تجاههما ، مما دفعهما الى التركيز على بناء قواتهما المسلحة . والعجيب ان الدبلوماسية الأميركية فى المنطقة قد شاركتها ذلك الاقتناع ، فما ان حل ربيع عام ١٩٥٤ ، حتى أدرك الدبلوماسيون الأميركيون بأن اسرائيل تخرب ، عن عمد ، اتفاقات الهدنة ، بهدف تحسين موقعها . ورغم حدوث الكثير من عمليات تسلل المقاومة ، فى عام ١٩٦٤ ، فقد ظل الدبلوماسيون يبرقون الى واشنطن بأن الحكومات العربية تتجنب الدخول فى صراع مكشوف مع اسرائيل . فقد ارسل احدهم يقول : ان العرب معنيين بالحفاظ على الوضع الذى (أثمرته) اتفاقات الأمم

المتحدة للهدنة ، على حين تسعى اسرائيل ، بشكل مستمر ، لكسب السيطرة الكاملة» (٣٥).

وقدر معظم مراقبي الأمم المتحدة للسوريين كبح جماح أنفسهم ، لفترة طويلة، في مواجهة تمسك اسرائيل بالسيطرة على المنطقة المنزوعة السلاح ، سواء بالقوة أو التهديد باستخدامها . فقد ظل رئيس جهاز الموساد الاسرائيلي يعتقد ، حتى اواخر عام ١٩٦٥ ، بأن « ناصر يريد التوصل الى اتفاق دولي مع اسرائيل ، ولكن العسكرية الاسرائيلية تكفلت باحباط رئيس الحكومة الاسرائيلية ، ليفى اشكول ، كما فعلت سابقا مع سلفه ، منذ حقبة مضت » .

هوامش الفصل الحادى عشر :

١ - مذكرات جلوب ، ص ٨٩ .

(2) Edward H. Buehrig, The UN and the Palestinian Refugees. Contario: Fitzenry and Whistleside Limited, 1971), P. 18.

(3) Ibid, P. 39.

(4) Sauigh, P. 131.

(5) McDowall, P. 193

(6) Ibid,P. 194.

(7) Ibid, P. 194.

(8) Ibid, P. 195.

(9) Herzog, P. 37.

١٠ - مذكرات جلوب باشا ، ص ١٤٠ .

(11) McDowall, P. 80.

(12) Ibid, P. 81.

(13) Ibid, P. 81.

(14) Ibid, P. 82.

(15) Ibid, P. 98.

(16) Pamela Ann Smith, "The Palestinian Resistance, Israel and the Palestinians, eds., Paris, Mack and Yuval Davis (London: Ithica Press 1975), P. 102.

(17) Ibid, P. 109.

(18) Sayigh, P. 83.

(19) Ann Mosely Lesch and Mark Tessler, Israel, Egypt, and the Palestinians. From Camp David to Intifada, P. 225.

(20) Ibid, P. 226.

(21) Ibid, P. 227.

(22) Ibid, P. 224.

(23) Ibid, P. 225.

(24) Migdal, P. 226.

(25) Lesch and Tessler, P. 90.

٢٦ - جميل هلال ، البناء الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ - ١٩٧٤) بيروت ،
مركز الدراسات الفلسطينية ١٩٧٥ ، ص ٨٥

(27) Sayigh, P. 131.

(28) McDowall, P. 191.

(29) Ibid, P. 198-199.

(30) Ibid, P. 198.

(31) Migdal, P. 85.

(32) McDowall, P. 200.

(33) Ibid, P. 200.

(34) Ibid, P. 205.

(35) Ibid, P. 207.

الفصل الثانى عشر

« ليست هذه المرة الأولى التى يطرد فيها شعب من دياره فراراً من الموت • فى القرنين الثامن والسادس قبل الميلاد ، طرد شعب من مملكتين صغيرتين فى فلسطين • هما اسرائيل ويهوذا ، الى مكان لايتفق وحدود دولة اسرائيل الراهنة • وانما لما ساءت من مآسى الضمير ان يرتكب احفاد اليمود الذين طردوا مرة من بلادهم فى حق عرب فلسطين فى ايامنا هذه الوان الاضطهاد التى عانى منها اجدادهم » !

ارنولد توينبى

١٩٦١

ثورة حتى النصر

فى سنوات الغربية الأولى ، حيث لا وطن يجمع شتات الفلسطينيين ، أو هوية سياسية يستظلون بها ، أيد الشباب الفلسطينى شعارات الوحدة والتحرر القومى المنتشرة ، والتحقوا بالتيارات السياسية السائدة فى الساحة العربية : البعث ، حركة الاخوان المسلمين ، الناصرية ، الأحزاب الشيوعية ، وحركة القوميين العرب ، التى أسسها جورج حبش ، عام ١٩٥٣ . ومع تعدد التيارات واختلاف مشاربها ، ظل الزعيم المصرى جمال عبد الناصر « بطل التحرير والعودة » ، الذى تتطلع إليه جموع الفلسطينيين .

مرت سنوات ، ولم يحرز تقدم فى القضية الفلسطينية ، فأخذ الملل يتسرب الى بعض الفلسطينيين ، نوى الخلفيات السياسية ، وبدأت الثقة المطلقة فى الأنظمة العربية التقدمية ، مصر وسورية والعراق ، تتعرض للاهتزاز . ساهمت أربعة أحداث عربية فى دفع بعض الفلسطينيين لأخذ المبادرة والاعتماد على أنفسهم : انفصال الوحدة المصرية السورية ، عام ١٩٦١ ، وما تمخض عن هذا الانفصال من حساسية بين الدولتين ، فشل مؤتمر القمة العربية ، عام ١٩٦٤ ، فى منع اسرائيل من تحويل مجرى نهر الاردن ، عدم قدرة القاهرة على حسم الموقف فى اليمن الشمالى ، وازدياد تورطها ، وأخيراً ، انتصار ثورة التحرير الجزائرية ، عام ١٩٦٢ ، فى مواجهتها قوة عظمى ، فرنسا (١) .

هذه الأحداث ، وما أسفرت عنه من ذيول فى الساحة العربية ، زاد من شعور الفلسطينيين بأن الوقت ليس فى صالحهم ، فإسرائيل ماضية فى تحويل مجرى نهر الأردن الى صحراء النقب ، تمهيداً لاستقبال مليون مهاجر يهودى جديد . ولم يغير انعقاد مؤتمر القمة ، فى كانون الثانى / يناير ١٩٦٤ ، من الأمر شيئاً . وبدأ يستبد بالفلسطينيين شعور ، بأن قضيتهم لاتعنى ورقة سياسية ، تستخدمها

الأتظمة العربية المتناحرة ، لكسب الشرعية والتأييد ، وللكيد لبعضها البعض .
وبدا واضحا لديهم بأن قضيتهم الوطنية لم تعد محل تناول جاد ، جدير بالمعالجة
والاستعداد . وتدرجياً ، بدأ يطفو على السطح شعار « تحرير فلسطين طريق
الوحدة » ، على حساب الشعار المعلن المعروف « الوحدة طريق التحرير » . . هذا
فى الوقت الذى كانت فيه الجامعة العربية تدفع الى السطح بكيان فلسطينى هزيل ،
لكبح مابداً ينفلت فى الساحة العربية من المجموعات الفلسطينية .

أدت استفزازات اسرائيل المتكررة على الحدود السورية ، وتحديها المستمر فى
المنطقة المنزوعة السلاح هناك ، باقامتها لمشاريع الرى ، إلى تذرر بعض القيادات
الشابة ، ذات الميول اليسارية ، فى حزب البعث العربى الحاكم ، إبان قيادة
الرئيس أمين الحافظ ، ودفعتهم الى المطالبة بالرد الايجابى على استفزازات
اسرائيل المستمرة ، ومن ثم عمدوا الى تشجيع مجموعات فلسطينية صغيرة ، تؤمن
بضرورة الكفاح المسلح ، لشن عمليات عسكرية محدودة داخل الحدود الاسرائيلية .
من أوائل هذه المجموعات ، « جبهة التحرير الفلسطينية » ، بقيادة أحمد
جبريل ويوسف عربى ، وكلاهما من الشباب المتحمس ، الذى انخرط فى الجيش
السورى* ، وهما على اقتناع تام بأن الثورة الاشتراكية التى يقودها حزب البعث
العربى الحاكم فى سورية ، ستعمل على احياء المجد العربى التليد ، عبر تحقيق
الوحدة العربية ، وتحرير فلسطين من « براثن الصهيونية »

أما المجموعة الثانية ، « فتح » ، فقاعدتها الرئيسية بعيدة ، فى الكويت ،
تتكون هى الأخرى من الشباب نوى الأنشطة السياسية ، والعاملين فى مجالات
التعليم والتجارة والمهن الأخرى ، وقد أمن هؤلاء بأن العمل على تحرير فلسطين

* سورية البلد العربى الوحيد الذى قام بتجنيد الفلسطينيين ، أسوة بالمواطنين السوريين ، كما اتاح
لهم دخول الكليات العسكرية ، والانخراط كضباط عاملين فى الجيش السورى .

السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة العربية .. ونجحت « فتح » فى منتصف الستينيات ، فى تكوين وحدتها المقاتلة « العاصفة » ، فى دمشق ، ولكن اليد الطولى لم تكن لفتح ، فقد سبقتها ، بأربع سنوات ، « جبهة التحرير الفلسطينية » ، بقيادة جبريل ، فى اجتذاب وتدريب العناصر الفلسطينية المقاتلة .

حين وصل ياسر عرفات* الى دمشق ، عام ١٩٦٤ ، كان فى حوزته مائتى الف دولار أميركى ، وبدأ بالتعاون مع جبريل ومجموعته ، لكن الخلاف سرعان ما دب بينهما . فقد استطاع عرفات ، بفضل قدرة « فتح » المالية ، اجتذاب العديد من عناصر « جبهة التحرير الفلسطينية » . المدربة والقادرة على التنظيم . لقد عرف عرفات فضل المال فى مرحلة مبكرة ، ولس مدى تأثيره الفعال فى اجتذاب العناصر وترويضها ، وقد عرف عنه قوله لأحد رفاقه : إن من لا يتحكم بالمال لا يملك السلطة^(٢) . وقد استخدم عرفات ، أيضا ، فى صراعه مع جبهة التحرير ، ما هو أمضى من المال ، جوازات سفر جزائرية .. كان يمدّه بها الرئيس الجزائرى السابق ، أحمد بن بيلا ، الذى كان يدعم حركة « فتح » . وقد دعم عرفات فى رحلة الأخير الأولى الى الصين الشعبية ، أوائل عام ١٩٦٤ ، طلبا للسلاح . الأمر الذى جعل « جبهة التحرير الفلسطينية » ، تغبظ « فتح » على درجة الاستقلالية ، وحرية الحركة التى كانت تتمتع بها ، مقارنة بمنظمتها .

لم تمنع الحكومة السورية ، آنذاك ، فى دخول شحنة الأسلحة الصينية إلى أراضيها ، شرط أن يشرف الجيش السورى على نشاطات « فتح » ، خشية وقوع ما لايحمد عقباه ، فى حال التجاوز . تقبلت حركة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية الشروط السورية ، على مضض ، وفى محاولة منهما للالتفاف على الرقابة السورية ، عمدت المجموعتان الى تحريك عناصرهما المقاتلة إلى الحدود الأردنية واللبنانية المتاخمة لإسرائيل ، مع تقليص نشاطاتها عبر الحدود السورية الى الحد الأدنى ،

* كان عرفات على هامش جماعة الاخوان المسلمين فى مصر ، قبل عام ١٩٥٢ .

لتجنب سورية المسؤولة المباشرة ، ولدفع هجمات اسرائيل الانتقامية بعيداً عنها .
كان التنافس بين مجموعتي جبريل وعرفات شديداً ، الى درجة إصرار كل
منهما ، حتى يومنا هذا ، بأن جماعته المسؤولة عن العملية الفدائية الأولى ضد
اسرائيل . فالاول يؤكد بأن جماعته كانت البادئة الأولى ، فى تشرين الأول /
أكتوبر ١٩٦٤ ، فيما يصر الثانى على أن جماعته ، « العاصفة » ، كانت الأولى فى
شن العمليات ، فى كانون الثانى / يناير ١٩٦٥ . على أن اللافت للنظر ، بأن كلا
«العمليتين» تمتا عبر الحدود الأردنية - الاسرائيلية .

أيا كان البادىء ، فالعملية ، فى حد ذاتها ، لم تلحق ضرراً يذكر بالجانب
الاسرائيلى ، ولكن عرفات أسرع فى استثمارها ، اعلامياً ، إلى أقصى درجة ، على
أنها أول هجوم فلسطينى مستقل عن غالبية الدول العربية ، معلناً هذا اليوم عيداً
فلسطينياً وطنياً . الأهم من هذا وذاك ، أن العملية ، رغم محدودية أثرها ،
اعتبرت تحدياً لوجهة نظر الزعيم عبد الناصر ، التى ترى أن تحرير فلسطين يكمن
فى تحقيق الوحدة العربية ، وإنجاز الاشتراكية . أما جامعة الدول العربية ، فقد
طالبت أعضاها بتجاهل بيان « العاصفة » ، خاصة وأن أحداً لم يسمع من قبل
بمجموعة تحمل هذا الاسم .^(٣) وأخذت الشكوك تساور الحكومات العربية ، بأن
مؤامرة تحاك لإشعال حرب عربية - اسرائيلية ، فى وقت لم تستكمل فيه ، بعد ،
الدول العربية استعداداتها اللازمة لمواجهة كهذه ، وذلك بواسطة عناصر غير
مسؤولة .

اتهمت القاهرة ، « فتح » ، بأنها ذراع الأخوان المسلمين ، أما جريدة
«الأنوار» اللبنانية الموالية للقاهرة ، فخلصت إلى أن العملية جاءت لحساب
المخابرات الأميركية ، سي . أي . ايه ، واعتبرت الرياض « العاصفة » منظمة
عميلة للشيعوية الدولية ، أما الأردن ولبنان ، فلم يأتيا على ذكر البيان ، خشية
انفلات جموع اللاجئين فى غمرة الحماس .

وأخذت الخلافات تستفحل بين عرفات وجبريل ، وبدأت الشكوك تساور السلطات السورية ، إثر اكتشافها جثتي قتيلين فى إحدى الشقق بدمشق ، إحداهما لضابط فلسطينى شاب ، يوسف عرابى ، الذى أعد وقاد أول عملية تفجير داخل اسرائيل ، فقامت السلطات باعتقال اثنى عشر فلسطينيا ، بينهم عرفات وجبريل و خليل الوزير ^(٤) - وبعد خمسة وخمسين يوما ، أطلقت السلطات سراح عرفات ، بناء على تدخل الجامعة العربية وبعض المسئولين الكويتيين ! فطار عرفات ، من فورده ، إلى الرياض ، ولكنه سرعان ما قفل عائداً الى دمشق ، اثر تلقيه مكالمة هاتفية من رئيس المخابرات العسكرية السورية آنذاك ، أحمد سويدانى ، يعده فيها بالدعم والمساعدة .

ولم يحظ حادث القتل والاعتقالات التى أعقبته بالانتباه ، فلم يكن الضحايا أو المشتبه بهم من الشخصيات المعروفة لدى الرأى العام ، ولكن هذا الحادث ، وما أحاط به من غموض ، ألقى ، وما يزال ، بظلاله على علاقة الرئيس السورى ، حافظ الأسد و عرفات ، الى الوقت الراهن .

فى نهاية عام ١٩٦٤ ، لحقت « حركة القوميين العرب » بالركب ، وانشأت جناحها العسكرى « ابطال العودة » ، كما تبنى نايف حواتمة اسلوب الكفاح المسلح ليؤسس ، بدوره « شباب الثار » ، وأخذ كل من قادة هذه المجموعات يدعى انه طليعة « الثورة الفلسطينية » ، ورغم كثرة المجموعات ، وضخامة شعاراتها ، فقد بقيت جموع الفلسطينيين على ولائها وثقتها المطلقة بالزعيم عبد الناصر .

فى شباط / فبراير ١٩٦٦ ، تولى حافظ الأسد ، وزارة الدفاع ، فعمل على إحكام السيطرة على الجماعات الفلسطينية المتنافسة ، دونما ضجة أو استفزاز لرفاقه فى الحزب الحاكم ، وبدأ بفحص الملفات الخاصة بقياداتها ، ليزداد ارتياحه ، خاصة لدى اطلاعه على ما يفيد اعتقال « أبو رؤوف »* ، عام ١٩٦٣ ، على الحدود .

* أبو رؤوف كان الاسم الحركى لياسر عرفات آنذاك ، نسبة الى والده ، عبد الرؤوف عرفات القدوة .

السورية اللبنانية ، وبحوزته مواد ناسفة ، لاستخدامها فى نسف مصفاة البترول فى طرابلس لبنان^(٥) .

استمرت المجموعات الفلسطينية بين عامى ١٩٦٥ وأذار / مارس ١٩٦٧ فى ازعاج المستوطنات الاسرائيلية الحدودية ، عبر تخريب ونسف أنابيب المياه وموتوراتها ، حتى أغارت يوما طائرات اسرائيلية على سورية ، ردأ على تعرض أحد الكيبوتزات للقصف ، ووقع اشتباك أدى إلى سقوط ست طائرات حربية سورية ، من طراز ميغ ٢١ .

كانت رسالة اسرائيل واضحة ، ومؤداها ، بأن ليس باستطاعة سورية إيواء ، «رجال العصابات» الفلسطينيين ، دون أن تدفع الثمن . وفهمت السلطات السورية فحوى الرسالة جيداً ، فشددت من سيطرتها على نشاط المجموعات الفلسطينية . كان الوضع السياسى فى سورية ، بعد الانفصال ، غير مستقر ، يفتقر الى التجانس ، ويشوبه الاضطراب ، مما سمح بتباين توجهات القيادة الحاكمة بشأن المجموعات الفلسطينية . يتناول مصطفى طلاس ، وزير الدفاع السورى الحالى ، بالحديث تلك الفترة الصاخبة قائلا : « ربما كانت هناك خطة اسرائيلية ، تورطت فيها فتح ، لكن اسرائيل كانت ستهاجم ، على اى حال ، وربما منحتها فتح المبرر»^(٦) . ولعل ما كان يردده بعض عناصر فتح ، فى تلك الأيام ، على سبيل التندر والمزاح ، بامتلاك حركتهم لثلاث تاءات : تمويل ، توريط ، تحرير ، أدى الى زيادة انتشار هذه الشكوك .

ولكن أيا كان تقييم البعض للأحداث التى سبقت حرب عام ١٩٦٧ ، فان الهجوم الاسرائيلى الواسع على الجبهات الثلاث ، يدل على استعداد مسبق ، وتنظيم دقيق ، استغرق سنوات ، بغرض تحقيق أهداف اسرائيل الاستراتيجية ، والمعلنة منذ زمن ، ولايتفق بحال وضاللة التأثير الذى خلفته النشاطات الفلسطينية ، وان لم يمنع هذا التأثير الضئيل اسرائيل من اتخاذ هذه النشاطات ، من بين ذرائعها ، لشن عدوان ١٩٦٧ .

بعد حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، تغير الموقف الفلسطيني والعربي ، أيضا ، فقد أطاحت هزيمة الجيوش العربية بأحلام الفلسطينيين بتحرير « كامل التراب الفلسطيني » ، وانفتح الباب واسعا أمام قيادات المقاومة الفلسطينية* ، للاسهام فى الجهود العربية ، وللانفراد ، أيضا ، بنشاطاتها فى سبيل تعزيز وجودها ككيان سياسى مستقل . فى نهاية حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، اتحدت المجموعات اليسارية الثلاث فى تنظيم واحد هو « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » . كما تبدل الموقف العربى الرسمى تجاه المقاومة الفلسطينية ، فقد بات دعم الفدائيين الفلسطينيين وسيلة فعالة لاستيعاب ما حدث ، ولكسب الوقت ريثما يعاد بناء القوات العسكرية العربية ، إضافة الى مايتيح من حرف الرأى العام العربى عن واقع الهزيمة المرة ، وللتأكيد على التوجه النضالى الرسمى فى مواجهة اسرائيل ، وبأن الكفاح مايزال حياً نابضاً . . . وأخيرا للضغط على اسرائيل ، حتى تجلس الى طاولة المفاوضات . أما الشعوب العربية ، فقد وجدت فى المقاومة الفلسطينية متنفسا عن غضبها المكتوم ، وعزاءً لكبريائها الجريحة .

فى أعقاب الهزيمة مباشرة ، شهدت منظمة التحرير الفلسطينية نقاشات حادة ومستفيضة فى كيفية مواجهة الموقف ، فقد تم اخفاء كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة ، فى أمكنة آمنة ، فى الأراضى المحتلة ، وبقي إعداد الرجال وتدريبهم ، وتهيئة الأجواء للقيام بمواجهة فعالة وجادة لقوات الاحتلال الاسرائيلية . واحتدم النقاش حول التوقيت ، البدء الفورى ، أم التريث حتى تُستكمل الاستعدادات لتفرض مواجهة جادة . . . وبعد أخذ ورد ، تم ترجيح الرأى القائل بالتريث .

ولكن الوضع العربى لم يكن يملك ترف الانتظار والتريث ، فالحاجة ملحة إلى رفع معنويات الشعوب المنهارة ، والى حرف أنظارها عما وقع .

* لم تكن فصائل المقاومة المعروفة ضمن نسيج منظمة التحرير ، فى ذلك الوقت .

بدأت « فتح » تطرق أبواب القاهرة ، بعد أن أحكمت دمشق اغلاق أبوابها ، وتوارت العناصر المؤيدة لها عن مواقع القيادة . كان الرئيس السوري د . نور الدين الأتاسى ، واضحا فى تحذيره للقادة الفلسطينيين ، من شن هجمات داخل الأراضى المحتلة ، حين ابلغهم ، صراحة ودون مواربة ، « سنخسر ، وستجرونا معكم الى كارثة ، امنحونا الوقت لالتقاط الانفاس » (٧) .

ونجح خالد الحسن فى اقناع الكاتب الصحافى المعروف ، محمد حسنين هيكل ، فى جدوى تعاون القاهرة مع المقاومة الفلسطينية ، وأهم فصائلها « فتح » ، وفى ترتيب لقاء مع الرئيس عبد الناصر ، الذى كانت تساوره الشكوك تجاه قادة «فتح» لعلاقة بعضهم الوثيقة بحركة الاخوان المسلمين وحزب البعث .

وتم اللقاء ، ونجح عرفات ورفاقه ، على مدار ساعتين ، فى ترك انطباع جيد لدى الرئيس المصرى ، الذى وعدهم ، بدوره ، بتقديم الدعم الكامل عسكريا ودبلوماسيا ، شريطة أن تنطلق ولورصاصة ، كل يوم ، يتردد صداها فى الأراضى المحتلة ، مما يعنى ، فى جوهره أن يقتصر نشاط الفدائيين على داخل الأراضى المحتلة ، بحيث لا تتحول نيران أسلحتهم الى الأنظمة العربية المجاورة (٨) .

واضطر رئيس منظمة التحرير ، السيد أحمد الشقيرى ، المعين من قبل القمة العربية عام ١٩٦٤ ، الى تقديم استقالته ، فى ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ، نتيجة للظروف المستجدة والضغط المتزايدة ، منذ انعقاد قمة الخرطوم . فقد تفرقت السبل بين الشقيرى وكل من القاهرة وتونس وعمان ، إثر الموقف المتشدد الذى أبداه الشقيرى إزاء اسرائيل ، إبان انعقاد قمة الخرطوم ، والذى انعكس فى لاءات الخرطوم الشهيرة الثلاث .

تم تعيين السيد يحيى حموده ، رئيسا للمنظمة بالوكالة ، وفى الدورة الرابعة المنعقدة فى القاهرة ، عام ١٩٦٨ ، اعيد تشكيل المجلس الوطنى ، وأصبحت غالبية الأعضاء من التابعين لحركة المقاومة الفلسطينية ، بفصائلها المختلفة . ووفقا لتوقعات المقال الذى نشرته صحيفة الأهرام ، شبه الرسمية ، إبان انعقاد الدورة

الخامسة للمجلس الوطنى ، حصلت « فتح » على غالبية مقاعد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وأصبح عرفات ، فى شباط فبراير ١٩٦٩ ، رئيسا للمنظمة ، وظهر فى حضرة الرئيس المصرى ، والضمانات تلف يده اليسرى ، مما دفع عبد الناصر الى القول مبتسما ، « سلامتك .. سلامتك » . وهكذا انفتح الباب على مصراعيه لفتح وقياديتها ، لتصبح فى مقدمة الفصائل الفلسطينية ، ولتحكم سيطرتها على منظمة التحرير ، نتيجة للدعم الذى أحاطه بها الرئيس عبد الناصر . وقد اعتبر المطلعون ، فى حينه ، هذه الخطوة إيذانا بالتركيز على النشاط الدبلوماسى ، وتراجعا عن النشاط العسكرى :

صدر البيان الأول عن اللجنة التنفيذية ، فى حلتها الجديدة ، برئاسة عرفات ، الذى بدا للبعض ، الآن ، استشرافا للمستقبل ، حيث ورد فيه : « تسمى الحركة الصهيونية والاستعمار وأداتهما اسرائيل الى تثبيت العدوان الصهيونى على فلسطين - باقامة كيان فلسطينى فى الأراضى المحتلة بعد عدوان ه حزيران / يونيه .. ان اقامة مثل هذا الكيان المزيف هو ، فى حقيقة حاله ، مستعمرة اسرائيلية ، يصفى القضية الفلسطينية ، تصفية نهائية ، لمصلحة اسرائيل » (٩) . لم يكن البيان نبوءة أو استشرافا لمستقبل ، بل كان تحذيراً واضحاً لقطع الطريق ، ولارهاب كل من تسول له نفسه من الشخصيات الفلسطينية ، فى الأراضى المحتلة ، بمحاولة التوصل الى تسوية سياسية ، عبر مفاوضات مباشرة مع سلطات الاحتلال . فقد تناقلت وكالات الانباء والصحف ، منذ أواخر عام ١٩٦٧ ، أخبارا عن عقد لقاءات بين بعض المسئولين الاسرائيليين وشخصيات فلسطينية معروفة ، موسى العلمى ، ورئيس بلدية الخليل ، الشيخ محمد على الجعبرى ، والمحامى المخضرم عزيز شحاده ، بصدد التوصل لحل الصراع . ومنذ ذلك اليوم ، اشدت التركيز على النشاط الدبلوماسى ، ونشب صراع مستتر على السلطة فى الأراضى المحتلة ، وعلى السيطرة على مجريات الاحداث . ولايرجع نجاح « فتح » فى التقدم على غيرها من فصائل المقاومة الفلسطينية ،

وانفرادها بالساحة ، لقدرتها المالية فحسب ، بل الى تبنيها لفكر وطنى بسيط وفضفاض ، جعلها موضع ترحيب مختلف الفئات الفلسطينية ، ومحل رضى مختلف الحكومات العربية ، استناداً الى موقفها المعلن بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية .

بعد لقائها الأول بالزعيم المصرى ، بدأت قيادة « فتح » من فورها ، فى اقامة قواعد للعمل فى أغوار الاردن ، المتاخمة للأراضى المحتلة ، والجهة الوحيدة المفتوحة ، على امتداد ٧٠٠ كم . لم يكن التسلل عبر الحدود الى الضفة الغربية متعذراً ، فى الأشهر القليلة التى أعقبت حرب حزيران / يونيه ، فنهر الأردن يتحول، فى أشهر الصيف ، الى جدول صغير يخاض بالأقدام ، ولم تكن قوات الاحتلال الاسرائيلى قد شددت بعد من إجراءاتها الامنية على الحدود ، فقد استغرقتها نشوة النصر ، مما أتاح لكثير من الفلسطينيين التسلل عائدين الى مدنهم وقراهم فى الضفة . وربما لايعلم الكثيرون فى الخارج ، ان سيارات الأجرة ظلت تنقل ، من وسط عمان ، كل من يرغب فى العودة الى الضفة الغربية ، لبضعة أشهر إثر انتهاء الحرب .

لم يتوان عرفات فى الذهاب الى الأراضى المحتلة ، أثناء تلك الأشهر القليلة ، بناءً على تعليمات القيادة فى دمشق ، للاتصال بخلايا « فتح » ، ولبناء خلايا جديدة . لكن جهوده لم تسفر عن نجاح يذكر ، فالظروف لم تكن مهيأة بعد . حيث خيم اليأس والاحباط ، فضلاً عن أزمة اقتصادية طاحنة تحيط بالناس، أخذت تخفف ، تدريجياً ، من غلوائها ، فرص العمل فى اسرائيل ، التى بدأت تلوح فى الأفق . ودعم المقاومة ومواجهة الاحتلال ، حينذاك ، يعنى المخاطرة بالاعتقال، والطرده ، وهدم الدور ، فى حال انكشاف الناشطين . . وما أسرع ما انكشف أمرهم ، عقب كل عملية فدائية ، لافتقارهم الى الاعداد والتدريب الكافين . ولذلك لم تستمر محاولة عرفات لتنظيم مواجهة واسعة، فى داخل الأراضى المحتلة، طويلاً . فما أن حل كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ، حتى تمكنت سلطات الاحتلال

من ضرب كل « خلايا » فتح في الضفة والقطاع ، قبل أن تنطلق رصاصة واحدة ، وتم اعتقال الف عنصر ، وفر من استطاع منهم الإفلات ، عائدا الى الضفة الشرقية للاردن .

ولم تجد حركة المقاومة مفرأ من الاعتماد على قواعدا فى أغوار الاردن ، لزرع المتفجرات ، وقصف الكيبوتزات ، المنتشرة على طول نهر الأردن فى الضفة الغربية المقابلة ، كما أخذت تركز مواقعها داخل مخيمات اللاجئين فى وادى الأردن، خاصة فى قرية الكرامة ، التى تبعد مسافة أربعة أميال عن النهر .

ولم تتأخر اسرائيل فى اتباع اسلوبها المعتاد . . . فقامت بشن الغارات الجوية على قواعد المقاومة والقرى المتاخمة ، لتحرق الأخضر واليابس . . وتحمل القرويون البسطاء ما أصابهم من خسائر ، تعبيرا عن دعمهم للمقاومة الفلسطينية والقضية العادلة .

فى ١٨ آذار / مارس ١٩٦٨ ، انفجر لغم فى طريق تل أبيب - النقب ، اسفر عن مقتل شخصين ، وثار الرأى العام الإسرائيلى ، مطالبا بالثأر . وأسرع الجيش الاسرائيلى بعد العدة ، وينشر قواته وعتاده لعبور النهر ، على مرأى من الفدائيين الفلسطينيين والقوات الأردنية ، المتمركزة على الضفة المقابلة . أصدر عرفات أوامره الى مقاتلى « فتح » بالثبات فى مواقعهم ، فى حين أمر قادة الفصائل الأخرى مقاتليهم بالاحتماء فى الجبال . وفى ٢١ آذار / مارس ، بدأ الهجوم الاسرائيلى المنتظر ، لىغطى نحو خمسين ميلا ، من الشمال الى الجنوب ، عبر النهر الضيق ، استعدادا للاندفاع الى وادى الأردن ، ولحسن الحظ ، قللت السحب المنخفضة من فاعلية الطيران الاسرائيلى .

بدأت القوات الاسرائيلية فى قصف القرية ، ولم تبق فيها حجراً على حجر ، ماعدا المسجد ، ولكن ما أن تقدمت القوات فى الوادى ، حتى بدأت المواجهة مع الفدائيين ، مع تغطية قوية من المدفعية الاردنية . . ودار قتال عنيف بين الجانبين العربى والاسرائيلى ، استمر قرابة إثنى عشر ساعة . . تراجعت بعدها القوات

الاسرائيلية ، بعد أن تكبدت ٢٨ قتيلًا ، ومائه جريح ، مخلفة وراءها بعض المعدات الثقيلة . أما في الجانب العربي ، فقد استشهد ٢٠٧ جنديًا و٩٧ فدائي (١٠) .

وتضاربت في حينها ، الأقوال حول موقع عرفات في المعركة ، فالبعض يؤكد أنه قفل عائداً الى السلط ، مباشرة ، بعد اندلاع القتال ، في حين يقول عمر الخطيب ، ممثل منظمة التحرير ، حالياً ، في عمان وأحد نشطاء فتح ، إن عرفات كان مع مجموعته، التي كان من المفترض ذهابها في اتجاه الجبال ، ولكنه سرعان ما توجه عائداً الى النهر ، بالقرب من المنارة ، حيث استمر يقاتل في خندقه ، طوال اليوم (١١) .

أيا كانت الحقيقة ، فما يهم أن عرفات انطلق يدلي ببيان مختصر في الاذاعة ، معلناً للعالم النصر الذي أحرزته « فتح » على القوات الاسرائيلية ، دون أن يأتي على ذكر ما قامت به القوات الاردنية . ثم انهمك في اعداد جنازة جماعية للشهداء ، في وسط العاصمة عمان ، ولدهشة الجموع المحتشدة ، اقتصررت الجنازة على سبعة عشر من شهداء فتح ، فقط . . . مما ترك اثراً سلبياً عميقاً لدى القوات الاردنية .

اشتعلت الجموع الغفيرة حماساً لمراى النعوش ، ولحرارة الخطب ، وطاش الصواب ، وانطلقت الحناجر بالهتاف : « فتح . . فتح » ، ولم تمض ثلاثة أيام ، الا وانضم خمسمائة عنصر جديد الى « فتح » . كان عرفات يدرك ، تماما ، بأن ما تحقق في « الكرامة » ، ليس انتصاراً استراتيجياً ، وانما كان انتصاراً معنوياً .

وأقام الاعلام العربي ، المتعطش الى انجاز ما ، الدنيا ولم يقعدا . . وتضخم الحدث ، وغدا عرفات ، بين عشية وضحاها ، بطلا مفوها تشغل تصريحاته وكالات الأنباء وتغطي صورة أغلفة الصحف العربية والأميركية .

يعود خالد الحسن ، أحد مؤسسي « فتح » ، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، بذاكرته الى ذلك اليوم ، معلقاً بلهجة ، يشوبها الأسف : « لقد كان أمراً طيباً ، ولكنه احتوى في ثناياه نوعاً من الانتحار ، فلا يمكن السيطرة على كل

هؤلاء « المتطوعين » ، بما يحملونه في رؤوسهم من أفكار » (١٢) .

في نشوة « معركة الكرامة » ، وتدافع المتطوعين ، التقى الحاج أمين الحسيني بياسر عرفات ، في منزل صهر الأول ، محيي الدين الحسيني ، بعمان ، وانطلق الحاج أمين محذراً عرفات من طيش المقاتلين : « أ بمجرد أن يقول أحدهم أنه معك ، يُناول كلاشنكوف » ! ومضى يحذر عرفات من تكرار أخطاء ثورة ١٩٣٦ « تعلم من أخطائنا ، وتجنبها . . . من المفترض أنك تعمل ضمن حركة سرية ، اقبل ، فقط ، من تثق به . . . ولا تجعل حتى الهواء يشعر بوجودك وتحركاتك » (١٣) .

لم تجد نصيحة الزعيم المجرب نفعاً ، واستمر تدفق المتطوعين ، من كل حذب وصوب ، وتضخمت « فتح » بين تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٨ وأيلول / سبتمبر ١٩٧٠ بما يفوق كثيراً قدرتها على النضال والعمل . فاسرائيل أحكمت السيطرة على طول الحدود ، ويات التسلل أشبه بالمستحيل ، والقصف العشوائي عن بعد أصبح غير مؤثر ، حتى البقاء في القواعد المخصصة غداً متعزراً ، لتتابع الغارات الجوية الاسرائيلية المكثفة . وبدأ ، تدريجياً ، ارتداد جموع المتطوعين المتحفزة الى المدن الخلفية ، خاصة في العاصمة عمان ، وانشأت فصائل المقاومة المختلفة « قيادة الكفاح المسلح » ، للقيام بواجبات الدفاع ضد الهجمات الاسرائيلية أو الأردنية .

شهدت تلك الفترة أوج المقاومة الفلسطينية ، أصبحت قيادة « فتح » حديث حف ، والورقة الرابعة في كل تحالف سياسي عربي ، والعنصر الهام في أي وزن سياسي في المنطقة العربية . وبدأت الحكومات العربية في انشاء تنظييماتها الفلسطينية التابعة لها ، بشكل مباشر أو غير مباشر : « الصاعقة » السورية ، و«سيناء العربية » التابعة لمصر . « جبهة التحرير العربية » التابعة للعراق . وبدلاً من أن توحد المقاومة الفلسطينية العرب ، أنتقل العرب بخلافاتهم الى ساحة المقاومة . . . وتحول الحديث عن مقاتلة اسرائيل ، الى الحديث عن محاربة النظام في الأردن . ورفعت « الجبهة الشعبية » شعارها عالياً « الطريق الى القدس يمر بعمان »

وتحولت ، « قيادة الكفاح المسلح » ، تدريجياً ، إلى دولة داخل دولة . مما قاد إلى ازديادية السلطة . . . وإلى تفشى الفوضى والتجاوزات التى طالت الكبير والصغير ، فكل منظمة لديها مكاتبها وقواعدها وترسانتها المسلحة ، فضلاً عن المحاكم والسجون ، وما لبث أن بدأ التذمر يخرج الى العلن .

يصف محيى الدين الحسينى ، عضو البرلمان الأردنى ، آنذاك ، الوضع فى عمان بقوله : « لدى مشاعرى تجاه الفلسطينيين ، ولكنى أظل مع القانون والانضباط ، فقد كان العيش هنا أمراً رهيباً ، كل من يحمل سلاحاً ، بات يعتقد أنه « ابن الله » ، لقد كانوا يرهبون الجميع فى الاردن ، ولم تقتصر المعاناة على الأردنيين وحدهم » (١٤) .

وتوالى الانشاقات فى داخل التنظيمات المختلفة ، فخرج نايف حواتمه عن « الجبهة الشعبية » ، ليشكل « الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين » ، بعد أن انشق أحمد جبريل ليكون « الجبهة الشعبية . . . القيادة العامة » فى حين انهمكت « فتح » فى بناء قوتها الذاتية ، وتعزيز نفوذها السياسى فى الساحة العربية . وقد جمع بين « فتح » و « الديمقراطية » قاسم مشترك ، حين أخذ حبش يدعو الى ضرورة انتخاب قيادة الحركة الوطنية من قبل البروليتاريا - أى اللاجئيين - ومضى حبش يتهم عرفات بأنه أكثر اهتماماً بمجاملة الزعماء العرب ، منه بتحرير فلسطين ، مطالباً اياه بوضع الدبلوماسية جانباً ، وشن حرب واسعة على اسرائيل . يعلق أحد قادة « الديمقراطية » ، ياسر عبد ربه ، على مطالب قائده السابق ، بالقول « انها شعارات طفولية ومتطرفة ، ساعدت على القاء « الجبهة الديمقراطية » فى أحضان فتح . لكن يبقى السبب الرئيسى فى صدام حواتمه وحبش ، اختلاف وجهة نظر كل منهما تجاه اسرائيل ، فالأول لم يستطع تجاهل أن الاتحاد السوفياتى أيد قيام دولة يهودية فى فلسطين ، ويقوده تحليله الى المطالبة بدولة ثنائية القومية فى فلسطين ، الأمر الذى يعنى فى جوهره ، قبول النتائج التى تمخضت عن الصهيونية ، ومن ثم أخذ يدعو الى قيام دولة علمانية ثنائية القومية . فى حين أصر حبش على الكفاح المسلح

لاستعادة كل فلسطين ، الذى يعنى ، فى جوهره ، رفض كل النتائج التى انبثقت عن وعد بلفور^(١٥) .

ورغم الخلاف الأيديولوجى المستعر بين الرجلين ، اتفق الرجلان على أن الادارة الأميركية الجديدة ، بزعامة ريتشارد نيكسون ، ومستشاره للأمن القومى ، هنرى كيسنجر ، سيمارسان ضغطاً على الأردن ، لتصفية المقاومة الفلسطينية . وبدأت « الشعبية » فى اختطاف الطائرات الاجنبية ، ليس للفت أنظار الساحة الدولية ، فحسب ، بل تعبيراً ، أيضاً ، عن النفوذ السياسى والعسكرى المتزايد للمقاومة فى الشرق الأوسط .

وأخذت المتاعب الفلسطينية تلوح فى الافق ، نتيجة المساعى الأميركية لايجاد نوع من التسوية لمشكلة الشرق الأوسط . وقبل عبد الناصر « مبادرة روجرز » التى تدعو لوقف حرب الاستنزاف ، لمدة تسعين يوماً ، وتنشيط مهمة الأمم المتحدة للوصول الى حل ، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، الأمر الذى فهمته القيادة الفلسطينية ، بجميع فصائلها ، تصفية للمقاومة ، وإنهاء لوضعها ككيان مستقل .

وارتفعت أصوات المعارضة بالتنديد والشجب ، وشنت بعض القيادات الفلسطينية انتقاداً عنيفاً ضد عبد الناصر، بلغ أحياناً حد التجاوز والشطط ، لقبوله المبادرة . والآن ، وقد فقدوا دعم القاهرة ، بات التعرض لهجوم ، من النظام فى الاردن ، أمراً محتملاً ، ولعله أصبح وشيكاً . وبدأت المقاومة ، منذ أوائل السبعينيات ، تضغط بمطالبها ومصالحها على الحكومة الاردنية * ، التى بدت ضعيفة ومتردة ، مما زاد فى التجاوزات والمماحكات ، ووقعت بعض الاشتباكات المحدودة ، وسرعان ما بدأ الاستقطاب ، من مع الملك ومن مع الفدائيين . . . وازداد الموقف سخونة، لم يستطع عرفات معها السيطرة على انفلات عناصر المقاومة ، بما فيها « فتح » حرصاً على العلاقات الطيبة مع جميع الأطراف ، فهو يقول « لكل طرف

* تولى رئاسة الحكومة الاردنية ، فى هذه الفترة، بهجت التلهونى ، وعبدالممنم الرفاعى ، على التوالى .

مايود أن يسمعه .. حين يجتمع مع الملك يظهر كل الاحترام ، وحين ينفرد بقيادة المنظمات الراديكالية ، يهاجم الملك « ويمضى منيب المصرى ، أحد مؤيدى «فتح» معلقاً على تلك الأيام العصبية، بقوله : « كان فى استطاعة عرفات السيطرة على الجبهتين ، الشعبية والديمقراطية ، ولكنه اراد الحفاظ على تحالفاته » وزاد تردد الحكومة الاردنية ، وضعف ادائها ، من اقتناع المقاومة بتاكل سلطة الحكومة فى الاردن ، وظهر شعار « كل السلطة للمقاومة » ، وتصورت قيادة المقاومة ، بان الجيش الأردنى سيمتنع عن مهاجمتهم ، خاصة وقد أصبح للفدائيين علاقات وثيقة ببعض كبار الضباط .

فى نهاية تموز / يوليه ١٩٧٠ ، أصبح الصدع واضحاً بين عبد الناصر وحركة المقاومة ، فقد رفض الزعيم المصرى ، رؤية عرفات ، بل أوجى للأردن بأن منظمة التحرير بحاجة الى أن تلقن درساً .

واشتدت الضغوط الأميركية بقطع المعونات عن الأردن ، وحذرت اسرائيل الأردن بأنها ستمحو « رجال العصابات » ، مرة واحدة وإلى الأبد ، مما يفيد عزمها على اجتياح الأردن . واتخذت الحكومة الاردنية ، بعد شهر واحد ، قراراً بتحريك الجيش ، المدعم بالمدركات والمدفعية ، الى مواقع أقرب إلى عمان .

وعقد القادة العسكريون لفصائل المقاومة اجتماعاً ، لتقييم الموقف ، يقول السفير السورى الى عمان ، حسين كامل ، الذى كان حاضراً : « كلهم بالغوا ، فقد اعتقدا بأن لديهم ١٣٠ ألف مقاتل ، بما يمكنهم من الاطاحة بالنظام ، بل لقد اعتقوا أن الأردنيين سيهبون ضد الملك » أما عرفات فقد بدا متردداً ، فليس هناك مايدعوه للعجلة خاصة ، وانهم حسب اقتناعه ، يسيطرون على الموقف فى الأردن ، فى حين أخذ حبش وحواته يحثان على القتال، لأن الكفاح لا يقتصر على اسرائيل، فحسب ، بل الامبريالية ، أيضاً !

لم يكن الملك حسين بحاجة الى عداء الفلسطينيين ، رغم ازدياد تدمير الجيش، فالضفة الغربية كانت تشكل جزءاً من المملكة الهاشمية ، ناهيك عن مواطنيه نوى

الاصول الفلسطينية ، ولهذا كان يشعر بالحزن لأن عرفات « لم يكن حاسما وقويا ، كما كان باستطاعته أن يكون » .
بوغت العالم ، فى ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ ، بسلسلة متتابعة من اختطاف الطائرات الاجنبية الى الأردن ، حيث أجبرت ثلاث طائرات تحمل حوالى ستمائة راكب من مختلف الجنسيات ، على الهبوط قرب مدينة الزرقاء الأردنية .
فى ١٦ أيلول / سبتمبر ، تم تشكيل حكومة عسكرية أردنية ، وتقرر دخول الجيش إلى عمان ، فى اليوم التالى ، اشتد التوتر ، فقامت الجبهة الشعبية ، فى اليوم نفسه ، إمعانا فى التحدى ، بتفجير الطائرات الثلاث ، وأعلن عرفات الاضراب العام ، وأمهل الحكومة العسكرية ٤٨ ساعة ، لسحب قوات الجيش من العاصمة الأردنية .

فى اليوم التالى ، انفجر الموقف ..

من الذى بدأ القتال ؟ مسألة ماتزال موضع جدل .
السلطات الأردنية تؤكد ، من جانبها ، العثور على وثائق تشير إلى أن «فتح» والمنظمات الراديكالية الأخرى ، قررت الاطاحة بالنظام ، خلال شهر أيلول / سبتمبر . لم تنشر هذه الوثائق ، مما يفقد هذا التأكيد أهميته ، رغم أن المتحدث الرسمى للجبهة الديمقراطية ، أبو ليلي ، أقر « باننا كنا ندعو الى خطة استراتيجية للاطاحة بالملك » (١٦) .

بغض النظر عن أطلق الرصاص الأولى ، فالصدام بات حتمياً ، نتيجة التناقض الجذرى ، الذى بعثته « مبادرة روجرز » ، ويمكن اعادة جذر ذلك التناقض الى أواخر الأربعينيات ، إبان سياسة دمج الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن ، التى اعتبرها الفلسطينيون عائقا أمام ظهور كيان فلسطينى مستقل ، يلبى طموحاتهم الوطنية .

انفجر الموقف ، وأخذت غالبية الأطراف العربية تتقرب النتائج باستثناء القاهرة ، التي أخذت تدعو الى وقف القتال ، وبعد عشرة أيام من القتال ، اتخذ الفدائيون موضع الدفاع ، ثم وافقوا على وقف القتال . وعمل عبد الناصر على انقاذ الموقف ، عبر المحافظة على تماسك المقاومة الفلسطينية ، وعلى السيادة الأردنية ، فى أن معاً ، لأهمية كلا الجانبين فى بناء وتعزيز الجبهة الشرقية . وتم للمة الموقف والتوصل الى حل وسط .

ومع انتهاء القمة الطارئة ، توفى الزعيم عبد الناصر ، فى ٢٨ أيلول / سبتمبر وانتقلت رئاسة الجمهورية الى أنور السادات .

وحدات مرحلة جديدة ..

كان الزعيم الراحل عبد الناصر ، يصر على استرجاع الأرض العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وفى مقدمتها القدس العربية ، ولذلك كان يشترط الحل العربى الشامل ، فى كل ما عرض عليه من تسويات للصراع ، الأمر الذى أصرت اسرائيل على رفضه ، مصررة على عقد اتفاقات ثنائية ، مع كل دولة عربية على حدة .

حين تولى السادات المسئولية ، أدرك أهمية الورقة الفلسطينية ، لب النزاع ومفتاح حل الصراع برمته ، فأراد الانفراد بالورقة ، لخدمة أهدافه السياساستوتقوية موقعه التفاوضى ، مما دفعه إلى العمل على الانفكاك من التزام عبد الناصر بالحل الشامل ، الذى تصر اسرائيل على رفضه ، ووجد السادات ضالته فى الاشتباكات المحدودة ، التى كانت تحدث ، بشكل متقطع ، فى ذيول أحداث أيلول / سبتمبر ، واتخذها ذريعة لشن حملات انتقاد عنيفة على الأردن ، وصلت الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ، مما اتاح له التخلّى عن الالتزام بالحل الشامل ، ومنحه الفرصة للانفراد بالورقة الفلسطينية .

وتلقت المنظمة الفرصة ، وارتفع صراخها ، باتباع اسلوب المبالغة والتهويل ،

وفى ٢١ تموز / يوليه ١٩٧١ ، انتهى وجود المقاومة الفلسطينية فى الاردن ،
وياغتيال رئيس الوزراء الاردنى ، وصفى التل فى القاهرة ، أواخر عام ١٩٧١ ،
انتهت آخر محاولة لعودة المقاومة الى الاردن .

فى أعقاب احداث ايلول / سبتمبر ، بدأت عملية جلد الذات ، وشنت
انتقادات حادة للنهج الاقليمى الضيق ، وللممارسات والحسابات الخاطئة التى
استندت اليها القيادة ولكن هذه الحملة لم تؤد الى تغيير يذكر على الصعيد
الداخلى . ارتفعت أصوات بعض عناصر « فتح » فى المجلس الوطنى الفلسطينى
التاسع ، فى شباط / فبراير ١٩٧١ ، تحت على التقدم فى استراتيجية المفاوضات،
انسجاما مع توجهات الحكومات العربية ، التى باتت تؤيد ، بوضوح ، التوصل الى
حل سلمى للصراع ، والا أضاعت المنظمة فرصتها فى المشاركة فى الترتيبات
السلمية المزمعة .

وتدرجيا ، أخذ الدعم الشعبى فى التراجع ، بعد أن تلاشت الامال المعقودة
على المقاومة الفلسطينية . كما ساهم ما رشح من تجاوزات الفدائيين فى الاردن ،
ثم لاحقا فى لبنان ، فى تشويه صورة المقاومة ، التى تقلصت قدرتها على المواجهة
الفاعلة مع القوات الاسرائيلية ، واقتصر أداؤها على الدفاع ، رغم توسعها فى
تكديس الأسلحة الثقيلة ، بذريعة الدفاع فى مواجهة « العدو الداخلى » . وفقدت
القيادة الفلسطينية ، بالتالى ، الكثير من النفوذ ومن المبادرة . وجاءت حرب
تشرين الثانى / أكتوبر ١٩٧٣ ، لتضع حداً للمبادرة و « للاستقلال الفلسطينى » فى
صنع القرار ، حيث قامت مصر وسورية بالمواجهة ، وبالقتال ، واستعادتا الكثير من
المصداقية ، واستردت مصر دورها الرائد . كراعية للقضية الفلسطينية .

ورغم ادراك قادة المقاومة مدى ضعف موقفهم العسكرى والسياسى فى مقرهم
الجديد ، فى بيروت ، الا أن المنظمة استمرت فى محاولاتها النضالية ، وإن جاءت

فى معظمها بما يشبه « طخ العرس » ، أى قصف المستوطنات الاسرائيلية عن بعد ، ثم عودة المناضلين الى قواعدهم سالمين . ودفعت مخيمات البلاجيين ، بقرى الجنوب اللبناى ، ثمناً فادحاً لهذا « الطخ » ، بحيث اصبحت هدفاً يومياً للغارات الجوية والعمليات البرية الاسرائيلية ، وتدفقت جموع سكان الجنوب اللبناى الى العاصمة بيروت . أما القيادات الفلسطينية ، وعرقات على نحو خاص ، فقد دأب على التنقل المستمر بين عواصم العرب ، حتى تظل المقاومة وقائدها محل اخبار وكالات الانباء والصحف ، فلا ينزوى فى غياهب النسيان .

حين تم توقيع اتفاق فك الارتباط الثانى ، بين مصر واسرائيل ، فى أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ، بدا ، لكل ذى عقل ، أن مصر خرجت من معادلة القوة العسكرية العربية . وسرعان ما انفجر الموقف العربى - العربى فى الساحة اللبناية ، التى شاء لها تمزقها الطائفى والاجتماعى أن تصبح أرضاً خصبة لانفجار الصراعات العربية - العربية ، التى تؤججها التناقضات اللبناية . . وهكذا حرفت الانظار عما تضمنته اتفاقية فك الارتباط الثانية ، وما لحق بها من زيارة السادات الى القدس ، وما تبعها من مباحثات قادت الى توقيع اتفاقات كامب دافيد . لم تقطع منظمة التحرير علاقاتها مع مصر ، رغم ماساد الأجواء العلنية من مظاهر الامتعاض والمقاطعة . ومع انفجار الحرب الأهلية ، فى بداية ربيع عام ١٩٧٥ ، كان على المقاومة الفلسطينية أن تدلى بدولها فى الصراع المستعر ، وأن تبدل تحالفاتها السياسية ، بشكل مستمر ، مما أبقى صوتها مرتفعاً فى الساحتين اللبناية والعربية .

حتى جاء الغزو الاسرائيلى للبنان ، فى صيف عام ١٩٨٢ ، واشتراط اسرائيل خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان ، لفك الحصار الذى ضربته حول العاصمة اللبناية ، بيروت ، وجمعت المنظمة شتاتها وعتادها ورحلت الى تونس .

لم تعان حركة المقاومة الفلسطينية من تمزق المجتمع الفلسطيني فحسب، بل
ايضا، وبدرجة أكبر من القادة المعينين بهدف الحفاظ على التوازنات العربية داخل
حركة المقاومة . ويرجع مأزق المقاومة ، اساساً ، إلى عدم اجابتها على السؤال
المحورى : هل تستطيع « ثورة فلسطينية » احراز تقدم فى مسيرتها النضالية من
أجل تحقيق أهدافها الوطنية ، مع بقاء البنى الداخلية للأنظمة العربية الفاعلة فى
المنطقة العربية على حالها ؟! اعتمدت « فتح » الفصيل الرئيسى ، منذ البداية ، مبدأ
عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية ، رغم اعتمادها الكامل على دعم
أنظمة هذه الدول ، ماديا وسياسيا واعلاميا ، الأمر الذى سمح لهذه الأنظمة ،
شاعت « فتح » أم أبت ، بالتدخل فى توجيه مسارها السياسى ، وهنا يكمن
التناقض الجوهرى فى بنية « فتح » الداخلية^(١٧).

نعم لقد بقيت فتح فى الساحة السياسية ، بفضل التناقضات العربية ، ولكن
على حساب جوهر المسيرة النضالية نفسها ، وخصماً فى استقلالها السياسى ،
بمعناه الحقيقى . لقد قامت علاقة أساسها المنفعة المتبادلة بين « فتح » والأنظمة
العربية ، على اختلاف مشاربها ، حين رفعت الأنظمة العربية ، الأوسع نفوذاً
والأكثر ثراءً ، « فتح » عالياً بفضل ما أحاطته بها من دعم سياسى ومالى . وفى
المقابل ، أتاحت فتح لهذه الأنظمة التهرب من مسئولية هزيمة ١٩٦٧ ، وتفادى تنبه
الشعوب الى عقم أنظمتها السياسية التقليدية ، بما أسبغته عليها المقاومة من آيات
الإطراء والتبجيل .

ولكن سرعان ما فقدت الشعوب ثقتها بفتح والمقاومة الفلسطينية عموماً ، الأمر
الذى أوقعها ، فى النهاية ، أسيرة لهذه الأنظمة .

يقودنا توجيه « فتح » البراجماتى المراوغ ، الى تتبع الأصول الاجتماعية
للحركة ، فغالبية قادتها تعود الى « البرجوازية الصغيرة » الذين استنفرتهم
ودعمتهم « البرجوازية » الفلسطينية فى شريحتها الطبقية العليا ، حين باتت مصالح

هذه الأخيرة مهددة في الدول المضيفة .

وتكشف الكيفية التي تعاملت بها القيادة مع المخيم الفلسطيني ، بجلاء ، عن نزعتها البراجماتية المتأصلة . فقد اقتصرت القيادة ، ومن التحق بها من أبناء الطبقة الوسطى ، على اداء المهام الادارية ، الاعلام ، النشاط الدبلوماسي والاداري، بينما استغلت شعور شباب اللاجئين بالهامشية الاجتماعية ، والاستغلال الاقتصادي ، والاضطهاد السياسي ، في تعبئتهم في صفوف المقاتلين . ورغم ان فكرة الكفاح المسلح قد استنهضت الجانبين معا ، الا ان استعداد التضحية بالنفس لم يكن متساوياً ، مما جعل ضرب مخيمات اللاجئيين وتصفيتها ، في الاردن ولبنان، هدفا دائما للسياسة الاسرائيلية .

لم يكن ايمان « فتح » بالبندقية ، على كثرة ترديده لها عميقا ، وكافيا ، في ظل غياب ايديولوجية واضحة . ولا يرجع هذا الغياب الى تمزق المجتمع الفلسطيني ، فحسب ، بل الى براجماتية القائمين على « فتح » ، منذ اليوم الأول ، اضافة الى رؤيتهم الضيقة ، التي لم تقدر المخزون الثوري الكامن لدى جموع الفلسطينيين والعرب ، على حد سواء ، كما لم تسمح له ، أيضا ، بالتعبير عن نفسه ، مكتفية باستثمار تضحياته ، على نحو واسع ، اعلامياً وسياسياً .

حين قامت فصائل المقاومة بفرض هيمنتها على مخيمات اللاجئيين ، وادعاء تمثيلهم أمام الحكومات العربية والعالم ، أخذت في تشكيل لجان شعبية داخل هذه المخيمات ، عن طرق التعيين ، وليس الانتخاب ، مما حول هذه المكاتب ، حيث المال والسلاح ، الى مراكز سلطة حقيقية ، لعلاقة القائمين عليها المباشرة بالقادة ، مما يعنى في الحقيقة ، اعتبار المخيمات المنبع الأول لتفريخ المقاتلين فحسب ، وليست قلب الثورة الحقيقي ، الأمر الذي يفسر عدم وجود المراكز القيادية لأى من المنظمات، في داخل المخيمات .

وبقيت المخيمات على حالها المتدنى ، إذ لم تأبه قيادة المقاومة ، سواء في الاردن أو لبنان، رغم تواجدها الطويل وقدرتها المالية ، الى تحسين مستوى الخدمات

الاجتماعية ، ورفع مستوى معيشة اللاجئين ، باقامة مشاريع جادة ، توفر لهم لقمة العيش ، بشكل كريم ، مما يدل على نزوعها الى ترسيخ مواقعها ، فحسب ، بما يضمن لها مقعداً ، فى ظل أية تسوية تلوح فى افق الصراع العربى - الاسرائيلى .

هوامش الفصل الثاني عشر :

- 1 - Hirst, P. 271.
- 2 - John and Janet Wallach, Arafat in the Eyes of the Beholder, (William Heinemann Ltd., London, 1990).
- 3 - Peter Mellyer, The Palestinian Resistance: 1964-1975. Israel and the Palestinians, ed Paris Mack and Yural Davis (London: Ittica Press, 1975). P. 121.
- 4 - Wallach, P. 210.
- 5 - Ibid, P. 200.
- 6 - Ibid, P. 217.
- 7 - Ibid, P 223.
- 8 - Ibid, P. 225-226.
- ٩ - محمد حسنين هيكل ، سلام الالهام اوسلو - ماقبلها ومابعدها ، الجزء الثالث، دار الشرق ١٩٩٦ ، ص ٢١ .
- 10 - Wallach, p. 309.
- 11 - Ibid, P. 99.
- 12- Ibid, P. 118.
- 13 - Ibid, P. 32.
- 14 - Ibid, P. 117.
- 15 - Ibid, P. 193.
- 16 - Ibid, P.207.
- 17- Mellyer, P. 204.

الفصل الثالث عشر

«العامل العربى .. يمكن طرده فى آية لحظة ، لا يضرب عن العمل ، وليست لديه مطالب ، مثل العامل الاسرائيلى ، باختصار ، ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، ان العمال العرب فى المشاريع كنز للاقتصاد الاسرائيلى ، !»

دانى روبنشتين

محرر دافار الاقتصادى

ونطق الحجر

لم يكد يمضى سوى تسعة عشر عاما ، على نكبة ١٩٤٨ ، حتى تعرض الفلسطينيون لصدمة اجتماعية وشخصية جديدة ، لما آلت اليه الأوضاع ، إثر هزيمة ١٩٦٧ . فنصفهم ، الآن ، فى المنفى ، والنصف الآخر يخضع للاحتلال الصهيونى ، تعمق التمزق الاجتماعى وتششت الأسر ، وخيمت أجواء يختلط فيها اليأس بالاحباط فى البقية الباقية من فلسطين ، وتكثفت حالة اللا-وطن .

اتخذت مشكلة اللاجئين أبعاداً جديدة ، فقد انضم الى لاجئى عام ١٩٤٨ ، لاجئون جدد ، أطلق عليهم من باب التمييز « النازحون » . كان عدد هؤلاء ، ولايزال، محل خلاف ، ولكنه وفقا للإحصاءات الأردنية والاسرائيلية ، فقد انخفض عدد سكان الضفة الغربية من ٨٠٩.٤٥ قبل حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، إلى ٦٦٤.٤٩٤ فى شهر أيلول / سبتمبر ١٩٦٧^(١) .

أدت الهزيمة ، فى ما أدت اليه ، إلى انهيار مباشر فى اقتصاد الأراضى المحتلة ، فقد انقطع الأهالى عن أسواق ما قبل الحرب ، ولم تعد الضفة الشرقية تستوعب ٤٠ ٪ من صادرات الضفة ، وبات الوصول الى الأسواق العربية متعذرا ، لتصريف باقى الانتاج . واصيبت الاستثمارات بدورها ، بنكسة ، فقد كانت تقدر بعشرة مليون دينار أردنى ، فى العام ، وارتفعت نسبة البطالة ، مما زاد الأوضاع سوءاً .

واجهت الضفة الغربية وقطاع غزة ، الاحتلال الاسرائيلى ، بوضع اقتصادى وسياسى هش ، بنية اقتصادية ضعيفة ، استنزاف بشرى متواصل ، وافتقار الى قيادة فلسطينية موحدة ، تتولى معالجة الموقف ، لدرجة أن قوات الاحتلال أخذت تبحث ، عشية انتهاء القتال ، عن مسؤول مايقوم باجراءات التسليم الرسمية^(٢) . أتاحت حالة الانقطاع وشبه العزلة هذه ، الفرصة للاقتصاد الاسرائيلى ،

الأكثر تقدما ، للانفراد باقتصاد الأراضي المحتلة والهيمنة عليه ، بغية تحويله الى اقتصاد تابع ، يخدم اقتصاد اسرائيل . وقد تم لاسرائيل ما أرادت ، بفضل سياساتها المدروسة ، ويون أن تأخذ فى الاعتبار إمكانية التوصل الى حل سياسى فى المستقبل ، أو لاحتمال النمو الاقتصادى المحلى^(٣) .

سارعت اسرائيل ، منذ أوائل العام الثانى للاحتلال ، بفتح أسواق العمل أمام اليد العاملة العربية الرخيصة ، فعلى حد قول محرر « دافار » الاقتصادى ، داني روبنشتين ، فان « العامل العربى ٠٠٠ يمكن طرده فى أية لحظة ، لا يضرب عن العمل ، وليست لديه مطالب ، مثل العامل الاسرائيلى ، باختصار ، ومن وجهه النظر الاقتصادية البحتة ، ان العمال العرب فى المشاريع كرز للاقتصاد الاسرائيلى »^(٤) . وبالفعل فقد وصل عدد العمال العرب فى اسرائيل ، عام ١٩٧٤ ، الى سبعين ألف عامل ، اى ما يعادل نصف قوة العمل العربية ، إضافة إلى ثلاثين ألف عامل غير قانونى .

واكب استغلال اسرائيل لليد العربية العاملة ، قيامها بتحويل الأراضي المحتلة الى سوق للمنتجات الاسرائيلية ، حتى أصبحت تستورد ٩٠ ٪ من احتياجاتها من اسرائيل ، فى حين تحصل الأخيرة على ٢ ٪ ، فقط ، من وارداتها من الأراضي المحتلة ، ولتحقق بذلك فائضا فى ميزانها التجارى مع الأراضي المحتلة ، بين عامى ٦٧ - ١٩٧٤ ، يقدر بـ ٥١٣ مليون دولار أمريكى .

ونتيجة لسياسة الالحاق الاقتصادى والابتلاع هذه ، لم تعد الأراضي المحتلة مكتفية ذاتيا فى انتاج الغذاء ، كما كان الحال قبل عام ١٩٦٧ ، فقد حوت السياسة الزراعية الاسرائيلية ، الأراضي المخصصة لانتاج المواد الغذائية ، إلى زراعات للتصدير ، كما تم توجيه القطاع الصناعى لخدمة متطلبات الصناعة الاسرائيلية .

واخيرا ، اعتمدت اسرائيل سياسة « الجسور المفتوحة » ، التى سمحت للفلسطينيين بالحفاظ على روابطهم بالبلاد العربية ، ويتدفق منتجات الأراضي

المحتلة إلى الأسواق العربية ، من جهة ، ولكنها أتاحت فى الوقت نفسه غزو المنتجات الاسرائيلية للأسواق العربية .

أدت هذه الإجراءات ، فى مجملها ، إلى ارتفاع مستوى المعيشة فى الأراضى المحتلة ، وإلى انتعاش اقتصادى ، وزيادة الناتج القومى للفرد ، ومع ذلك ، ظل هذا الانتعاش يرجع ، فى المقام الأول ، الى العمل فى اسرائيل ، حيث لم تبذل جهود جادة لتطوير أوجه الاقتصاد المختلفة فى الأراضى المحتلة . بل لقد انخفضت مساحة الأرض الزراعية ، نتيجة المصادرة ، وقلة اليد العاملة ، كما انخفض ، ايضا ، عدد العمال فى قطاع الزراعة . نعم ، لقد ارتفع الناتج الزراعى ، لاعتماد الملاك الزراعيين الكبار على وسائل التقنية الحديثة ، فى حين لم يتمكن صغار الملاك ، وهؤلاء يشكلون ٨٠ ٪ من الملاك ، من استخدام التقنية الحديثة ، لكلفتها العالية ، بما لا يتفق وقدراتهم المادية . وبقي القطاع الصناعى ، محدوداً ، لعدم قدرته على منافسة المنتجات الاسرائيلية ، ولارتفاع تكاليف العمل ، ناهيك عن وضع اسرائيل العراقيل أمام الاستثمار وسياسة الحماية ، التى تفرضها لحماية صناعاتها . أما الدخل المرتفع ، نسبياً ، الذى حققه العمال العرب ، فقد تكفل التضخم الاقتصادى فى اسرائيل بتكمله ، اضافة إلى إقبال العرب على شراء المواد الاستهلاكية^(٥) .

كان لكسر الحواجز الاقتصادية بين اسرائيل والأراضى المحتلة أثراً ، أبلغ عمقا ، فى المجتمع الفلسطينى ، من مجرد التحسن النسبى فى مستوى المعيشة . فان ما حدث من احتكاك مباشر بين مجتمع تقليدى ، بكل فئاته الاجتماعية ، وآخر حديث ، يعد من الحالات النادرة الحدوث فى التاريخ . فعادة ما يعود ابناء الشرائح الاجتماعية العليا الى مجتمعاتهم التقليدية ، ليجتروا ما التقطوه من الغرب ، من مفاهيم وقيم اجتماعية حديثة ، فى دوائرهم المغلقة الضيقة ، ولكنهم يحرصون على القيم التقليدية فى تعاملهم مع القاعدة العريضة فى مجتمعاتهم ، حفاظا على مكاسبهم الاجتماعية ، بل قد تصبح هذه المفاهيم الملتزمة ، فى أحيان كثيرة ،

مدعاة لتعالى بعضهم ، وترفعه على أبناء وطنه .

لم يكن المجتمع الفلسطيني يشذ في هذا عن غيره من المجتمعات العربية التقليدية فحتى عام ١٩٦٧ ، كان نصف أهالي الضفة يعملون في الزراعة ، حيث يمارس أصحاب الأراضى سيطرة قوية على شؤون قراهم ، وعلى الفلاحين المعدمين ، لاعتماد هؤلاء على العمل الزراعى ، لسد الرمق . وعادة ماينتمى المختار ، عمدة القرية ، الى طبقة الملاك ، ويمثل حلقة الوصل بين الادارة المركزية والأهالى .

تصبح الملكية الزراعية ، فى مجتمع زراعى كهذا ، أحد أهم أسباب الواجهة الاجتماعية، فى حين يعتبر الفلاحون المعدمون فى أدنى درجات السلم الاجتماعى .

تتميز الملكية الزراعية فى الضفة بالحيازات الصغيرة ، حيث يمتلك ٨٥ ٪ من أصحاب الأراضى مساحات تقل عن خمسة وعشرين دونما ، ويعتمد ثلث هؤلاء على اليد العاملة الرخيصة . وقد اتبعت سلطات الاحتلال الاسرائيلى نفس التحالفات السياسية ، المتوارثة من الحقبة العثمانية ، الى الأردنية ، مروراً بالبريطانية ، مع ملاك الأراضى الزراعية ، حرصاً على ترسيخ سمة التمزق الاجتماعى ، بما يعوق قيام حركة وطنية شاملة فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى ، وامعانا فى تعميق المحلية ، منعت اسرائيل ، منذ اليوم الأول للاحتلال ، حق الاجتماع على مستوى وطنى . واخضعت الأراضى المحتلة الى الحكم العسكرى ، مع وضع موظفين مدنيين ، لمساعدة الادارات العسكرية فى كل مقاطعة . ومن أجل تطبيع الوضع ، قامت بتعيين بعض العرب ، من أبناء المقاطعات نفسها ، لمساعدة الجهاز المدنى الاسرائيلى ، كما استمرت فى العمل بالقوانين الأردنية ، وبنفس الأجهزة الادارية ، إلى حد كبير ، طالما أنها لاتتعارض وأهداف السياسة الاسرائيلية ، ولاحباط أية مقاومة محتملة طبقت اسرائيل أساليب العقاب الجماعى، والحجز الادارى ، والابعاد .

لم تجد سياسة تحالفات اسرائيل ، مع رؤساء البلديات ومخاتير القرى ، نفعا يذكر ، فقد وضع الصراع الجذرى والمتأصل القادة المحليين فى موقف صعب ، لم

يستطيعوا تجاوزه ، لأداء مهامهم كوسطاء بين الأهالي وسلطة احتلال أجنبية ، كما سبق وتعاملوا مع الحكم العثماني المسلم أو مع السلطة الأردنية العربية . وزاد الأمر سوءاً ، أن دخولهم الى مقرات السلطة الاسرائيلية لم يكن يحاط بمظاهر العظمة ، كما كان الحال فى الحقبة الأردنية ، فهم يستدعون من قبل المسؤولين الإسرائيليين ، وعليهم الانتظار خارج مكاتب الحاكم العسكرى ، ربما لساعات ، قبل أن يؤذن لهم بالمثل ، مما أدى الى تدني هيبتهم لدى القرويين ، وخاصة الشباب منهم، وترسخت فى الأذهان طاعة هؤلاء المخاتير للسلطات المحتلة الحاكمة، «ليصبح الكل فى الهم شرق» .

وعلى الرغم من الهدف الاسرائيلى ، فى الحفاظ على النفوذ السياسى لكبار الملك الزراعيين ، الا أن سياستها الاقتصادية ، فى استيعاب اليد العربية العاملة، وبأجور مرتفعة ، نسبياً ، قادت الى تآكل المكائنة الاجتماعية لهذه الفئة . فقد عجزت غالبية أصحاب الحيازات الصغيرة عن مجارة اسرائيل فى دفع الأجور ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أدى اقبال الفئات الاجتماعية الفقيرة ، على الالتحاق بسوق العمل الاسرائيلية ، الى تقلص الفجوة المادية بين الفئتين ، نظراً لارتفاع الأجور التى يتقاضاها العمال فى اسرائيل .

وهكذا ، اضطرت غالبية صغار الملك ، إلى ترك مساحات كبيرة من أراضيهم دون زراعة . يقول مختار قرية بيتونيا ، على سبيل المثال ، إن ٧.٥ ٪ ، فقط ، من مساحة أرضه ، البالغة خمسين دونما ، تجرى زراعتها (٦) .

ولذلك وجد صغار الملك هؤلاء أنفسهم فى موقف صعب ، الحاجة الى موارد مالية تتطلبها وجاهتهم ، والعجز عن منافسة الأجور الاسرائيلية المرتفعة ، أما العمل فى اسرائيل ، فخيار لم تقو عليه غالبيتهم ، حرصاً على البقية الباقية من مكائنتهم الاجتماعية المتداعية .

وزادت التعقيدات البيروقراطية ، التى أدخلتها اسرائيل ، فى صعوبة موقف المخاتير ، فقد أصبح الكثير من القرويين يذهبون مباشرة الى الدوائر الحكومية ،

لقضاء حاجاتهم ، وغالبا ما يستشيرون من هم أكثر تعليما من المخاتير ، نوى الاتجاهات التقليدية ، لحل مايقابلهم من معضلات ومشاكل يومية .

تمخض عن هذه الظروف المستجدة ، مايعرف بتصعدع المكانة "Status Cleavage" فى الأراضى المحتلة ، وبدأ الفلاحون المعدمون يتساطون ، تدريجيا ، عن شرعية قيادة الوجهاء التقليديين ؟ وعن قيمة الأرض ، أيضا ، كمصدر وحيد للدخل والمكانة الاجتماعية . وواكب ظاهرة تصدع المكانة هذه ، فجوة بين الأجيال، أخذت تفعل فعلها ، باطراد ، فمعظم الفلسطينيين الذين يذهبون الى العمل فى اسرائيل ، من الشباب القروى ، وتعد هذه أول تجربة عمل بالنسبة لـ ٥٥ ٪ منهم ، مما يعنى تعرضهم المباشر والمباغت ، أيضا ، لمجتمع عصرى يختلف عن المجتمع الذى درجوا عليه ، فأخذوا يلمسون بدورهم عن قرب ، مدى استقلالية الشباب الاسرائيلى ، وتحرره من روابط الأسر الممتدة ، مما جعل الشباب العرب يرى فى الجيل القديم ، بمفاهيمه وعاداته ، عائقا أمام التقدم . فهذا شاب من قرية خرما ، يؤكد فى أحد اللقاءات ، بأن مختار قريته ليس أكثر من فزاعة . وأكثر من ذلك ، فقد أخذ شباب القرى يخوضون فى مسائل ، كانت تعد من المحرمات ، مثل تعدد الزوجات ، وتحديد النسل ، ويعبر شباب آخر ، عن استيائه ، ومرارته من استئثار الملاك ، كبار السن، بقيادة القرية (٧) . ويمرور الوقت ، بدأ كثير من الشباب ينظرون الى ممارسات الجيل القديم على أنها ممارسات بالية « موضة قديمة » ، لانتفق وروح العصر . أما الجيل القديم ، فأخذ يشكو ، مر الشكوى ، من انعدام الطاعة ، وتقلص احترام الكبار (٨) .

وتكمن المفارقة هنا ، فى أن سياسة اسرائيل الاقتصادية ، وانكشاف مجتمعا الحديث أمام مجتمع تقليدى ، أدى الى تضيق فجوة الغنى - الفقر وإلى تصدع المكانة فى المجتمع الفلسطينى ، واضعف مكانة الملاك الزراعيين وهيبتهم ، رغم حرص إسرائيل الشديد على إبقائهم فى موقع السيطرة . والأكثر أهمية ، فإن

اطلاع جموع العمال العرب على ما حققه المجتمع الاسرائيلى من رخاء وتقدم ، اضافة الى ما يتمتع به من حرية سياسية ، دفعهم الى مقارنة ذلك بحالة الجمود والتسلط التى تسود مجتمعهم العربى ، ومن ثم بدؤوا يتحسسون مواطن الضعف ، وأسبابه فى بناهم الاجتماعية التقليدية ، وقيمهم السائدة .

ظلت هذه التساؤلات ، وما صاحبها من ثيقظ للروح النقدية ، فى حيز التداول والتأمل وان لم تتبلور ، بعد ، فى تيار صلب ومتماسك ، رغم ما أخذت تفرزه من إرهابات اجتماعية ، مما يفسر بقاء سيطرة الملاك الزراعيين ، مع ما اعتراها من هشاشة ، ثم اسراعها ، فى مابعد ، إلى دعم سلطة الحكم الذاتى ، على امل الحفاظ على ماتبقى لها من هيبة .

لم تكن تلك المؤشرات الاجتماعية ، وبما تنذر به من تحرر اجتماعى ، غائبة عن ادراك سلطات الاحتلال الاسرائيلى ، مما دفعها الى الاحجام عن تلبية ماتقتضيه هذه التغييرات الاجتماعية ، من مشاركة شعبية أوسع فى ادارة شؤون مجتمعهم .

نجحت اسرائيل فى تحويل اقتصاد المناطق المحتلة الى حالة التبعية الشاملة لاقتصادها ، الأكثر تقدماً ، تمهيدا لتحويل هذه المناطق الى حلقة وصل بينها وبين الدول العربية ، فى حالة التوصل الى تسوية سلمية . ولكن الاحتكاك المباشر بين مجتمع الفلسطينيين التقليدى والمجتمع الاسرائيلى الحديث ، أدى الى عملية تحديث معقدة ، اقتصادياً واجتماعياً ، أخذت تشق مجراها فى عمق المجتمع الفلسطينى . ولعل نتائج انتخابات البلدية ، عام ١٩٧٢ ، تشير الى ما أخذ يلم بالمجتمع الفلسطينى من تحديث سريع ، فقد جاءت بوجوه جديدة ، من صفار المهنيين ، ليست لديهم علاقة بعمان ، أو بالوجهاء المحليين ، وبدرجة اقل بمنظمة التحرير . وغنى عن الذكر ، أن هذا الاحتكاك ألهب الشعور الوطنى الفلسطينى ، فالهبات الشعبية لم تنقطع ، بل أخذت تنفجر ، من حين لآخر ، رغم ادراك الفلسطينيين بأن الاحتلال لن ينتهى قريباً ، وأن الدول العربية ليس فى وسعها إنهاؤه . وقليلون هم

من أدركوا ، من خارج الأراضي المحتلة ، عملية الحراك الاجتماعي التحررى هذه ، التى تبدت واضحة جلية فى الانتفاضة الشعبية الواسعة ، خاصة فى انطلاقتها العفوية الأولى ، فى ٩ كانون الثانى / يناير ١٩٨٧ ، لتفاجئ العالم ، وقيادة منظمة التحرير ، ووجهاء الداخل ، على حد سواء (٩) .

لم تكن الانتفاضة ، أول مواجهة واسعة يبدتها الفلسطينيين تجاه الاحتلال الاسرائيلى ، ففى ربيع عام ١٩٨٢ ، وقبل غزو اسرائيل للبنان بأشهر قليلة ، اندلعت تظاهرات طلابية ، ووقعت صدامات مع جنود الاحتلال ، دامت قرابة أربعين يوماً ، ولعل هذه الأحداث كانت أحد أسباب قرار اسرائيل بضرب منظمة التحرير ، وإخراجها من لبنان ، اعتقاداً منها بأن ذلك ينهى مواجهة الفلسطينيين للاحتلال الاسرائيلى . عمدت اسرائيل ، إبان أحداث العنف هذه ، الى حل « لجنة التوجيه الوطنى » ، التى شكلها الفلسطينيون فى المناطق المحتلة ، تعبيراً عن رفضهم لمقترحات الحكم الذاتى ، الملحقة باتفاقات كامب دافيد ، اضافة الى ابعاد رؤساء البلديات الموالين للمنظمة .

ومع ذلك ، كان للانتفاضة عام ١٩٨٧ سماتها المميزة ، فقد انفجرت بشكل تلقائى ، على يد الصبية والنساء والشباب ، الذين ولد معظمهم إبان فترة الاحتلال الاسرائيلى ، وقام هؤلاء من فورهم بتشكيل لجان شعبية ، لمعالجة الظروف المستجدة ، والمساعدة فى تلبية الحاجات الانسانية الضرورية . لم يكن للمثقفين والمهنيين أو الشخصيات المعروفة دوراً قيادياً ، فى ما وقع وما دار ، بل لقد بوغت هؤلاء جميعاً الرؤية مدى الاندفاع الشعبى وعنفوانه فى مواجهة جنود الاحتلال .

لم تأت الانتفاضة الفلسطينية من فراغ ، ولكن تظل لحظة انفجار الغضب الشعبى الكاسح سرا مايزال فهم كنهه مستعصياً على علماء الاجتماع ، وإن أدرك هؤلاء ماوراء لحظة الانفجار من تراكمات اقتصادية واجتماعية .

ان ارتفاع مستوى المعيشة النسبى للفلسطينيين ، وما صاحب عملية الاحتكاك الاجتماعى من مفاهيم وقيم جديدة ، كان له دور لا يستهان به فى انفجار

الانتفاضة، وانتشارها السريع . . فالشعوب الجائعة ، التي يستهلكها البحث عن لقمة العيش لاتملك ترف الثورة ، ولعل هذا أحد أسباب سياسة الاغلاق التي تفرضها اسرائيل فى المناطق المحتلة ، من حين لآخر ، لتبقى الفلسطينيين فى انشغال دائم ، بحثا عما يقيم الأود .

منذ أواسط الثمانينيات ؛ أخذت ظاهرة طعن جنود الاحتلال فى الاتساع ، دلالة على انخراط « الجهاد » فى الكفاح ضد المحتل . . . وفى آيار / مايو ١٩٨٧ ، تمكن ستة من أعضاء « الجهاد » من الافلات من سجن غزة المركزى ، وفى الأول من تشرين الاول / اكتوبر ، من العام نفسه ، أوقع بعض رفاقهم ضابطا اسرائيلياً كبيراً فى كمين نصبوه وأردوه قتيلا ، وإن استشهد جميعهم فى العملية الجريئة . وخرجت غزة ، عن بكرة ابيها ، تشيع شهداها (١٠) .

وكانت الشرارة التي اضرمت النار، قتل ثلاثة عمال عرب ، دهمهم سائق اسرائيلى بشاحنته ، انتقاماً لمقتل بائع اسرائيلى فى غزة* ، وانفجر الغضب الشعبى من عقاله ، وبدأ قذف الجنود الاسرائيليين بالحجارة . وماكثر الحجارة فى فلسطين ونجحت الانتفاضة فى شد انتباه العالم .

ليلة بعد ليلة الى قرابة العام ، والعالم يتابع مشاهد الكفاح الفلسطينى ، الذى يقوده صبية ونساء وأطفال المخيمات ، والقرى ، والمدن ، فى مواجهة قوات الاحتلال المدججة بالسلاح . وجاءت رسالتهم واضحة الى العالم : نحن هنا ، ولنا حقوق سياسية ، ولن يكون هناك سلام ، دون الاعتراف بها ، نحن لانقبل باستمرار الاحتلال والسيطرة الاسرائيلية فى الضفة والقطاع ، وحتى اذا توفر الحكم الذاتى ، سنستمر فى المقاومة .

وقعت الحكومة الاسرائيلية فى حيص بيص ، فلم يكن فى استطاعة قواتها العسكرية مواجهة الاطفال والنساء بالقاذفات والاليات الثقيلة ، علي مرأى مسن

* قبل انه عميل للموساد الاسرائيلى .

العالم، فهولاء الصغار العزل يقذفون الجنود والمستوطنين بالحجارة ، يحرقون أطر السيارات فى الطرق .. يعلنون رفضهم لاستمرار الاحتلال، وذلك يتعذر تماما مواجهته بالأسلحة الثقيلة. وكانت تلك ميزة يفتقدها الفلسطينيون حالياً ، بعد اتفاقات اوسلو للحكم الذاتى ، فقد سقط عشية النفق (٢٥-٢٧ / ٩ / ١٩٩٦) ، ما يفوق الستين شاباً فلسطينياً برصاص الاحتلال ، بحجة أن السلطة الفلسطينية لديها اسلحة ، رغم أنها خفيفة .

وكم بدا مثيراً لسخرية العالم ، مشهد ضباط اسرائيليون مترهلون، يركضون لاهئين وراء صببية صغار فى حارات غزة وأزقتها ، ثم ما يلبث الضباط أن يتوقفوا ، فجأه ، ليعودوا ادراجهم بخطوات ثقيلة حيث ينتظرهم الجنود ، وهم يكتمون ضحكاتهم .

إن اندفاع حركة «الجهاد» ونزولها بكل ثقلها فى الانتفاضة بمجرد اندلاعها، حيث كانت، على أهبة الاستعداد ، حينذاك ، وكأنها تتوقعها ، ودون أن تأبه لحسابات الربح والخسارة ، بالمعنى الذاتى الضيق ، مما جعلها تدفع الثمن غالباً، باعتقال عدد كبير من قادتها وكوادرها فى الايام الاولى للانتفاضة ، فضلا عن إبعاد بعض رموزها الى لبنان ، فى مطلع عام ١٩٨٨ ، وفى مقدمتهم د. فتحي الشقاقي، والشيخ عبد العزيز عوده، الامر الذى يفسر ضمور حضورها بعد أن تصدر نشاطها الصحف ونشرات الأخبار، لأربعة أشهر^(١١).

أما « حماس بوهى حركة منبثقة عن الأخوان المسلمين ، فقد تريثت زهاء أربعين يوماً ، حتى تبين لها أن مايجرى انتفاضة شعبية ممتدة ، وليس مجرد هبة عفوية عارضة . فأسست حركة حماس ونزلت الى الساحة وفق صيغة وسط ، لاتعزلها عن الشعب ، ولاتدفع بها فى معركة كسر عظم مع قوى الاحتلال . وقد نجحت، «حماس» بفضل سمعتها بطهارة اليد ، وبالجزم فى مواجهة الفساد ، فى أكتساب مساحة من التأييد الشعبى الفلسطينى ، وأن جاء تنظيمها هلامياً، بشكل عام ، يعتمد الكم نون الكيف .

وبعد احكام اسرائيل الحصار علي مدن وقرى الضفة والقطاع ، وعزل الفلسطينيين داخلها ، انزلق بعض أعضاء « حماس » الي فرض مفاهيمهم وآرائهم علي الناس ، مسلمين ومسيحيين ، مما شدد الخناق على الناس ... وكأن ما تنزله بهم قوات الاحتلال من تجويع وصنوف القهر المتنوعة ليس كافيا . وشتان بين أداء متشدد كهذا ، ومقولة الرسول (ص) الشهيرة « يسروا ولاتعسروا »

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اربكتها الانتفاضة المتدفقة ، وفشلت في ملاحقة الأحداث ، وتصويرها مايجرى في الارض المحتلة ، بأنه جاء تلبية لأوامرها وتوجيهاتها ، الصادرة من مقرها الجديد في تونس . وقد أصاب القيادة ما أصابها من توجس ، خشية ظهور قيادة محلية من قلب الانتفاضة ، ففتختها الأحداث ، و«حماس» في وسط الساحة يلتف حولها الكثيرون ، بعد التراجع والاختفاق النسبي للتيارات الوطنية والاشتراكية والقومية . لم يكن أمام المنظمة سوى اتباع الاسلوب الذي تتقنه جيداً ، المال ، وهو متوفر بكثرة ، ولديها من عناصرها في الداخل من يحسن استخدامه ، بما يفى بالفرض والأوضاع الاقتصادية المتردية ، نتيجة سياسات اسرائيل ، بلغت من السوء ، حدا يكفل نجاح المال في إعطاء المنظمة دوراً فاعلاً في الانتفاضة ، هذا اذا لم تجبرها لحسابها ، وهكذا فتح الباب واسعاً للفساد والافساد .

بدأت التداخلات الخارجية تؤتي ثمارها ، مما أدى الي ظهور قيادتين ، والى تضارب التوجيهات والبيانات ، وبدا الصراع على السلطة يلوح في الأفق ، ويتسيد الساحة ، وشيئا فشيئا ، أخذت الشعارات المتنافرة ، لمختلف المنظمات ، في الزحف على حيطان المدن والقرى الفلسطينية ، وبات حالها أشبه بحال المدن والمخيمات في لبنان ، قبل عام ١٩٨٢ .

وبمرور الوقت ، ويتشديد الحصار الاسرائيلي على الفلسطينيين ، تحت التلقائية جانبا وانكمش المد الشعبي ، إثر تفشى مظاهر الاستنزام ، والاستقواء

بالمنظمات الخارجية ، وازدياد أعداد الملتزمين ، وملاحقة بعضهم للناس بالترغيب حيناً وبالترهيب والتهديد ، أحياناً ، بحجة عدم الالتزام بأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة ، أو الاخلال بتعاليم الشريعة الاسلامية ، أو للاشتباه فى التعامل مع سلطات الاحتلال .. ناهيك عن اللا - مبالاة ، التى أبدتها غالبية الحكومات العربية إزاء الانتفاضة ، وتقاعسها عن تقديم الدعم المفروض .

وادركت جموع الفلسطينيين ، بحسبها الفطرى ، ان اندفاع الصبية والشباب ، وتضحياتهم ، بات محل صراع بين المنظمات المختلفة ، على تسيد الشارع الفلسطينى ، فتراجع المد الشعبى .. وأخذ الكل يفكر بما آل اليه الحال ، مفضلين النأى بأنفسهم عن صراعات الاستقطاب ، التى أخذت تسود الشارع الفلسطينى .

نعم ، لقد نجحت الانتفاضة فى جذب أنظار العالم ، ونجحت ، أيضاً ، فى اقناع القيادة الاسرائيلية بعدم جدوى الحل العسكرى ، وضرورة البحث عن حل سياسى ، يحفظ صورتها لدى الرأى العام العالمى . ولكنها ، ربما للتداخلات الخارجية وللتلاعب الاسرائيلى على التناقضات المحلية ، أدت الى تجميد ، ولو بشكل مؤقت ، حركة التحرر الاجتماعى ، تلك التى دفعت بالكتل الهائلة ، على مدى أشهر طويلة ، الى الخروج للشوارع ، ومواجهة أعتى صنوف القمع الاسرائيلى ، بأيد خالية إلا من حجارة .

وطالما لايبتلع البحر غزة ، بكثافتها السكانية العالية ، وفقاً لأمنية رئيس وزراء اسرائيل الأسبق ، اسحق رابين ، فلتتخلص اسرائيل من غزة ، بالقائها فى أحضان قلة من أبنائها ، ممن يحسنون قمعها غير أبهين لرأى عام محلى ، أو عالمى .

ذلك التصريح الطعم الذى ألقاه رابين ، وجد من يتلقفه ، ممن لايعرف الفرق بين التسوية والتصفية .

هوامش الفصل الثالث عشر :

١ - ملال ، ص ١٨ .

- 2 - Migdal, P. 54.
- 3 - Brian Van Arkadie, "Benefits and Burdens." Carnegie, Endowment for international peace, 1997, P. 200.
- 4 - Repon of the National Guild (V.S) Treatment of Palestinians in Israeli Occupied West Bank ang Gaza. (Washington, Art for People, 1978), P. 37.
- 5 - Ibid, P. 4.
- 6 - Migdal, P. 190.
- 7 - Ibid, P. 54.
- 8 - Ibid, P. 61.
- 9 - Lesch and Tessler, P. 244.

١٠ - عبد القادر ياسين ، الاسلام السياسى فى فلسطين ، (النهار ، بيروت ١٤ -

١٥-١٦/١/١٩٩٣ .

١١ - المرجع السابق .

الفصل الرابع عشر

« سنحملهم على الاعناق اذا اتونا محررين ، أما اذا أرادوها عن طريق
المفاوضات فنحن ، أبناء الأرض المحتلة ، أولى بتولى هذه العملية »

قدرى طوقان

أسلو... إلى أين ؟

تعمدت اسرائيل ألا يواكب احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة ، سياسة واضحة المعالم ، فى مايتعلق بمستقبل الأراضى المحتلة ، مكتفية بخلق واقع جديد فى هذه الأراضى ، انتظاراً لما يفرزه الواقعان الفلسطينى والعربى من توجهات . هذا ، على الرغم من أن الاحتلال الاسرائيلى وضع المجتمعين ، الفلسطينى والاسرائيلى ، منذ عام ١٩٦٧ ، فى مواجهة مباشرة ، واحتكاك يومى أسفر ، تدريجياً ، عما يشبه دولة « ثنائية القومية » .

أما الفلسطينيون ، فى ماتبقى من فلسطين ، فقد تحطمت آمالهم فى تحرير «كامل التراب الفلسطينى» ، وتكشفت أمام أعينهم حقيقة الوضع العربى المتردى ، ليجدوا أنفسهم ، بين عشية وضحاها ، وجها لوجه أمام الغاصب الصهيونى . سارع بعض رجالات الضفة البارزين فى عقد لقاءات ثنائية مع سلطات الاحتلال ، حاولوا خلالها استشراف المستقبل ، فى ضوء المعطيات الجديدة ، عليهم يضعون حداً للمعاناة المستمرة ، يضمن الفلسطينيون من خلاله تحجيم هذا الخطر المستشرى ، بما يسمح لهم بمواصلة العيش فى ماتبقى من أرض الأجداد . لم يطلقوا شعارات طنانة ، ولم يرتدوا مسوح الثوار ، فالواقع المرير ، الذى داهمهم ، من حيث لم يحتسبوا ، والمستقبل الغامض ، الذى يخشونه ، أقوى وأبلغ من كل الشعارات .

عقب حرب ١٩٦٧ ، بادرت ثلاثون شخصية فلسطينية ، فى الداخل ، باعلان استعدادها للتوصل إلى تسوية سلمية مع اسرائيل ، فى مقابل قيام دولة عربية فى الضفة الغربية . وقابل مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية ، حينذاك ، هذا العرض بالرفض. (١) ورغم ذلك ، استمرت اللقاءات المكثفة بين الجانبين ، الفلسطينى والاسرائيلى ، على أمل أن يتعرف كل طرف على نوايا وتصورات وحدود الطرف الآخر .

فى لقاء جمع وزير الدفاع الاسرائيلى آنذاك ، موسى دايان ، والمحامى الفلسطينى المخضرم ، عزيز شحادة ، ورئيس بلدية نابلس ، حمدى كنعان ، فى ١٦ تموز / يوليه ١٩٦٨ ، أشار شحادة إلى سعى الفلسطينيين للتوصل إلى سلام ، عبر مفاوضات مباشرة ، مطالباً دايان بالكشف عن نوايا اسرائيل الحقيقية تجاه مستقبل الأراضى المحتلة^(٢) .

لم تسفر هذه اللقاءات المباشرة والصريحة عن شىء ، اللهم سوى انكشاف ضعف الموقف الفلسطينى وتمزقه أمام المحتل الاسرائيلى ، الذى رفض ايضاً ان يشكل الفلسطينيون أحزاباً سياسية ، ويبدأ الفلسطينيون كالغرقى ، الذين لم يعودوا يخشون البلل . على أى حال ، لقد ألقى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، من ناحيتهما ، الجانب الاسرائيلى من عناء الرفض الصريح ، بايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، حين علت أصوات الجانبين منددة باللقاءات ، ويكل ما يطرح خلالها من مشاريع وأفكار ، متهمين أصحابها بخيانة الأرض والميراث الفلسطينيين . وسرعان ما تجاوزت معهما أصوات من الأراضى المحتلة ، لتردد الشجب والاستنكار ، وهرعت القيادات التقليدية فى الداخل الى إصدار « الميثاق الوطنى » ، لدفع الاتهامات ، الذى جاء مذيلاً بتواقيع ١٢٩ فلسطينياً ، أكدوا فيه رفضهم لاقتراح البعض بانشاء دولة فلسطينية ، مرتبطة بالوجود الصهيونى الأجنبى ، متهمين أصحاب هذه التوجهات بالعمل على عزل الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، وباخراج القضية من سياقها العربى ، وأيد الميثاق وحدة الضفتين ، مع توجيه بعض النقد لسياسة الأردن وممارساته^(٣) .

وجاءت « معركة الكرامة » ، فى ٢١ آذار / مارس ١٩٦٨ ، ليحلق الفلسطينيون عالياً ، مع أمل التحرير الوشيك ، وتصاعد التعاطف مع فصائل المقاومة الفلسطينية فى الخارج ، ولم يتخلف الوجهاء التقليديون عن الركب ، فسارعوا ، بدورهم ، إلى التقرب من فصائل المقاومة وقياديينها .

وما لبثت الآمال أن تبددت ، إثر هزيمة المقاومة الفلسطينية فى الأردن ، فى

أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ ، وهوت الأمل المعلقة على تعاون منظمة التحرير والأردن ، بل لقد شوهدت أحداث ايلول / سبتمبر علاقة الضفة الغربية بالأردن ، لدرجة أن عدداً من القيادات التقليدية بعث ببرقيات التنديد والاستنكار الى الملك حسين ، فى عمان (٤).

تركت أحداث أيلول / سبتمبر غصة فى حلق الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، خاصة لدى الجموع التى باتت تعارض العودة إلى الحكم الهاشمى ، حيث ما تزال هذه الجموع تذكر ماساد الحقبة الأردنية من انخفاض فى مستوى المعيشة، ومن كبت على المستوى السياسى . وقد وصل الامتعاض إلى حد دفع القيادات التقليدية ، الموالية لعمان ، إلى محاولة التوصل إلى نموذج جديد لعلاقة الضفتين ، يسمح بقدر معقول من الاستقلال الفلسطينى ، وجاء حمدى كنعان فى مقدمة الذين حثوا الملك حسين بالعمل على تعديل الدستور ، بإضافة مادة تنص على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً ، مع ربط الضفتين باتحاد فيدرالى (٥).

عملت اسرائيل ، من جانبها ، على استغلال موجة السخط الشعبى الفلسطينى، اثر حوادث أيلول / سبتمبر ، بالناورة لملء الفراغ السياسى الناجم ، ولتبرير إجراءات ضم الأراضى المحتلة ، وتعزيزها فسياسة اسرائيل الاقتصادية لم تكن عشوائية ، أو لمجرد استغلال اليد العاملة الرخيصة ، بما يرفع مستوى معيشة الفلسطينيين ويشغلهم ، بالتالى ، عن مواجهة العدو المحتل فحسب ، بل ، أيضاً ، لتشويه العلاقات الاقتصادية ، التى كانت تربط الضفتين الشرقية والغربية ، من خلال تغيير أنماط الإنتاج الزراعى والصناعى فى الأراضى المحتلة ، بما لايتفق واحياجات الاقتصاد الأردنى ، بحيث تتعذر وحدة الضفتين ، إضافة الى إضعاف مكانة الوجهاء التقليديين ، كبار الملاك والتجار ، الذين يدعمون العودة إلى الأردن ، إلى الحد الذى يحد من تأثيرهم .

وهكذا شهدت الفترة التى اعقبت أحداث ايلول / سبتمبر ، معاودة طرح الافكار الداعية الى تأسيس كيان فلسطينى مستقل فى الأراضى المحتلة ، حتى أن

الشيخ محمد على الجعبري ، رئيس بلدية الخليل ، اقترح نوعا من الاستقلال ، على مستوى الادارات المحلية فى الضفة والقطاع ، وظهر الكثير من المشروعات ، كان قاسمهم المشترك ثلاثة نقاط : إجراء استفتاء تحت اشراف الأمم المتحدة ، كى يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقهم فى تقرير المصير ، وقيام دولة مستقلة ، واخيرا عدم ورود أى ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كشريك فى الدولة المقترحة .

من ضمن هذه المشاريع ، تلك الدراسة التى قدمها الكاتب الصحافى الفلسطينى ، محمد أبو شلباية ، عام ١٩٧١ ، بعنوان « لا سلام بدون دولة فلسطينية مستقلة » ، واقترح فيها وضع الأراضى المحتلة تحت ادارة الأمم المتحدة ، لمدة خمس سنوات ، يعود خلالها من يرغب فى العودة من اللاجئين الفلسطينيين ، وتنظم خلالها الأحزاب السياسية ، ثم تجرى انتخابات جمعية وطنية ، ينبثق عنها حكومة مؤقتة لجمهورية فلسطين المستقبلية .^(٦) وفى هذه الدراسة ، رفض ابو شلبايه الفيدرالية مع الاردن ، لأنها ستؤدى الى سيطرة عمان على الفلسطينيين ، وانها ستعمل على طمس الهوية السياسية الفلسطينية^(٧) .

اقترح موسى العلمى ، فى مشروع آخر ، انسحاب اسرائيل الى حدود عام ١٩٦٧ ، ووضع الأراضى المحتلة تحت اشراف مجلس الأمن الدولى ، حتى يتم التوصل الى تسوية دائمة ، على أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدارة هذه المناطق ، وإجراء استفتاء يدور حول سؤالين : الرغبة فى دولة مستقلة ، أم كيان سياسى ضمن فيدرالية مع الدول المجاورة ؟ . فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء فى صالح دولة مستقلة ، يجرى الاتفاق على حدودها ، من خلال المفاوضات بواسطة مجلس تشريعى منتخب ، على ان تشكل حكومة يناط بها إجراء المفاوضات ، وينص مشروع العلمى على وضع قوات رمزية تابعة للأمم المتحدة على الحدود ، لمدة خمس سنوات^(٨) .

لم يختلف مشروع العلمى عن مشروع الشيخ الجعبري ، اللهم سوى أن الأخير

تمنى أن يسفر الاستفتاء عن الرغبة فى الوحدة مع الأردن ، وقد أعلن الجعبرى ، هراحة ، بأن على عرب الضفة الغربية أن يتحلوا بشجاعة كافية ، للاقرار بعدم قدرة المنظمة على التفاوض ، ولهذا عليهم تخويل الأردن بالتفاوض نيابة عنهم ، وبعد ذلك تتاح لهم الفرصة ، لممارسة حقهم فى تقرير المصير^(٩) .

اللافت للنظر أن مشاريع التسوية السلمية ، التى طرحها مختلف رجالات الضفة الغربية ، أعطت الشعب الفلسطينى ، فى الداخل ، الكلمة الأولى والأخيرة فى تقرير مصيره السياسى . فقد أصرت جميع هذه المشاريع على ضرورة إجراء استفتاء حر ، تحت اشراف هيئة نولية ، وجعلت من هذه الضرورة شرطاً لشرعية وقانونية أية تسوية مستقبلية . ولا يقتصر هذا الإصرار على البعد الديموقراطى للعملية ، بل يشير الى ما هو أبعد وأعمق من ذلك ، فالقضية الفلسطينية ، قضية شعب بأكمله ، بجميع فئاته ، ولا يحق لأحد ، أياً كان موقعه ، أن ينفرد بمعالجتها ، ولانقول تصفيتتها . ولهذا فمن المهم ان يكون الشعب صاحب الكلمة الأولى ، فالقضية الفلسطينية ، بكل أبعادها ، أمانة لا يمتلك أحد التدليس بشأنها ، أو التلاعب بثوابتها . ويعنى الاستفتاء ، فى جوهره ، اطلاع الشعب على حقيقة الأوضاع ، حتى يأتى اختياره ، وهو على بينة من أمره ، فضلاً عن اشتراط تلك المشاريع ، إجراء انتخابات نيابية ، ينبثق عنها هيئة تتولى ادارة المفاوضات ، وفق التوجه الذى ارتضته الغالبية ، مما يوفر لهذه الهيئة شرعية حقيقية ، يتعذر الطعن بها ، مستقبلاً .

الغريب أن هذين المبدئين الأساسيين قد تم تجاهلهما ، تماماً ، فى المسار الذى قاد الى اتفاقات اوسلو - واشنطن - القاهرة الشهيرة ، بل لقد حدث العكس تماماً ففى حين كان وفد الأراضى المحتلة ، المدعوم من قيادة منظمة التحرير ، يعانى الأمرين فى المفاوضات الدائرة فى أروقة وزارة الخارجية الأمريكية ودهاليزها ، كان هناك وفد آخز من منظمة التحرير ، لايعور اعضاؤه عدد أصابع اليد الواحدة ، يجرى مفاوضات بالغة السرية مع أعضاء متمرسين فى الجانب

الاسرائيلى ، فى عواصم الشمال الأوربى البعيدة ، يقررون بمفردهم خلالها مصير شعب باكمله ، ماضيه ، حاضره ، ومستقبله ، تحت رعاية حلقة ضيقة من قيادة المنظمة المتنفذة ، دون أن يدري هذا الشعب ، الذى قدم الكثير ووعد بالكثير ، حقيقة ما يحاك ، من وراء ظهره . وكان أن تم التوقيع ليليل ، ثم تم تنصيب سلطة حكم ذاتى ، وسط دقات الطبول وعلامات النصر ، لتتولى أجهزتها الأمنية والاعلامية إجراء انتخابات تشريعية . . وهكذا وجد الشعب الفلسطينى نفسه ، بغتة ، أمام واقع جديد !

وجاء التوقيع العلنى فى البيت الأبيض ، فى ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ ، تحيطه ضجة اعلامية ومشاهد استعراضية وأبهة زائفة ، وسرعان ما انهمرت الوعود البراقة بالرخاء الاقتصادى ، وبالأمن السياسى ، على رأس شعب أنهكته سياسات القمع والتجويج الاسرائيلية ، على مدار سنوات الانتفاضة . علاوة على التشدد ، الذى خيم على الشارع الفلسطينى ، بما كاد يزهق نفوس الأهالى هناك، وسيقت الحجج تلو الحجج بأن « ليس فى الامكان أبدع مما كان » ، وهى ذات الحجج والاعذار التى اعتادت قيادة المقاومة الفلسطينية ترديدها ، عقب كل أزمة أملت بها أثناء مسيرتها الطويلة .

تفسر كل هذه العوامل مجتمعة، سكوت الشارع الفلسطينى على اتفاقات اوسلو، رغم ما اعتراها من عورات ، وما تضمنته بنودها المعلنة من إفراغ القضية من محتواها الحقيقى . فبدا الناس سكارى ، وماهم بسكارى ، وقد دب فى قلوبهم الفزع ، اثر الاغتيالات التى شهدتها غزة ، فى أعقاب توقيع الاتفاق ، وأخنوا يمنون أنفسهم بازدهار اقتصادى ، وباستتباب الأمن ، الذى بات يفتقر اليه الشارع الفلسطينى نتيجة لما ألم بالانتفاضة من ظواهر « الاستزلام » واستقواء بعض الدهماء ، اعتمادا على صلاتهم بمختلف فصائل المقاومة الفلسطينية .

مالنا ولهذا الان ، فقد لقيت فكرة دولة فلسطينية مستقلة ، فى بداية السبعينيات، اهتماماً واسعاً . رغم تخوف الكثيرين من أن تسفر المفاوضات عن نتائج بعيدة عن الاستقلال ، الذى تعد به هذه المشاريع بسبب اختلال موازين القوى .

لكن تخوف منظمة التحرير - التى كانت ماتزال تدعو الى دولة ديموقراطية علمانية فى فلسطين - كان أشد وطأة ، فقد تملكها هاجس أن تتخذ القيادات الفلسطينية المحلية ، من جانب واحد ، خطوات إجرائية ، بصدد التوصل إلى كيان منفصل ، متخطية بذلك المنظمة ، فتخرج قيادة هذه المنظمة صفر اليدين . الأمر الذى دفع هذه القيادة الى إصدار قرار سرى يقضى بتكوين « الجبهة الوطنية الفلسطينية » ، فى الأراضى المحتلة ، للبرهنة على عدم وجود فراغ سياسى ، يسمح لإسرائيل أو الاردن بملائته . (١٠) . قامت « الجبهة الوطنية » على تحالف ضم مختلف فصائل المقاومة ، الجبهتين « الشعبية » و « الديمقراطية » ، « الحزب الشيوعى » ، « حزب البعث » ، وبالطبع حركة « فتح » ، أقوى الفصائل نفوذاً ، وأكثرها ثراءً . وهكذا استمدت « الجبهة الوطنية » وجودها ونفوذها من ارتباطها بقوى المقاومة الموجودة خارج الأراضى المحتلة ، مما يدل على استمرار سمة الاعتماد على الخارج ، الفلسطينى ، هذه المرة .

وأصدرت « الجبهة الوطنية » بياناً رسمياً ، فى ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٣ ، أكد حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم على أراضهم ، مع رفض المشاريع الرامية الى إنشاء كيان مستقل فى الأراضى الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى ، فضلاً عن التأكيد على رفض مشروع « إيجال الون » وكذلك اقتراح الملك حسين بإنشاء فيدرالية أردنية فلسطينية (١١) .

قلة تنبعت الى أن تكوين « الجبهة الوطنية » ، استهدف ، فى المقام الأول ، عرقلة أية محاولة لانفراد القيادات المحلية بإيجاد حل سياسى من خلال التفاوض

المباشر مع اسرائيل ، لياخذ في الحسبان منظمة التحرير وقيادتها في الخارج . وعلى الرغم من النشاط الملحوظ ، الذى أبدته « الجبهة الوطنية » فى أواسط السبعينيات ، فى تعميق الشعور بالفلسطينية ، وفى تعزيز الثقة بالنفس ، فلم يتقدم أعضاؤها بمطالب جديدة ، واقتصر اهتمامهم على تقييم الوضع فى الأراضى المحتلة ، وشهدت هذه الفترة ، مطالبة المؤيدون للمنظمة العالم بالاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطينى ، إلى جانب الدعوة إلى قيام دولة مستقلة فى الأراضى المحتلة ، كما حثوا المنظمة على حضور مؤتمر السلام فى جنيف ، فى حال دعوتها . أكثر من ذلك ، دعت الجريدة السرية للحزب الشيوعى ، « الوطن » المنظمة الى اسقاط شعار الدولة الديموقراطية العلمانية ، وتبنى برنامجاً أكثر واقعية، عبر الدعوة الى تسوية عادلة ، تأخذ فى اعتبارها موازين القوى الفلسطينية ، والاقليمية ، والدولية^(١٢) .

كان د . حاتم أبو غزالة ، عضو المجلس الوطنى الفلسطينى عن « فتح » ، من أوائل الداعين إلى مشاركة منظمة التحرير فى المفاوضات المستقبلية المتعلقة بالأراضى المحتلة . ولكن مشروعه شاببه اختلاف ضئيل عن المشاريع الأخرى المطروحة . فقد اقترح تشكيل هيئة من ثمانية أعضاء ، لمساعدة المفاوض العام ، ثلاثة منهم يتم تعيينهم من قبل منظمة التحرير ، ودعى الى تكوين مجلس تشريعى فى الدولة المقترحة ، يكون بمثابة فرع للمجلس الوطنى التابع لمنظمة التحرير ، ويناط به إجراء تغييرات فى « الميثاق الوطنى الفلسطينى » . خاصة المادة الرابعة منه ، التى تنص على أن فلسطين تشمل كل مناطق فلسطين الانتداب ، وبأن اسرائيل ليس لها الحق فى الوجود ، كدولة . ثم يتولى المجلس الوطنى ، التابع للمنظمة ، انتخاب حكومة مؤقتة ، تتولى إجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، بهدف انجاز سلام دائم . بعبارة أخرى ، لقد استهدف أبو غزالة ، من وراء مشروعه هذا ، خلق منظمة تحرير جديدة ، بواسطة عملية تبدو ديموقراطية فى ظاهرها ، تتخلص بموجبها المنظمة من مشاكلها السياسية الداخلية ، التى قد

تعوقها عن قبول برنامج كهذا (١٣) .

مر مشروع أبو غزالة ، مرور الكرام ، لم يلتفت اليه كثيرون ، ولم تبادر منظمة التحرير الى التنديد به أو استنكاره ، كسابق عهدها مع المشاريع الأخرى . ومع ازدياد نشاط « الجبهة الوطنية » النظرى ، عمدت اسرائيل الى ابعاد من بزغ نجمه من قياديينها ، الأمر الذى ساهم فى استمرار تفريغ الأراضى المحتلة من قيادات قد تكون واعدة ، أو قد يدور بخلد بعضها تطوير موقعهم وتزعم حركة وطنية محلية ، وكأن اسرائيل بذلك تساعد ، بقصد أو بدون قصد ، منظمة التحرير على تحقيق أهدافها البعيدة ، فى الانفراد بالساحة الفلسطينية .

فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ، نصبت القمة العربية المنعقدة فى الرباط ، منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطينى ، وقبل الملك حسين قرار القمة ، على مضض ، فقد كان يدرك بأن الصراع مع المنظمة لم يكن قاصراً على الضفة الغربية ، فالأهداف السياسية التى حددتها منظمة التحرير ، فى حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، لم تكن تدعو الى قيام سلطة وطنية مستقلة ، فوق أى شبر تنسحب منه اسرائيل فحسب ، ولكنها تدعو ، أيضاً ، إلى الكفاح من أجل قيام نظام وطنى ديمقراطى فى الأردن ، حتى يلتقى مع الكيان الفلسطينى المستقبلى ، الأمر الذى فهمته عمان على أنه دعوة الى الاطاحة بالنظام الملكى القائم فى الأردن .

لم يتأخر رد فعل المؤيدين للعودة الى الاردن ، إزاء مقررات « قمة الرباط » ، فقد تقدموا باقتراح ، يطالب بتحويل الملك حسين بالتفاوض ، نيابة عن الضفة الغربية ، فى حين سعى نشطاء « الجبهة الوطنية » حصر الأمر بمنظمة التحرير ، بما يتفق ومقررات « قمة الرباط » . وما أن وقع سبعة من رجالات الضفة الغربية ، وقد كانوا نواباً فى البرلمان الأردنى ، التماساً ، يؤكد حق الأردن الشرعى فى الضفة الغربية والقدس ، حتى تم تفجير سيارتين فى القدس ، تعود ملكيتهما الى مؤيدين بارزين للملك حسين ، ووصلت الرسالة ، حيث اعتبر الحادث تهديداً

واضحاً ضد رجالات الأردن في الضفة ، من قبل حركة المقاومة الفلسطينية (١٤) .
وتدريجياً ، أخذ الصمت يلف الأراضي المحتلة ، وأحجمت الألسن عن طرح
رؤى مغايرة ، لما ترتأيه منظمة التحرير ، وساد التحفظ بين الناس ، وكأنهم
استحضروا ، فجأة ، الأجواء التي عمت فلسطين ، في أواخر الثلاثينيات ، فعمدوا
إلى التزام الصمت ، خشية الوقوع ، من جديد ، ضحايا للاغتيالات ، والاعتقالات
المضادة .

وهكذا ، كفى الله المومنين شر القتال . .

ومع اتضاح التوجه الدولي والعربي الرسمي الى تحقيق تسوية سلمية للصراع
العربي - الاسرائيلي ، أخذ الكفاح من أجل تحرير فلسطين ، ومن أجل استعادة
«الأرض السليبية» ، ينحرف ، شيئاً فشيئاً ، الى صراع مستتر على سلطة ، في
أراضٍ ما تزال ترزح تحت الاحتلال الاسرائيلي ، بين الجانبين ، الأردني
والفلسطيني ، والفلسطيني - الفلسطيني .

راوغت الحكومة الاسرائيلية ، طويلاً ، في تقبل الفلسطينيين طرفاً مفاوضاً ،
رغم تعدد اللقاءات المكثفة ، وغزارة المقالات والمحاضرات التي تتناول مختلف
المقترحات والمطالب ، الا أن الوجود الفلسطيني فرض نفسه داخل اسرائيل ، ليس
نتيجة ضم مليون فلسطيني إلى العرب الفلسطينيين ، الذين استمروا في العيش في
فلسطين ، بعد قيام دولة اسرائيل ، عام ١٩٤٨ ، فحسب ، بل أيضاً ، نتيجة
للنشاط الفلسطيني العسكري والسياسي في المنطقة العربية ، بعد حرب عام ١٩٦٧ ،
حيث أخذ يتسرب الى ادراك كل اسرائيلي بأن هناك كياناً فلسطينياً عربياً ، أخذ
في التشكل ، ليس معارضا للهوية العربية ، ولكنه جزء خاص منها ، ذو سمات
متميزة . فعلى سبيل المثال ، علق ايجال الون على تلك الظاهرة ، بقوله : « سواء
أدركنا ذلك ، أم لم ندرك ، فان الظروف التاريخية أخذت في خلق كينونة

فلسطينية، وإن هناك شعباً فلسطينياً، له سماته الخاصة» (١٥).

هذا الإدراك الاسرائيلي، كان لا يزال جنينياً غامضاً، لم يتبلور، بعد، في مواقف جلية، وبقى الاسرائيليون في غالبيتهم يرفضون إقامة دولة جديدة في المناطق الفاصلة بين اسرائيل والاردن، بمن فيهم الاسرائيليون «غير المتشددين»، فقد أيدت غالبية الاسرائيليين بحماس شديد، الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، في حين شجب حزب «مايام» اليساري الصهيوني، ضم أراضي الضفة الغربية، مؤيداً الاحتفاظ بقطاع غزة، والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان (١٦).

يقول الكاتب الاسرائيلي المعروف، أمنون روبنشتين، مؤيداً ضم الأراضي المحتلة: «المشكلة الحقيقية، المشكلة اليهودية، فلا أحد يشكل تهديداً للوجود الفلسطيني. أكثر من ذلك، إن مبدأ تقرير المصير، لايعنى إعطاء الحق لكل جماعة لتقرير إطارها السياسي، حتى أوروبا، بعد إعادة تقسيمها، بقي الكثير من الأقليات يعيش ضمن شعوب أخرى» (١٧).

ورغم التبرير والدفع، ظل العامل الديموغرافي هاجساً لدى مجموعة داخل حزب «العمل»، خاصة وأن نسبة المواليد لدى الفلسطينيين تعد الأعلى في العالم، فكيف يكون الحال، بعد بضعة أجيال؟ ولكن المؤيدين للضم مالوا الى التهوين من هاجس التهديد الديموغرافي، بفضل العلاج الصهيوني الكلاسيكي، كما ألمح اسرائيل جاليلي، عضو الحكومة آنذاك، أي دفع العرب للفرار، على غرار ما وقع في أعقاب مذبحه دير ياسين، اذا دعت الضرورة (١٨).

في خضم هذه الأجواء المثيرة للجدل، التي أعقبت الاحتلال، حول مستقبل الأراضي المحتلة، طرح وزير خارجية اسرائيل، إيجال آلون، في عام ١٩٦٨، وعلى نحو عاجل خطة للتسوية السياسية، استباقاً لما قد تأتي به التطورات، الاقليمية، والدولية، وتقادياً لفرض حل من قبل القوتين الأعظم، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، بهدف استغلال الموقف العسكري الاسرائيلي

القوى، وللتأثير ، أيضاً ، على صناع القرار السياسى فى واشنطن . مضى آلون، يعرض المطالب الاسرائيلية الثابتة ، ضمن حديثه عن « حدود اسرائيل الآمنة » ووفقاً لوجهة نظره ، فان خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ، لم تمنح اسرائيل العمق الاستراتيجى المطلوب ، فى حده الأدنى ، ولهذا رأى ان الحدود الآمنة لاسرائيل تشمل : « المنطقة القاحلة الواقعة بين نهري الاردن والمتجهة شرقاً ، وسلسلة الجبال الشرقية ليهودا والسامرة (الضفة الغربية) ، فى اتجاه الغرب ونحو الشمال ، عبر صحراء الأردن ، حتى تتصل بصحراء النقب » . فهذه المنطقة لاتتعدى ، فى رأيه ، سبعمائة ميل مربع ، وتكاد تكون خالية من السكان . أما القدس ، فلا يمكن إعادة تقسيمها ، ذلك لان المدينة المقدسة ، والمناطق المحيطة بها يجب أن تبقى موحدة ، تحت السيادة الاسرائيلية ، ويمكن ايجاد حل لمسألة التعايش الدينى ، عبر موازنة المصالح الدينية المرتبطة بها . ومضى آلون ، يبرر نوايا اسرائيل التوسعية ، بشأن غزة الكثيفة السكان ، فهذه يمكن ان تشكل ومحيطها ، جزءاً من وحدات الاراضى الفلسطينية - الأردنية ، التى يمكن أن تنشأ شرق اسرائيل ، على أن تبقى السيطرة الاسرائيلية على الجزء الجنوبى من قطاع غزة ، حتى التلال المتجهة شرقاً من مدينة العريش ، وذلك اتقاءً لآى هجوم مفاجيء . ودعى آلون ، ايضاً ، إلى اقامة مناطق منزوعة السلاح ، تحت الهيمنة العربية - الاسرائيلية ، وأشار الى امكانية تخلى اسرائيل عن مساحات شاسعة من الاراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، فى حال التوصل الى تسوية سلمية شاملة للصراع ، وذلك للحفاظ على الشخصية اليهودية لدولة اسرائيل ، ومساهمة منها فى حل المشكلة الفلسطينية ، التى يمكنها أن تجد متنفساً لها فى دولة أردنية ، فلسطينية ، على أن يتخلى العرب، فى مقابل ذلك ، عن المطالبة بالمناطق الاستراتيجية فى الضفة والقطاع التى سوف تبقى فى حوزة اسرائيل (١٩) .

تلك مجمل الخطة التي نجادت بها قريحة الون ، عام ١٩٦٨ ، وهي ، في جوهرها ، لاتعدو اعادة تقسيم المناطق الفلسطينية ، أما مشكلة الكيان الفلسطيني ، فلم يأبه ألون بها كثيراً ، مكتفياً بالاشارة اليها ، بعبارات مبهمة ، حيث يمكن حلها عبر الارتباط بالأردن ، الذي أعلنت حكومته ، من فورها ، رفضها لمشروع الون معتبرة اياه تبريراً للتوسع الاسرائيلي .

ورغم أن الحكومة الاسرائيلية لم تتبن الخطة ، رسمياً ، إلا أن اجراءات تحويلها الى واقع على الأرض ، مضت على قدم وساق ، لتسفر عن حزام من المستوطنات ، على طول نهر الأردن . وغنى عن القول ، بأن هكذا مشروع ، ضمن سياق تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي ، لايتيح لاسرائيل التأثير والهيمنة على المناطق المحتلة الحالية ، فحسب ، بل يجعلها ايضاً صاحبة اليد الطولى في الضفة الشرقية لنهر الأردن .

في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، تابع زعيم حزب العمل آنذاك ، شيمون بيرس ، طرح رؤية الحزب بصدد مستقبل الوجود الفلسطيني ، بصياغة أقل غموضاً . وعرض بيرس ، رؤيته هذه ، في اجتماع مع بلدية بيت جالا العربية الفلسطينية ، والتي تمحورت حول تكوين فيدرالية اسرائيلية ، تمنح سكان الضفة والقطاع حكماً ذاتياً ، « حيث يمكنهم اعتبار أنفسهم فلسطينيين ، اذا أرادوا ذلك »^(٢٠) ، ويمكن لهذه الفيدرالية المقترحة أن تشكل الخطوة الأولى نحو تأسيس فيدرالية مستقبلية مع الأردن ، على أن تركز ، حسب قول بيرس ، على ثلاث مستويات حكومية ، المستوى الأول البلدي ، ويختص بالشؤون المحلية ، فيما يهتم المستوى الوسيط بالأمور الإقليمية الصحة والتعليم والزراعة ، اما المستوى الثالث ، والأهم ، فيدير السياستين الخارجية ، والمالية ، فضلاً عن الشؤون الأمنية . وتشمل الفيدرالية الاسرائيلية مناطق الضفة والقطاع ، اضافة الى عدة مناطق في دولة اسرائيل ، التي لم ترتفع الى المستوى الذي تتطلبه الحكومة المركزية الاسرائيلية . ووفقاً لتوقعات بيرس ، فان الكثيرين من الاسرائيليين يقبلون بحل على

النمط الأوروبي كهذا ، أى مثلث تتكون أضلاعه من اسرائيل والاردن وكيان يضم الضفة والقطاع (٢١).

باختصار ، بدأ بيرس التبشير ، مبكرا ، بمشروع الشرق أوسطية ، ولبنته الأولى ، وبالخطوات الكفيلة بتحقيقه ، مثل السوق المشتركة ، والبرلمان المنتخب ، على غرار البرلمان الأوروبي ، اضافة الى جيش اسرائيلى - أردنى مشترك ، لمواجهة الأخطار الخارجية ، على حين تتولى الجيوش الوطنية شؤون الأمن الداخلى . ولم يفت بيرس اعلان استحالة قيام دولة فلسطينية ، فذلك أمر لن توافق عليه أية حكومة اسرائيلية ، أيا كانت الضمانات .

إن بيرس فى رؤيته المبكرة هذه، يهدف الى تقسيم الحكم ، بدلا من تقسيم الارض ، بما يضمن استمرار الهيمنة الاسرائيلية على شؤون السياسة الخارجية ، والمالية ، والحرب ، ولم يشتر ، لا من قريب أو من بعيد ، الى انسحاب اسرائيلى من الأراضى المحتلة ، أو الى حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . تناول بيرس ، بهذه الرؤية البراقة ، وبكلمات منمقة ، ماسبق وتجاهله ألون ، حيث كرس الأخير جهوده على ابتلاع المناطق الاستراتيجية فى الأراضى المحتلة ، دون أن يعير أهلها التفاتا ، فى حين اعتمد بيرس ، لتمرير رؤيته ، على زيادة فاعلية البلديات ، ووضع مسؤولين عرب على رأس الإدارات فى الضفة والقطاع .

والآن ، جاء دور « الليكود » ، بزعامة مناحيم بيغن ، لتقديم وجهة نظره فى الفلسطينيين المشكلة ، فقد قام بيغن باعداد حملته الانتخابية ، عام ١٩٧٧ ، باعلان « يهودا » و « السامرة » جزءاً لا يتجزأ من السيادة الاسرائيلية ، وبذل الوعود بدعم المستوطنات والمستوطنين فى المناطق المحتلة ، كما أعلن بأن المنظمة ليست حركة تحرير وطنية ، بل منظمة أرهابية ، يجب القضاء عليها . رغم ذلك الموقف المعلن ، تبنت حكومة الليكود خطة للحكم الذاتى فى الملحق الخاص بالأراضى المحتلة ، فى اتفاق كامب دافيد ، وتقوم خطة الليكود على تحديد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ينتخب خلالها مجلس فى الضفة والقطاع ، على أن

يكون مقره في بيت لحم ، ويعنى هذا المجلس بالادارة ، وليس التشريع ، في الأمور المتعلقة بالصحة ، والتعليم ، والخدمات الاجتماعية ، في حين تستمر السيطرة الاسرائيلية على الأمن الداخلى والخارجى ، وتتمتع بالحرية فى الحصول على الأراضى وإقامة المستوطنات . ورغم بقاء مسألة السيادة محلاً للتباحث ، بعد الخمس سنوات ، فان اقتراح بيجن ، ينبع من اقتناعه بحق اسرائيل فى السيادة على الأراضى المحتلة . ووفقاً لرؤيته ، فالفلسطينيون مجرد أقلية تعيش على « أرض اسرائيل » ، يمكن منحها نوعاً من الاستقلال المدنى والثقافى . وبذلك أستكمل زعيم الليكود حلقات السيطرة على الأراضى المحتلة ، وابتلاعها وكيفية اخضاع أهلها (٢٢) .

أما موسى دايان ، فقد أدلى هو الآخر بدلوه ، مختصراً الموقف برمته ، حيث قال المفيد « إذا قبلوا شروطنا ، فليس مهماً بالنسبة لى ، اذا اختارت الضفة الغربية أن تكون جزءاً من الأردن ، مع تمتعها بقدر من الحكم الذاتى ، أو فضلت أن تصبح مستقلة ، أو جزءاً تابعاً للأردن » (٢٣) .

ما كان يعنيه وزير الدفاع الاسرائيلى الأسبق ، بكلماته الموجزة تلك ، أن التفاصيل التافهة تصبح غير ذات موضوع ، طالما تهيمن اسرائيل على المنطقة برمتها . لم يطل انتظار اسرائيل ، طويلاً ، لمن يقبل شروطها ، فقد كان هناك من يترقب وينتظر .

تطورات كثيرة أدت الى تغير التوجه الفلسطينى ، مولدة ، كما يقول المنظر الفلسطينى د. وليد الخالدى ، تياراً واسعاً من البراجماتية ، إزاء العلاقات الإقليمية والدولية ، بما فيها الصراع العربى الاسرائيلى . وفى مقدمة هذه التطورات ، يأتى الوعى المتنامى بمدى الالتزام الاميركى باستقلال وأمن اسرائيل ، يرافقه ، أيضاً ، الوعى بحدود الاتحاد السوفياتى فى معارضة اسرائيل . اضافة الى عوامل أخرى مساعدة ، عملت على تعميق هذا التوجه لدى الفلسطينيين مثل

إدراك ومقارنة حالهم بحال الموجودين فى الأمكنة الأخرى ، وهكذا بدأ الفلسطينيون فى تطوير توجههم الخاص ، الذى قادهم الى تقبل مسئولية أفعالهم والاقرار بتحمل نتائجها ، عوضا عن افتقادهم السابق للوعى بحقائق الأوضاع الراهنة (٢٤).

يتحدث د. الخالدى ، فى عام ١٩٧٤ ، بكلمات جزلة ، عن التوجه البراجماتى الجديد لدى الفلسطينيين ، دون أن يحدد هوية هؤلاء الفلسطينيين .

هل كان ذلك توجه شهداء المقاومة الفلسطينية أم تراه توجه اللاجئين فى المخيمات الذين قدموا وأرواحهم عن طيب خاطر ، فداء على مذبح التحرير ؟ أم لعله التوجه المفضل لأطفال الحجارة ، فربما دار بخلد هؤلاء ، هذا التوجه البراجماتى ، وهم يقضون تحت وطأة القمع الاسرائيلى الفظ ؟!

أم أن الخالدى كان يرمى الى شريحة المقاولين والوسطاء البوليين ، من كبار الأثرياء الفلسطينيين ، الذين التأم شملهم مع قادة المنظمة المتنفذين فى « مؤتمر الشط » ، الذى انعقد بالعاصمة التونسية ، فى ربيع عام ١٩٨٣ ؟!

على أية حال، لقد بدا الخالدى أكثر دقة ، فى تحديد هوية هؤلاء الفلسطينيين، فى دراسته المنشورة فى مجلة فورين افيرز ، فى تموز / يوليه ١٩٧٨ ، والمتعلقة بالدولة الفلسطينية المقترحة . وكما هو معروف ، فالخالدى مفكر فلسطينى تربطه علاقة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية عموماً ، وبحركة « فتح » على نحو خاص . ورغم أن الخالدى أكد بأن دراسته تعبر عن وجهة نظره الخاصة ، الا أنها أعتبرت فى حينه شروط المنظمة للقبول بدولة فلسطينية ، نظرا لعلاقة الكاتب الوثيقة بقيادة فتح .

أشار الخالدى ، من طرف خفى ، الى ورقة المنظمة الرابحة ، ورقة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، « فبنون المنظمة يصعب العثور على أحد يمتلك القدرة والسلطة لمعالجة مشكلة اللاجئين » (٢٥) .

لم يحدد الخالدي كيفية معالجة المنظمة لمشكلة اللاجئين ، دون الأخذ في الاعتبار موقف الدول المضيفة ، ناهيك عن اللاجئين أنفسهم ، الذين استعصوا ، لسنوات ، على محاولات توطينهم .

لم يكن الخالدي الملوح الأول بورقة اللاجئين الفلسطينيين ، فقد سبقه الى ذلك الملك حسين ، وإن كان بأسلوب أكثر حصافة ، حين أعلن « مشروع المملكة المتحدة » ، فى ربيع عام ١٩٧٢ ، استجابة لدعوة وجهاء الضفة ، بإجراء بعض التعديلات الدستورية . فقد أشار الملك الى حل مشاكل اللاجئين بقوله : ان هذا البلد العربى وطن للجميع ، أردنيين وفلسطينيين ، على حد سواء ، وحين نقول فلسطينيون ، فهذا يعنى كل فلسطينى فى العالم^(٢٦) .

يتضح لدى تفحص اقتراح الخالدي ، بأنه نسخة منقحة ، الى حد كبير ، لمقترحات الضفة الغربية ، مع فارقين أساسيين ، تأكيد الخالدي على ضرورة مساهمة المنظمة فى تشكيل الدولة المستقبلية ، فى حين لم تأت مقترحات الضفة على ذكرها ، ماعدا اقتراح أبو غزالة ، هذا رغم دعوة الاخير الى قيام مجلس تشريعى جديد ، فى الضفة ، عبر انتخابات ديمقراطية . والفارق الثانى يتمثل بمطالبة الخالدي بتسليح محدود لهذه الدولة ، بينما لم يتناول رجالا الضفة هذه المسألة ، عدا أبو غزالة ، الذى أوصى بنزع سلاح الدولة ، ووضعها تحت اشراف قوات الأمم المتحدة .

باختصار ، الدولة الفلسطينية التى دعا اليها الخالدي ، لاتخرج من عباءة الفيدرالية الأردنية ، أو من عباءة الوصاية الدولية ، وتشمل قطاع غزة والضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، وذكر امكانية اجراء بعض التعديلات الطفيفة على حدود عام ١٩٦٧ . ويمضى الخالدي فى دراسته ، مؤكدا عدم فاعلية قوات الأمم المتحدة فى الحفاظ على الأمن الداخلى من المغامرين فى كلا الجانبين ، بل يمكن تمركز هؤلاء على الحدود ، وفى الموانئ والمطارات مقترحا عوضاً عن ذلك انشاء نظام متوازن للتسلح ، يحدد على ضوء موازين القوى لاسرائيل والاردن .

وفضل المفكر نفسه أبقاء الحدود مفتوحة بين القدس الغربية (عاصمة اسرائيل) والقدس الشرقية ، عاصمة الدولة المقترحة ، و « هذا لايعنى بناء جدار » ، مع التوصية بانشاء مجلس بلدى مشترك ، لمعالجة مشاكل مدينة القدس ، وكذلك مجلس أعلى للشؤون الدينية ، يتولى رئاسته ، دوريا ، أحد أبناء الديانات الثلاث ، أو يوضع تحت اشراف الأمم المتحدة . وأكد الخالدى بأن « المنظمة اذا صادقت على التسوية ، فان حركة فتح المعتدلة ستكون عصب الحكومة الفلسطينية المستقبلية. أما المعارضون ، على حد قوله « فلن يشاركوا من تلقاء انفسهم » . وأعلن الخالدى ، مضيفا ، استعداد المنظمة لحل مشكلة اللاجئين ، بالتعاون مع الأردن ، بما يفيد اعادة توطينهم فى وادى الأردن . وفى مايتعلق بالسياسة الخارجية ، فعلى الدولة الفلسطينية ، وفقا لرؤية الخالدى ، أن تعلن حيادها إزاء القوتين الأعظم ، والقوى الدولية الأخرى ، التى يتوجب عليها ، بدورها ، الاعتراف بحياد الدولة الفلسطينية. ويخلص فى دراسته ، إلى ان انشاء دولة كهذه ، قد يحدث اختراقا نفسياً لدى الفلسطينيين ، سواء القابعين تحت الاحتلال ، أو المقيمين فى الشتات .

وهكذا تقزمت القضية الفلسطينية ، على يد الخالدى ، الى مجرد مشكلة نفسية ، يمكن محاولة حلها عن طريق خلق دولة مسخ . أما الرئيس السوفياتى السابق ، ميخائيل جورباتشوف ، فقد أراح دولة فلسطين المقترحة ، من عناء اعلان حيادها ، حين قام بهدم أركان الاتحاد السوفياتى ، والمعسكر الشرقى برمته ، تاركا الحبل على الغارب للسياسة الأميركية ، تسرح وتمرح فى الساحة العربية وفق ما يرونها ، ويحقق مصالحها .

لكن اسرائيل ظلت على شكوكها فى قدرة المنظمة على « الحفاظ على الأمن الداخلى » ، فلم تكن تثق بعد بكفاءة الأجهزة القمعية للمنظمة ، فى مواجهة من يخرج عن الصف، الأمر الذى دفع الرئيس المصرى السابق أنور السادات الى اعلان استعداده بإرسال قوات مصرية الى الضفة والقطاع ، « للحفاظ على الأمن » ، فى محاولة منه لطمأنة الجانب الاسرائيلى ، وذلك إبان مناقشته للحلول الممكنة فى الأراضى المحتلة ، عشية قيامه بتوقيع اتفاقات كامب دافيد ، عام ١٩٧٩ (٢٧) .

إن إلقاء نظرة فاحصة على مختلف المشاريع المطروحة ، عقب حرب ١٩٦٧ ، بما فيها اتفاق اوسلو - واشنطن ١٩٩٣ ، يوضح خروجها جميعا من عباءة التقسيم ، الذى أوصت به « لجنة بيل » ، عام ١٩٣٧ ، مع البون الشاسع بين المساحة والوضع السياسى الذى نصت عليه « لجنة بيل » ، وبين ماتحاول المنظمة الحصول عليه إثر توقيعها اتفاق اوسلو .

ولم يخرج مشروع الخالدى هذا ، بعد مايربو على الأربعين عاما ، عن مظلة التقسيم ، وقد أشار مدافعا عن ذلك ، بالقول : « إن قدم صيغة التقسيم لا يبرر عدم شرعيتها اليوم » .

ولكن اين مايجرى الآن ، فى الاراضى المحتلة ، من توصيات لجنة بيل ، أو قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ !

لم يعد فرض التقسيم ، اليوم ، من مهام دولة عظمى ، أو هيئة دولية ، بل بات مرتها فى المقام الأول برغبة اسرائيل ، ويبدو من تفحص مختلف المقترحات الاسرائيلية ، بأن اسرائيل لا ، ولم ، تعطى سوى القليل جداً من الأراضى المحتلة، وحتى على مستوى الإدارة ، فما يجرى مجرد تغييرات مظهرية سطحية ، دون تغيير جوهرى يذكر على أرض الواقع . ورغم الجدل الدائر ، فمن الصعب بمكان ايجاد اختلاف جوهرى بين مشروع إيجال الون التوسعى ، أو فيدرالية شيمون بيرس ، أو مشروع منحيم بيجن للحكم الذاتى ، طالما كانت كل هذه المشاريع تتجاهل حق

الفلستينيين فى تقرير مصيرهم ، بحجة أن ذلك يفجر حربا أهلية داخل اسرائيل، وانما يكمن الفارق الوحيد فى تشجيع بيجن ، والليكود من خلفه ، للشكل الفظ من الاستيطان اليهودى فى الأراضى العربية ذات الكثافة السكانية العالية ، ولم تعدو فيدرالية بيرس ، مجرد محاولة لتقنين الوضع الراهن ، لجعل ضم الأراضى أكثر ليبرالية ، لتبقى مبادئ الحل العادى والدائم مجرد كلام نظرى وتلاعب بالألفاظ .

هوامش الفصل الرابع عشر :

- (1) Migdal, P. 200.
- (2) McDowell, P. 199.
- (3) Lesch, P. 34.
- (4) Ibid, P. 39.
- (5) Ibid, P. 40.
- (6) Ibid, P. 41.
- ٧ - هلال ، ص ٧٨ .
- ٨ - المرجع السابق ، ص ٧٩
- (9) Ammon Rubirstein, "The Third-State Pitfall", The Hashemite Kingdom of Gordan and The West Bank, ed, Ann Sinai and Allen Pollack (New York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977), P. 256.
- (10) Lesch, P. 51.
- (11) Ibid, P. 68.
- (12) Ibid, P. 70.
- (13) Sinai, P. 252.
- (14) Lesch, P. 56.
- (15) Elias Shorani, Projects of Istaeli Settlement, (Beirut; The Palestine Research Center, 1978). P. 85.
- (16) Rutherford, Evon, Palestinians and Israelis on peace, Perley, Posly lonsdale College of Higher Education, 1978) P. 25.
- (17) Rubinstein, P. 28.
- (18) Shorani, P. 87.
- (19) Giyall Allon, Israel: "The case for Defensible Borders, foreign Affairs, October, 1979, Vol. 55, N, 1, P. 38.
- (20) Lesch, P. 65.

- (21) Sinai, P. 263.
- (22) Ibid, P. 266.
- (23) Don Peretz, Forms and Projections of a Palestinian Entity, "The Palestine State." Richard J. Ward, Don Peretz, Evan M. Wilson (Washington: Kennikat Press Corp., 1979) P. 93.
- (24) Walid Khalidi, Foreign Affairs July 1978, Vol. 56 N. 4.
- (25) Ibid, P.
- (26) Sinai, ed, P. 281.

ليست الخاتمة

لم يأت اتفاق اوسلو - واشنطن ، فى ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ ، اعتباطاً ، أو استجابة لضغوط اقليمية ودولية ، فقد أرسيت دعائمه ، منذ زمن بعيد ، فى أذهان الساعين اليه ، وإن جاء أقل كثيراً مما كانوا يبشرون به ، حيث يتضح من رصد ممارسات قيادة منظمة التحرير المنفردة والمتنفذة ، على الأصعدة الفلسطينية ، والإقليمية ، والدولية ، فضلاً عن قرارات دورات مجلسها الوطنى المتتابعة ، وعن توجيهاتها لعناصرها فى داخل الأرض المحتلة وخارجها ، بأن الاستئثار بالسلطة ، على أى شبر تتخلى عنه القوات الاسرائيلية، كان فى مقدمة اهتمامات تلك القيادة .

بعد أن استهلكت الزعامات العربية القضية الفلسطينية ، واستهلكتهم هى ، أيضاً ، بدورها ، أخذ البعض يعمل ، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ، على العودة بالقضية الفلسطينية الى صيغتها الأولى « صراع عرب فلسطين والمستوطنين اليهود على أرض فلسطين » . لم يكن توجه هذا البعض سلبياً ، فى حد ذاته ، لولا أنه جاء متأخراً وفى سياق ، النأى بأنفسهم ، تدريجياً ، عن الصراع فى بعده القومى ، من أجل مصالح وطنية ضيقة ، تنازلوا فى سبيلها عن ثوابت القضية الفلسطينية ، التى ظلوا يرددونها ، قرابة نصف قرن . ليتكشف لهم ، فجأة ، بعد عقدين من الزمن ، أن المصلحة الوطنية ، فى مفهومها الحقيقى والعريض، لايمكن أن تتعارض مع المصلحة القومية ، وأنهم قد أصبحوا ، فجأة ، فى مواجهة مباشرة مع اسرائيل ، دون الحاجز الفلسطينى .

« فالنولة العبرية » ، اليوم ، كما بدأ يطلق على اسرائيل ، حالياً ، فى بعض الأجهزة الاعلامية العربية ، دون أن يلتفت أحد الى المفزى ، تسعى الى الهيمنة على العالم العربى ، بعد أن تم لها السيطرة على كل فلسطين الانتداب ، وبعد أن داند لها أسباب القوة ، على الأقل ، فى المدى القريب .

ما علينا ، لقد تجسد توجه بعض هذه الزعامات العربية ، فى التأكيد ، صباح مساء ، على أن منظمة التحرير ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، استنادا الى تنامى ادراك المجموعة الدولية ، وفى مقدمتها الدول الرئيسة الكبرى المتورطة فى الصراع ، بأن حل المشكلة الفلسطينية ، جوهر الصراع ، كفيل باحلال السلام فى المنطقة وتدعيم استقرارها . وقد عزز اعلان أسوان ، فى عام ١٩٧٨ ، هذا الاتجاه ، حيث يمكن اعتبار الاعلان بياناً مشتركاً لسياسة الحكومتين الاميركية والمصرية تجاه الضفة والقطاع ، وذلك لتأكيدده على « الحقوق الشرعية للفلسطينيين » ، وأشارت الى ضرورة السماح للشعب الفلسطينى فى المشاركة فى تقرير مستقبله .

وجاءت رحلة الرئيس المصرى ، أنور السادات ، غير المتوقعة الى القدس ، فى ١٩ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٧ ، وما أسفرت عنه من اتفاقات السلام المصرية - الاسرائيلية ، فى كامب دافيد ، فى أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، لتعطى انطبعا لدى الكثيرين بأن مرحلة جديدة من السلام قد بدأت فى « منطقة الشرق الأوسط » . ولكن الحقيقة ، أن الموقف الاسرائيلى ، تجاه الأراضى المحتلة ، ظل ثابتا ، لم يتغير ، منذ أن حدد إيجال الون مشروعه التوسعى ، ليستكمل مناحيم بيجن من بعده ابتلاع الأراضى ، برفعه معدلات دعم الاستيطان ، مروراً بالحل الذى بشر به شيمون بيرس لتقسيم الحكم ، بدلاً من تقسيم الأرض . فتلك شروط اسرائيل الثابتة ، كما أعلنها موسى دايان ، وعلى من يتقبلها أن يتقدم . وفشلت محاولات السادات ، عشية التوقيع ، فى كسر العناد الاسرائيلى ، مما هدد بعرقلة اتفاق السلام الثنائى ، وانقاذا للموقف وقع الطرفان ، المصرى والاسرائيلى ، بحضور الشاهد الأمريكى ، على « برنامج للسلام » بين اسرائيل وكل من جيرانها العرب ، جاءت صياغته مبهمة بصورة متعمدة ، ليتجسد ، فى ما بعد ، فى اتفاق أوسلو - واشنطن - القاهرة ، مع تغير طفيف ، تمثل فى الطرف الفلسطينى المفاوض .

على أى حال ، لم يأت اتفاق اوسلو انسجاما مع التوجه العربى العام للتوصل الى تسوية سلمية للصراع العربى - الاسرائيلى ، فحسب . فقد سبق الداعون الى استراتيجية المرونة ، من منظمة التحرير ، الجميع فى اقامة علاقات باليسار الاسرائيلى ، فكان لقاء براغ ، فى صيف عام ١٩٧٧ ، مع « راجح » الذى تبين للمنظمة أنه لايقدم ولايؤخر فى الحياة السياسية الاسرائيلية ، ولكنه أفاد الرئيس السادات فى تبرير لقاءاته اللاحقة مع الحكومة الاسرائيلية ، و« كلهم اسرائيليون » .

الغريب أن نصيحة الرئيس السادات لقيادة المنظمة بالاتصال بمقرر لجنة اليهود الاميركيين ، ستيفن كوهين ، لم تكن مفاجئة للقيادة الفلسطينية ، وفقا لما ذكره الكاتب المصرى المعروف محمد حسنين هيكل فى كتابه «أوهام السلام» ، فقد سبق أن تلقوا هذه النصيحة من الرئيس المصرى ، ولم يتوانوا فى افتتاح هذا الخط ، منذ عام ١٩٧٧ ، ضمن خطوط أخرى ، وفقا للسياسة التى رسمها ، عضو حركة فتح واللجنة التنفيذية للمنظمة ، محمود عباس ، المعروف بأبى مازن .

ثم تولى كوهين إبداء النصح للقيادة الفلسطينية ، قبيل الغزو الاسرائيلى للبنان ، عام ١٩٨٢ ، مطالباً إياهم بالثبات قليلا ، ثم بالموافقة على الخروج من بيروت ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لقبولهم بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، إضافة الى تحررهم من القيد السورى .

وتولى أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ، التابع لمنظمة التحرير ، تمهيد طريق اوسلو ، بتمرير قرارات القيادة والمصادقة عليها ، بين عامى ١٩٧٤ - ١٩٨٨ ، بداية بقرار اقامة السلطة الوطنية على اى شبر تتسحب منه اسرائيل حتى قراره فى نورته التاسعة عشر ، عام ١٩٨٨ ، بالمشاركة فى المؤتمر الدولى آخذين فى الاعتبار ان المؤتمر الدولى ينعقد على قاعدة قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ . ثم تولى رئيس منظمة التحرير ، ياسر عرفات ، منفردا تخليه الميثاق الوطنى الفلسطينى ، هديه منه للرئيس الفرنسى ، فرانسوا ميتران بناء على نصيحة وزير خارجيته ، رولان دوما .

ولم يكن اتفاق اوسلو ، أيضا ، نتيجة لما أفرزته حرب الخليج الثانية من معطيات سلبية ، مادياً وسياسياً ، على الساحة الفلسطينية ، وإن باتت حجة ، دأب أصحاب أوسلو على اشهارها فى وجه كل معارض أو متشكك ، لتسويغ الازعان الكامل للشروط الاسرائيلية .

صحيح ، لقد أصبح الوضع العربى فى اسوأ حالاته ، فى أعقاب حرب الخليج الثانية ، والنظام العربى برمته لم يعد يبشر بالخير ، على الأقل فى المدى القريب . ولكن مال هذا والقضية الفلسطينية ، كما يتسائل البعض ، وماهو الدافع للهولة الى عاصمة النرويج ، من أجل حل لم يغير الواقع الفلسطينى ، بل ربما زاده سوءاً؟ . حل جاء على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية ، متجاهلا الثوابت والمبادئ ، بما فيها شعار « ثورة حتى النصر » ، ضاربا عرض الحائط باللاجئين ، وبالقدس ، وبحقى العودة وتقرير المصير والمقابل سجادة حمراء ، تلقى تحت أقدام كبار الزوار ، بعد حصولهم على تأشيرة دخول من السلطات الاسرائيلية ، وبعض الدعم المادى ، تجود به دول العالم ، ليستهلكه الجهاز البيروقراطى الضخم الذى أتت به سلطة الحكم الذاتى .

نعم ، لقد سمحت اسرائيل بدخول بضعة آلاف من رجال الشرطة الفلسطينية وعائلاتهم ، ولكن وفق بطاقات خاصة ، تختلف عن تلك التى يحملها الفلسطينيون المقيمون فى الأرض المحتلة ، مما يسهل على سلطات الاحتلال القاهم خارج الحدود ، فى حال قصر هؤلاء فى اداء المهام التى حددها لهم الاحتلال ، وهى الحفاظ على أمن المستوطنين اليهود ، أو اذا حدث وانتاب أحدهم الحماس لما يلاقيه الفلسطينيون فى الوطن السليب .

اذن ، ما الداعى للهولة ، ثم التوقيع على اتفاق كهذا مفرط بالحقوق مجاناً ؟

عوامل عدة أدت ، فى الحقيقة ، الى التعجيل باتفاق اوسلو . . فقد بدأت المعارضة داخل اللجنة المركزية لحركة فتح تكتسب المزيد من الأنصار ، فى كل

يوم، حتى غدت تهدد موقع عرفات في رئاسته لفتح ، وبالتالي في رئاسته لمنظمة التحرير الفلسطينية . كما تزايد نفوذ « حماس » في الأراضي المحتلة ، إبان سنوات الانتفاضة ، واكتسابها المزيد من الأنصار ، استنادا الى ما اشتهرت به من طهارة اليد ، وجسارة بعض عناصرها في مواجهة المحتل الاسرائيلي ، مما اثار مخاوف عرفات من ظهور قيادة محلية بديلة تتولى التوصل إلى تسوية . كما أن الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن ، كان له دور في إثارة مخاوف عرفات ورفاقه ، لما أحاطته به الدبلوماسية الأميركية من مظاهر الحفاوة والتقدير . وأخيراً، ثمة هاجس عرفات المزمع ، الملك حسين ، فلم يرغب عن عرفات ، مالم يقته عودة الملك ، الى الاردن ، معافى من الأزمة الصحية التي ألمت به ، في أوائل التسعينيات ، من مظاهر الارتياح والغبطة في الضفة الغربية ، خاصة .

فكان ان تقدمت قيادة المنظمة الى مناقصة الحلول السلمية ليرسو عليها

العطاء بأبخس الأثمان .

ولكن كيف هيا المتنفذون في قيادة المنظمة ، أو بالأحرى من بقى حيا من القيادة الأصلية ، الأرضية لهذا الاتفاق ، وكيف أوصل المتنفذون في المنظمة الشعب الفلسطيني الى حالة من اليأس والاحباط ، تجعله يستكين صاغرا، الى حل أفضل الى التصفية النهائية لقضيته الوطنية العادلة . . وهو الشعب الذي طالما سكبوا في اذنيه عبارات التخوين لكل من أوصى بقبول تقسيم فلسطين ، فكيف يقف عاجزاً ، ولو مؤقتاً ، أمام حل هو ، في الحقيقة ، مزيج من مشاريع الون - بيرس - وبيجن؟ وفقاً لما أورده الكاتب الفلسطيني عبد القادر ياسين ، في كتابه « غزة اريحا/ المازق والخلاص » ، فقد ألقى أحد قادة فتح البارزين هانى الحسن ، محاضرة في «الجمعية الراديكالية» بحزب المحافظين البريطانى ، فى لندن ، فى ١١ كانون الثانى / يناير ١٩٨٩ ، قال فيها مخاطباً الحاضرين : « . . . النضال الصعب والطويل، الذى خاضته قيادة التيار الرئيسى فى منظمة التحرير الفلسطينية وبشكل خاص ياسر عرفات ، من أجل تهيئة الأرض من جانبنا للوصول الى »

سياسى ، عن طريق التفاوض مع اسرائيل ٠٠ من عام ١٩٦٨ اكرر ١٩٦٨ - بدأ ياسر عرفات واولئك الذين كانوا زملاءه الأساسيين فى فتح ، بدأوا يستوعبون الواقع ٠٠ أى الحاجة الى حل سياسى انسانى لنزاعنا مع اسرائيل ٠٠ وهكذا ٠٠ حددنا المهمة الصعبة والخطيرة لتحضير الأرضية ، للوصول الى حل سياسى عن طريق التفاوض مع اسرائيل ٠٠ ونحن الان ، فى مركز يسمح لنا بالتعامل للوصول الى حل سياسى عن طريق التفاوض ، لأننا عملنا من أجله ، وحصلنا على دعم الاكثريه لنا ، .

والآن ، كيف هيا هؤلاء الأرضية لاتفاق اوسلو ، الذى فاجأ الكثيرين ، رغم أن تتبع مسيرة « الثورة الفلسطينية » ، بدقة ، من بدايتها المظفرة ، لابد وأن ينتهى الى هذه النتيجة الهزيلة .

عمدت القيادة الفلسطينية ، منذ أزمته الأولى فى الأردن ، الى تقديم نفسها ضحية على مذبح الأنظمة العربية الرجعية والتقدمية ، على حد سواء ، مدعية أن مالحق بها من نكسات وهزائم ، ضربات تنزلها الامبريالية وادواتها على أم رأسها ، من حيث لاتعلم ولاحتسب ، تهربا بذلك ، من ادانتها بالتقصير والعجز ، زاعمة ان تلك الضربات ماهى الا محاولات بعض الانظمة العربية ، للقضاء على «استقلالية قرارها السياسى» ، متجاهلة تماما ما أثارته سياستها المتعمدة فى ترك الحبل على الغارب لعناصرها من ممارسات استفزازية ، وتجاوزات حادة ، لبعضهم ، ادت الى امتعاض الدول المضيفة واحراجها امام مواطنيها ، ومن ثم انفجار الموقف .

وقد ساعد متنفذى المنظمة ، فى ترويج إدعاءاتها ، شبكة ناجحة واسعة من العلاقات العامة مع رجال الاعلام والسياسة ، فى معظم العواصم العربية . أما جموع الفلسطينيين فقد استمروا هذا الطرح ، لما يوفره لهم من مشاعر العطف ، اضافة الى ما قام به الاعلام العربى عامة من تزيف للوعى العام ، بانحيازه التام لممارسات متنفذى المنظمة ومزاعمهم ، وفات على كل من علق اماله على هذه « الثورة الفلسطينية » ودبج فى مدحها المقالات والاعمدة ، أن النهج الفلسطينى الإقليمي ،

«السلطنة» الذي اعتمده متنفذوا المقاومة ، كان لابد من أن يعزل الشعوب العربية ، فى الدول المضيفة عن الفلسطينيين ، سواء أكان هؤلاء مرتبطون بالمنظمة أم لم يكونوا ، نتيجة لما تمخض عن هذا النهج من اقليمية فلسطينية ضيقة .

أما العاملون بيوطن الأمور ، فلم يتخلف معظمهم عن الركب ، واستمروا فى إحاطة هؤلاء المتنفذين بكل آيات المدح والثناء ، على الصعيد الاعلامى ، إذ ليس أحب الى قلوبهم من أن يتولى « أبناء القضية » تشويه القضية وتصفيتها ، بما يعنى الحكام العرب من المسئولية التاريخية ، ويفتح الباب واسعا لعقد اتفاقات سلام بين دولهم العربية واسرائيل .

ومع ضمور النشاط العسكرى للمقاومة الفلسطينية ، منذ أواخر الستينيات ، حلت الأجهزة الادارية محل التنظيم ، وارتفع شأن الاجهزة الأمنية على حساب المناضلين ، وتحول التنظيم ، تدريجياً ، الى تكتلات وشلل ، مما وفر تربة خصبة للمتسلقين والمنتفعين والجواسيس . وساد التزلف والنفاق الى القائد العام ، واستلهم اسلوب تأليه القادة ، من الجوار العربى الرسمى ، وتركز النشاط فى ملاحقه المعارضين ، وتوسعت القيادة فى افتتاح السجون وممارسة التعذيب ، أما الاغتيال فبقى فى نطاق ضيق خشية انفلات الامور .

وذاق الكثير من أبناء الدول المضيفة الكثير من استئراء الفساد فى أروقة حركة المقاومة ودهاليزها ، ونال من حاول منهم معارضة مايدور من تجاوزات ، سوء الجزاء .. وبعد أن كان الفلسطينى محل تعاطف وإطراء ، بات موضع كراهية وحقد ، من جراء ممارسات أجهزة الأمن الفلسطينية واستقواء بعض عناصرها .. كل هذه الانتهاكات ، والقيادة لم تحرك ساكنا ، استنادا الى دعم دول الجوار ، تقضى الطرف عن كل تجاوز ، هذا ان لم تغذه ، فى كثير من الأحيان .. واكتفى أغلب الساخون بهجر المقاومة ، أو الصمت كمدأ ، حفاظا على لقمة العيش . أما جموع الفلسطينيين فى مخيماتهم ، فلم تسعفهم هشاشة البنية الاقتصادية والاجتماعية ، فى مقاومة هذا الاستبداد .. وفى مواجهة سلطة مدعومة ، خارجيا ،

تزين لها طبول الاعلام جميع سلبياتها ، مما ساعد على استمرار تزييف الوعي الفلسطيني والعربي ، فى أن معا .

وإذا حدث ونفذ انتقاد ما من جدار الصمت المطبق ، أخرسته ابواق الدعاية وحملة المباخر ، بان ابا عمار أصبح رمزا للقضية وللشعب الفلسطيني . حتى وصل الأمر الى حد النضال لمجرد ارضاء الرمز وتأمين هيئته ، على حساب القضية والشعب . فضاعت القضية . وأغفل الشعب ، واصاب الدوار الرمز وهو يصفاح زعماء الدنيا . ويل للشعب اذا اختصر وتقرزم فى فرد !

ان اتفاق اوسلو - واشنطن - القاهرة ، أوصل الكفاح الوطنى الفلسطينى ، المعدم بالدم ، الى نتائج هزيلة ، حين أذعن قيادة منظمة التحرير ، فى حلقتها الضيقة ، لشروط اسرائيل المجحفة ، من اعتراف بدولتها دون اتفاق مسبق على الحدود والحقوق ، والقبول بالحلول المنفردة ، رغم ان الطرف الفلسطينى اضعف الأطراف العربية ، ونزع المرجعية القانونية الدولية عن القضية الفلسطينية ، المتمثلة فى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ومن ثم وضعها برمتها بين يدى الراعى الاميركى (الأمين) ا ، ناهيك عن الاسراف فى عبارات المودة لقادة اسرائيل ، مما جعل القيادة الفلسطينية المتنفذة تدخل بملء ارادتها الى مصيدة المفاوضات الجهنمية الاسرائيلية ، هاشة باشة لوميض عدسات التصوير العالمية . والمقابل الحفاظ على استمرار استحوادها مع المقعد الرئاسى ، وان جاء على حساب قضية شعب بأكمله .

ياله من ثمن بخس ، يضع على عاتق كل القوى الوطنية العربية مهمة اعداد برنامج سياسى ، يأخذ فى حسبانته الدروس المستفادة من هذه المسيرة الطويلة . وتبدو ، الآن ، بعض ملامح المرحلة الجديدة واضحة للعيان ، لعل فى مقدمتها استبعاد الطرف الفلسطينى من المواجهة العربية - الإسرائيلية المباشرة . اذ أصبح الفلسطينيون بين شقى الرحى ، مواجهة التمييز العنصرى والهيمنة الاسرائيلية ، فى داخل الأراضى المحتلة ، من جهة ، ومقارعة سلطة الحكم الذاتى ،

المستبدة ، بمختلف أجهزتها القمعية ، الموروثة من التقاليد العربية العريقة ، من جهة أخرى . اما اللاجئون في مخيماتهم المتناثرة في الجوار العربي ، فلهم الله .
أياً كان الأمر ، فان تزيف الوعى العربى لم يعد مجدياً ، فقد حرم اتفاق اوسلو بعض الأنظمة العربية « المشجب الفلسطينى » ، الذى طالما علقت عليه ذرائع انفرادها بالسلطة ، وأسباب تدهور أوضاعها الداخلية ، وان لم يحرم هذا الاتفاق ، هذه الأنظمة ، تماما ، من استمرارها فى الاتكاء على القضية الفلسطينية وتداعياتها ، ليظل صوت هذه الأنظمة مجلجلاً ، بدون طحن ، فى الساحة السياسية الدولية .
ويظل من الضرورى أن نتذكر ، بأنه اذا كان كل فلسطينى مخول بالكفاح ، فى سبيل قضيته العادلة ، فان أحداً ليس مخولاً بالتفريط فى هذه القضية ، مما يؤكد عدم شرعية التنازلات الجوهرية ، التى أقدم عليها فلسطينيون استأثروا بالقيادة ، استنادا الى دعم القوى الخارجية ، دون أن تحملهم الى مواقعهم هذه شرعية حقيقية .

وعلى الرغم من رغبة البعض فى وصم الفلسطينيين جميعا بالتفريط ، بوصف الاتفاق بـ «الفلسطينى - الاسرائيلى» ، فان الاتفاق يظل اتفاق رابين - عرفات ، ليس الا ، اتفاق اذعان وخضوع .

ترى هل يتأخر كثيرا من يخرج لاسقاطه؟!!

المحتويات

	استهلال
	تقديم
١	الفصل الأول : صندال وسيجار
٢١	الفصل الثاني : ذبح وموسيقى
٤٣	الفصل الثالث : مستوطن وافندى
٦٥	الفصل الرابع : الصبر والصمت
٩٤	الفصل الخامس : أتاتورك جديد
١٢٨	الفصل السادس : سلاح العرى وحرب اللاجئين
١٥٧	الفصل السابع : امبراطورية تضمحل
١٨٩	الفصل الثامن : الانسحاب كمدأ
٢٢٢	الفصل التاسع : أيام ونعود
٢٥٢	الفصل العاشر : نزفة فى تل اييب
٢٨٤	الفصل الحادى عشر : التوطنين مقابل السلام
٣١٩	الفصل الثانى عشر : ثورة حتى النصر
٣٤٤	الفصل الثالث عشر : ونطق الحجر
٣٥٨	الفصل الرابع عشر : اوسلو ٠٠ إلى اين ؟
٣٥١	ليست الخاتمة